المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
مركز الدراسات الإسلامية

بلوغ الأمنية في إنما الأعمال بالنية

لشهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي الخير المرحومي الشافعي

المتوفى بعد ١٠٩٥هـ

دراسةً وتحقيقاً

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية

إعداد الطالب

عمر بن عبدالعزيز بن عبدالله خياط

الرقم الجامعي (٤٢٧٨٠١٦١)

إشراف فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور

أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي

١٤٣٢/ ١٤٣٣هـ

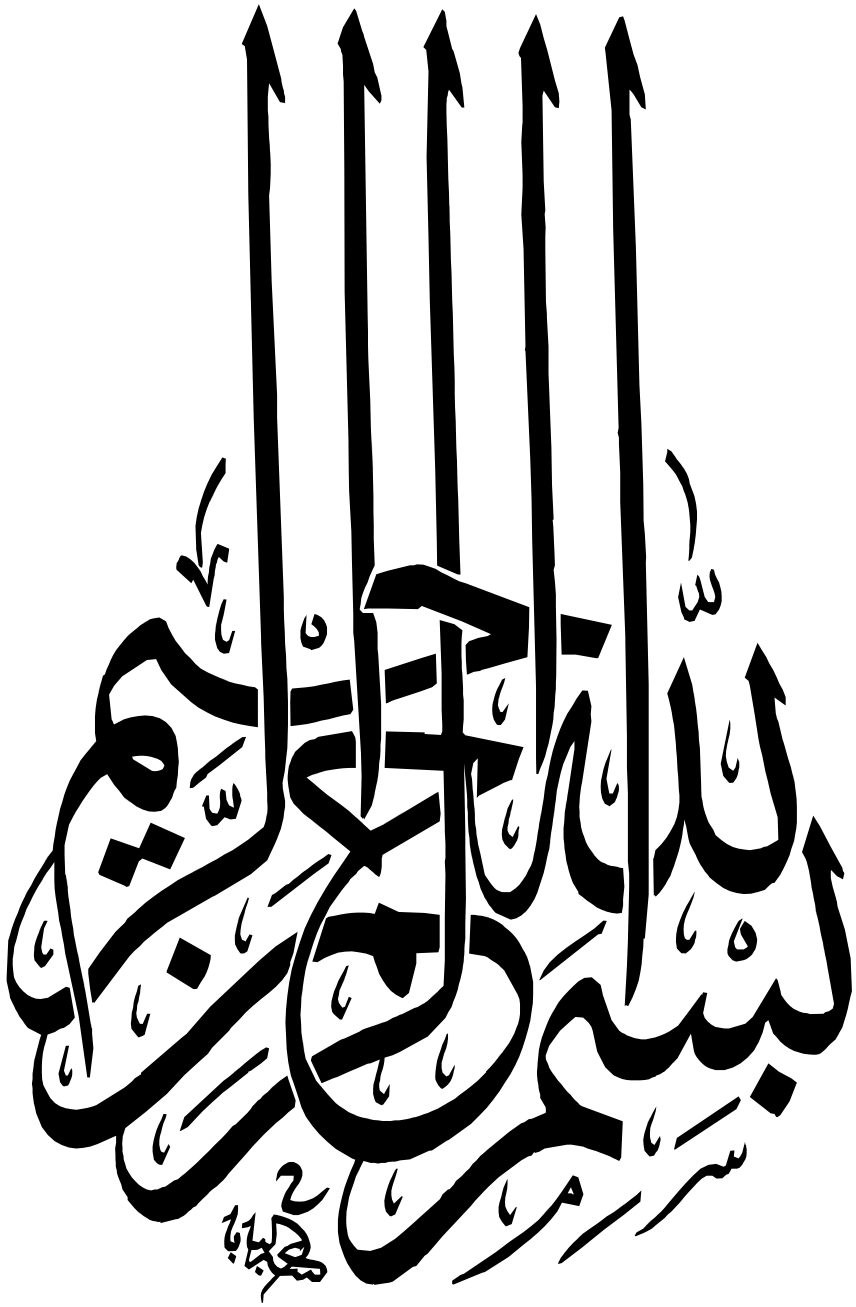
بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
عمادة الدراسات العليا

بسم الله الرحمن الرحيم

نموذج رقم (١٩)

إجازة أطروحة علمية في صياغتها النهائية بعد إجراء التعديلات وبيانات الإتاحة بمكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الرقمية

بيانات الطالب

Name	**Omar Abdulaziz Abdullah Khayat**			عمر بن عبد العزيز بن عبد الله خياط			**الاسم**
University ID	42780161			٤٢٧٨٠١٦١			**الرقم الجامعي**
College	Sharea & Islamic Studies			الشريعة والدراسات الإسلامية			**الكلية**
Department	Islamic Studies Center			مركز الدراسات الإسلامية			**القسم**
Academic Degree	Master	**year** 1433		١٤٣٣هـ	**السنة**	ماجستير	**الدرجة العلمية**
E-mail	O_Khayat@hotmail.com						**البريد الالكتروني**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد :

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة العلمية، والتي تمت مناقشتها بتاريخ ٤ / ٥ / ١٤٣٣هـ، بقبول الأطروحة بعد إجراء التعديلات المطلوبة، وحيث تم عمل اللازم، فإن اللجنة توصي بإجازة الأطروحة في صياغتها النهائية المرفقة، كمتطلب تكميلي للدرجة العلمية المذكورة أعلاه. والله الموفق.

عنوان الأطروحة كاملاً	بلوغ الأمنية في إنما الأعمال بالنية لشهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي الخير المرحومي دراسة وتحقيقا

أعضاء اللجنة

المشرف على الرسالة	الاسم	أ.د. أحمد بن عبدالرزاق الكبيسي	التوقيع أ.د/ أحمد عبدالرزاق الكبيسي
المناقش الداخلي	الاسم	د. ستر بن ثواب الجعيد	التوقيع
المناقش الداخلي	الاسم	د. صديق بن إبراهيم الفكي	التوقيع
مصادقة رئيس القسم	الاسم	د. محمد بن مطر السهلي	التوقيع

إتاحة الأطروحة (الرسالة) العلمية

بناء على التنسيق المشترك بين عمادة الدراسات العليا و عمادة شؤون المكتبات، بإتاحة الرسالة العلمية للمكتبة الرقمية، فإن للطالب الحق في التأشير (✓) على أحد الخيارات التالية :

- ○ **لا أوافق** على إتاحة الرسالة كاملة في المكتبة الرقمية، وأعلم أن للمكتبة الحق في استخدام عملي أو إتاحته في إطار الاستخدام المشروع الذي يسمح به نظام حماية حقوق المؤلف في المملكة العربية السعودية.
- ● **أوافق** على اتاحة الرسالة في المكتبة الرقمية، وتصوير الرسالة كاملة بدون مقابل.
- ○ **أوافق** على تصوير الرسالة كاملة بمقابل وفق شروط مكتبة الملك عبدالله الرقمية والتي سبق وأن أطلعت و وافقت عليها.

توقيع الطالب		التاريخ	١٤٣٣/٨/١هـ

يعبأ النموذج باستخدام الحاسب الآلي، ويوضع أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة (الرسالة) العلمية في كل نسخة من الرسالة

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن مما تتميز به أمتنا الإسلامية من بين سائر الأمم ذلك التراث العلمي الهائل الذي خطه المسلمون بأقلامهم والذي قدره بعضهم بنحو ثلاثة ملايين مخطوط، تناولت كثيراً منها نصوص الكتاب والسنة وما يتعلق بها من العلوم وما تدل عليه من المعارف، ورغبة مني في المساهمة في إخراج هذا التراث وتقريبه إلى الناس؛ اخترت لنيل درجة الماجستير هذا المخطوط الذي هو بعنوان: بلوغ الأمنية في إنما الأعمال بالنية، **والذي دعاني لهذا الاختيار ما يلي:**

أولاً: رغبتي في تسليط الضوء على أسلوب من أساليب الدعوة والإصلاح، تميز به مؤلف هذا المخطوط – رحمه الله – ، حيث رسم لنا طريقة وسطية حكيمة في التعامل مع الوالي المسلم إذا انحرف وظلم وجار.

ثانياً: أن هذا المخطوط يتناول في ثناياه مباحث نفيسة، وفوائد لطيفة، من فنون مختلفة، وفي ذلك من الإثراء لقارئ المخطوط والمشتغل به ما لا يخفى، كما أن المادة العلمية التي شغلت أكثر المخطوط دارت حول حديث (إنما الأعمال بالنية)، فإخراج هذا المخطوط للناس هو من نشر السنة، وأيضاً فإن الاشتغال بهذا الحديث في أول أطروحة علمية يقوم بها الباحث فيه اقتداء بالسلف، حيث بدأ كثير منهم مصنفاتهم بهذا الحديث، إضافة إلى كل ما سبق فإن موضوع النية من أهم المواضيع التي ينبغي طرحها للناس باستمرار لأن مدار الأعمال عليها.

ثالثاً: إن الضعف ظهر في الدولة العثمانية في عصر المؤلف أو قبله بقليل، ثم استمر الضعف ينخر في الدولة إلى أن سقطت، فدراسة هذا العصر لأخذ الدروس والعبر من الأهمية بمكان.

وقد قسمت الرسالة إلى قسمين، وجعلت الأول منهما للكلام عن المخطوط ومؤلفه والمؤلفات التي شاركته في موضوعه، وأما القسم الآخر فجعلته للنص المحقق، وقدمت لهذين القسمين بمقدمة وضحت فيها أهمية المخطوط وأسباب اختياره وخطة البحث، وختمت الرسالة بعدد من الفهارس العلمية المختلفة.

Abstract

What distinguished our Islamic nation from the other nations is the tremendous scientific heritage, which was written by Muslims. This heritage has been estimated to be about three millions manuscripts. Many of these manuscripts have dealt with the texts of the Holy Quran and the Prophetic Traditions, and what concerns them from sciences. As my wish is to reveal this heritage to people, I have selected a

manuscript, which entitled "Blogh Al-Omniah fi Inmaa AlAmal Bilniah" in order to obrtain my master degree. The reasons of my selection are as follows:

Firstly: I want to highlight a method of the methods of Da'wa and reformation, with which the author of this manuscript, has distinguished. Through this manuscript, he drew for us a wise method in dealing with the Muslim governor in case of tyranny.

Secondly: This manuscript has valuable searches and good benefits of different arts. This provides the reader of this manuscript with enrichment. Also, the scientific material that most occupied this manuscript took place on the Hadith of (Inma AI-Amal Bil Niat). Also, working with this Hadith is following the example of ancestors, as most of them begun their writing with this Hadith. Furthermore, the topic of faith (Niah) is one from the most important topics that should be revealed to people.

Thirdly: The weakness has appeared in the Ottoman Empire during the age of the author or just before it. Then, this weakness was in progress until it fallen. So, studying this age provide us with lessons and examples.

I have divided the research into two sections; the first one is about manuscript, its author, and the other writings that talked about the same topic. As for the second section, it is for the investigated text. Also, there is an introduction in which I clarified the importance of the manuscript, reasons of its selection and plan of the study. Then, I concluded with a number of different scientific indexes.

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

تمهيـــــد

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن النصيحة من أعظم شعائر الدِّين، قال صلى الله عليه وسلم: «الدِّين النصيحة، الدِّين النصيحة، الدِّين النصيحة» قيل لمن يا رسول الله؟، قال: «لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»(١)، وكان صلى الله عليه وسلم يُبايع أصحابه على النُّصْحِ لكلِّ مسلم، قال جرير بن عبدالله – رضي الله عنه –: «بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والنُّصح لكل مسلم»(٢)، ويعظم شأن النصيحة إن كانت لولاة الأمر، فقد قال صلى الله عليه وسلم: «إن الله يرضى لكم ثلاثاً ويَسخط لكم ثلاثاً، يرضى لكم أن تعبُدوه ولا تُشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً، وأن تُناصِحوا من ولَّاه الله أمركم...»(٣)، وأجاب صلى الله عليه وسلم على من سأله أيُّ الجهاد أفضل؟ فقال: «كلمة حق عند سلطان جائر»(٤) مما سبق يتبين لنا عِظَم

(١) أخرجه: مسلم (كتاب الإيمان / باب بيان أن الدِّين النصيحة / رقم ١٩٦).

(٢) أخرجه: البخاري (كتاب الإيمان / باب قول النبي صلى الله عليه وسلم الدِّين النصيحة ... / رقم ٥٧)، ومسلم (كتاب الإيمان / باب بيان أن الدِّين النصيحة / رقم ١٩٩).

(٣) أخرجه مسلم (كتاب الأقضية / باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة.../ رقم ٤٤٨١) من غير «وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم» وهي الشاهد، وأخرجه بهذا اللفظ: مالك في الموطأ (كتاب الكلام / باب ما جاء في إضاعة المال وذي الوجهين / رقم ١٧٩٦)، والبخاري في الأدب المفرد (باب السرف في المال / رقم ٤٤٧)، وابن حبان في صحيحه (٨/ ١٨٢).

(٤) أخرجه: أبو داود (كتاب الملاحم / باب الأمر والنهي / رقم ٤٣٤٤)، والترمذي (كتاب الفتن / باب ما جاء أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر / رقم ٢١٧٤)، ، والنسائي (كتاب البيعة / باب =

مكانة النصيحة في الدِّين، خاصة إذا كانت لولاة الأمر، وقد أمرنا النبـي صـلى الله عليـه وسلم أن نَصْبر على الولاة وأن نُطيعهم في المعروف، فقال عليه الصلاة والسـلام: «مـن كَرِه من أميره شيئاً فليصبر، فإنه من خرج من السلطان شبراً مات ميتةً جاهلية»[١]، وقال لحذيفة – رضي الله عنه – : «تسمع وتُطيع للأمير وإن ضُرِب ظهرك، وأُخِـذ مالـك»[٢]، وقد مرَّت الأمة الإسلامية في تاريخها بمحن كثيرة تمكنت بفضل الله من تجاوزها بلـزوم هدي النبي صلى الله عليه وسلم الذي ما ترك خيراً إلا دل الأمة عليه ولا شراً إلا حذرها منه، وهذا الكتاب الذي بين أيدينا هو مثالٌ حيٌّ لتفاعلِ العلماء مع المِحَن التـي تعصـف بالمسلمين وفق الهَدْي النبوي، فقد ذكر المؤلف الشيخ المرحومي - رحمـه الله – في مقدمـة كتابه هذا أن سبب تحبيره للكتاب هو أنه تسلط على الديار المصرية في نهاية القرن الحادي عشر ظالم استولى على الأوقاف، وطالت جنايته الأبدان والأعراض[٣]، وقد وفق الله عـز وجل الشيخ لإدراك مكمن الخلل الذي قامت عليه هذه المحنة وهـو الاحتيـال والمكـر، فبدأ بالكلام على حديث إنما الأعمال بالنيات، والذي يُعتبر أصلاً في إبطال الحيل[٤]، ثـم

= فضل من تكلم بالحق عند إمام جائر / رقـم ٤٢١٤) واللفـظ لـه، وصـحح المنـذري إسـناده، انظـر: الترغيب والترهيب (٣/ ١٥٨)، وتحفة الأحوذي (٢/ ١٧٦٦).

(١) أخرجه: البخاري (كتاب الفتن / باب قول النبي صلى الله عليه وسلم سترون بعدي أموراً تنكرونها / رقم ٧٠٥٣)، ومسلم (كتاب الإمارة / باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين .../ رقم ٤٧٩١).

(٢) أخرجه مسلم (كتاب الإمارة / باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين .../ رقم ٤٧٨٥).

(٣) انظر كلام المؤلف هذا في ص١٠١.

(٤) يقول ابن القيم رحمه الله في كتابه أعـلام المـوقعين ص٧١٦: {يكفـي هـذا الحـديث وحـده في إبطـال الحيل}، ونقل المناوي في فيض القدير (١/ ٤٤) عن الشافعي رحمه الله أنه قال: {حديث النيـة يـدخل في سبعين باباً من الفقه، وما ترك لمبطل ولا مضار ولا محتال حجة إلى لقاء الله }، وقـد أورد البخـاري رحمه الله هذا الحديث في كتاب الحيل من صحيحه تحت عنوان: باب في ترك الحيل وأن لكل امـرئ مـا نوى، وسيأتي تخريج الحديث فيما بعد.

خَتَم الكتاب بنصيحةٍ ثمينةٍ لوزير مصر، تضمَّنت عددا من النصوص القرآنية مع ما يتعلق بها من الأحكام، وسمى هذا الكتاب: **"بلوغ الأمنية في إنما الأعمال بالنية"**، وقد وفقني الله بفضله ومَنِّه للاشتغال بهذا الكتاب دراسةً وتحقيقاً، وبذلت في ذلك ما استطعت من جهد، فما كان من صواب فمن الله، وما كان من خطأ فمن نفسي والشيطان وأستغفر الله وأتوب إليه، وأقول كما قال القائل[1]:-

وإن تجد عيباً فسد الخللا فجَلَّ من لا عيب فيه وعلا

أسباب اختيار المخطوط:

لقد لفت انتباهي عنوانُ هذا المخطوط أثناء تصَفُّحي لفهارس مكتبة الحرم المكيّ الشريف، وعندما تصفحته ألفيته شفاءً للغليل؛ لما فيه من المكاسب المتنوعة التي يمكن أن يُحققها على صغر حجمه، وأستطيع أن ألخصها في النقاط التالية:-

(١) أن هذا المخطوط يتناول في ثناياه مباحث نفيسة، وفوائد لطيفة، من فنون مختلفة، كالحديث، والفقه، وأصولها، واللغة، والنحو، والبلاغة وغير ذلك، كما أنه يتضمن مجموعة كبيرة من أقوال أهل العلم، منسوبة إلى قائليها غالباً، بل إلى الكتب التي ذكرت فيها هذه الأقوال في كثير من الأحيان، وكل ذلك فيه إثراء لقارئ هذا الكتاب والمشتغل به.

(٢) أنَّ في إخراجه إلى حيز المطبوع مساهمة في نشر سنة سيد المرسلين عليه أفضل الصلاة والتسليم القائل: «نضَّر الله امرأً سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه فرب مُبلَّغ أوعى من سامع»[2].

---

(١) قاله: الحريري، انظر: البداية والنهاية (١٨/ ٤٠٨).

(٢) أخرجه: الترمذي (كتاب العلم / باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع/ رقم ٢٦٥٧) وقال هذا حديث حسن صحيح، وقال المناوي: إسناده صحيح، انظر: تحفة الأحوذي (٢/ ٢٠٢٥).

(٣) أن إخراجه إلى المجتمع هو تفاعل إيجابي مع حاجات الناس ومتطلباتهم، فالناس في حاجة ماسة إلى التنبه لموضوع النية الذي عليه مدار الأعمال، قال ابن أبي جمرة[١] رحمه الله: {وددت أنه لو كان من الفقهاء من ليس له شُغلٌ إلا أن يعلم الناس مقاصدهم في أعمالهم، ويقعد إلى التدريس في أعمال النيات ليس إلا – أو كلاماً هذا معناه – فإنه ما أُتي على كثير من الناس إلا من تضييع النيات}[٢].

(٤) أن بعض البلدان المسلمة تشتكي اليوم من ظلم وجور الولاة، ومن الانحراف عن منهج الإسلام القويم، والناس في تعاملهم مع هذا الانحراف على طرفين ووسط، فمنهم من يستسلم ويخنع ولا يقدم شيئاً، ومنهم من يشق عصا الطاعة، ويخرج على ولاة الأمر ويعلن العداء لهم، وقد رسم المؤلف في هذا المخطوط طريقة وسطية حكيمة في التعامل مع أخطاء الوالي المسلم، استقاها من مشكاة النبوة.

(٥) أن بداية ظهور الضعف في الدولة العثمانية كانت في عصر المؤلف أو قبله بقليل، ثم استمر الضعف ينخر في الدولة إلى أن سقطت، فدراسة ذلك العصر لأخذ الدروس والعبر من الأهمية بمكان.

(٦) أن الاشتغال بحديث «إنما الأعمال بالنية» في أول أطروحة علمية يقوم بها الباحث

---

(١) هو: أبو محمد عبد الله بن سعد بن أبي جمرة الأزدي الأندلسي المالكي، صاحب مختصر صحيح البخاري الذي ذكر فيه أنه اتخذ من البخاري ثلاثمائة حديث وبضعاً بحذف الأسانيد ما عدا راوي الحديث ليسهل حفظها، ثم شرحه وسماه بهجة النفوس وغايتها بمعرفة ما لها وما عليها، توفي – رحمه الله – سنة ٦٧٥هـ وقيل ٦٩٩هـ، انظر: كشف الظنون (١/ ٥٩٩)، والحطة في ذكر الصحاح الستة للقنوجي ص١٩٠.

(٢) نقل هذا الكلام النفيس عن هذا الإمام تلميذه ابن الحاج في مقدمة كتابه المدخل ص٣.

فيه اقتداء بالسلف الصالح، حيث بدأ كثير منهم مؤلفاتهم بهـذا الحـديث[1]، وقـد قال الإمام ابن مهدي[2] رحمه الله: {من أراد أن يصنف كتاباً فليبدأ بحديث الأعمال بالنيات}[3]، وقال: {لو صنفت الأبواب لجعلت حديث عمر في الأعمال بالنيـة في كل باب}[4].

خطـة البحث:

ينقسم البحث إلىٰ مقدمة وقسمين:

المقدمة: وتشتمل علىٰ أهمية المخطوط، وأسباب اختياره، وخطة البحث.

- **القسم الأول: الدراسة.** وتشتمل علىٰ ثلاثة مباحث:-

المبحث الأول: الدراسات المتعلقة بالنية، وفيه تمهيدٌ ومطلبان.

التمهيد: وضَّحت فيه الضوابط التي التزمت بها عند حصر المؤلفات التي تتعلق بموضوع النية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة لكتاب بلوغ الأمنية.

المطلب الثاني: الدراسات اللاحقة لكتاب بلوغ الأمنية.

المبحث الثاني: نبذة عن كتاب بلوغ الأمنية، وفيه سبعة مطالب:-

المطلب الأول: دراسة عنوان الكتاب.

---

(١) وممن بدأ به من العلماء رحمهـم الله: الإمـام البخـاري، وعبـد الغنـي المقـدسي، والنـووي، والعراقـي، والحافظ ابن حجر وغيرهم.

(٢) هو: أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدي بن حسان البصري اللؤلؤي العنبري وقيل الأزدي مولاهم، كـان ثقةً ثبتاً حافظاً عارفاً بالرجال والحـديث، تـوفي – رحمـه الله – سـنة ١٩٨ هــ، انظـر: تهـذيب الكـمال (١٧/ ٤٣٠)، والتاريخ الكبير (٥/ ٣٥٤).

(٣) انظر: جامع العلوم والحكم لابن رجب ص٢١.

(٤) انظر: المصدر السابق ص٢٠.

المطلب الثاني: نسبة الكتاب إلىٰ مؤلفه.

المطلب الثالث: الباعث علىٰ تأليف الكتاب

المطلب الرابع: منهج المؤلف في الكتاب.

المطلب الخامس: أهمية الكتاب وأثره فيمن بعده.

المطلب السادس: موارد الكتاب ومصطلحاته.

المطلب السابع: تقويم الكتاب (مزاياه والمآخذ عليه).

المبحث الثالث: ترجمة لحياة مؤلف كتاب بلوغ الأمنية، وفيه تمهيدٌ وسبعة مطالب:-

التمهيد: ويتضمن الحديث عن عصر المؤلف.

المطلب الأول: اسم المؤلف ونسبه.

المطلب الثاني: مولده ونشأته.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الرابع: مكانته العلمية وشمائله.

المطلب الخامس: آثاره العلمية.

المطلب السادس: حياته العملية.

المطلب السابع: وفاته.

- **القسم الثاني: التحقيق**. وقبل الولوج في النص المحقق مهدت لهذا القسم بوصف النسخ الخطية، وبيان منهجي في التحقيق.

وفي الختام: أحمد المولى عز وجل **وأشكره** على فضله وإحسانه، وتوفيقه وامتنانه، حمداً من بعده حمد، وشكراً من بعده شكر إلى يوم القيامة، **ثم أشكر** من أوصاني ربي بشكرهما فقال عز من قائل سبحانه: ﴿**أَنِ ٱشۡكُرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيۡكَ إِلَيَّ ٱلۡمَصِيرُ**﴾ فجزاهما الله عني خير الجزاء على ما بذلاه لي من رعاية في صغري، وتوجيه في كبري، وعلى ما غرساه فيَّ من حب للعلم والقرآن، وعلى دعائهم لي آناء الليل والنهار، **ثم أشكر** أساتذتي

الفضلاء العاملين في هذا الصرح العظـيم المبـارك - أعنـي جامعـة أم القـرى – وقلبهـا النابض كلية الشريعة؛ على ما بذلوا من أوقاتهم وسخَّروا مـن جهـودهم في سـبيل نشر العلم والهُدى، وأخص بالشكر من بينهم: فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد بـن عبـدالرزاق الكبيسي، الذي أشرف على رسالتي، وغمرني بكرمه، ولم يألو جهدا في إفادتي وتوجيهي، كماأخص أيضاً بالشكر المناقشين الكريمين فضيلة الدكتور ستر بن ثواب الجعيد وفضيلة الدكتور صديق بن إبراهيم الفكي على قبـولهما لعضـوية المناقشـة ومسـاهمتهما في تقـويم الرسالة، **وأشكر كذلك** كل من تفضَّل عـليَّ ومـدَّ لي يـد العـون والمسـاعدة مـن داخـل الجامعة أو من خارجها، **ولا يفوتني أن أشكر** زوجتي الكريمة أم لـينة التي كانـت نعـم المعين لي بعد الله عز وجل، والتي صبرت على انشغالي منذ أن خطوت أول خطوة في هذا الطريق، فاسأل الله أن يجزي الجميع على ما قدموا، وأن يجعل ذلك في موازين حسـناتهم، كما أسأله سبحانه أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتقبله منـي ويجعلـه لي ذخرا، وأن ينفع به المسلمين.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

والحمد لله رب العالمين.

القسم الأول

الدراسة

المبحث الأول
الدراسات المتعلقة بالنية

تـمـهـيـد

لقد شَغَل موضوع النية حيزاً كبيراً من مؤلفات المتقدمين والمتأخرين، وهذه المؤلفات منها ما كان مقتصراً على هذا الموضوع ومختصاً به، ككتاب "النيات" لابن أبي الدنيا، ومنها ما لم يكن مقتصراً عليه، بل تطرق إليه وإلى غيره، ككتاب "جامع العلوم والحكم" لابن رجب الحنبلي وكتاب "فتح الباري" لابن حجر العسقلاني، حيث تناولا كثيراً من المباحث المتعلقة بالنية في أثناء شرحهم لحديث «إنما الأعمال بالنيات»، وقد بذلت جهدي في استقصاء النوع الأول من المؤلفات فقط، وهو ما تناول موضوع النية وأفرده في كتاب مستقل؛ لأن استقصاء وحصر مؤلفات النوع الثاني يطول، فالمادة العلمية لموضوع النية ثريّة ووفيرة[1].

لقد تطرق المتقدمون لعدد من المباحث كان الكلام يدور حولها في الغالب وهي: تعريف النية، مكانتها، عظم الثواب عليها إن صلحت وشدة خطرها إن فسدت، محلها، وقتها، صفتها، أقسامها، شروطها، مُبطلاتها، ما يفتقر إليها من الأعمال ومالا يفتقر، ونحو ذلك من المباحث...، ويتضح في هذه المباحث أن المراد بالنية معنيين[2]: أحدهما:

---

(١) يقول فضيلة الدكتور عمر الأشقر حفظه الله وهو يتحدث عن موضوع النية: " لم أشْكُ والحمد لله من قلة المادة العلمية، فمباحث النيات من أوائل المسائل التي يتناولها العلماء والباحثون بالبسط والإيضاح، لأهميتها، ولأن الترتيب الفقهي المنطقي يحتم كون النيات في طليعة المسائل الفقهية، ومن الملاحظ أن علماءنا الأوائل كانو يفصلون في المباحث الأولى التي يتناولونها تفصيلاً، لأن عزائمهم في البدايات تكون قوية، وهممهم لا تزال تتطلع إلى تجلية الحقائق واستقصاء المسائل"، انظر: النيات في العبادات ص٨.

(٢) انظر: شرح حديث إنما الأعمال بالنيات لشيخ الإسلام ابن تيمية ص٣٨، وجامع العلوم والحكم لابن رجب ص٢٤-٢٥.

تمييز المقصود بالعمل، هل هو الله وحـده لا شريـك لـه، أم غـيره، أم الله وغـيره، ومـن المؤلفات التي بهذا المعنى كتاب: "الإخلاص والنية" لابن أبي الدنيا.

والمعنى الثاني: تمييز العبادات بعضها عن بعض، كتمييز صلاة الظهر مـن صـلاة العصر، أو تمييز العبادات من العادات، كتمييـز غسـل الجنابـة مـن غسـل التـبرد، ومـن المؤلفات التي اعتنت بهذا المعنى فكانت تجمع أقوال المتقدمين وتُناقشها ثم تُرجِّح بينهـا، وقد تضيف إليها بعض الإضافات: "الأمنية في إدراك النية " للقـرافي، و"شرح حـديث إنما الأعـمال بالنيـات" لابـن تيميـة، و"منتهـى الآمـال في شرح حـديث إنـما الأعـمال" للسيوطي، ورغم ذلك فلم يتم إغفال جانب الإخلاص بل تمت الكتابة فيه أيضاً.

أما المؤلفات التي جاءت بعد تلك الفترة وتتابعت إلى عصرنا الحاضر فقد اتخذت عدة اتجاهات، فتخصص البعض منها في مسائل جزئية محدودة مثل: "النيـة في الوضـوء والغسل "لعمر الأشقر، و"النية عند الإحرام" لصالح الفوزان، وهذه المسائل الجزئية قد تكون في باب العبـادات كهـذين الكتـابين، وقـد تكـون في المعـاملات، أو في الجنايـات والعقوبات، أو في القوانين الوضعية[1] أو غير ذلك من الأمور...

واتجهت بعض المؤلفـات إلى بيـان آثـار النيـة مثـل: "النيـة وأثرهـا في الأحكـام الشرعية " لصالح السدلان، و"مدى تأثير النية في صحة العمل" لعبدالله لخضر.

واتجه الـبعض منهـا إلى الجانـب الإصـلاحي فتنـاول الموضـوعات التـي تتعلـق بإصلاح النفس والمجتمع مثل: "النية في الإسلام وآفة الرياء "لمحمد البلـيش، و"بلـوغ

(١) وهذه القوانين من أعظم ما ابتلي به المسلمون في هذا العصر، يقول الأستاذ عبد القادر عودة رحمـه الله: {وإذا كان سبب تأخرنا هو إهمال الشريعة وترك أحكامهـا فلـن يجـدينا الأخـذ بـالقوانين شـيئاً، بـل سيزيدنا تأخراً على تأخر وانحطاطاً على انحطاط، وإنما علاجنا المجدي هو القضاء على سـبب التـأخر والعودة لأحكام الشريعة} انظر: التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي (١/ ٥٣).

الأمنية في إنما الأعمال بالنية" للمرحومي[1].

وهناك اتجاه مهم سارت فيه بعض المؤلفات، وهو موضوع مقاصد المكلفين في العادات، أي: في الأعمال العادية التي تعد من المصالح الدنيوية[2]، ومن أمثلة هذه المؤلفات: "خير نية في طلب الذرية "لعبد الله بن رجب، و"استحضروا النية في عملكم يصبح عبادة" لأبي الحسن الندوي، وقد تطرق السلف إلى هذا الموضوع قديماً ضمن مؤلفاتهم، لكني أرى أن التأليف في هذا الاتجاه لا يزال بحاجة إلى مزيد من العناية؛ لغياب هذا المعنى عن أذهان كثير من المسلمين اليوم[3].

وسأسرد فيما يلي ما أمكنني حصره من دراسات وكتابات حول موضوع النية بعد أن صنفتها على اعتبار تاريخ كتابتها تحت المطلبين التاليين:-

(١) وسأوضح بالتفصيل ما هي الأسباب الداعية إلى تصنيف الكتاب تحت هذا الاتجاه في المبحث الثاني الذي بعنوان: "نبذة عن الكتاب".

(٢) وقد تكلم فضيلة الدكتور عمر الأشقر وفقه الله عن هذا الموضوع كلاماً نفيساً تحت عنوان: المحول العجيب، انظر: النيات في العبادات ص١٠١-١٠٢.

(٣) يقول الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمه الله: {ما شرع للمصالح الدنيوية ولا تتعلق به المصالح الأخروية إلا تبعا كإقباض الحقوق الواجبة وفروض الكفايات التي تتعلق بها المصالح الدنيوية من الحرث والزرع والنسج والغزل والصنائع التي يتوقف عليها بقاء العالم ودفع ما يجب دفعه وقطع ما يجب قطعه فهذا لا يؤجر عليه إذا قصد إليه إلا أن ينوي به القربة إلى الله عز وجل فإن الله لا يقبل من الاعمال إلا ما أريد به وجهه، وإنما الأعمال بالنيات ...}، انظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/ ١٤٩).

المطلب الأول

الدراسات السابقة لكتاب بلوغ الأمنية

ومما كُتِبَ في هذه الفترة مرتباً حسب تاريخ وفاة المؤلف:-

- الإخلاص والنية[1] لابن أبي الدنيا (ت: ٢٨١هـ).
- النيات للفضل بن عباس بن يحيى الصاغاني (ت: بعد ٤٢٠هـ).
- المقنع في النيات للقاضي أبي يعلى الفراء الحنبلي (ت: ٥٢٦هـ).
- الأمنية في إدراك النية[2] لأحمد بن إدريس القرافي (ت:٦٨٤).
- النية[3] لابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ).
- شرح حديث «إنما الأعمال بالنيات»[4] لابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ).
- المدخل إلى تنمية الأعمال بتحسين النيات[5] لابن الحاج (ت: ٧٣٧هـ).
- كلمة الإخلاص وتحقيق معناها[6] لابن رجب الحنبلي(ت: ٧٩٥هـ).
- شرح حديث «إنما الأعمال بالنيات» لمحيي الدين محمد بن سليمان (ت: ٨٧٥هـ).
- الأجوبة الزكية عن تأخر العمل وتقدم النية لمحمد خليل الحسيني المصري (ت:٨٨٥هـ).
- منتهى الآمال في شرح حديث إنما الأعمال[1] للسيوطي (ت: ٩١١هـ).

---

(١) طبعته دار البشائر سنة ١٩٩٦م بتحقيق: إياد الطباع.

(٢) طبعته مكتبة الحرمين سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م بتحقيق: د. مساعد الفالح.

(٣) طُبع سنة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م بتحقيق: عبد الحميد شانوحة.

(٤) طبعته مؤسسة الريان سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م بتحقيق: فواز أحمد زمرلي.

(٥) طبعته دار الفكر سنة ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

(٦) طُبع في المكتب الإسلامي ببيروت سنة ١٣٩٧هـ بتحقيق: الشيخ زهير الشاويش.

- تطهير الطوية بتحسين النية لعلي بن سلطان محمد القاري الهروي (ت: ١٠١٤هـ).
- شرح حديث «إنما الأعمال بالنيات» لإبراهيم الكوراني [٢](ت: ١١٠٣هـ)

(٣) طبعته دار ابن حزم سنة ١٩٩٨م بتحقيق: محمد عطية.

(٢) وقد عاصره الشيخ المرحومي ولم يتبين لي من سبق الآخر في التأليف، فرأيت أن أدرجه هنا.

المطلب الثانـي

الدراسات اللاحقة لكتاب بلوغ الأمنية إلى عصرنا الحاضر

أولاً: البُحوث التي نُشرت في بعض المجلات في هذه الفترة:-

- اختلاف النية بين المأموم والإمام لفهد بن عبد الرحمن المشعل، وقد نُشر في مجلة البحوث الفقهية المعاصرة (العدد ٦٦).
- دراسة في قضاء التحكيم الدولي: حسن النية كمبدأ عام واجب التطبيق في مسائل التجارة الدولية لمحمد عرفة، وقد نُشر في مجلة تجارة الرياض.
- زكاة أسهم الشركات المساهمة: النية هي الفيصل بين الاسمية والسوقية لعبد الله بن سليمان بن منيع، وقد نُشر في مجلة تجارة الرياض.
- ضوابط مقاصد المكلف لعبود بن علي بن درع، وقد نُشر في مجلة الحكمة (عدد ١٧).
- القصد والنية في الشريعة الإسلامية لعبود بن علي بن درع، وقد نُشر في مجلة البحوث الفقهية المعاصرة (عدد ٤٨).
- نية الاتباع لمحمد بن محمد شتا، وقد نُشر في مجلة البحوث الإسلامية (عدد ٤٨).

ثانياً: الكتب التي تم تأليفها في هذه الفترة:-

- أثر النية في العمل لعبد المنعم بن إبراهيم العزباوي.
- أثر النية في النكاح والرجعة لعمر بن عبدالعزيز بن صالح التويجري.
- أثر النية في عقود المعاوضات المالية والعقود الطارئة لعبدالرحمن بن عبدالعزيز بن صالح التويجري.
- أثر حسن النية على رجوع المشتري بالضمان لتوفيق حسن فرج.

- أثر عقوبة المصادرة على الغير حسن النية لفتحي عبد الصبور.
- اجتهادات مدنية: تملك بالإلتصاق، مفهوم حسن النية، اختلاف مفهوم حسن النية في التشريع المصري.
- إخلاص النية في الحديث المسلسل بالأولية لياسر بن إبراهيم المزروعي.
- إخلاص النية في ضوء الكتاب والسنة لابتسام بنت عبد العزيز الجبرين.
- إخلاص النية وصواب العمل لشريدة المعوشرجي.
- الإخلاص واستحضار النية ليحيى بن يزيد بن سلمان الحكمي الفيفي.
- الإخلاص والنية الصادقة لناصر يونس الكسواني.
- استحضروا النية في عملكم يصبح عبادة لأبي الحسن علي الحسيني الندوي.
- استرداد المنقولات المسروقة والمفقودة من حائز حسن النية: دراسة في القانون الكويتي لأنور أحمد الفزيع.
- بحوث في التربية الفقهية: النية في الوضوء والغسل لمحمد بن حسين قنديل.
- التأمين بين حسن النية والاحتيال لصلاح سالم.
- تحقيق صدق النية عند الغزالي لعبد الحليم أحمدي.
- تذكير البرية بإخلاص النية لخلف بن عبد المجيد مراد.
- ثقافة الداعية: قيمة النية في الإسلام ليوسف القرضاوي.
- جهاد النية لمحمد يوسف الجاهوش.
- حديث «إنما الأعمال بالنيات» دراسة وتخريج وضبط وتعليق صالح بن غانم السدلان.
- حسن النية في إبرام العقود لشير زاد عزيز سليمان.
- حسن النية في العقود: دراسة مقارنة لعبد المنعم موسى إبراهيم.

- حسن النية في تكوين العقد لرومان منير زيدان حداد.
- حسن النية وأثره في التصرفات في الفقه الإسلامي والقانون المدني لعبد الحليم عبد اللطيف القوني.
- حكم النية في الحج وكيفيتها لصالح بن غانم السدلان.
- حول نظرية عامة لمبدأ حسن النية في المعاملات المدنية للسيد بدوي.
- خير نية في طلب الذرية لرجب رجب سلامة (المعروف بعبد الله بن رجب).
- الطوارئ على النية في العبادات لإيمان بنت محمد بن عبد الله آل مشرف.
- عقد النية: أحكامه وآثاره في الفقه الإسلامي لمحمد سيد أحمد محمد عامر.
- قصة أصحاب الجنة وقيمة النية في الشريعة الإسلامية لياسين بن ناصر الخطيب.
- قواعد تفسير العقد الكاشفة عن النية المشتركة للمتعاقدين ومدى تأثير قواعد الإثبات عليها لأحمد شوقي محمد عبد الرحمن.
- مباحث في النية لصالح محمد العليوي.
- مبدأ حسن النية في تنفيذ الالتزامات الدولية لرشيد مجيد محمد الربيعي.
- مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود لعبد الجبار ناجي صالح.
- مبدأ حسن النية في قانون العقوبات: دراسة تحليلية لفكرة حسن النية في القانون المصري والقانون المقارن لمحمد محمد مصباح القاضي.
- مجال النية في الفقه الإسلامي لمحمد السويسي العباسي.
- مدى تأثير النية في صحة العمل لعبد الله لخضر.
- مقاصد أهل الحسبة والأمور الحاملة لهم على عملهم في ضوء الكتاب والسنة لخالد بن عبد الرحمن الشايع.
- النضرة المرضية في شرح حديث « إنما الأعمال بالنية» للسيد محمد عارف الدمشقي.

- نهاية الأحكام في بيان ما للنية من الأحكام[1] لأحمد بك الحسيني.
- النيات لمحمد بن علوي العيدروس.
- النيات في العبادات لعمر بن سليمان الأشقر.
- النية لعبد الله بن عبد العزيز الجبرين.
- النية إشراقة في النفس وجمال ويقظة في القلب ووعي لعدنان علي النحوي.
- النية بين عمل الدنيا وعمل الآخرة لعلي بن حامد عبد الرحيم.
- النية عند الإحرام لصالح بن فوزان الفوزان.
- النية في الإسلام وآفة الرياء لمحمد البليش.
- النية في الإسلام وبعدها الإنساني لعدنان علي رضا النحوي.
- النية في الشريعة الإسلامية لمحمد عبد الرؤوف بهنسي.
- النية في الفقه لمحمد السويسي.
- النية في الوضوء والغسل لعمر بن سليمان الأشقر.
- النية مطية لعبد الله الرشود.
- النية وأثرها في الأحكام الشرعية لصالح بن غانم السدلان.
- النية وأثرها في التجريم والعقاب لعبد السميع بن سالم الهراوي.
- النية وأثرها في العبادات لإيمان خليل إبراهيم السامرائي.
- النية وأثرها في العبادات لرمضان علي السيد الشرنباصي.
- النية وأثرها في العبادات لهناء المهاجر طرابزونلي.
- النية وأثرها في العبادات والمعاملات لمطرب بن نفاع الحربي.

(١) طُبع هذا الكتاب بمطبعة بولاق في مصر سنة ١٣٢٠هـ.

- النية والإخلاص ليوسف القرضاوي.
- النية والباعث في فقه العبادات والعقود والفسوخ والتروك لوهبة الزحيلي.
- النية والطهارة والصلاة لخالد بن عبد الرحمن الجريسي.
- النية واللفظ في العقود في الفقه الإسلامي لمحمد يوسف موسى.
- النية والنيات والنوايا لمحمد خليفة التونسي.

المبحث الثاني
نـبـذة عن كتـاب بلوغ الأمنية

المطلب الأول

دراسة عنوان الكتاب

ورد في النسخ المخطوطة فروقات يسيرة بشأن عنوان الكتاب وهي كما يلي:-

١-كُتب على صفحة العنوان في نسخة دار الكتب القطرية: (هذه العوائد السَنِية[١]، والفوائد السُنِّية المُسماة بلوغ الأمنية في إنما الأعمال بالنية)، وجاء في خطبة الكتاب التصريح بتسميته: (بلوغ الأمنية في إنما الأعمال بالنية).

٢- كُتب على صفحة العنوان في نسخة مكتبة الحرم المكيّ الشريف: (هذه بلوغ الأمنية في شرح حديث إنما الأعمال بالنية)، وجاء في خطبة الكتاب التصريح بتسميته: (بلوغ الأمنية في شرح إنما الأعمال بالنية).

٣- كُتب على صفحة العنوان في نسخة جامع الزيتونة: (هذا شرح حديث إنما الأعمال بالنيات)، وجاء في خطبة الكتاب التصريح بتسميته: (بلوغ الأمنية في إنما الأعمال بالنية).

والراجح: تسميته: **"بلوغ الأمنية في إنما الأعمال بالنية"** وذلك لما يلي:-

١- لأن هذا العنوان هو الموجود في غلاف نسخة دار الكتب القطرية، وهو محرر من قبل المؤلف نفسه، حيث قال بعد العنوان: تأليف أفقر الورى إلى عفو مولاه، بينما العنوان الموجود في نسخة مكتبة الحرم المكي الشريف ليس من تحريره حيث كُتب بعده: تحرير سيدنا ومولانا شيخ الإسلام ملك العلماء الأعلام حجة المناظرين لسان المتكلمين شهاب الملة والدين، وكذلك العنوان الموجود في نسخة جامع

(١) ولعل هذا الوصف للكتاب الذي ذكره المؤلف قبل أن يذكر اسم الكتاب هو الذي أوهم البعض بأن هناك كتاباً للمؤلف اسمه: العوائد السَّنية في إنما الأعمال بالنية.

الزيتونة ليس من تحرير المؤلف حيث إنه بخط مخالف ونسب الكتاب إليه بعد وصفه بالعلامة.

٢- اتفق في نسخة دار الكتب القطرية ما كُتب في الغلاف مع ما كُتب في خطبة الكتاب، بينما نجد أن هناك اختلافاً يسيراً بين ما كتب على الغلاف في نسخة مكتبة الحرم المكي وما كتب في خطبة الكتاب، وكذلك الحال في نسخة جامع الزيتونة حيث ورد اسم الكتاب على الصفحة الأولى مرتين، إحداهما ضمن صك الوقف، والأخرى لم يكن اسماً بل كان وصفاً للكتاب بأنه شرحٌ لحديث إنما الأعمال بالنيات، وكلاهما لا يتطابقان مع عنوان الكتاب المذكور في الخطبة.

٣- أن هذا العنوان جاء في خطبة الكتاب بهذه الصيغة في نسختين من النسخ الثلاث التي حصلت عليها.

٤- أن العنوان بهذه الصيغة أدق من جهة الشُّمولية، لأن الكتاب ليس شرحاً لحديث إنما الأعمال فقط، بل تضمن شرحاً لعدد من النصوص التي ساقها المؤلف لهدف واحد وهو نصح وزير مصر ودعوته للتدخل في رد الحقوق إلى أهلها، وإنما تكلم المؤلف عن حديث إنما الأعمال بالنية ليقرر قاعدة إبطال الحيل، حتى يقطع الطريق على من يبرر لنفسه أكل أموال الناس بالحيل، فكأنه رحمه الله عَنَى بهذا العنوان أن ما يتمناه من رد الحقوق يمكن أن يبلغه من خلال حديث إنما الأعمال بالنية.

المطلب الثاني
نسبة الكتاب إلى مؤلفه

لا نشك في صحة نسبة كتاب بلوغ الأمنيـة إلى الشـيخ المرحـومي ويؤكـد ذلـك أمور:

أولاً: اتفقت جميع النسخ المخطوطة على نسبة الكتاب إلى الشيخ أحمد المرحومي، سواءً كان ذلك من خلال ما كتبه المؤلف بنفسه في آخر المخطوط من أنه تحريره، أو كـان من خلال كتابة غيره على غلاف الكتاب أنه من تأليف المرحومي.

ثانيـاً: نُسـب كتـاب إتحـاف الـوزير بهديـة الفقـير للشـيخ المرحـومي في معجـم المؤلفين[١] وفي إيضاح المكنون[٢]، وذُكر أن أول هذا الكتاب: (الحمد لله الذي أيَّد عبـاده بنصره...إلخ) وهذه العبارة هي نفس العبارة الموجودة في كتاب بلوغ الأمنيـة، ممـا يثـير الشك في احتمال كون هذا الكتاب هو نفسه كتاب بلوغ الأمنية والله أعلم.

ثالثاً: لم أقف على أي مصدر أو مرجع شكك أو جاء بما يخالف هذه النسبة، بل إن جميع الفهارس التي وقفت عليها وتكلمت عن كتاب بلوغ الأمنية اتفقت على نسبة هـذا الكتاب لمؤلفه[٣].

رابعاً: خُتم كتاب بلوغ الأمنية بذكر التاريخ الذي حرر فيه بأسلوب فيه إلغاز[٤]،

---

(١) انظر: معجم المؤلفين (٢/ ١٠٠).

(٢) انظر: إيضاح المكنون (٣/ ٢١).

(٣) انظر: فهرس مخطوطات دار الكتب القطرية من ١٩٦٢ إلى ١٩٨٥، وقد ذكر الكتاب في ص١٢١ وذكر بأن مؤلفه هو: أحمد المرحومي، وانظر: فهرس آل البيت الجزء الثالث من الفقـه وأصـوله، وقـد ذكـر الكتاب في ص٧٩٢ بعنوان: حديث إنما الأعمال بالنيات للمؤلف أحمد ابن أبي الخير.

(٤) وسيأتي الحديث عنه عند وصف النُسَخ الخَطِّية للكتاب ص٦٩.

وخُتم كتاب قرة العين بنفس الأسلوب الذي خُتم به كتاب بلوغ الأمنيـة، وقـد جـاء في مخطوط قرة العين التصريح بأنه تأليف الشيخ المرحومي، كـما أن الخـط الـذي كُتـب بـه كتاب بلوغ الأمنية نسخة دار الكتب القطرية ونسخة مكتبة الحرم هو نفس الخـط الـذي كُتب به كتاب قرة العين نسخة دار الكتب المصرية [1].

(١) وقد نُسب كتاب قرة العين للشيخ المرحومي في فهـرس آل البيـت الجـزء الثـامن مـن الفقـه وأصـوله ص٣٥.

المطلب الثالث

الباعث على تأليف الكتاب

ذكر المؤلف في خطبة كتابه ما وقع في مصر من الضرر العظيم، والخطب الجسيم، والجناية في الأبدان، والأعراض، والأموال، من شخص جبار عنيد، يزعم أن الحكام تحت قهره ورضاه، ثم بين المؤلف أن هذا الشخص انتزع جميع ما كان بيده من الأوقاف بالمكر، ثم صال على وقف المدارس الصالحية بمساعدة بعض الرعية، حيث جاؤوا برجل يزعم أنه من العلماء، فجعلوه مدرساً شافعياً بالبهتان، فصار سبة للإخوان، وملعبة للصبيان، واستباح أكل أموال الناس بالباطل، فنظر الوزير حمزة باشا في القضية، وحكم بعود التدريس الشافعي مع النظر بشرط الواقف على المدارس الصالحية إلى المؤلف، فحصلت المعارضة في النظر بسبب وسوسة بعض حواشي الوزير وجلسائه، فرضي المؤلف بحكم الله، وركن إلى ما أراده وقضاه، فلما أراد الجلوس للتدريس؛ وعقد مجلساً يتذاكر فيه مسائل العلم مع عدد من العلماء، حاول البغاة إلحاق الأذى به، لكن الوزير كان قد أرسل رجلاً من أعيان أتباعه لحفظ المكان ومن فيه، فأُسْقِط في أيدي البُغاة، ثم إن المؤلف جمع ما تذاكره مع هؤلاء العلماء من مباحث فنون المعقول والمنقول مع ما يتعلق بذلك المجلس من المناسبات، من الأحاديث النبوية والآيات، وما يناسبه من اللطائف والنُكات، وجعلها في كتاب، وقصد رحمه الله أن يكون هذا الكتاب سبباً لدفع الظلم، والرجوع إلى الحق، ورد جميع ما انتُزع منه من الأوقاف، وذلك من خلال إظهار مكانته العلمية التي أهلته لهذا المكان الذي نُوزع فيه، ثم من خلال مادة الكتاب التي تضمَّنت، عدم جدوى الحيل، ووجوب التثبت من أخبار الفساق، ووجوب رد الأمانات إلى أهلها، وغير ذلك من المواعظ التي يقتضيها الحال.

المطلب الرابع
منهج المؤلف في الكتاب

لقد بين المؤلف رحمه الله منهجه في تأليفِ هذا الكتاب بعبارات مُجْمَلة عند حديثه عن المجلس الحافل الذي حضره جمع من العلماء، وحصلت فيه المذاكرة في العلوم الشرعية، فقال رحمه الله: {وأحببت أن أجمع ما تذاكرت فيه مع أولائك الفحول، من مباحث فنون المعقول والمنقول، مع ما يتعلق بذلك المجلس من المناسبات، من الأحاديث النبوية والآيات، وما يناسبه من اللطائف والنكات}.

وقد استفتح رحمه الله كتابه بخطبة وضَّح فيها سبب التأليف، ثم قسم الكتاب إلى مقدمة وفصلين وخاتمة، تكلم في المقدمة عن ما يتعلق بحديث «إنما الأعمال بالنيات» من جهة الإسناد، ثم تكلم في الفصل الأول والثاني عن ما يتعلق بمتن هذا الحديث، وقرر في الخاتمة أن العبرة في غالب النصوص الشرعية بعموم ألفاظها لا بخصوص أسبابها. وسار في كتابه على نفس الطريقة التي سار عليها السيوطي رحمه الله في كتابه: "منتهى الآمال في شرح حديث إنما الأعمال" من جمع أقوال أهل العلم ومنا قشتها والتعقيب عليها إن لزم الأمر.

وبذلك يتبين أن منهج الكتاب قد وافق قسماً من أقسام التأليف[1] هو: جمع ما تفرق من كلام أهل العلم، وقد تميز أسلوب المؤلف رحمه الله في كتابه بالوضوح، فلم يستعمل في الكتاب أي مصطلحات تبهم الكلام، وهذا جعل الكتاب يفهم بكل يسر وسهولة.

---

(١) قال حاجي خليفة في كشف الظنون (١/ ٣٥): {إن التأليف على سبعة أقسام، لا يؤلف عالم عاقل إلا فيها وهي: إما شيء لم يسبق إليه فيخترعه، أو شيء ناقص يتممه، أو شيء مغلق يشرحه، أو شيء طويل يختصره دون أن يخل بشيء من معانيه، أو شيء متفرق يجمعه، أو شيء مختلط يرتبه، أو شيء أخطأ فيه مصنفه فيصلحه}.

المطلب الخامس
أهمية الكتاب وأثره فيمن بعده

إن القارئ لهذا الكتاب يدرك الأهمية البالغة له لما تضمنه من فوائد نفيسة ونكت علمية قيمة ولفتات لطيفة ولكشفه اللثام عن العموم الذي في حديث «إنما الأعمال بالنية»، وهذا العموم هو الذي جعل هذا الحديث قاعدة من القواعد الكلية الكبرى في الفقه الإسلامي، والمعنى المستنبط من هذا الحديث هو أن أعمال المكلفين، وتصرفاتهم القولية والفعلية؛ تختلف نتائجها، وأحكامها الشرعية التي تترتب عليها باختلاف مقاصدهم، وغاياتهم، وأهدافهم[1].

وتزداد هذه الأهمية إذا علمنا أن الكتاب يهدف إلى الإصلاح الاجتماعي، فهو موجه في الأصل إلى وزير مصر نصحاً له وبياناً للحق وإنكاراً للمنكر، وقد استعمل المؤلف في كتابه عباراتٍ عامة، تصلح لكل حاكم مسلم، في أي زمن من الأزمان، وهذا يكسب الكتاب أهمية وكفى بها من أهمية، لأن الولاة والحكام إذا صلحوا واستقاموا فإن تأثيرهم في المجتمع لا يمكن أن يتجاهله أحد.

وقد وصلت النسخ الخطية لهذا الكتاب إلى مناطق بعيدة ومختلفة كما سأبين لاحقاً[2]، ولعل وصول الكتاب إلى هذه المناطق كان سببُه أن حمزة باشا الذي وُجِّه له هذا الكتاب قد أوقفه[3] على من ينتفع به من المسلمين.

---

(١) انظر: الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية للبورنو ص١٢٤.

(٢) انظر: أماكن النسخ الخطية ص٦٩ وما بعدها.

(٣) انظر: مخطوطات الحديث النبوي وعلومه في مكتبات البوسنة ص١٧٩.

المطلب السادس

موارد الكتاب ومصطلحاته

- الناظر في الكتاب يتبين له كثرة الموارد التي استقى منها المؤلـف رحمـه الله مـادة هـذا الكتاب، لكن عند مراجعة هذه الموارد يتضح بأنها على نوعين:

النوع الأول: موارد أساسية نقل منها المؤلف بنفسه وبدون واسطة وهي:

١- منتهى الآمال في شرح حديث إنما الأعمال للسيوطي (ت: ٩١١هـ)، وقد نقل منـه المؤلف في أربعة وثلاثين موضعاً، ولم يصرح باسم الكتاب في أي موضع مـن هـذه المواضع.

٢- شرح صحيح البخاري لأبي البقاء الأحمـدي (ت: بعـد٩٠٩هـ)، وقـد نقـل منـه المؤلف في ثلاثة عشر موضعاً على ما يظهر، وصرح باسم الكتاب في موضع واحـد فقط من هذه المواضع.

٣- شرح الأربعين النووية لابن حجر الهيتمي (ت: ٩٧٤هـ)، وقد نقل منه المؤلـف في تسعة مواضع، وصرح باسم الكتاب في أربعة منها فقط.

٤- شرح الأربعين النووية للمناوي (ت: ١٠٣٤هـ)، وقد نقل منـه المؤلـف في ثمانيـة مواضع على ما يظهر، وصرح باسم الكتاب في خمسة منها فقط.

٥- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت: ٦٧١هـ)، وقـد نقـل منـه المؤلـف في أربعـة مواضع، ولم يصرح باسم الكتاب في أي موضع منها.

٦- الكشاف للزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، وقد نقل منه المؤلف في ثلاثة مواضع، وصرح باسم الكتاب في موضعين منها فقط.

٧- نقل المؤلف كلاماً لابن ظفر في موضع واحد دون أن يصرح باسم الكتـاب الـذي

نقل منه، ولعل المقصود هو ابن ظفر المكـي الصـقلي (ت: ٥٦٥هـ) حيـث أن لـه مصنفات في التفسير لا يبعد أن يكون النقل منها.

٨- نقل المؤلف في موضع واحد دون أن يصرـح باسـم الكتـاب كلامـاً للطـوفي (ت: ٧١٦هـ) لعله من شرحه على الأربعين.

٩- سبل الهدى والرشاد في سير خـير العبـاد للشـامي (ت: ٩٤٢هـ) وقـد نقـل منـه المؤلف في موضع واحد وصرح باسم الكتاب.

١٠- نقل المؤلف في موضـع واحـد دون أن يصرـح باسـم الكتـاب كلامـاً للشـهاب البرلسي الشهير بعميرة (ت: ٩٥١هـ) ولعله من كتابه: شرح البسملة.

النوع الثاني: وهي الموارد التي لم ينقل المؤلف عنها مباشرة، وإنما من خـلال أحـد الكتب المذكورة في النوع الأول، ويمكن الاطلاع على هذه النقولات ومعرفة مواضـعها من رسالتي من خلال فهرس الأعلام المـترجم لهـم، وفهـرس المصـنفات التـي ذكرهـا المؤلف.

- وأما بالنسبة للمصطلحات فلم يكن للكتاب مصطلحات خاصة به، بل كان واضحاً سهل العبارة.

المطلب السابع

تقويم الكتاب (مزاياه والمآخذ عليه)

أولاً: مزايا الكتاب:-

١- كثرة النقول ووفرة الإحالات، فقد تَضمَّن الكتاب مجموعة كبيرةً من أقوال أهل العلم منسوبة إلى قائليها غالباً[(١)]، بل إلى الكتب التي ذُكِرت فيها هذه الأقوال في كثير من الأحيان[(٢)].

٢- جمع المؤلف في هذا الكتاب خلاصة مناقشات العلماء الذين شرحوا هذا الحديث والتي لا تخلو من تعقيبات مفيدة ونفيسة[(٣)].

٣-حرص المؤلف على التقيد بالألفاظ العربية الفصحى وتجنب المسميات غير العربية[(٤)] الدارجة في الكتب التي تتحدث عن ذلك العصر؛ رغم أن خطبة الكتاب كانت مظِنَّةً لورود نحو هذه الألفاظ.

٤- لقد ظهر لي خلال قراءة الكتاب ما كان يتمتع به المؤلف من حسن التصنيف والحكمة في الدعوة، حيث استغل فرصة الكلام عن حديث «إنما الأعمال بالنيات»، فضم إليه آيتين نظيرتين له في كون العبرة بعموم ألفاظهما لا بخصوص

---

(١) انظر على سبيل المثال: ص١١٤، ص١١٨، ص١٤٤، ص١٦٨.

(٢) انظر على سبيل المثال: ص١١٩، ص١٤١، ص١٥١.

(٣) مثل ما نقله من شرح أبي البقاء الأحمدي على البخاري، حيث إن شرحه هذا لا يزال في عداد المخطوطات ولم يطبع، والله أعلم.

(٤) مثل: السباهية وهم الفرسان من أصحاب الإقطاعات، وقانوننامه وهو كتاب القوانين الذي يمثل دستور الدولة، والبيورلديات وهي الأوامر التي يصدرها الوالي .... الخ، انظر: الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير ص٢١٥، وفي أصول التاريخ العثماني ص١٠٧، وتراجم الصواعق ص٦.

أسبابها وهما قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا ... ﴾. [النساء:٥٨] وقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ ... ﴾ [الحجرات: ٦] فجعل هذه النصوص الثلاثة مع مقتضياتها وما تناولته من أحكام نصيحة كتبها للوزير، ووضح في هذه النصيحة ما يلي:-

- عدم جدوى الحيل، فالأعمال بالنيات والله سبحانه لا تخفى عليه مقاصد العباد.
- حرمة منع أصحاب الحقوق من حقوقهم.
- التثبت من أخبار الفساق، والرجوع إلى الحق إذا ظهر وتبين، ومما يعين على ذلك: تفقد أحوال الحاشية، والاحتراز من النمامين ومن يزخرفون الأقوال.

ثانياً: المآخذ على الكتاب:-

١- أورد المؤلف في كتابه أحاديث ضعيفة بغير إسناد ونسبها للنبي صلى الله عليه وسلم بصيغة الجزم، بل إنه استشهد في موضع بحديث موضوع ونسبه بصيغة الجزم للنبي صلى الله عليه وسلم(١).

٢- جاء في خطبة الكتاب ما يدل على إقرار المؤلف رحمه الله لقضية التشفع ببعض مشايخ الصوفية لعلو قدرهم في مصر.

٣- على الرغم من دقة المؤلف في النقل؛ إلا أنه حصل له – رحمه الله – وهم في أكثر من موضع عند عزو الأقوال إلى أهل العلم، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:-

- نقل كلاماً للعراقي من التقييد والإيضاح وعزاه للمزي(٢).

(١) انظر: حديث «اتخذوا عند الفقراء أيادي ...» ص ١٠٠.

(٢) انظر: عبارة (قد تتبعت أحاديث الصحابة الذين ذكرهم فوجدت أكثرها في مطلق النية لا بلفظ إنما الأعمال بالنيات) ص١٢٩.

- نقل كلاماً للقرافي وابن دقيق العيد وابن حجر ثم دمج بعضه في بعض وعزاه إلى ابن دقيق العيد[١].
- نقل كلاماً للسبكي ثم قطعه وأضاف عبارة: "قال السيوطي" مع أن الكلام لا زال للسبكي وليس للسيوطي[٢]، وتكرر هذا في موضع آخر حيث قطع كلام العراقي بنفس الطريقة[٣].

٤- نقل المؤلف من كلام غيره نصاً دون أن يصرح بذلك[٤].

(١) انظر: فقرة الفرق بين العمل والفعل ص١٥٥.

(٢) انظر: عبارة: (قال بعض أئمة النحو في زماننا) ص١٤٥.

(٣) انظر: عبارة: (وليس بجيد، فإنه لا يعرف في اللغة ...) ص١٨٦.

(٤) انظر على سبيل المثال عبارة: (ثم اعلم أنه وإن كان الأصل في الهجرة الانتقال...) ص١٨٤.

المبحث الثالث
ترجمة لحياة مـؤلف كتاب بلوغ الأمنية

التمهيد

عصـــــر المؤلف

إن شخصية الإنسان تتأثر غالباً ببيئته التي يعيش فيها، فيحسن لمـن أراد الحـديث عن أي إنسان أن لا يُهمل الكلام عن عصره الذي عاش فيه، فالإنسان ابـن بيئتـه، ومـن هنا فإني سأُمهد لهذا المبحث بالكلام عن عصر الشـيخ المرحـومي رحمـه الله، وسأتوسـع قليلاً في الكلام عن هذا العصر لكي يسهل استيعاب ما جاء في خطبة الكتـاب وخاتمتـه، وذلك لأن الباعث على تأليف الكتاب هو ما كان يـدور في عصرـ الشـيخ مـن أحـداث تعرض لها هو وغيره فجاء الكتاب ليُعالج هذه الأحداث.

لقد عاش المؤلف في مصر في القرن الحادي عشر[1]، و كانت مصر في هذا الوقت خاضعة للدولة العثمانية، ورغم أنني لم أقف على مصـدر حـدد تـاريخ ولادة المؤلـف أو تاريخ وفاته تحديداً دقيقاً وصحيحاً، إلا أنني أستطيع أن أجزم[2] بأنـه أدرك عـلى الأقـل حكم أربعة سلاطين في هذه الدولة هم:-

(١) ذكر المؤلف رحمه الله في كتابه تـاريخ التحريـر بطريقـة الكسـور، والـراجح عنـدي أنـه حـرر في عـام ١٠٩٦هـ، وقد أشار في مقدمة أحد مؤلفاته أن السلطان هو محمد خان، وكلمة خان اختصـار لخاقـان بمعنى الحاكم، وقد أطلقت على سلاطين الدولة العثمانية، وهذا يؤكـد صـحة التـاريخ الـذي تـرجح عندي؛ لأن السلطان في سنة ١٠٩٦هـ هو محمد الرابع بن إبـراهيم، كـما أشـار في مقدمـة كتابـه بلـوغ الأمنية إلى أن الوزير هو حمزة باشا، وعند الرجوع إلى ولاة مصر نجد أن الفترة من سـنة ١٠٩٤هــ إلى سنة ١٠٩٩هـ، كان الوالي فيها هو: حمزة باشا، وقد كان الوالي على مصر برتبة وزير، مما يؤكد صحة ما ذكرته أيضاً.

(٢) سيأتي الاستدلال على ذلك عند الحديث عن ولادة المؤلف ووفاته في المطلبين الثـاني ص٥٧، والسـابع ص٦٧.

١- السلطان محمد الرابع بن إبراهيم وقد حكم من سنة ١٠٥٨هـ إلى سنة ١٠٩٩هـ.

٢- السلطان سليمان الثاني بن إبراهيم وقد حكم من سنة ١٠٩٩هـ إلى سنة ١١٠٢هـ.

٣- السلطان أحمد الثاني بن إبراهيم وقد حكم من سنة ١١٠٢هـ إلى سنة ١١٠٦هـ.

٤- السلطان مصطفى الثاني بن محمد الرابع وقد حكم من سنة ١١٠٦هـ إلى سنة ١١١٥هـ.

وسأتكلم في هذا المبحث عن ما له أثر في شخصية المؤلف، وسأجعل حديثي عن العصر من أربعة نواحي ثم سأختم ببيان أثر هذه النواحي عليه.

الناحية السياسية:

قبل الحديث عن الوضع السياسي في زمان المؤلف فإني سأتحدث باختصار عن تاريخ الدولة العثمانية التي حكمت من سنة ٦٩٩هـ إلى سنة ١٣٤٢هـ[١].

فأصل العثمانيون كما هو معلوم من التُرك[٢]، وموطنهم الأصلي هو تركستان، وكانت القبائل التركية تعيش هناك حياة بدوية وترتحل باستمرار بدوافع اقتصادية ثم ازداد الارتحال باتجاه الغرب بسبب العُدوان والبطش المغولي، وهناك حصل الاحتكاك بالمسلمين فانتشر الإسلام في صفوفهم، وانتقل الكثير ممن أسلم منهم إلى بلاد المسلمين وتغلغلوا في مناصب الدولة المختلفة وزادت هذه الظاهرة في عهد الدولة العباسية حتى وصلوا إلى مناصب قيادية عُليا في الدولة، فأكسبهم هذا الانخراط في الدولة كثيراً من

(١) وذلك لكي أوضح العلاقة بين الدولة العثمانية والمماليك الذين كانوا يحكمون في مصر تحت مظلة الدولة العثمانية، حيث إن الأحداث التي تكلم عنها المؤلف رحمه الله في خطبة الكتاب نتجت عن هذه العلاقة.

(٢) انظر: في أصول التاريخ العثماني لأحمد عبد الرحيم مصطفى ص١٤.

الخبرات العسكرية والسياسية كما أفادهم من حضارة المسلمين الشيء الكثير مما ساهم في نشوء عدد من الدويلات التركية كدولة السلاجقة(١).

سعت دولة السلاجقة إلى تهجير الترك إلى الأناضول بجميع فئاتهم من علماء وجنود وغيرهم ... واستمر هذا التريك للأناضول عدة قرون، وممن ارتحل إلى الأناضول في ذلك الوقت قسم من قبيلة قابي وهي إحدى قبائل الآغور أو الغز، وكان قائدهم سليمان شاه قد هاجر بهم إلى أرض الروم فالشام فالعراق فراراً من المغول، وأثناء عودته غرق في نهر الفرات فانقسمت القبيلة إلى قسمين، رجع أحدهما إلى موطنهم الأصلي، وانتقل القسم الآخر بقيادة ابنه أرطغرل ومعه ٤٠٠ أسرة تركمانية إلى شمال الأناضول، ودخل تحت إمارة سلطان السلاجقة فأقطعه السلطان أرضاً مقابل حمايته لحدود دولة السلاجقة من البيزنطيين(٢)، وظل كذلك إلى أن مات وتولى قيادة القبيلة ابنه عثمان، وقد سار عثمان بن أرطغرل على نهج أبيه من الطاعة لسلطان السلاجقة إلى أن زالت دولة السلاجقة على يد المغول، وعندها أعلن الاستقلال التام لدولته الفتية، ووضع حجر الأساس في بناء هيكل الحكم والإدارة لهذه الدولة التي حملت اسمه فيما بعد(٣).

ظلَّت الدولة العثمانية مدة طويلة معلنة للجهاد في أوروبا وتوسعت ونشرت الإسلام في تلك الرُّبوع، وأصبحت دولة قوية تهابها الدول الأخرى، وفي ذلك الوقت

(١) انظر: الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير ص٢٠-٢٦.

(٢) انظر: في أصول التاريخ العثماني لأحمد عبدالرحيم مصطفى ص١٧، والدولة العثمانية والوطن العربي الكبير لأبوعلية ص٤٩، وموجز التاريخ الإسلامي منذ عهد آدم عليه السلام إلى عصرنا الحاضر لأحمد العسيري ص٣٢٠.

(٣) انظر: الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير ص٦٠-٦٢.

كانت المقدسات الإسلامية تحت حكم دولـة المماليـك التـي كانـت في ذلـك الوقـت في شيخوخة وضعف، مما جعل أنظار العثمانيين تتطلع صَـوْب الحجـاز وفلسـطين لكـونهم يرون أنهم الأولى في تولي صدارة العالم الإسلامي وزعامته، والأقدر على حماية المقدسات خاصة في ظل التهديدات البرتغالية النصرانية للمنطقة العربية، وقد ساهم زعماء الأهالي في بلاد الشام في تشجيع الدولة العثمانية على التحرك نحو بلادهم لتخليصهم من السيادة المملوكية الضعيفة، وقد كانت تجارتهم كسدت بسبب السـيادة البرتغاليـة عـلى التجـارة الدولية في المنطقة[1].

دبَّ الخلاف بين العثمانيين والمماليك بطبيعة حال المجاورة، وبقي هذا الخـلاف في تزايد مع الأيام خاصة بعد دعم المماليك لابن محمد الفاتح المدعو: جم ضد أخيه الأكـبر بايزيد الثاني، وزاد الخلاف بعد أن قام المماليك بمساندة الدولة الصفوية الشيعية سراً ضد الدولة العثمانية في الحرب الدائرة بين الدولتين، فلما بلغ الخلاف مبلغه حصل الاصطدام بين العثمانيين والمماليك في معركة مرج دابـق قـرب حلـب سـنة ٩٢٢هـ وانتصر فيهـا العثمانيون وسيطروا على بلاد الشام[2]، ثم عرضوا على سـلطان المماليـك أن تتبـع مصر الحكم العثماني دون قتال، ولكن المماليك رفضـوا وأصَرُّوا عـلى القتـال، فحصـلت عـدة معارك انتهت بهزيمة المماليك، وسيطر العثمانيون على مصر، وعيَّنـوا خيربـك المملـوكي والياً عليها، واستمرت إدارة مصر بيد المماليك بعد إخضاعهم للدولة العثمانيـة، وأعلـن شريف مكة على إثْر ذلك تبعيته للدولـة العثمانيـة[3]، وتتابعـت الأقـاليم والولايـات في الانضمام إلى الدولة العثمانية، فكان منها ما انضم سلماً، ومنها ما انضم قهراً بعـد معـارك

(١) انظر: المصدر السابق ص١٤٤-١٤٦.

(٢) انظر: المصدر السابق ص١٤٥-١٤٩.

(٣) انظر: المصدر السابق ص١٦٦-١٧٠.

انتهت بانتصار العثمانيين، وبذلك تكون الدولة العثمانية قد بسطت نفوذهـا في القـارات الثلاث آسيا وإفريقيا وأوروبا، وصارت حدودها تمتد من نهر الدانوب شمالاً حتى بـاب المندب جنوباً، ومن حدود العراق مع إيران شرقاً حتى نهاية حد الجزائر غرباً[1].

توقف عهد القوة للدولة العثمانية بوفاة السلطان سليمان القانوني عام ٩٧٤هـ، ثم مر على الدولة فترة ضعف تعاقب فيها سبعة عشر سلطاناً لم ينجح من بينهم سوى ثلاثـة هم:-

١- السلطان محمد الثالث وقد حكم من عام ١٠٠٣هـ إلى عام ١٠١٢هـ.

٢- السلطان مراد الرابع وقد حكم من عام ١٠٣٢هـ إلى عام ١٠٤٩هـ.

٣- السلطان مصطفى الثالث وقد حكم من عام ١١٧١هـ إلى عام ١١٨٧هـ.

ثم انتقلت الدولة بعد ذلك إلى عصر الانحطاط، ثم انتهت الدولـة العثمانيـة بـل والخلافة الإسلامية سنة ١٣٤٣هـ[2].

من خلال الاستعراض السريع لتاريخ الدولة العثمانية يتضح لنا أن حياة المؤلـف كانت في عصر ضعف الدولة وتراخيها، وقد ذكـر المؤرخـون أن بدايـة ضـعف الدولـة العثمانية ظهر بوضوح في أول القرن الحادي عشر الهجـري[3]، وقـد تعاقـب عـلى ولايـة مصر في عصر المؤلف عدد من الولاة انتشر فيهم الظلم، حتى صار الوالي التركي لا هـمَّ له إلا اكتساب المال من أي طريق كان، وتسليم النفوذ إلى المماليك[4]، وقد عاصر المؤلف كثيراً من مظاهر التردي السياسي في الدولة مما كان له أثر عليه بـلا شـك، حيـث فقـدت

(١) انظر: المصدر السابق ص١٥٠-١٦٢، وص١٧٢-١٩١.

(٢) انظر: المصدر السابق ص٢٣٧.

(٣) انظر: المصدر السابق ص ٢٤١.

(٤) انظر: تاريخ العرب للدكتور محمد أسعد طلس، المجلد الثاني ج٧ ص١١٧.

الدولة سيطرتها على أجزاء واسعة من أراضيها، وصار أعداء الدولة في الخارج يتدخلون في شؤونها، فقد تدخلت روسيا في شؤون أكرانيا فحاربهم الصدر الأعظم قره مصطفى في سنتي ١٠٨٨هـ و ١٠٨٩هـ ولكنه لم يحسم الوضع واضطرت الدولة العثمانية في سنة ١٠٩٢هـ إلى أن تعترف لقيصر روسيا بحمايته للكنيسة الأرثوذوكسية في القدس، وفي سنة ١٠٩٥هـ فشل الجيش العثماني في حصار فيينا وانسحب بعد أن لحقت به خسائر كبيرة كشفت عن مدى ضعفه وشجَّعت أوروبا على تغيير سياستها العسكرية إلى سياسة هجومية، فأغارت سفن البندقية على أجزاء من الأراضي العثمانية واحتلتها سنة ١٠٩٧هـ، واندفع النمساويون وحلفاؤهم في الأرض العثمانية فكانت معركة موهاج الثانية سنة ١٠٩٩هـ، وانهزم فيها العثمانيون، ومعركة زنتا سنة ١١٠٩هـ، واضطر العثمانيون بعدها إلى توقيع معاهدة كارلوفيتز مع النمسا سنة ١١١١هـ، وتعد هذه الاتفاقية أول خسارة للدولة العثمانية ذات شأن مهم منذ حوالي ثلاثمائة سنة مضت، وهي أول اتفاقية يوقعها العثمانيون كمنهزمين، وقد خسرت الدولة فيها ولاية بأكملها هي المجر، ووصفت هذه المعاهدة بأنها أول تفكيك لأوصال الدولة العثمانية والذي استمر ببُطء منذ ذلك الوقت[١]، إضافة إلى ما ذُكر فقد ازدادت الثورات الداخلية ضد الدولة العثمانية سواءً كانت من قبل العسكر، أو كانت من قبل الزعامات المحلية، ومعظم الثورات التي قامت في مصر في القرن الحادي عشر كانت من قبل المماليك، فقد كانوا من أبرز الزعامات المحلية المنافسة للعثمانيين في ولاية مصر[٢]؛ فأمراء المماليك كانوا

(١) انظر: في أصول التاريخ العثماني ص١٥٥، ١٥٦، والدولة العثمانية والوطن العربي الكبير ص٢٤٩-٢٥١، وموجز التاريخ الإسلامي لأحمد معمور العسيري ص٣٣٦، والدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط للدكتور الصلابي ص٣٢١.

(٢) انظر: الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير ص٢٧٠.

يشغلون المناصب الكبرى في إدارة مصر كالقائم مقام، وإمارة الحاج، وحكم الولايات الخمس الكبرى في مصر؛ فازداد نفوذهم في البلاد، وسيطروا على العسكر، وصاروا يفرضون نفوذهم على الولاة العثمانيين، بل إن بعض الولاة العثمانيين أصبحوا عرضة للعزل والمحاسبة من جانب الأمراء المماليك، وقد أدى ذلك إلى الصراعات المتواصلة بين الولاة العثمانيين والمماليك بل وصل الأمر إلى نشوب صراعات بين البيوتات المملوكية[١] للاستحواذ على أكبر قدر من السلطة[٢]، ومن أمثلة هذه الصراعات واقعة محمد بيك حاكم جرجة سنة ١٠٦٩هـ وواقعة الصناجق سنة ١٠٧١هـ[٣].

الناحية الاجتماعية:

لقد بسطت الدولة العثمانية نفوذها على مساحة مترامية الأطراف واسعة الأرجاء، وكانت هذه المساحة الشاسعة مليئة بالسكان من كل الأجناس والقوميات والأديان والمذاهب واللغات، ففيها التركي والعربي والكردي والأرمني والتركماني والشركسي[٤] والبربري[٥] والألباني واليوناني والبوسني البشناقي والروماني والكرواتي والكريتي[٦] والقبارصة وغيرهم ...[٧]، وقد نجحت الدولة العثمانية في جعل ولاياتها وأقاليمها مفتوحة الحدود، فكلها وطن واحد، وقد سهل هذا من حركة الانسياح

(١) كالقاسمية والذوفقارية مثلاً، انظر: تراجم الصواعق في واقعة الصناجق ص٦.

(٢) انظر: تراجم الصواعق في واقعة الصناجق ص٥ – ٦.

(٣) انظر: المصدر السابق ص٧ – ٨.

(٤) تطلق على الشعوب التي تسكن شمال القوقاز.

(٥) ويطلقون على أنفسهم الأمازيغ وهم سكان ليبيا وتونس والجزائر والمغرب الأصليين.

(٦) نسبة لجزيرة كريت.

(٧) انظر: الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير ص٧٩.

البشري وانتقال السكان من مكان لآخر[١].

ويمكن تصنيف السكان في الدولة إلى طبقات كما يلي:-

طبقة السلاطين: وهم من آل عثمان، وكان الابن عادة ما يَخْلُف أباه على العرش، ولم يكن بالضرورة الابن الأكبر، ولأن ذلك يجعل من الإخوة مصدر خطر على السلطان الحاكم؛ تقررت عادة قتل الإخوة لتلافي ذلك الخطر، فقتل عدد من السلاطين إخوتهم بمجرد توليهم العرش[٢].

طبقة العسكريين: وهم الذين يُمَثلون سلطة الحاكم ، سواءً كانوا من الإداريين أو من علماء الشريعة أو من القوات المسلحة، وكان السلطان ينفق على كل هؤلاء ويعفيهم من الضرائب[٣]، وهم ثلاثة أنواع[٤]:-

الأول: القَلَمِيّ، ويعمل أفراد هذا النوع كموظفين في الدوائر الحكومية في الدولة، ويمكنهم أن يتدرجوا في المراتب إلى أن يصلوا إلى مرتبة وزير أو صدر أعظم.

الثاني: العِلْمِيّ، ويعمل أفراد هذا النوع في التدريس، ويمكنهم أن يتدرجوا في المراتب إلى أن يصلوا إلى مرتبة قاضي أو حاكم لناحية.

الثالث: السَّيْفيّ، وهم المحاربون، وكان مبدأ الدولة العثمانية أن تُسَخِّر البلاد في خدمة جيشها، وفي تزويده بالقوى البشرية والمادية، وفي نشر التعبئة الروحية بين أفراده[١]، وكان الجيش في أول الأمر يعتمد على الفرسان ويطلق عليهم السباهية، وهم

---

(١) انظر: المصدر السابق ص٤٣٦.

(٢) انظر: في أصول التاريخ العثماني ص١١٠.

(٣) انظر: المصدر السابق ص١١٣.

(٤) انظر: تاريخ الدولة العثمانية (٢/ ٤٧٠-٤٧١).

(١) انظر: الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير ص٦٦.

من أصحاب الإقطاعات، ومع مرور الزمن انحطت فئة السباهية وارتفع شأن فئة أخرى من الجيش وهم طائفة الانكشارية، وأفراد هذه الطائفة هم من غلمان النصارى الذين قُتل آباؤهم في الحروب مع العثمانيين ووقعوا في الأسر، أو هم مما كانت تُقدِّمُه العائلات النصرانية من أبنائهم طواعية[1]، فيؤخذون وهم في سن مبكرة ويربون تربية خاصة، ويتم تنشئتهم تنشئة إسلامية تحت إشراف هيئة العلماء في الدولة، فإذا صاروا إلى حالةٍ حسنةٍ من التربية والانتظام أدخلَتْهم الدولة في سلك الإنكشارية، فكانوا نخبة من الجند، يُقيمون في ثكناتهم على الدوام، ولا يُسمح لهم بالزواج، وهم في غاية الطاعة والانقياد للسلطان، مع ما هم عليه من الشجاعة والثبات في الجهاد، ومع مرور الوقت وفي زمن ضعف الدولة تحولت فرق الانكشارية من أداة فعالة لبناء الدولة، إلى معول هدم وهزيمة وتخريب وفساد[2].

طبقة العلماء: وهم على نوعين: علماء رسميين، وهم الذين يعملون في خدمة الدولة، وكانوا يُصنَّفون في بادئ الأمر ضمن العسكريين كما أشرت قبل قليل، وأما النوع الآخر فهم الذين لا يعملون في وظائف رسمية في الدولة[1].

---

(١) يقول الدكتور خلف الوذيناني: { وليس صحيحاً أن هؤلاء الغلمان كانوا يقدمون كجزية أو ضريبة كما يدعي البعض، ولا توجد وثيقة واحدة تشير أو تؤيد هذا القول، بل إن هذه الأسر نفسها كانت تتنافس في تقديم أبنائهم لإعجابهم بالانكشارية، ونظام الانكشارية كنوع آخر من الفروسية فاق فروسية أوروبا في العصر الوسيط، وطمعاً أن تنفتح أبواب وظائف الدولة أمام أبنائهم }، انظر: الدولة العثمانية والغزو الفكري ص٩٥.

(٢) انظر: الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير ص٢١٥، وانظر: الدولة العثمانية والغزو الفكري ص٩٣-٩٦، وص١٧٠.

(١) انظر: تاريخ الدولة العثمانية (٢/ ٤٧٠).

طبقة القرويين: وهي تشكل أكبر كثافة سكانية في الدولة، وكان قسم منهم يعملون في الفلاحة والزراعة، والقسم الآخر يقومون بتربية المواشي، وكان يوجد من يعمل في المهنتين معاً، وكان القرويون يدفعون الضرائب عيناً أو نقداً، وكانوا هم عماد الاقتصاد العثماني[1].

طبقة أرباب الحرف: وهذه الطبقة كبيرةٌ ومُرفَّهة، وأصحابها يصنعون المواد ويبيعونها ويعيشون في المدن، وينقسمون إلى طوائف بحسب المواد التي يصنعونها ويبيعونها، وكان صاحب الحرفة غالباً ما يُوَرِّث حرفته لأبنائه[2].

طبقة التجار: وهم ثلاثة أنواع[3]:-

الأول: أصحاب السفن.

الثاني: بائعوا الجملة الذين يشترون المواد وخاصة الغذائية ويبيعونها.

الثالث: بائعوا البضائع الثمينة والأغراض المستوردة من الخارج.

طبقة العبيد والجواري: وهم الذين مُلِكُوا بالشراء، ويَسْتَند ماضي أكثريتهم إلى كونهم أسرى حرب، وكانت حقوقهم محفوظة فلا يظلمون، ولهم الحق في شكاية أسيادهم للقاضي[1]، وأما العبيد القدامى الذين يُسْتَخدمون في الدولة وفي الجيش فهم عبيد للسلطان فقط، ويطلق عليهم المماليك، وكانوا يتمتعون بامتيازات كبيرة في الدولة، مثل عدم دفع الضرائب، ومثل توليهم المناصب القيادية في الدولة، وكان مأكلهم

(١) انظر: المصدر السابق (٢/ ٥٧٧).

(٢) انظر: المصدر السابق (٢/ ٥٨٢-٥٨٣).

(٣) انظر: المصدر السابق (٢/ ٦٠٠).

(١) انظر: المصدر السابق (٢/ ٥٧٨).

وملبسهم وغير ذلك من وجوه الإنفاق على نفقة السلطان، فعاش عدد كبير منهم في ترف بسبب ما وصل إليه من مناصب كُبْرى في الدولة(١).

طبقة المتسولين: وتأتي في نهاية الطبقات الاجتماعية، وهم الزمرة التي كانت تأكل في المطابخ العامة والقصور مجاناً، وتقبل الصدقة(٢).

وكانت المناصب الإدارية في الدولة تنقسم إلى مناصب تتعلق بالسلطة التنفيذية ومناصب تتعلق بالسلطة القضائية، وهي كما يلي(٣):-

١- منصب السلطان: ويأتي على رأس الهرم، وبيده كامل الصلاحيات والسلطات في الدولة، فهو القائد الأعلى للقوات العثمانية، ورئيس الهيئة الحاكمة، ورئيس الهيئة الدينية الإسلامية، ورئيس الوُلاة في الولايات العثمانية قاطبة، وله سلطة واسعة على رؤساء الملل المختلفة غير الإسلامية في الدولة، وهو حامي حمى الشريعة الإسلامية والمُدافع عن العقيدة.

٢- منصب الصدر الأعظم: وهو مثل منصب رئيس الوزراء في أيامنا الحاضرة، ولم يكن هذا المنصب موجوداً في عهد السلاطين الأوائل، وإنما تطور مع تطور بناء الدولة وتوسعها، وكان صاحب هذا المنصب موضع ثقة عند السلطان ولذلك كان مُخَوَّلاً بحمل الخاتم السُلطاني، وكان من اختصاصاته إصدار التوجيهات في الشؤون الداخلية التي لا تُعرض على السلطان مباشرة، وامتدت سلطته لتشمل الإدارة المركزية وولايات الدولة قاطبة، بالإضافة إلى شؤون الجيش، والديوان السلطاني، ومع ازدياد

(١) انظر: الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير ص٨١-٨٣،

(٢) انظر: تاريخ الدولة العثمانية (٢/ ٥٧٤-٥٧٥).

(٣) انظر: الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير ص١٩٥-٢٠٥.

صلاحيات الصدر الأعظم ومسؤولياته الوظيفية تقرر أن يكون له مقراً خاصاً لتصريف شؤون الدولة عُرِف بالباب العالي، وقد أنشأه السلطان محمد الرابع عام ١٠٦٥هـ.

٣- منصب الوزير: ويأتي هذا المنصب في الهرم الوظيفي في السلطة التنفيذية بعد منصب الصدر الأعظم مباشرة، ويُعرف بلقب ناظر، فهناك ناظر للخزينة، وناظر للداخلية، وناظر للمعارف، وناظر للحربية وغير ذلك ...، وللوزراء اجتماع يجلسون فيه مع الصدر الأعظم لتصريف شؤون الدولة تحت سقف واحد، أو قبة واحدة، ومن هنا جاءت تسمية وزراء القبة.

٤- منصب الكِـزْلار: وهو المسؤول عن أمور النساء في القصر السلطاني، ويساعده عدد من الخصيان، وقد ازداد نفوذ الكزلار في عهد بعض السلاطين حتى صار ينافس الصدر الأعظم في السلطة التنفيذية.

٥- منصب شيخ الإسلام: وكان هذا المنصب يُعرف في أول الأمر بالمفتي، ثم جاء لقب شيخ الإسلام ليوازي ألقاب رؤساء الطوائف الدينية الأخرى، ويُعد هذا المنصب من أعلى المناصب الدينية في الدولة، فشيخ الإسلام هو المسؤول الأول عن تعيين القضاة وعزلهم، وهو المشرف الأول على التعليم والمدارس والمعلمين، وكانت مسودات القوانين التي ترغب السلطة التنفيذية في إصدارها تعرض عليه قبل إقرارها ليؤخذ برأيه حتى لا تكون مخالفة لمبادئ الشريعة الإسلامية، وكان يصدر الفتاوى في الأمور الكبار التي تمس سياسة الدولة.

٦- منصب القاضي: ويعد هذا المنصب كذلك من مناصب الهيئة الدينية العليا، والذي يتولاه لابد وأن يكون قد قطع شوطاً طويلاً في الدراسات الشرعية، وللقضاة مجالات مختلفة يعملون فيها، فهناك قاضي القضاة، وقاضي العسكر، والمولى، والمفتش، والنائب، والمدرسون في المعاهد العليا التي تعد العلماء في مجال الدراسات الشرعية.

٧- منصب ناظر الأوقاف: ويعد هذا المنصب أيضاً من مناصب الهيئة الدينية الإسلامية، وكان السلاطين يختارون ناظر الأوقاف إما من الذين تولوا منصب شيخ الإسلام، أو من غيرهم من العلماء المعروفين والمشهورين، ومهمة ناظر الأوقاف: الإشراف على أوقاف السلاطين والأوقاف الخيرية في الدولة.

وكانت الدولة العثمانية مقسمة إدارياً إلى عدد من الولايات، ويُلقَّب حاكم الولاية بالباشا، وكانت كل ولاية تتكون من عدد من الصناجق، وكل صنجق يضم عدداً من الأقضية، وكل قضاء يضم عدداً من النواحي، وكل ناحية تضم عدداً من القرى(١).

أما في مصر فيُلاحظ وجود مسمى كشوفية كوحدة إدارية صغيرة، وهو استمرار للإدارة المملوكية التي كانت تحكم مصر قبل مجيء العثمانيين(٢)، وقد تم تقسيم السلطة في ولاية مصر إلى ثلاثة أقسام(٣):-

أولاها: سلطة الباشا، وهو الوالي المرسل من قبل السلطان العثماني، وهو برتبة وزير، ولم يكن الوالي في الولايات العربية هو المتنفذ الوحيد في الولاية، بل كان هناك الدفتردار المسئول عن الشئون المالية، والقاضي الحنفي المسئول عن الشئون الدينية الإسلامية، والقائم مقام الذي ينوب عن الباشا في أثناء غيابه.

ثانيتها: سلطة قادة الفرق العسكرية التي منها جنود الإنكشارية وغيرهم.

---

(١) انظر: الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير ص٢٠٨.

(٢) انظر: المصدر السابق ص٢٠٩.

(٣) انظر: تاريخ العرب للدكتور محمد أسعد طلس، المجلد الثاني ج٧ ص١٩٠، وانظر: الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير ص٢٢٤-٢٢٥.

ثالثتها: سلطة المماليك حكام الكشوفيات، وقد تم إبقاؤهم حفظاً للتوازن بين الباشا والفرق العسكرية.

وقد نتج عن هذا التقسيم الإداري أن اضطربت البلاد في زمن ضعف الدولة وقاست الويلات الشداد، لسوء إدارة الولاة وفساد الحكم، حتى إن كثيراً من الولاة والحكام كانوا يشترون مناصبهم بالمال، وربما نالوها بالمزايدة، ثم يعملون على استرداد ما دفعوه من خلال الشعب عن طريق الرشوة وغير ذلك[1].

تُعدُّ الدولة العثمانية دولة إقطاعية[2] في المقام الأول، فقد برز فيها أنواعاً من الإقطاعات كانت مرتكزاً اقتصاديا مهماً في الدولة، إلا أن الدولة لم تطبق نظام الإقطاعات في ولاية مصر وإنما طبقوا نظام دفع المُرَتَّبَات خوفاً من تسلط المماليك واستبدادهم، وذلك قبل عهد التنظيمات العثمانية الحديثة[3].

أما الزعامات المحلية في مصر فقد تعدَّدت وكان من أبرزها كما أسلفت المماليك، وكان العرب يُشَكِّلون دوراً ثانوياً بين الزعامات المحلية بسبب معارضة المماليك للعنصر العربي هناك خشية من تفوقهم عليهم، وكانت الدولة العثمانية هي الأخرى تُعارِض ازدياد النفوذ العربي المحلي حتى إن السلطة العثمانية أصدرت أوامرها في سنة ١٠٧١هـ بإخراج العرب من الطوائف العسكرية في مصر[1].

---

(١) انظر: تاريخ العرب للدكتور محمد أسعد طلس، المجلد الثاني ج٧ ص١٩١.

(٢) الإقطاع: هو أن يمنح السلطان أفراداً يعملون لديه أرضاً زراعية عوضاً عن المرتب، فيستقرون فيها ويعملون على زراعتها والإفادة منها عن طريق عمال من الفلاحين المستأجرين، ويتمتع صاحب الإقطاع بإقطاعه مدى الحياة لأن الإقطاع لا يورث، وإنما تسترجعه الدولة في حال وفاة صاحبه، انظر: الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير ص٧٦ – ٧٨.

(٣) انظر: الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير ص٢١٣.

(١) انظر: المصدر السابق ص٢٧٠-٢٧١.

الناحـيـة الديـنيـة:

اعتنق مؤسس الدولة العثمانية عثمان بن أرطغرل الإسلام عن قناعة، لذا كان من أشد المتحمسين له، ومن أهم العاملين على نشره، ومن هنا تأسست الدولة على أساس أنها دولة دينية تحكمها شريعة الإسلام، ويتضح هذا جلياً من وصية عثمان لابنه أورخان عند وفاته والتي جاء فيها: {اعلم يا بني أن نشر الإسلام، وهداية الناس إليه، وحماية أعراض المسلمين وأموالهم أمانة في عنقك سيسألك الله عزوجل عنها}، وقال: {أوصيك بعلماء الأمة، أدم رعايتهم، وأكثر تبجيلهم، وانزل على مشورتهم فإنهم لا يأمرون إلا بخير}، وقال أيضاً: {وصيتي الأولى لأبنائي، ولجميع الأعزاء علي أن لا يتركوا الجهاد في سبيل إعلاء كلمة الله، ونشر دين الإسلام الجليل، ورفع راية الإسلام عالياً في ربوع العالمين} ، وظل السلاطين من بعده يجاهدون حتى توسعت رقعة الدولة الإسلامية في زمن قوة الدولة[1].

وقد اعتنى سلاطين الدولة العثمانية بعمارة المساجد، وخاصة المساجد الثلاثة، واعتنوا بأمر الحج والحجاج، وقاموا برعاية علماء الشريعة، وجعلوا لهم مركزاً مرموقاً ومتقدماً في الدولة، حتى إن السلطان كان لا يعلن الحرب إلا بعد صدور الفتوى من المفتي بأنها جهاد في سبيل الله، فكانت هذه الفتاوى تمثل مصدراً مهماً للتعبئة الروحية للجيش، وقد حرص العثمانيون على زيادة الوعي الديني في صفوف العسكر، وكذلك بين أفراد الشعب، ولكنهم اختاروا لهذا الغرض طريقة الصوفية، فدعموا التصوف مما أدى إلى انتشار الطرق الصوفية المختلفة، وكان مشايخ هذه الطرق مطيعين لسلاطين

(١) انظر: الدولة العثمانية والغزو الفكري للدكتور خلف الوذيناني ص٣٧-٣٨، وانظر: الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير ص٦٨.

الدولة، واقتدى بهم مريديهم؛ فاستفادت الدولة من هذا الأمر إلى حد ما، ولكن انتشار الطرق الصوفية والتي تُعد من مظاهر الانحراف عن منهج الإسلام القويم كان من أبرز المسائل التي ساهمت في إضعاف الدولة العثمانية فيما بعد[1]، وقد اعتمدت الدولة العثمانية المذهب الحنفي مذهباً رسمياً للدولة، واختار أهل المذاهب الفقهية الأخرى مفتيهم الخاص بهم، ومما لا شك فيه أن الأولوية بين القضاة كانت للقاضي الحنفي[2]، وأما رعايا الدولة من غير المسلمين فقد عوملوا بإحسان، وسُمح لهم بتشكيل طوائف دينية لا تتدخل الدولة في شئونها تعرف بالملل، فهناك ملة الروم الأرثوذكس، وملة الأرمن، وملة اليهود وغير ذلك من الملل الموجودة في الدولة...، وأصحاب هذه الملل لم يكن بإمكانهم تولي أعلى مناصب الدولة، وكانوا يُرغمون على ارتداء ملابس خاصة تميزهم عن المسلمين، ولم يُسمح لهم بحمل السلاح ولا ركوب الخيل، وكانت كل ملة تميل إلى الاقتصار على ذاتها في قرية ما، أو في أحد أحياء المدينة[3].

وأما من جهة الدعوة إلى دين الله فقد نجح العثمانيون في نشر الإسلام في أوروبا نجاحاً كبيراً، وإن كان هذا النجاح قد اعتراه شيء من التقصير إذا قيس مع عدد السكان الكامل، أو مع أعداد النصارى في البلاد، فقد كان النصارى يُشكلون أغلبية سكان تركيا الأوروبية ونسبة كبيرة من سكان آسيا[1]، وقد حصل للمسلمين في البلاد الأوروبية في

---

(١) انظر الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير ص٦٨-٧٠، ٢٠٧، ٢٤٤، وانظر: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط ص٥١٣.

(٢) انظر: المصدر السابق ص٢٠٦.

(٣) انظر: في أصول التاريخ العثماني ص١٣٠-١٣١، وانظر: الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير ص٢٠٨.

(١) انظر: في أصول التاريخ العثماني ص١٣١.

سنوات ضعف الدولة ارتباك أضعف من وجودهم في تلك البلاد، حيث كانوا بحاجة ماسة إلى مزيد من الدعم والمساندة من خلال نشر الدعاة والمدارس والمعاهد الدينية، وتعليم اللغة العربية والعلوم الشرعية[١]، وبالمقابل فقد ظهر في أواخر القرن الحادي عشر أول دعوة للاستشراق، وذلك في سنة ١٠٧٥هـ، حيث طالب بعض النصارى بتأسيس مدرسة في أوروبا تكون قاعدة لتعليم التنصير، ويعلم فيها لغات الشرق للطلاب الذين يناط بهم أمر التنصير، وبدأ مشروع الغزو الفكري يتنامى منذ ذلك الحين[٢].

وقد ظهرت في أرجاء الدولة العثمانية في زمن الضعف العديد من المخالفات الشرعية مثل أكل أموال الناس بالباطل، وكثرة الظلم من الولاة والحكام، ومثل إسناد الأمور إلى غير الأكفاء، ووصول من ليس له أهلية ولا خبرة إلى المناصب العليا عن طريق الشفاعات والرشوة وغير ذلك مما ساعد على فساد النظام في الدولة[٣]، كما ظهرت العديد من الانحرافات العقدية والفكرية كانتشار مظاهر الشرك والابتداع والجهل، وغير ذلك من مظاهر البُعد عن الدين[٤].

الناحية العلمية والثقافية:

بعد أن خضعت مصر للدولة العثمانية أخذ العثمانيون أكثر ما كان موجوداً فيها من النفائس والذخائر والكتب وحملوها إلى العاصمة العثمانية، ونفوا أبناء سلاطين المماليك وعدداً من العلماء والقضاة إلى هناك، وجمعوا رؤساء الصناعات وخاصة

(١) انظر: الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير ص٤٤٢.

(٢) انظر: الدولة العثمانية والغزو الفكري للدكتور خلف بن دبلان الوذيناني ص١٧٧.

(٣) انظر: المصدر السابق ص١٥٤-١٦١، وانظر: في أصول التاريخ العثماني ص١٣٥-١٣٦.

(٤) انظر: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط ص٥٠٩.

المتخصصين والمشهورين منهم وأرسلوهم إلى الاستانة (استانبول) لينشروا الصناعة هناك[1]، فانحطت مصر على إثْر ذلك من الناحية العلمية والصناعية انحطاطاً ظاهراً[2]، ومع مرور الوقت بدأت الدولة العثمانية بأكملها تصاب بالجمود العلمي، فأخذت في الانحطاط والتدني شيئاً فشيئاً، وشمل هذا الجمود: العلوم الدينية، والفنون الأدبية والمعاني الشعرية، والإنشاء، والتاريخ، ومناهج التعليم، كما شمل جميع جوانب التقدم العلمي الحديث في علوم الطبيعة، فانصرف كثير من العلماء عن العلوم العقلية والرياضية والجغرافيا وغيرها مما يعد تعلمه من فروض الكفايات[3]، وعلى الرغم من ذلك فقد كان للأزهر دورٌ بارزٌ وقوي في تحمل مسؤولية الحفاظ على اللغة العربية في هذه الحقبة المظلمة التي عاش فيها المؤلف، وبقيت أبوابه مفتوحة لطلاب العلوم الإسلامية واللغة العربية طوال ثلاثة قرون من الزمن، وكان شيخ الأزهر ورجاله يمثلون رقابة شرعية على سياسة والي مصر، وإذا حاد كانوا يعزلونه ويطلبون غيره، فكان بقاء الوالي تقريباً متوقفاً على رضاهم[4]، وكان كثير من شيوخ الأزهر يشعرون بأنهم فوق الخلافات السياسية[1]، ومما يؤيد ذلك ما حصل عقب أحداث فتنة الصناجق سنة ١٠٧١هـ[2]، حين لجأ إلى الجامع الأزهر جماعة أراد العسكر إخراجهم من مصر، فذهب

(١) انظر: الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير ص ١٦٩.

(٢) انظر: تاريخ العرب للدكتور محمد أسعد طلس المجلد الثاني ج٧ ص١١٢.

(٣) انظر: ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين ص٢٢١-٢٢٦، وانظر: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقود ص٥٠٣ – ٥٠٨.

(٤) انظر: حضارة الإسلام في وادي النيل للدكتور عبد العليم عبد الرحمن خضر ص٢٥٧.

(١) انظر: المصدر السابق ص٢٥٠.

(٢) انظر: تراجم الصواعق في واقعة الصناجق ص٤٣.

علماء الأزهر إلى وزير مصر ليعلموه أن إخراج هؤلاء من مصر وقطع أرزاقهم وأخذ بلادهم حرام وليس بجائز، وأنه لو كان وقع منهم ذنوب وكانت تغفر بالتوبة فقد تابوا، فما كان من الوزير إلا أن استجاب لمطلبهم وصفح عن هذه الجماعة تعظيماً لشأن العلم والعلماء[1].

أثر هذه النواحي في المؤلف:

لقد عاش المؤلف – رحمه الله – في عصر كانت فيه الدولة العثمانية ضعيفة هزيلة، فعاصر رحمه الله الهزائم التي مُنيت بها جيوش الدولة، والأقاليم التي انتُزعت من المسلمين ورجعت إلى الكفار، وقد عاش رحمه الله وهو يشاهد حال الولاة وماهم عليه من الظلم والتهافت على الدنيا، وإسنادهم الأمور إلى غير أهلها، وانتشار الرشوة، ومخالفة أحكام الشريعة، وقد أشار حسن كافي الأقحصاري في كتابه أصول الحكم في نظام العالم إلى أن الخلل الداخلي في الدولة العثمانية يكمن في انفراط عقد العدالة وتراجع الأمور السياسية ومرد ذلك يعود إلى إسناد الأمور السياسية والإدارية إلى غير أهلها... الخ[2]. وقد ساهم المؤلف رحمه الله في الإصلاح ولم يقف مكتوف اليدين، وكان كتابه بلوغ الأمنية من أبرز إسهاماته الإصلاحية تجاه ذلك الحال، وقد ختمه بنصيحة ثمينة لوزير مصر، تضمنت علاجاً لجوانب عديدة من الخلل الذي شاهده، كالاحتيال في سبيل الوصول لأغراض النفس وشهواتها، ومنع الناس من حقوقهم، والعمل بأخبار الفساق دون التثبت من صحتها، واتخاذ بطانة من جلساء السوء، وعدم الرجوع للحق عند تبينه، والجرأة على الحكم بما يخالف الشريعة، وغير ذلك...

(١) انظر: المصدر السابق ص٨١ – ٨٥.

(٢) انظر: الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير ص٢٤١ – ٢٤٢.

ومـن الآثـار التـي نتجـت عـن ضـعف الدولـة ازديـاد الثـورات الداخليـة والاضطرابات الأمنية، وهذه الآثار تَسْلُب من السكان الطمأنينـة والاسـتقرار النفسي، ولم يسلم المؤلف من هذه الآثار، ومن أمثلة ذلك ما حكاه في مقدمة كتابـه بلـوغ الأمنيـة من محاولة اعتداء خصومه عليه لمـا أراد أن يعـود للتـدريس في المـدارس الصـالحية بعـد انقطاعه عنها، فعكس لنا صورة مشرقة للمؤمن المتوكل على ربه، حيث ذكر أنـه قـال في وجوههم: شاهت الوجوه؛ تأسياً بالنبي صلى الله عيه وسلم، وأنه تلى قوله تعـالى: ﴿كُلَّمَآ أَوْقَدُواْ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٦٤]، وأنه خوَّفَهم فقرأ عليهم قولـه تعـالى: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَٰفٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣]، ثم قصد المدارس الصالحية غير مكترث بهم.

ولقد كان لانتشار الفرق الصوفية في البلاد أكبر الأثر على السكان[1]، خصوصـاً مع دعم الدولة العثمانية لعدد كبير من هذه الفـرق وعنـايتهم بإنشـاء الأربطـة والتكايـا والزوايا، فكان الناس ينشئون على حب مشايخ هذه الفرق، وكان احترام الناس لهـؤلاء المشايخ من العادات والتقاليد الظاهرة في المجتمع، ولأن المؤلف هو فرد من هذا المجتمع فقد تأثر بعادات قومه، وقد جاء في مقدمة كتابه بلوغ الأمنية ما يشير إلى ذلك[2].

وقد شابه المؤلف رحمه الله علماء الأزهر من خلال عنايته باللغة العربية من جهـة، حيث كانت له بعض الاختيارات والتوجيهات اللغوية في ثنايا المخطوط[1]، كما شابههم

---

(١) انظر: الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير ص٦٩.

(٢) حيث ذكر أنه لم ينفع مع هذا الظالم التوسل ببعض أصحاب الجاه في مصر، وذكر منهم على سبيل المثال السادات الوفائية، وهم أصحاب طريقة صوفية متفرعة عن الشاذلية، انظر: ص١٠١.

(١) انظر على سبيل المثال: تعقيبه – رحمه الله – على كـلام السـيوطي في تعريـف النيـة ص١٥٧، والمخـرج الذي التمسه له.

من خلال طريقة تعامله مع الولاة، حيث انتهج منهج الأزهريين في القيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والنصحية لأئمة المسلمين[1]، كما استعمل بعض العبارات التي تفيد التهديد بالرفع إلى السلطان في حال عدم الاستجابة لأحكام الشرع، وقد ذكرت فيما مضى كيف أن عدم رضا شيخ الأزهر ورجاله عن والي مصر كان له تأثير كبير على بقائه في منصبه.

(١) وقد سبقه في ميدان النصح لوزير مصر عدد من شيوخ الأزهر – رحمهم الله – كالشيخ سلطان بن أحمد بن سلامة المزاحي، والشيخ الشمرلسي، والشيخ محمد المنزلي، والشيخ موسى القليبي، انظر: تراجم الصواعق ص٨٤.

المطلب الأول

اســـم المؤلف ونـــسـبـه

صرح المؤلف – رحمه الله – في خاتمة كتابيه: بلوغ الأمنية وقرة العين بأنه: هو أحمد بن محمد بـن أبي الخـير المرحـومي[1] الأزهـري[2] الشـافعي[3]، وكـان يلقـب بشـهاب الدين[4]، ويكنى بأبي العباس[5].

(١) المرحومي: نسبة إلى محلة المرحوم من منوفية مصر، وينتسب إلى محلة المحروم عدد مـن العلـماء مـنهم: إمام الجامع الأزهر إبراهيم بن عطاء المتوفى سنة ١٠٧٣هـ صاحب الحاشية على الإقناع في حل ألفـاظ أبي شجاع للخطيب الشربيني انظر: هدية العارفين (٥/ ٣٢).

(٢) نسبة إلى الجامع الأزهر، وقد ورد في معجم المؤلفين (٢/ ١٠٠) أنه أزهري.

(٣) نسبة إلى المذهب الفقهي المنسوب للإمام محمـد بـن إدريـس الشـافعي رحمـه الله، وقـد ورد في معجـم المؤلفين (٢/ ١٠٠) أنه شافعي.

(٤) انظر: بلوغ الأمنية / صفحة العنوان / نسخة مكتبة الحرم المكي الشريف، وانظـر: تـاريخ عجائـب الآثار (١/ ١١٩).

(٥) انظر: بلوغ الأمنية / صفحة العنوان / نسخة جامع الزيتونة بتونس.

المطلب الثاني
مولده ونشأته

أولاً: مولده:

ولأنه لم يتيسر لي – مع طول البحث – الوقوف على مصدر حدد تاريخ ولادة المؤلف، فسأكتفي بإيراد بعض النقولات التي تساعد في الوصول للمراد، وأولها: ما ذكره الشيخ عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني – رحمه الله – أنه وقف على أوائل القلعي[1] برواق المغاربة بالجامع الأزهر بمصر، وقال: {وأعلى ما وقع له روايته للستة عن أحمد بن محمد أبي الخير المرحومي الشافعي، لقيه بمصر عام ١١٠١هـ وهو عن الشيخ سالم السنهوري... }[2]، وهذا نصٌّ على أن السنهوري محدث الأزهر من مشايخ المرحومي، وقد توفي السنهوري رحمه الله سنة ١٠١٥هـ[3]، وهذا يدل على أن المرحومي ولد قبل هذه السنة بمدة، لكن هناك قرائن تعكر صفو هذا النقل وهي:

١- أن المذكور في النص الذي نقلته آنفاً من فهرس الفهارس والأثبات هو أحمد بن محمد أبي الخير وليس أحمد بن محمد بن أبي الخير، وفرق بين هذا وذاك.

٢- يوجد في عصر السنهوري من اسمه: الشهاب أحمد المرحومي المغربي[4]،

---

(١) القلعي: هو قاضي مكة محمد تاج الدين بن القاضي عبد المحسن القلعي الحنفي المكي الطائي المتوفى سنة ١١٤٩هـ، وأوائل القلعي: هو كتابه الذي جمع فيه من عدة كتب نحو عشرة أحاديث أو أقل عارية عن الإسناد وعقبها بذكر أسانيده، انظر: هدية العارفين (١/ ٩٧)، وتحفة المجالس في التعليقات على فهرس الفهارس ص٩.

(٢) انظر: فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمسلسلات (١/ ٩٧).

(٣) انظر: كشف الظنون (٢/ ١٦٢٨)، وخلاصة الأثر (٢/ ٢٠٤).

(٤) كان حياً سنة ١٠٠٣هـ، وله رثاء في السلطان مراد، انظر: سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي (٤/ ٣٦٦).

ويحتمل أنه هو الذي يروي عن السنهوري.

٣- ورد التصريح غير مرة بأن الذي يروي عن السنهوري هو الشيخ محمد بن أبي الخير المرحومي وليس أحمد المرحومي، فقد ذكر الشيخ صلاح بن محمد الغلاني عن سنن ابن ماجه أنه يرويها شيخه محمد سعيد سفر قراءة على مفتي بلد الله الحرام تاج الدين محمد القلعي عن الشيخ محمد بن أبي الخير المرحومي الشافعي عن الشيخ أبي النجا سالم السنهوري[١]، وذكر أيضاً عن تفسير الفخر الرازي وهو في خمسة عشر مجلدا أنه قرأ المجلد الأول وهو تفسير سورة الفاتحة على الشيخ أحمد بن محمد سعيد سفر عن والده واجازه والده التفسير من اوله إلى آخره عن تاج الدين محمد القلعي عن الشيخ محمد بن أبي الخير المرحومي عن الشيخ أبي النجا سالم السنهوري[٢].

٤- لم يرد أي وصف للمؤلف رحمه الله بأنه كان مُسنداً، وإنما ورد أنه مُدرِّس شافعيّ، وفي هذا إشارة إلى اشتغاله بالفقه، ولو كان رحمه الله مُسْنِداً لـذُكر هذا اللقب ضمن ألقابه التي نُعت بها في كتابه بلوغ الأمنية (نسخة مكتبة الحرم المكي)، ولو كانت له عناية بالمرويات والأسانيد فلماذا لم يرو حديث إنما الأعمال بالنيات من طريقه إلى النبي صلى الله عليه وسلم؟.

ورغم هذه القرائن إلا أنه ترجَّح عندي أن المؤلف هو تلميذ السنهوري، وذلك لما يأتي:

١- ذُكر في تحفة المجالس[٣] أن القلعي يروي عن أحمد المرحومي المصري عن سالم

(١) انظر: قطف الثمر في رفع أسانيد المصنفات (١/ ٦٥).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/ ٣٨).

(٣) أي: تحفة المجالس في التعليقات على فهرس الفهارس، وهو للشيخ صالح بن إدريس الأركاني.

السنهوري[1]، وبهذا نستبعد احتمال أن المقصود هو المرحومي المغربي.

٢- لا يبعد أن يحصل تصحيف أو سقط في اسم المرحومي الراوي الذي يروي عن السنهوري.

٣- ما كتبه المؤلف رحمه الله في الخاتمة، وكذلك في كتاب قرة العين، يدل على عنايته بالتفسير، فيحتمل أنه هو الذي يروي تفسير الرازي عن السنهوري.

ثانياً: نشأته:

وقد ظهر لي أنه نشأ في مصر، حيث إنه ينتسب إلى محلة المرحوم من منوفية مصر- وهذه النسبة تُشير إلى مكان ميلاده غالباً، وورد أنه أزهري وهذه النسبة تُشير إلى مكان دراسته وطلبه للعلم، ثم ورد أنه كان مدرساً في المدارس الصالحية في القاهرة وكان ناظراً على أوقاف هذه المدارس، وكل ذلك يُشير إلى أنه لم يرتحل بعيداً عن هذه الأماكن والله أعلم.

(١) انظر تحفة المجالس، ص٩.

المطلب الثالث

شـيـوخـه وتـلاميـذه

أما شيوخه فالذي يظهر من انتسابه للأزهر أنه قد أخذ عن مشايخ الأزهر في عصره، وقد ذكرت في المطلب الثاني أن من مشايخه: أبو النجا سالم السنهوري، وأما عن تلاميذه فقد اشتهر منهم:-

١- الشيخ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن حسن بن عبد الكريم الخالدي الشافعي القاهري الشهير بالجوهري[(١)]، كان ينتسب إلى خالد بن الوليد رضي الله عنه، وصفه الجبرتي بالإمام الفقيه المحدث الأصولي المتكلم شيخ الإسلام وعمدة الأنام، ووصفه المُرادي بالإمام العالم المحقق المدقق النحرير الهمام الفقيه الأوحد البارع، ولد سنة ١٠٩٦هـ وقيل ١٠٩٩هـ، وأخذ عن جماعة من العلماء، وتصدر بالجامع الأزهر للإقراء والتدريس وأفتى نحو ستين سنة، وله من المؤلفات حاشية على شرح الجوهرة للشيخ عبد السلام اللاقاني وغيرها، توفي – رحمه الله – سنة ١١٨١هـ.

٢- الشيخ عثمان بن أبي بكر النحاس الشافعي الدمشقي[(٢)]، وصفه المُرادي بالعالم الفقيه النحوي الفَرَضِّي المُفيد، أخذ وقرأ على جماعة كثيرين، وصافحه الشيخ المرحومي وأجازه إجازة عامة، من وظائفه إمامة جامع الآغا وخطابة النطاعين، ودرس وأفاد وانتفع به جماعة، توفي – رحمه الله – سنة ١١٣١هـ.

---

(١) انظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر للمرادي (١/ ٩٧)، وانظر: عجائب الآثار في التراجم والأخبار للجبرتي (١/ ٣٦٤)، وهدية العارفين (٥/ ١٧٨).

(٢) انظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر (٣/ ١٤٧).

٣- الشيخ أبو العباس أحمد بن عمر الـديربي الشـافعي الأزهـري[١]، وصـفه الجـبرتي بالإمام العالم العلامة صاحب التآليف العديدة والتقريرات المفيدة، وذكر عدداً مـن مؤلفاته منها: غاية المقصود لمن يتعاطى العقود على مذهب الأئمة الأربعـة، وفـتح الملك الكريم الوهاب بختم شرح تحرير تنقيح اللباب، وفتح الملك الباري بـالكلام على آخر شرح المنهج للشيخ زكريا الأنصاري، وغير ذلك، توفي – رحمه الله – سـنة ١١٥١هـ.

٤- الشيخ محمد بن خليل بـن عبـد الغنـي الجعفـري الشـافعي العجلـوني[٢]، وصـفه المُرادي بالعالم الفقيه الزاهد الورع، ولد سنة ١٠٦٠هـ، ثم ارتحل في طلب العلم إلى القدس فدمشق فمصر، ثم عاد إلى دمشق وتوطنها وألَّف حاشية عـلى الشنشـوري في الفرائض وحاشية على شرح التحرير وصل فيها إلى أوائل الحج وغـير ذلـك...، توفي – رحمه الله – سنة ١١٤٨هـ.

(١) انظر: عجائب الآثار في التراجم والأخبار (١/ ٢٣٩)، وهدية العارفين (٥/ ١٧٢).

(٢) انظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر للمرادي (٤/ ٣٨)، وهدية العارفين (٦/ ٣٢٢).

المطلب الرابع

مـــكـــانتـــه العـــلميـــة وشمائله

لقد كان المؤلف – رحمه الله – ثمرة من ثمار الجامع الأزهر، وقد تكلمت عن قيمة هذا الجامع ومكانة رجاله[1]، وبعد أن نَهَلَ المؤلف من معين هذا الجامع تَصدَّر للتدريس، وساهم في تنشئة وتعليم وتخريج عدد من العلماء الذين كان لهم شأن.

وقد جمع المؤلف عدداً من الشمائل التي تدل على مكانته وعلو قدره، ومن هذه الشمائل:

١- أمانته العلمية، وقد تجلَّت في دقة نقله عن أهل العلم مع العزو إلى من نقل عنهم.

٢- بلاغته، حيث انتقى في خطبة الكتاب: الأنيق من الألفاظ، والجميل من العبارات، وتضمَّنت الخطبة براعة استهلال تنبئ عن مكانته في التأليف.

٣- شجاعة قلبه التي تَجَلَّت في نُصْحِه للوزير، واليقين والتوكل على الله الذين ظهرا عند عزمه على التدريس رغم علمه بكيد أعدائه له.

٤- تأسيه بالنبي صلى الله عليه وسلم، واستحضاره للصبر الذي كان عليه في دعوته.

٥- حكمته وفقهه العميق، حيث نبه إلى ولائه التام للدولة العثمانية، ويتجلى ذلك واضحاً في مقدمة كتابيه: بلوغ الأمنية، وقرة العين، وهذا التنبيه من المؤلف فيه إشارة إلى ما ينبغي أن يكون عليه المسلمون من الطاعة لولاة الأمر، والالتفاف حولهم، وإظهار الولاء لهم، ومع ذلك فإن إظهار الطاعة لا يعني عدم الإنكار عليهم إذا وقعوا في الخطأ.

---

(١) انظر: فقرة الناحية العلمية والثقافية في عصر المؤلف ص٥١.

وإن طلوع جميع مدرسي المدارس الصالحية إلى الوزير لإخباره بما حصل للمؤلف هو دليل على محبتهم له، والمحبة لا تكون إلا لمن تمتع برصيد كبير من مكارم الأخلاق.

ومما يدل على مكانة المؤلف في مجتمعه ما ذكره الجبرتي – مؤرخ مصر المشهور – عن عقد قران جده إبراهيم بن حسن الجبرتي على أخت الشيخ محمد بن عبدالوهاب الدلجي، وقد ذكر أن الشيخ المرحومي كان ممن حضر عقد القران وأُثْبِت اسمه مع الحاضرين في حجة العقد في كاغد كبير رومي محرر ومسطر بالذهب وعليه لوحة مموهة بالذهب ومؤرخة بغاية شعبان سنة ثمان ومائة وألف، وعليها إمضاء موسى أفندي بمحكمة الصالحية النجمية[1].

(١) انظر: عجائب الآثار (١/ ١١٨-١١٩).

المطلب الخامس

آثـــــاره الـعـلـمـيـــة

لم تذكر المصادر التي اطلعت عليها أن للمؤلف رحمه الله غير المصنفات التالية:-

١- بلوغ الأمنية في إنما الأعمال بالنية، وهو الكتاب الذي أنا بصدد تحقيقه.

٢- قرة العين بأداء النسكين، وقد فهرس هذا المخطوط على أنه في الفقـه الشـافعي، وعند تَصَفُّحه وجَدْتُ أن الأولى تصنيفه ضمن كتب التفسير، حيث إن المؤلف – رحمه الله – قد رتبه على ثلاث فرائد: الفريدة الأولى في قوله تعـالى: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمـــران: ٩٦] إلى قولـــه تعـــالى: ﴿ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ﴾ [آل عمران: ٩٧]، والفريدة الثانية في قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾[آل عمران: ٩٧]، والفريـدة الثالثـة في قولـه تعـالى: ﴿ وَأَذِّن فِى ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴾[الحج: ٢٧]، وقد أورد – رحمه الله – في هذه الفرائد كـلام المفسـرين كالزمخشري والقرطبي وغيرهما...، وهو مخطـوط حتـى الآن، ويوجـد لـه عـدة نسخ، منها نسخة محفوظة في دار الكتب المصرية تتكون من (٢٢) ورقـة مقـاس (١٤×٢١)سم٢.

٣- إتحاف الوزير بهديـة الفقـير، وقـد نُسـب إليـه في إيضـاح المكنـون[١]، ومعجـم المؤلفين[٢] ولم أقف عليه.

---

(١) انظر: إيضاح المكنون (٣/ ٢١).

(٢) انظر: معجم المؤلفين (٢/ ١٠٠).

٤- العوائد السَّنية في إنما الأعمال بالنية، وقد نُسب للمؤلف ككتاب مستقل في خزانة التراث التابعة لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسـلامية، والصـواب أنه هو نفسه كتاب بلوغ الأمنية المذكور في الفقـرة الأولى مـن هـذا المطلـب والله أعلم.

المطلب السادس

حـيـاتـه الـعـمـلـيـة

من يطالع هذا الكتاب يجزم بأن الشيخ المرحومي – رحمه الله – قد عاش حياة علمية ابتدأها بطلب العلم والتضلع فيه، ثم أسهم بعد ذلك في تدريس هذا العلم وتعليمه لطالبيه، وقد ذكر – رحمه الله – بأنه كان مدرساً شافعياً، وكان تدريسه في المدارس الصالحية بالقاهرة[١]، ولا شك أن الحياة العملية إذا كانت مرتبطة بمجال العلم فإنه سيكون لها دورٌ عظيمٌ في استكمال البناء المعرفي لدى الإنسان، حيث إن تعليم الآخرين يعين المعلم على ضبط العلم وإتقانه، وذكر الشيخ المرحومي أيضاً بأنه كان ناظراً على وقف المدارس الصالحية وغيرها من الأوقاف[٢]، ومن المعلوم أن ناظر الوقف من أهم الشخصيات الإدارية المرتبطة بالوقف، ويأتي على رأس هيئة إدارة الوقف[٣]، فهو المشرف العام على إدارة الوقف، ويعين في الغالب حسب شروط الواقف، وتتمثل مهمته في دوام مراقبة الحالة المعمارية للوقف، والإشراف على جباية ريعها، وصرف المبالغ المقدرة للمستحقين، وله راتب معين مقرر من الوقف، مشروط من الواقف بحجة الوقف، سواء راتب يومي أو شهري أو سنوي[٤]، وتولي مثل هذه الوظيفة قد يدل على ما كان يتمتع به المؤلف من مهارات إدارية عالية والله أعلم.

---

(١) انظر: خطبة كتاب بلوغ الأمنية ص١٠٤.

(٢) انظر: خطبة كتاب بلوغ الأمنية ص١٠١ ، ١٠٤.

(٣) تشمل هيئة الوقف الإدارية عدداً من الوظائف وهي: ناظر الوقف، كاتب الوقف، مباشر الوقف، شاهد الوقف، انظر: العلاقات بين مصر والحجاز ص٣٦٣-٣٦٦.

(٤) انظر: المصدر السابق ص٣٦٣-٣٦٤.

المطلب السابع

وفـــاتـــه

ذُكر في كتاب مخطوطات الحديث النبوي وعلومه في مكتبـات البوسـنة ص١٧٩ أن الشيخ المرحومي متوفى سنة ١٠٩٧ هـ، والذي يترجح عندي والله أعلم بالصواب أنه عاش بعد هذه السنة، حيث يُلاحـظ أن مـن تلاميـذه مـن وُلـد سـنة ١٠٩٦ هـ وقيـل ١٠٩٩هـ مما يدل على أن الشيخ قد عاش عدة سنوات بعد هذه السنة حتـى أدركـه هـذا التلميذ وأخذ عنه، وما ذكره الجبرتي عن عقد قران جده يثبت لنا أن المؤلف رحمه الله كان حياً سنة ١١٠٨هـ، وقد ذكر الجبرتي في كتابه عجائب الآثار ما نصه: {ومات السيد عبد الله الإمام الشيخ أحمد المرحومي الشافعي وذلـك سـنة اثنتـي عشرـة ومائـة}[١]، وهـذه العبارة غير واضحة وفيها اضطراب، فإن كان المؤلف هـو المقصـود فهـذا يـدل عـلى أن وفاته كانت سنة ١١١٢هـ، والله أعلم[٢].

(١) انظر: عجائب الآثار (١/ ١٢٣).

(٢) وما ذكره الشيخ عبد الحي الكتاني عن تاج الـدين القلعـي أنـه لقـي الشـيخ المرحـومي في مصرـ عـام ١١٠١هـ يدل أيضاً على أن وفاته كانت بعد عام ١٠٩٧هـ.

القسم الثاني

التحقيق

تـمهـــيدٌ

في وصفِ النُسخ الخطية وبيانِ منهج التحقيق

لقد عثرت بتوفيق الله علىٰ ثلاثةِ نسخٍ خطيةٍ لهذا الكتاب، فيما يلي وصفٌ موجزٌ لها:

النسخة الأولى:

مكانها: مكتبة الحرم المكي الشريف بمكة المكرمة وقد رمزت لها بالرمز (ح) للحرف الأول من كلمة حرم.

رقمها: ٨٧٥ حديث ـــــ رقم الميكروفيلم ٣٣٩٩.

عنوانها: بلوغ الأمنية في شرح حديث إنما الأعمال بالنية.

تاريخ كتابتها: جاء في نهاية المخطوط ما يلي: (تحرير العبد الفقير إلىٰ الله العائذ به في سره ونجواه أحمد بن محمد بن أبي الخير المرحومي المدرس الشافعي في الرابع[1] الأول من الخمس الثالث من السدس الأول من النصف الأول من السدس الأول من العشر- السابع من العشر العاشر من الجزء الحادي عشر من هجرة خير البشر- وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه) ومما سبق يظهر أن الفراغ من الكتابة كان في صباح اليوم الثالث من محرم عام ست وتسعين وألف للهجرة[2]، وهذه العبارة وردت في جميع النسخ

(١) هكذا وردت في هذه النسخة، والظاهر أن المراد: (الربع) كما في النسخ الأخرى.

(٢) **وذلك بناءً على ما يلي:** الجزء الحادي عشر من هجرة خير البشر صلى الله عليه وسلم يبدأ من عام ١٠٠٠هـ، والعشر العاشر منه يبدأ من عام ١٠٩٠هـ، والعشر السابع منه يبدأ من عام ١٠٩٦هـ، وهو يتكون من اثني عشر شهراً، السدس الأول منه هو أول شهرين من السنة، والنصف الأول من هذا السدس هو شهر محرم، فإذا اعتبرنا الشهر ثلاثين يوماً فإن السدس الأول منه هو الخمسة أيام الأولى منه، والخمس الثالث من هذا السدس هو اليوم الثالث من هذا الشهر، فإذا اعتبرنا اليوم أربعاً وعشرين ساعة؛ فإن الربع الأول منه هو الست ساعات الأولى التي تبدأ من الفجر، والله أعلم.

التي وقفت عليها.

عدد أوراقها: ٤٩ ورقة.

مقاسها: ٢٠ سم × ١٤ سم.

عدد الأسطر: ٢١ سطراً في كل صفحة، ويتراوح عدد الكلمات في السطر الواحد ما بين ٦ إلىٰ ٩ كلمات.

نوع خطها: نسخ معتاد.

أهم سماتها:-

١) ذُكر في فهرس مكتبة الحرم أنها بخط المؤلف وقد كُتب علىٰ صفحة العنوان بخط مخالف لخط المخطوط: (تحرير سيدنا ومولانا شيخ الإسلام ملك العلماء الأعلام حجة المناظرين لسان المتكلمين شهاب الملة والدين أحمد بن محمد المرحومي الشافعي).

٢) يوجد علىٰ صفحة العنوان ختم مكتبة الحرم المكي الشريف وأربعة أختام أخرىٰ غير واضحة، ويوجد في الأوراق رقم (١١، ٣٢، ٤٩) ختم لمديرية الأوقاف العامة.

٣) خطها جيد وواضح رغم أن جميع صفحاتها يظهر في طرفها العلوي إلىٰ قرب منتصف الصفحة أثر البلل، وكلماتها كُتبت منقوطة.

٤) ضُبطت بعض الكلمات فيها بالشكل، وهذا الضبط منه ما لا يُحتاج إليه.

٥) استُخدمت فيها طريقة التعقيبة[1].

٦) مُيِّزت بعض الكلمات في ثناياها بكتابتها بالحبر الأحمر.

---

(١) وهي الكلمة التي تكتب في أسفل الصفحة اليمنى غالباً لتدل على بدء الصفحة التي تليها ويسميها البعض بالتصفيح، انظر: تحقيق النصوص ونشرها للأستاذ عبد السلام هارون ص٤١، وتحقيق التراث للدكتور عبد الهادي الفضلي ص٢٢٣.

٧) بها بعض الاستدراكات كتبت في الطرة، أو بين السطور، وبعضها بنفس الخط الذي كتبت به، والبعض بخط مغاير.

٨) وُجد في هذه النسخة اليسير من التصحيفات، ووُجد في بعض المواضع سقط يسير تم التنبيه عليه في موضعه.

٩) كُتبت بعض الكلمات فيها علىٰ غير وفق ما هو متعارف عليه اليوم من قواعد الرسم الإملائي وأبرز مثال علىٰ ذلك هو: إهمال كتابة الهمزة.

النسخة الثانية:

مكانها: دار الكتب القطرية بالدوحة وقد رمزت لها بالرمز (ق) للحرف الأول من كلمة قطر.

رقمها: ٦١/ ٣/ ٣ وهي ضمن مجموع.

عنوانها: بلوغ الأمنية في إنما الأعمال بالنية.

تاريخ كتابتها: جاء في نهاية المخطوط نفس العبارة التي وردت في نسخة مكتبة الحرم وهي: (تحرير العبد الفقير إلىٰ الله العائذ به في سره ونجواه أحمد بن محمد بن أبي الخير المرحومي المدرس الشافعي في الربع الأول من الخمس الثالث من السدس الأول من النصف الأول من السدس الأول من العشر السابع من العشر العاشر من الجزء الحادي عشر من هجرة خير البشر صلىٰ الله عليه وسلم).

عدد أوراقها: ٦٢ ورقة (حسب المجموع من: ٢١ إلىٰ: ٨٠) ويوجد في ثناياها ثلاثة أوراق لم يتم ترقيمها سهواً من الجهة التي قامت بالترقيم.

مقاسها: ٢٠ سم × ١٣ سم.

عدد الأسطر: ١٧ سطراً في كل ورقة، ويتراوح عدد الكلمات في السطر الواحد ما بين ٦ إلىٰ ٨ كلمات.

نوع خطها: نسخ معتاد.

أهم سماتها:-

١) كُتبت بخط واضح ومنقوط وهو نفس الخط الذي كُتبت به نسخة مكتبة الحرم، وذُكر في فهرس دار الكتب القطرية أنه خط المؤلف وقد كُتب على صفحة العنوان: (هذه العوائد السَّنية والفوائد السُّنية المسماة بلوغ الأمنية في إنما الأعمال بالنية تأليف أفقر الورىٰ إلىٰ عفو مولاه أحمد بن محمد بن أبي الخير المرحومي الشافعي غفر الله ذُنوبه وملأ بالإحسان ذَنوبه وجميع المسلمين).

٢) بها بعض الاستدراكات كُتبت معظمها بين السطور وكتب البعض في الطرة.

٣) ضُبطت بعض الكلمات فيها بالشكل، وهذا الضبط منه ما لا يُحتاج إليه.

٤) استُخدمت فيها طريقة التعقيبة.

٥) يندر في هذه النسخة السقط والتصحيف.

٦) كُتبت بعض الكلمات فيها علىٰ غير وفق ما هو متعارف عليه اليوم من قواعد الرسم الإملائي كإهمال كتابة الهمزة، وكوضع نقطتين أسفل الألف المقصورة.

٧) يُلاحظ فيها وجود خط أفقي فوق الكلمة الأولىٰ من كل جملة وهذا يقابل النقطة في علامات الترقيم الحديثة.

النسخة الثالثة:

مكانها: مكتبة جامع الزيتونة بتونس، وقد رمزت لها بالرمز (ز) للحرف الأول من كلمة زيتونة.

رقمها: ٧٤٥٠ (الأحمدية / تونس: ٧/ ٢٥٥٩) وهي ضمن مجموع – دفتر الخزانة الأحمدية بجامع الزيتونة ٨٦.

عنوانها: شرح حديث إنما الأعمال بالنيات.

تاريخ كتابتها: جاء في نهاية المخطوط نفس العبارة التي في نسخة مكتبة الحرم ونسخة دار الكتب القطرية والتي سبق أن بينت أنها تدل علىٰ أن الفراغ من الكتابة كان

في صباح اليوم الثالث من محرم عام ست وتسعين وألف للهجرة.

عدد أوراقها: ٤٣ ورقة (حسب المجموع من: ٣ إلىٰ: ٤٦).

مقاسها: ٢١ سم × ١٥ سم.

عدد الأسطر: ٢١ سطراً في كل صفحة، ويتراوح عدد الكلمات في السطر الواحد ما بين ٧ إلىٰ ٩ كلمات.

نوع خطها: نسخ معتاد.

أهم سماتها:-

١) كُتبت بخط واضح ومنقوط غالباً وهو قريب من الخط الذي كتبت به النسختان (ق) و (ح) ولكنه أقل في الجودة، ولم تضبط هذه النسخة بالشكل إلا فيما ندر، ولم أقف علىٰ اسم الناسخ.

٢) كُتب علىٰ صفحة العنوان: (هذا شرح حديث إنما الأعمال بالنيات للعلامة أبي العباس [–][1] المرحومي رحمه الله أصلية)، وكتب أيضاً علىٰ هذه الصفحة صك بوقف هذا الكتاب علىٰ من له الانتفاع به بشرط عدم إخراجه من مكتبة جامع الزيتونة.

٣) يوجد ختم لدار الكتب الوطنية بتونس علىٰ صفحة العنوان وعلىٰ الورقة الأخيرة من المخطوط.

٤) استُخدمت فيها طريقة التعقيبة.

٥) كُتبت بعض الكلمات فيها علىٰ غير وفق ما هو متعارف عليه اليوم من قواعد الرسم الإملائي كإهمال كتابة الهمزة أو كتابتها ياءً، وكوضع نقطتين أسفل الألف المقصورة وغير ذلك.

---

(١) في هذا الموضع يوجد بياض.

٦) مُيِّزت أحياناً بعض الكلمات بكتابتها بالحبر الأحمر.

٧) السقط والتصحيف فيها كثير.

٨) بها بعض الاستدراكات اليسيرة كتبت في الطرة بنفس خط الناسخ.

٩) يوجد تعليقات بخط مخالف لخط المخطوط في هوامش كثير من اللوحات وفي الطرة وبين السطور، وهذه التعليقات تنقسم إلىٰ أربعة أقسام:-

- تصحيح للكلمات المكتوبة خطأً.
- إكمال للجمل الناقصة.
- توضيح لبعض ما قد يُشكل.
- عناوين جانبية لبعض الفقرات.

نسخة رابعة لم أقف عليها[1]:

ذكر الدكتور أحمد عبد الكريم نجيب[2] في كتابه: مخطوطات الحديث النبوي وعلومه في مكتبات البوسنة ص١٧٩ أنه وقف علىٰ رسالة مخطوطة في البوسنة، تأليف أحمد بن محمد بن أبي الخير المرحومي الشافعي، بعنوان: **بلوغ الأمنية في شرح حديث إنما الأعمال بالنية**، وهي واقعة في (٤٨) ورقة، كتبها الناسخ عبدالعزيز الزيناتي الأزهري سنة ١١٠٧هـ/ ١٦٩٦م، وعليها ما يفيد أن المؤلف رحمه الله قدَّمها إلىٰ حمزة باشا سنة ١٠٩٥هـ/ ١٦٨٤م[3]، وهي من أوقاف حمزة باشا علىٰ من ينتفع به من المسلمين، وهي

(١) لم أعلم عن هذه النسخة إلا بعد الانتهاء من تحقيق المخطوط، ولم يسعفني الوقت لأسعى في الحصول عليها.

(٢) أستاذ الحديث النبوي وعلومه في كلية الدراسات الإسلامية بسراييفو، والأكاديمية الإسلامية بزينتسا، ومدرس العلوم الشرعية في معهد قطر الديني سابقاً.

(٣) وقد ذكرت في ص٦٩ بأن عبارة المؤلف رحمه الله في نهاية المخطوط تشير إلى أن تاريخ التحرير كان سنة ١٠٩٦هـ، والله أعلم.

محفوظةٌ حالياً في خزانة مخطوطات مكتبة الغازي خسرو بيـك بسرـاييفو ضـمن مجمـوعٍ تحت رقم: (١٦٩٥/ ٢٢٦٤)، وقد نُقِلت إليها من المكتبة القنطميريّة.

ترتيب النسخ:

أولاً: معايير ترتيب النسخ:-

١) وجود السقط أو التصحيف أو الخطأ.

٢) كون إحدىٰ النسخ منقولة عن نسخة أخرىٰ، و ما هو الغرض من هذا النقل هـل هو للتبييض أم لمجرد الاستزادة من عدد النسخ؟.

٣) وجود قرائن – من غير ما ذكر في الفقرتين السابقتين - تـدل عـلىٰ التفاضـل بـين النسخ.

ثانياً: الموازنة بين النسخ:-

بعد دراسة النسخ الثلاث التي حصلت عليها تبين لي ما يلي:-

١) النسخة (ق) كُتبت بالكامل بخط المؤلف بما في ذلك صفحة العنوان، أما النسخة (ح) فصفحة العنوان كتبها شخص آخر ليس هو المؤلف.

٢) النسخة (ق) سلمت من السـقط إلا في شيء يسـير تـم التنبيـه عليـه في موضـعه، بخلاف النسختين (ح) و(ز) حيث سقطت منهما جمل بأكملها، وإن كان السـقط في النسخة (ح) أقل منه في النسخة (ز).

٣) هناك قرائن تدل علىٰ أن النسخة (ز) ليست منقولة عن (ح)، حيث سقطت بعض الكلمات من النسخة (ح) مع كونها مثبتة في (ز).

٤) مع أنه ذكر أن النسختين (ق) و (ح) كتبتا بخط المؤلـف، إلا أنـه يلاحـظ وجـود تفاضل بين النسختين من جهـة الإخـراج يمكـن توضـيحه مـن خـلال النقـاط التالية:-

أ) وجدت بعض التصحيفات في النسخة (ح) سلمت منها النسخة (ق) منها علىٰ سبيل المثال:-

- تصحيف (الهيتمي) إلىٰ (الهيثمي) في مواضع عديدة.
- تصحيف (الهاشمية) إلىٰ (القادسية)[1].
- تصحيف كلمة (غريبة) إلىٰ (عربية)[2].
- تصحيف (الغزالي) إلىٰ (القرافي)[3].

ب) الاستدراكات التي في طرة النسخة (ق) لم توجد إلا في ثلاثة مواضع فقط، بخلاف النسخة (ح) حيث وجدت الاستدراكات التي في الطرة في ثمانية عشر موضعا، أما الاستدراكات التي كتبت بين السطور في النسخة (ق) فقد وجدت في تسعة عشر موضعا وفي النسخة (ح) وجدت في اثني عشرة موضعا، ولأن هذا العدد متقارب فإنه لا ينافي تفضيل النسخة (ق) علىٰ (ح).

ج) الكلمات المضروب عليها في النسخة (ق) لم توجد سوىٰ في موضعين بخلاف النسخة (ح) حيث وجدت في خمسة عشر موضعا.

د) بلغ عدد الكلمات التي تم تصويبها في مكانها في المتن في النسخة (ح) ست كلمات، أما النسخة (ق) فلا يوجد فيها أي كلمة تم تصويبها بهذه الطريقة.

ثالثاً: الترجيح:-

مما سبق تبين لي أن النسخة (ق) قد ظفرت بمزايا لم تظفر بها بقية النسخ، وتبين لي أيضاً أن النسخة (ز) هي أقل النسخ من حيث الجودة، ولأن النسختين (ق) و (ح) كتبتا بخط المؤلف -كما ذكر- قررت أن ألجأ إلىٰ طريقة النص المختار في التحقيق.

---

(١) انظر: ص١٠٩.

(٢) انظر: ص١٨٦.

(٣) انظر: ص١٩٤.

نصائح للعازمين على خوض غمار التحقيق:

سأتكلم عن منهجي في التحقيق بعد أن أذكـر لمحـات مـن المـنهج المـأمول[1] في تحقيق التراث، انتقيتها من كلام أهل هذا الشأن، وسطرتها في هذا الموضع لتكون نبراسـاً لي ولإخواني الباحثين، نقتفي أثرها، ونُسَدِّد ونُقارب في سبيل الارتقاء ببُحوثنـا إلىٰ هـذا المنهج المأمول. وحيث إنه قد قيل: {لا ريـب أن مـن احـترام فكـر المخاطـب وتقـديره الإيجاز له في الأشياء التي يمكن أن يفهمها بنفسه}[2]؛ لذا سأكون في صياغتها مختصِـراً، وبالاستطراد بها من القراء معتذِراً، وإلىٰ المولىٰ الجليل مبتهلاً أن يجعلها في ميزان الحسنات وأن ينفع بها.

اللمحة الأُولىٰ: خطورة تحقيق المتن.

ذكر الأستاذ عبد السلام هارون[3] – رحمه الله – أن التحقيق أمر جليل، وهو يحتاج مـن الجهد والعناية أكثر مما يحتاج إليـه التـأليف، واستشـهد بمقولـة الجـاحظ: {ولـربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفاً أو كلمة ساقطة، فيكون إنشاء عشر ورقـات مـن حـر

(١) إن تحقيق التراث فنٌ له قواعده وضوابطه، والمبتدئ في مجال التحقيق بالإضافة إلى ما قرأه عن قواعـد التحقيق وخطواته يحتاج غالباً إلى كتاب محقق مستوفٍ لجميع متطلبات التحقيق؛ ليكون له بمثابة المثال الحي الذي يشاهد من خلاله التطبيق العملي للتحقيق، وقـد وجـد في السـاحة بعـض المؤلفـات التـي لاحظت هذا الجانب، مثل كتاب: "تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل" لعبد الله عسـيلان، وكتاب: "تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق" لفهمي سعد وطلال مجذوب، وإيماناً منـي بأهميـة هذه الطريقة في الطرح؛ أحببت أن أساهم في هذا الميدان ولو بشئ يسير، فهذه اللمحـات الآتي ذكرهـا هي من هذا الباب.

(٢) انظر: البلاغة العربية لعبد الرحمن حبنكة الميداني (١/ ٩٦).

(٣) انظر: تحقيق النصوص ونشرها ص٥٢-٥٣.

اللفظ وشريف المعاني أيسر عليه من إتمام ذلك النقص حتىٰ يرده إلىٰ موضعه من اتصال الكلام}[1].

اللمحة الثانية: التراث الإسلامي أمانة يجب المحافظة عليها.

يقول الشيخ بكر أبو زيد – رحمه الله – : {هذا التراث في حياة المسلمين أمانة تحت أيديهم هم مستحفظون عليها، ولعلمائهم العاملين حق القوامة عليها بحملها وتبليغها من بعدهم لقوله صلىٰ الله عليه وسلم « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين »}[2].

اللمحة الثالثة: للمحافظة علىٰ التراث يجب توفر الأهلية والكفاءة.

فينبغي لمن انبرىٰ للاشتغال بالتراث الإسلامي أن يكون قوياً في العلوم الشرعية والعربية، يقول الشيخ بكر أبو زيد – رحمه الله –: {من وجوه العبث بالتراث سَطْوُ فاقدي الكفاءة في العلوم الشرعية واللسانية علىٰ تراث سلف الأمة وإخراجه باسم التحقيق، فالطبيب والبيطري والصيدلي والمهندس والزراعي والكهربائي والحداد وأصحاب الحرف المهنية الأخرىٰ ممن لا تستغني الأمة عنهم في مجالهم تطاولوا علىٰ كتب السلف في التفسير والحديث والفقه فَنَفَذَ فيهم قول النبي صلىٰ الله عليه وسلم «اتخذ الناس رُؤوسا جهالاً » ولا نَشُكُّ في حُسن نية بعض هؤلاء، لكن من دخل في غير فنِّه أفسده، والمُتَعيِّن إيصادُ البابِ لتَعَسُّر التمييز بين الفريقين، وحتىٰ لا يُفتح باب الإذن لمن عَرِيَ عن نيةٍ حسنة، ونقول لهؤلاء لابد من مرحلة الطلب للعلوم الشرعية نظير مرحلة الطلب لهذه الحرف الأخرىٰ}[3].

---

(١) الحيوان (١/ ٧٩).

(٢) المجموعة العلمية (الرقابة على التراث) ص٢٧٨.

(٣) المجموعة العلمية (الرقابة على التراث) ص٢٨٤.

اللمحة الرابعة: من أراد أن يأكل الخُبز بالعلم فَلْتَبْكِ عليه البواكي[1].

التحقيق هو وسيلة لتحصيل العلم ونشره فينبغي لمن اشتغل به أن يبتغي بذلك الثواب من الله، وأن يحذر من الحرص على المال والشهرة، يقول الشيخ عبد العظيم الديب[2] – رحمه الله –: {عمَلُ المحققِ وجُهْده الذي يَصِلُ فيه الليل بالنهار دائماً خلف سِتَار، فهو دائماً متوارٍ في الظل، خلف النصِّ الذي يحققه، لا يراه الناس، ولا ذكر له عندهم، ومن وفَّقَه الله يَسْعَدُ بهذا، ولا بأس عليه، ويحتسبه عند الله مسروراً بأن لم يذكره أحد، فهو بذلك قد نجا بدينه من أحد الذئبين الجائعين اللذين حذَّر منهما المصطفىٰ صلىٰ الله عليه وسلم...} ثم يقول: {ورضي الله عن إمامنا الشافعي فقد كان يقول: وددت لو أن الناس انتفعوا بهذا العلم، ولم ينسبوا إليَّ منه حرفا}.

اللمحة الخامسة: المعنىٰ الحقيقي لتحقيق التراث.

ذكر الشيخ عبد العظيم الديب – رحمه الله – أن منهج التحقيق المبني علىٰ المفهوم الدقيق لمعنىٰ التحقيق يقوم علىٰ أصلٍ واحدٍ هو: إخراج الكتاب علىٰ الصورة التي أرادها له مؤَلِّفُه، فإذا لم يتيسر أو بالأحرىٰ إذا استحال ذلك فليكن علىٰ أقرب الصور إليها، ثم قال: {وهذا ليس بالعمل الهين، بل هو الميدان حقا الذي بذل فيه العلماء من شيوخ هذا الفن وفرسانه جهودهم، وظهرت فيه آثارهم}[3]، ويقول: {التحقيقُ إقامةٌ وإضاءة، نعني بذلك: إقامةُ النصِّ صحيحاً سليماً مستقيماً، لا تصحيف ولا

(١) مقولة نقلها أبو القاسم الزمخشري عن أبي عبيدة معمر بن المثنى في كتابه ربيع الأبرار ونصوص الأخبار (باب العلم والحكمة والأدب والكتاب والقلم)، وانظر: المجموعة العلمية للشيخ بكر أبو زيد (التعالم وأثره على الفكر) ص٩٦.

(٢) انظر: مقدمة تحقيقه لنهاية المطلب ص٣٥٢.

(٣) المصدر السابق ص٣٤٧.

تحريف، ولا عوج ولا اضطراب، ولا قلق ولا خلل، ونعني بالإضاءةِ: إيضاح ما أُبْهِم من لفظٍ أو عبارة، بسبب غرابةٍ في المفرداتِ، أو دقةٍ في الصياغة، أو خفاءٍ في المعنىٰ المراد}[1]. ويقول في موضع آخر: {أما معاناة النص المخطوط قراءةً وفهماً وتقويماً وتوضيحاً وإضاءةً لغوامضه وحلاً لمشكلاته وجلاءً لمعوصاته فهذا هو عمل المحقق علىٰ الحقيقة... إلخ}[2].

اللمحة السادسة: بعض الواجبات التي يجب علىٰ المحقق أن يلتزم بها[3].

١- رعاية حرمة النص: فالمحقق يتكلم إلىٰ الناس بلسان صاحب الكتاب، فعليه أن يتأنىٰ ويتريث ويتلبَّث حتىٰ لا يُنطِق الكتاب بغير ما قاله صاحبُه، فهذا يكون كذباً وتزييفاً والعياذ بالله.

٢- أن يحذر من التصحيف والتحريف وهذا في الحقيقة أُسُّ العملِ وصُلْبُه، ودواعيه كثيرة، وأبوابه متعددة، ولا منجىٰ منه إلا بتوفيق الله سبحانه وإلهامه الذي يهبه لمن يشاء كفاء إخلاصهم وصبرهم ومصابرتهم ومثابرتهم.

٣- التعليقات، والتعليق علىٰ المخطوطات فنٌّ قائمٌ بذاته، يحتاج إلىٰ دربة وحذقٍ بما يحتاج التعليق وبما لا يحتاج، كما يحتاج إلىٰ مهارة بارعة وقدرة فائقة علىٰ الإيجاز، فمن الصفحات الكثيرة التي يقرؤها المحقق عن عَلَمٍ من الأعلام، أو حادثة من الحوادث؛ يحتاج إلىٰ بضعة أسطر، بل بضعة جمل من هذه الصفحات، وهنا تكون المهارة، ويكون الحِسُّ الصادق، ومن قبل ومن بعد يكون توفيق الله سبحانه فيما

(١) المصدر السابق ص٣٥٤.

(٢) المصدر السابق ص٢٥.

(٣) ملخصة مع تصرف يسير من المصدر السابق ص٣٥٦.

يختار وفيما يدع[1].

٤- إثبات فروق النسخ وهذا من أهون أعمال المحقق وأقلها شأناً، وقد نَبَّه إلىٰ هذا شيوخ الفنِّ ورواده، وبعض محققي العصر يُفْرِغُون في هذا الموضوع جهدهم، ويشغلون به هامش الكتاب بصورة قد تصل إلىٰ نصف الصفحات أحياناً، وهذا عمل غير مقبول، ولا سائغ.

اللمحة السابعة: بعض الأخطاء المنهجية في التحقيق.

يقول الشيخ بكر أبو زيد – رحمه الله – : {من التعالم: نفخ الكتاب بالترف العلمي والتطويل الذي ليس فيه من طائل، بل هو كالضرب في حديد بارد، وذلك في أعقاب ثورة الإنتاج الطباعي، تحت شعار التحقيق، بحيث يكون الأصل لو وضع في ظرف لوسعه، ثم يأتي مُخَضِّر نصوص أو ورَّاقٌ نظيف باسم: التحقيق، ويزيد في الطنبور نَغْمَةً، وكده الإثقال بالحواشي والتعليقات متوحلاً في خضخاضٍ من الأغلاط}[2]، ويقول الشيخ عبد العظيم الديب[3] وهو يصف ما تطلع به المطابع الآن من تحقيقات: {... يهولك منظرها، ويعجبك مرآها، وتقلب النص بين يديك فتجد الفتىٰ قد افتات علىٰ مؤلف الكتاب، وأثقل هوامشه إثقالا بتعليقات لأدنىٰ ملابسة – كما يقولون – بل بدون ملابسة، وتجد النص الأصلي ممزقاً في رؤوس الصفحات، مبعثراً بين أرقام الهوامش، وتحاول أن تقرأ النص الذي هو موضوع الكتاب، وعماده ومعموده، فتجده غير مستقيم، به من خلل التصحيف والسقط ما به، مع فواصل وعلامات إن ساعدتك

(١) انظر: ما نقله الشيخ القرضاوي عن الشيخ الديب في المصدر السابق ص٦٤.

(٢) المجموعة العلمية ص٧٦.

(٣) انظر: مقدمة تحقيقه لنهاية المطلب ص٣٤٨.

علىٰ قراءة النص مرة تضلك مرات ومرات...}، ويقول رحمه الله: {وراج عند الناس هذا المنهج، حتىٰ إنك لتجد أحدهم يقلب الكتاب بين يديه، فإذا وجده مثقلاً مظلماً بالتعليقات، تزدحم حواشيه بأسماء المراجع والمصادر، وأرقام الأجزاء والصفحات، قال في إعجاب، وهو يضغط علىٰ ألفاظه: هذا كتاب مخدوم !، للأسف راجت العملة الرديئة}، ومن الأخطاء المنهجية في التحقيق ما نبه عليه الشيخ صالح الفوزان في تعليقه المختصر علىٰ نونية ابن القيم حيث قال: {من المعلوم أن الإمام ابن القيم رحمه الله إمام حافظ حجة في الحديث، وهو يورد في مضامين هذه القصيدة مدلولات أحاديث كثيرة محتجاً بها قد يكون لغيره وجهة نظر في بعض أسانيدها. ثم يأتي بعض الباحثين فيعلق عليها – شأنهم مع الكتب الأخرىٰ التي تعقبوا مؤلفيها فشوهوها وأسقطوا قيمتها مع أن مؤلفيها أئمة في الحديث رأوها صالحة للاستدلال بها وإن كان للآخرين رأي آخر فيها، ولم يتدخل أحد في تلك الكتب وبقيت لها حرمتها ومكانتها ولمؤلفيها رأيهم – بينما نرىٰ بعض الباحثين المعاصرين خالفوا هذا المنهج فسطوا علىٰ كتب الأئمة، وجرحوا أدلتها، وأسقطوا مكانتها، وأساءوا الأدب مع مؤلفيها، وجاءوا بآراء غيرهم ليلزموهم بها، فجَنَوا علىٰ كتب العلم، ولا حول ولا قوة إلا بالله، فالواجب الكف عن هذا العمل واحترام كتب الأئمة...}[1].

منهجي في التحقيق:-

١) عَزَوْتُ الآيات القرآنية إلىٰ سورها مع ذكر رقم الآية، وجعلت ذلك داخل النص بين معكوفين عقب الآية مباشرة.

٢) خرَّجْتُ الأحاديث النبوية والآثار من مصادرهما الأصلية، فأما الأحاديث

(١) التعليق المختصر على القصيدة النونية للشيخ صالح الفوزان (التنبيه الأول بعد صفحة العنوان).

النبوية: فما كان منها في الصحيحين أو في أحدهما فاكتفيت بعزوها إلىٰ مكانها فيهما، وما لم يكن فيهما فاكتفيت غالباً بعزوها إلىٰ السنن الأربعة، وما لم أقف عليه في السنن الأربعة فخرجته من بقية كتب السنة، ونقلت ما تيسر لي الوقوف عليه من كلام أهل العلم حول الأحاديث التي في غير الصحيحين وذلك من حيث ثبوتها عن النبي صلىٰ الله عليه وسلم أو عدم ثبوتها، واستثنيت مما سبق الأحاديث التي خرَّجَها المؤلف بنفسه فعزوتها إلىٰ مصادرها التي ذكرها المؤلف غاضاً الطرف عن المنهج العام الذي سِرْتُ عليه في تخريج بقية أحاديث الكتاب.

٣) نَسَبْتُ الشواهد الشعرية لقائليها، ووثقت ذلك من خلال كتب الأدب واللغة والنحو والشعر ونحو ذلك.

٤) ترجمت للأعلام الواردة أسماؤهم ترجمة موجزة، وذكرت مصادر الترجمة، ولم أتطرق بالترجمة للمشاهير كالخلفاء الراشدين والأئمة الأربعة وأصحاب الكتب الستة ونحوهم لشهرتهم.

٥) قابلت بين النسخ الخطية وأشرت إلىٰ الفروقات المهمة فقط في الحاشية وهي المؤثرة في المعنى.

٦) قُمت بتصويب التصحيفات التي اتفقت النسخ الخطية علىٰ الوقوع فيها داخل المتن – مع الاحتياط والحذر مراعاة لحرمة النص – ووضعت الكلمة الصحيحة بين معكوفين ليتنبه القارئ، ثم أشرت في الحاشية إلىٰ ما ورد في النسخ الخطية وأنه خطأ، ثم ذكرت المصادر التي بينت وجه الصواب.

٧) شرحت الغريب من الألفاظ، ووثقت ذلك من خلال الكتب التي تعنى بذلك.

٨) قُمت بنسخ الكتاب وفق قواعد الرسم الإملائي المعاصر، ووضعت علامات الترقيم المناسبة، وما يُشْكِل في القراءة فقمت بضبطه بالشَكْل، ووضعت الآيات

بين قوسين مزهرين هكذا: ﴿ ﴾

والأحاديث النبوية بين قوسين مزدوجين هكذا: « »

والنقولات عن أهل العلم بين قوسين هكذا: { }

ووضعت الزيادات علىٰ النص وتصحيح التصحيفات ونحو ذلك بين قوسين معكوفين هكذا: [ ].

٩) قُمت بتوثيق النقول من مصادرها الأصلية، فإن لم يتيسر لي ذلك فمن المصادر الأخرىٰ التي أوردت هذه النقول، ويستثنىٰ مما سبق ما نقله المؤلف عن أبي البقاء الأحمدي، فقد تركت توثيقها لتعذر الحصول علىٰ مصدر للتوثيق رغم البحث الطويل، وكذلك الحال مع نقولات المؤلف التي عزاها للمناوي في شرحه علىٰ الأربعين النووية، إلا أنني قمت بتوثيق ما وقفت علىٰ نحوه من كتاب فيض القدير.

١٠) نظراً لجودة النسخة (ق) مقارنة ببقية النسخ كما بينت في فقرة الموازنة بين النسخ؛ فقد قمت بكتابة أرقام ألواح هذه النسخة في صلب النص بين خطين مائلين هكذا: (/ /) وذلك بعد أن قمت بإعادة ترقيم الألواح ابتداءً من الرقم (١) بدلاً من (٢٢).

١١) وضعت عناوين فرعية لموضوعات الكتاب وجعلتها في الطرة.

١٢) صنعت للكتاب فهارس متنوعة، كما يلي:-

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية والآثار.
- فهرس التراجم.
- فهرس المصنفات والكتب الواردة في المخطوط.

- فهرس غريب الألفاظ.
- فهرس الأبيات الشعرية وأنصاف الأبيات.
- فهرس القواعد.
- فهرس الأماكن والبلدان.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

نماذج مُصورة من النسخ المخطوطة

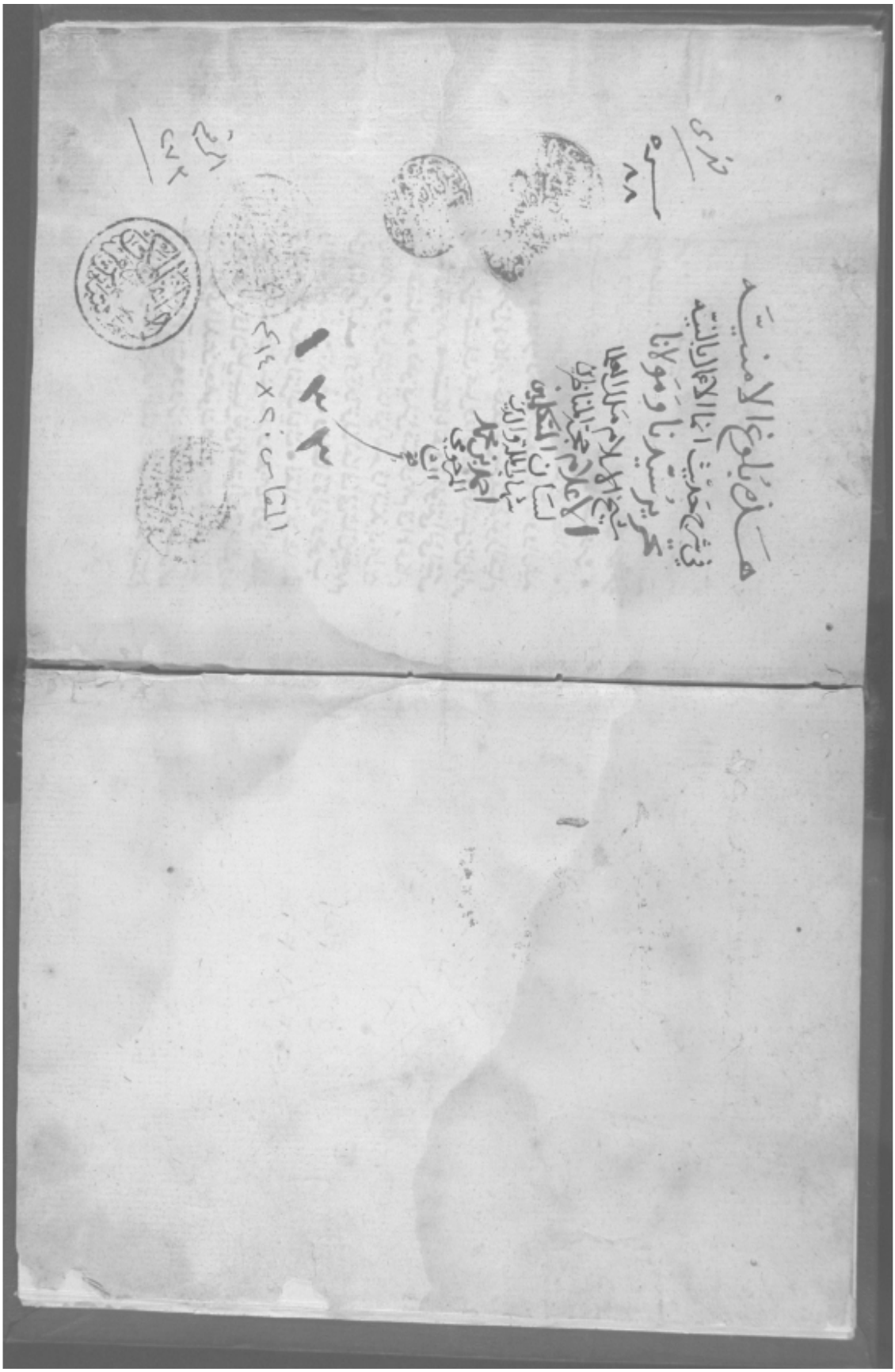

صورة صفحة العنوان من نسخة مكتبة الحرم المكي والتي رمزت لها بالرمز (ح)

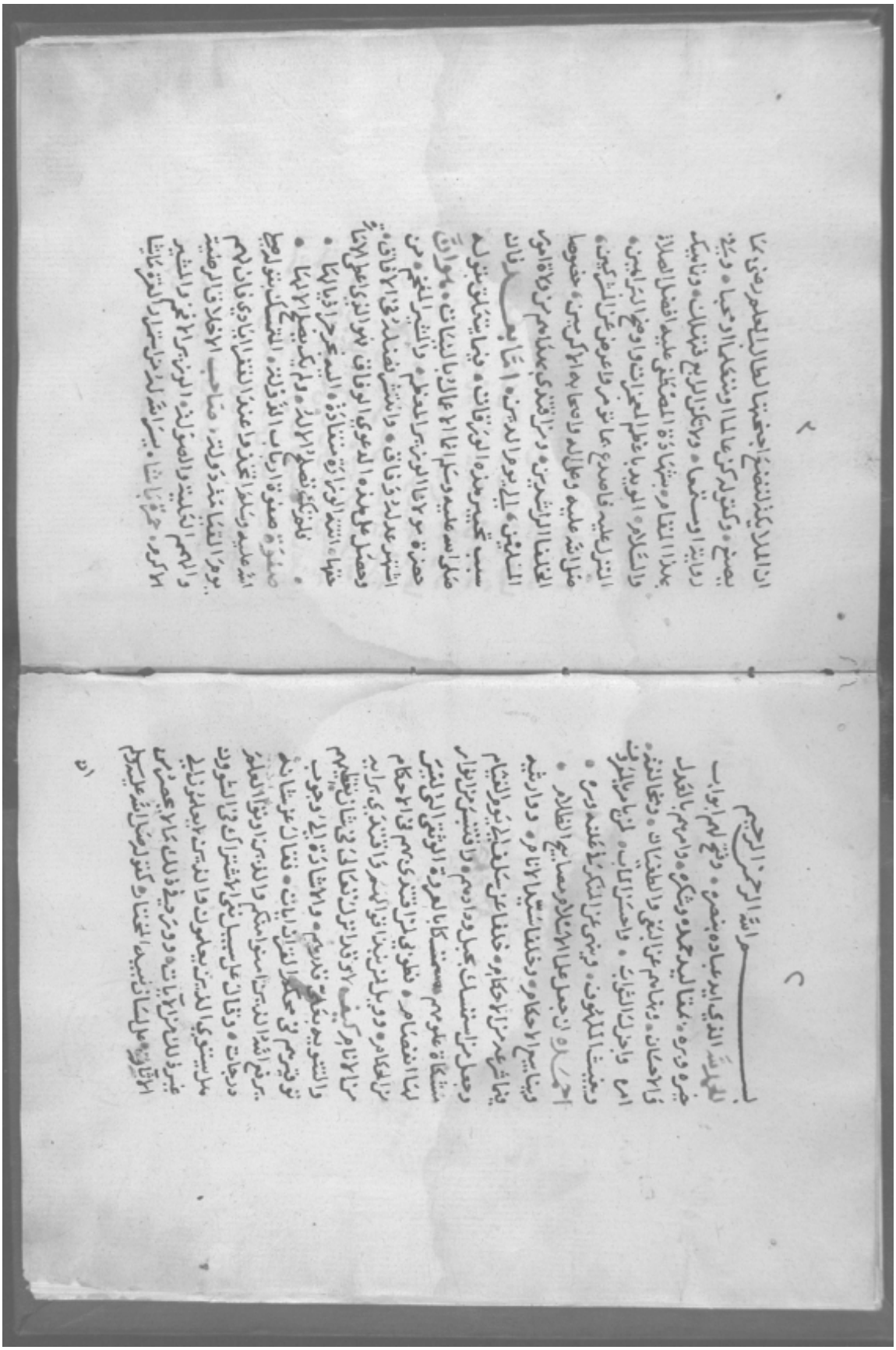

صورة الصفحة الأولىٰ من نسخة مكتبة الحرم المكي والتي رمزت لها بالرمز (ح)

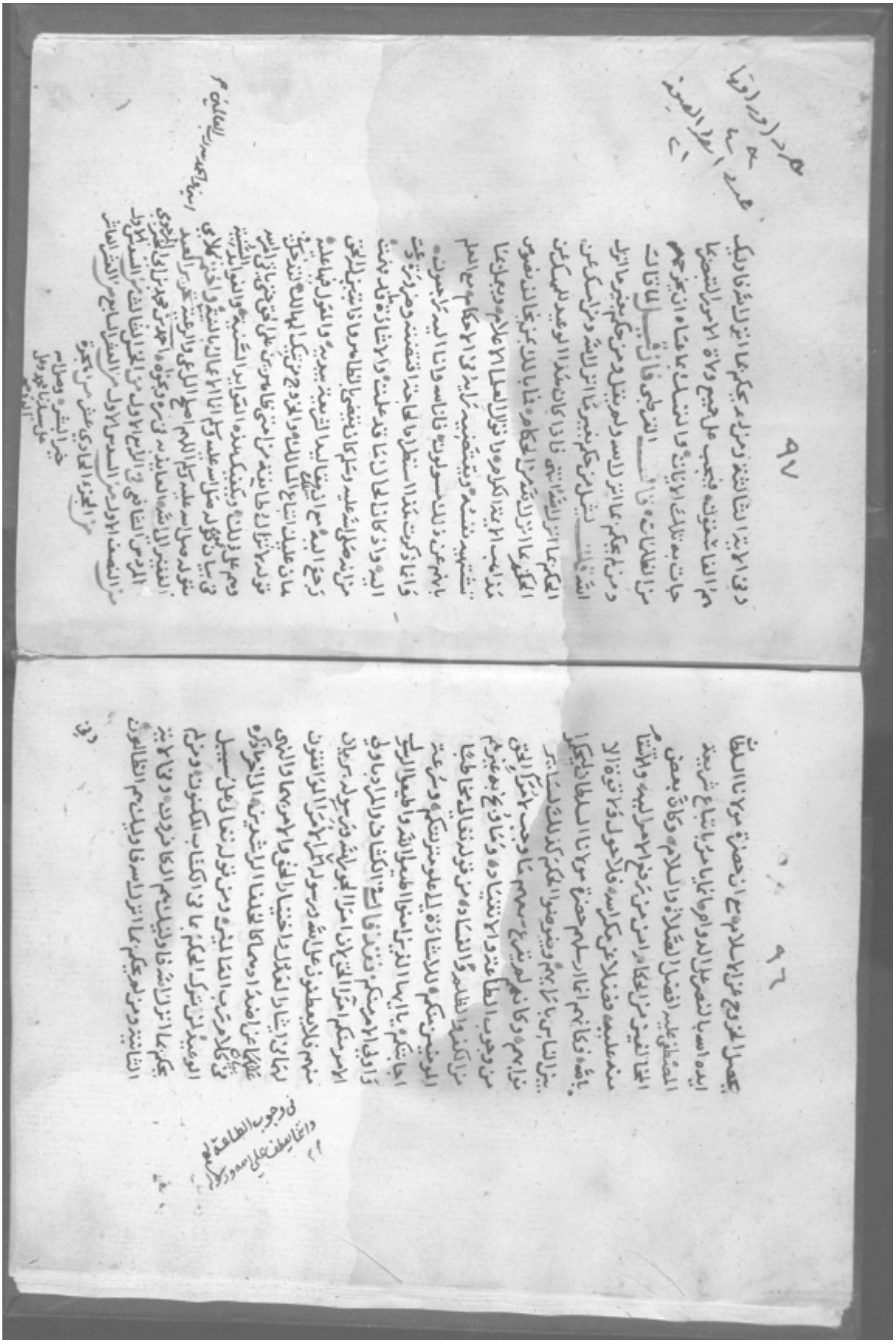

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة مكتبة الحرم المكي والتي رمزت لها بالرمز (ح)

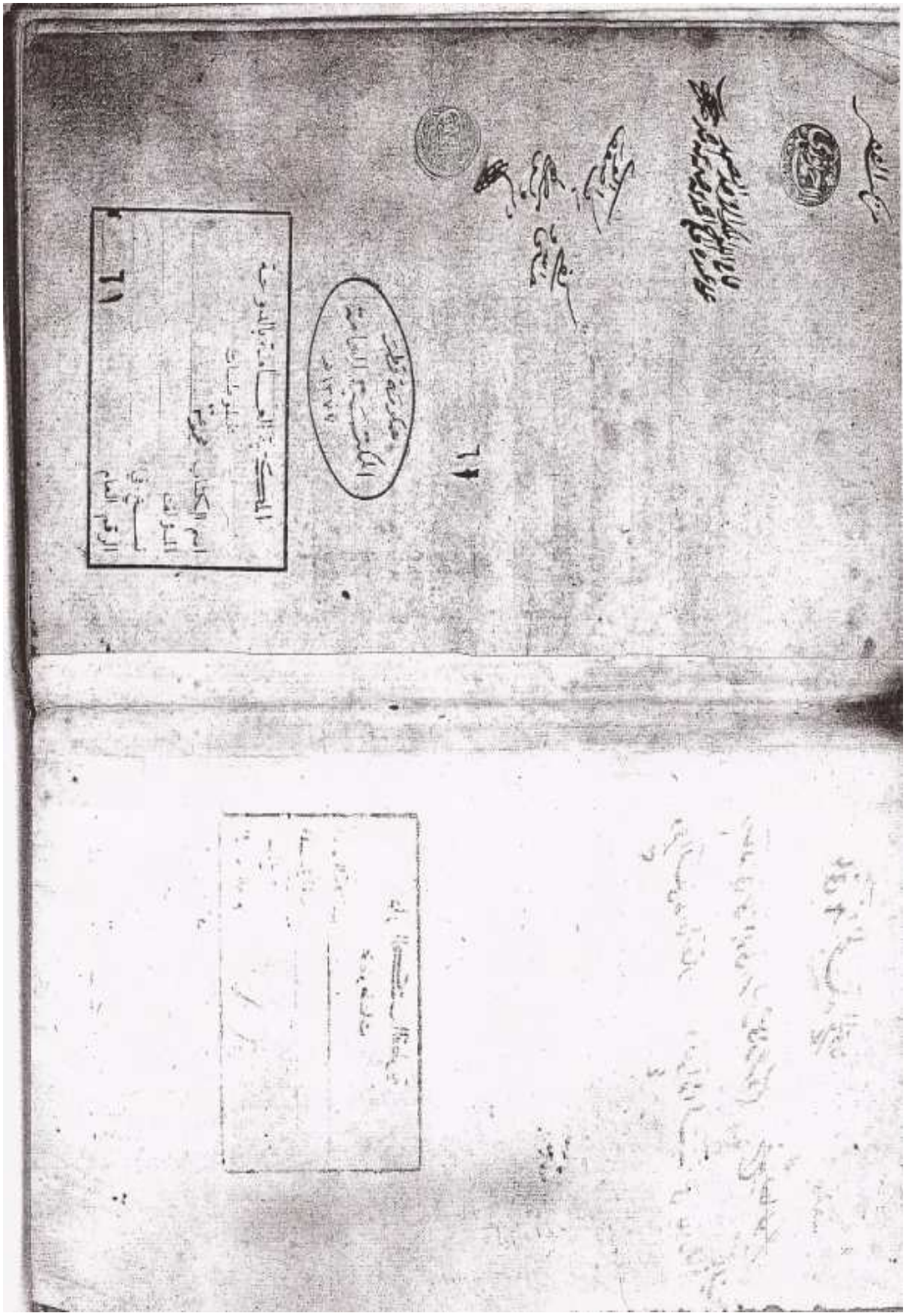

صورة الصفحة التي قبل صفحة العنوان من نسخة دار الكتب القطرية والتي رمزت لها بالرمز (ق)

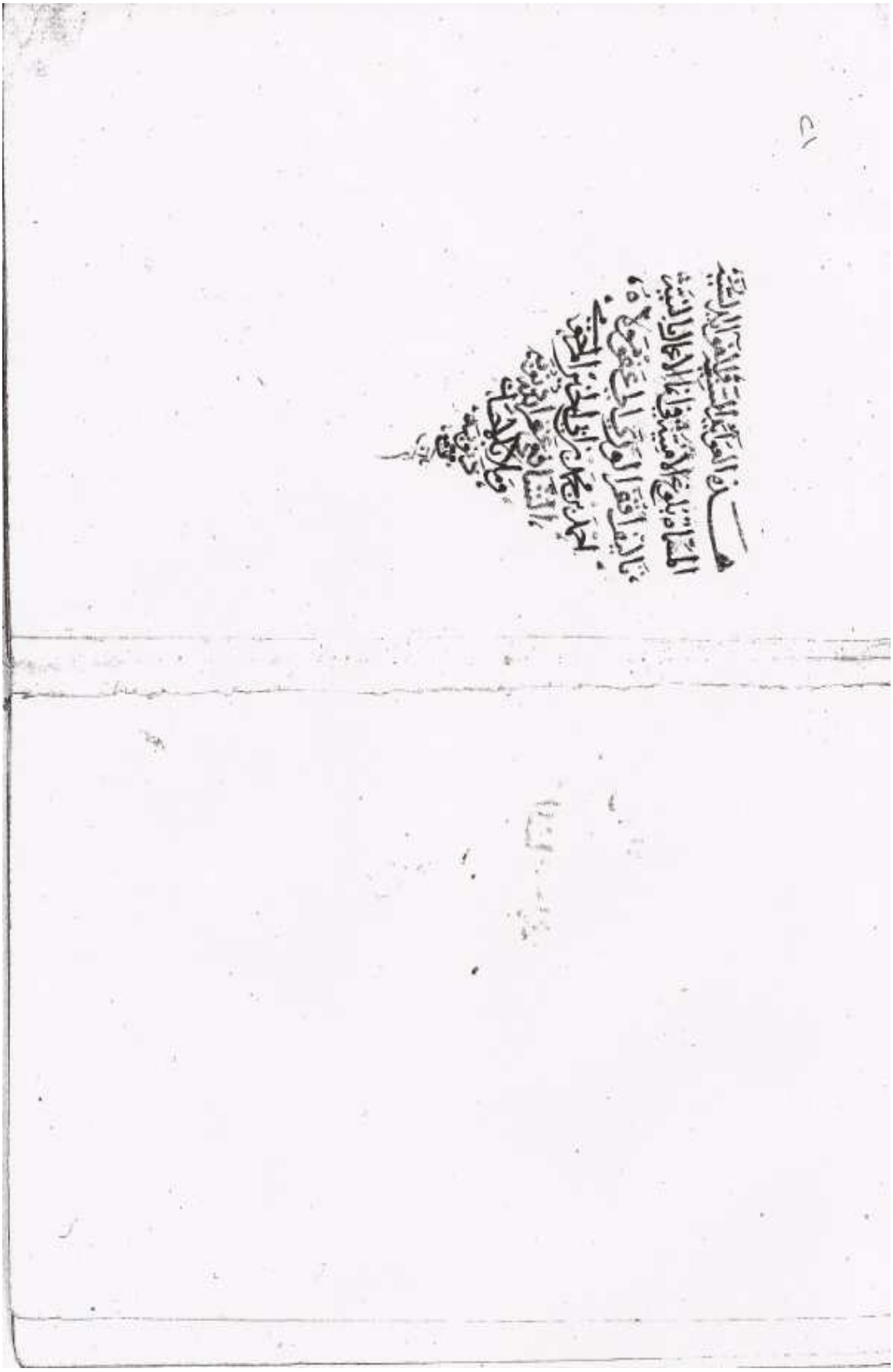

صورة صفحة العنوان من نسخة دار الكتب القطرية والتي رمزت لها بالرمز (ق)

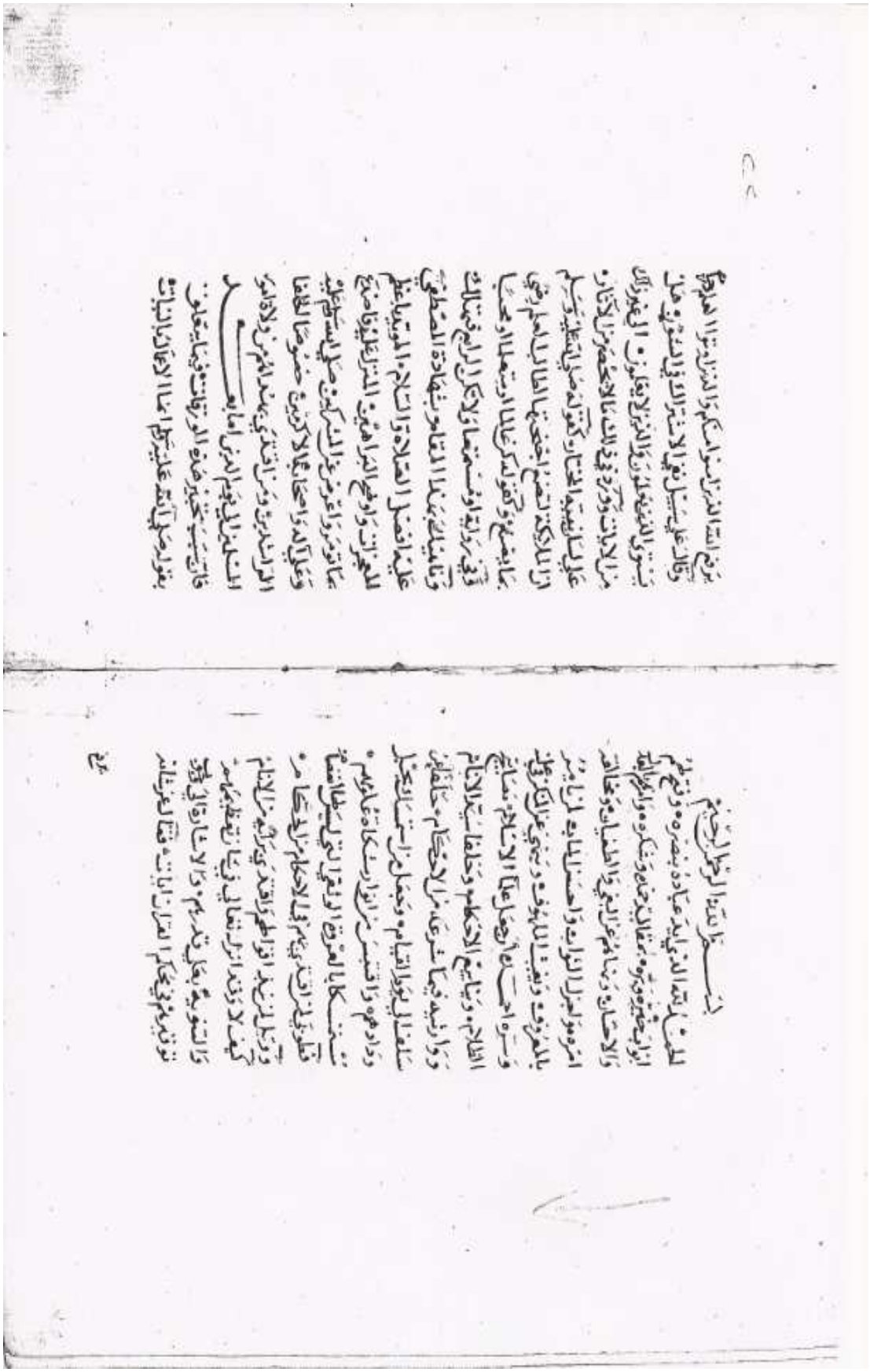

صورة الصفحة الأولىٰ من نسخة دار الكتب القطرية والتي رمزت لها بالرمز (ق)

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة دار الكتب القطرية والتي رمزت لها بالرمز (ق)

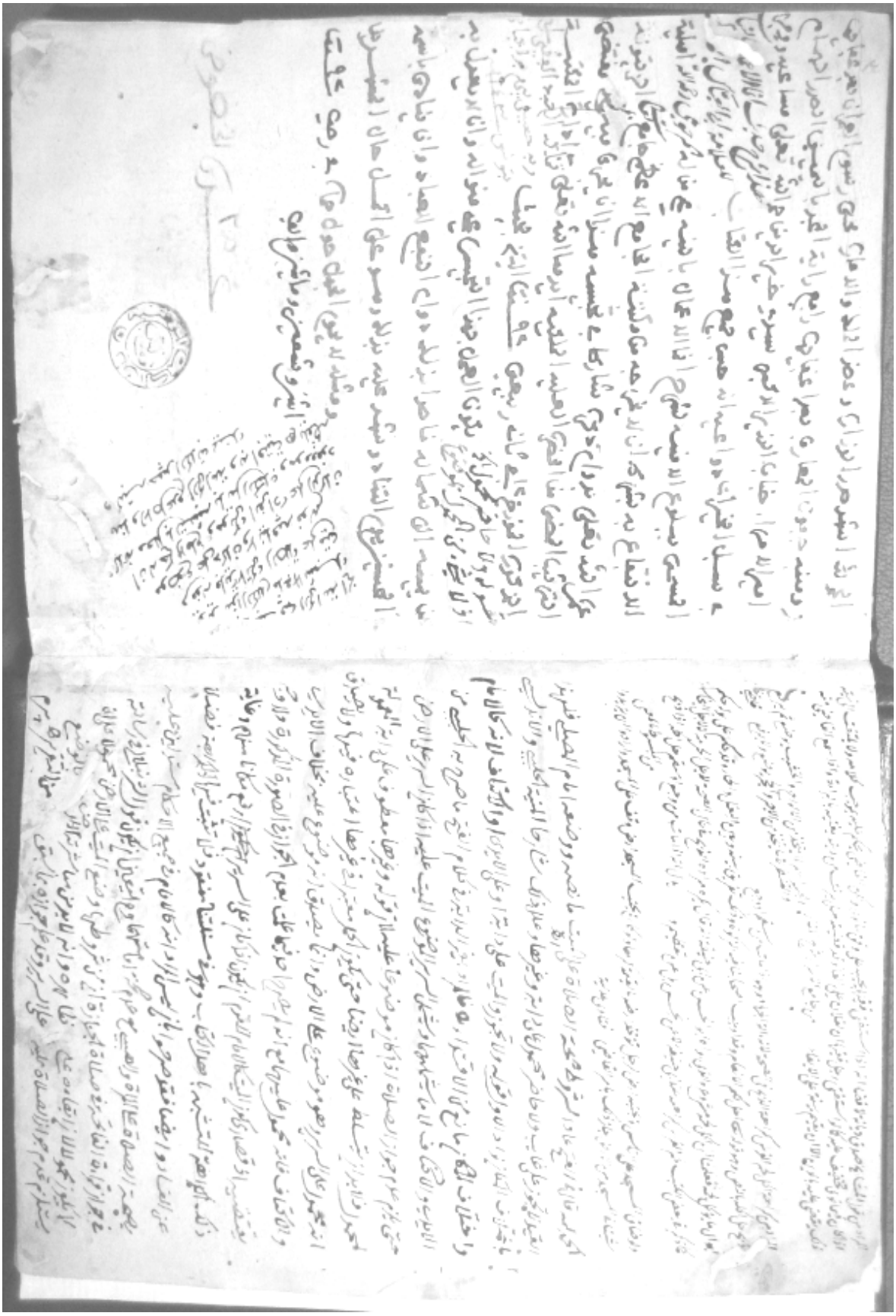

صورة صفحة العنوان من نسخة مكتبة جامع الزيتونة بتونس والتي رمزت لها بالرمز (ز)

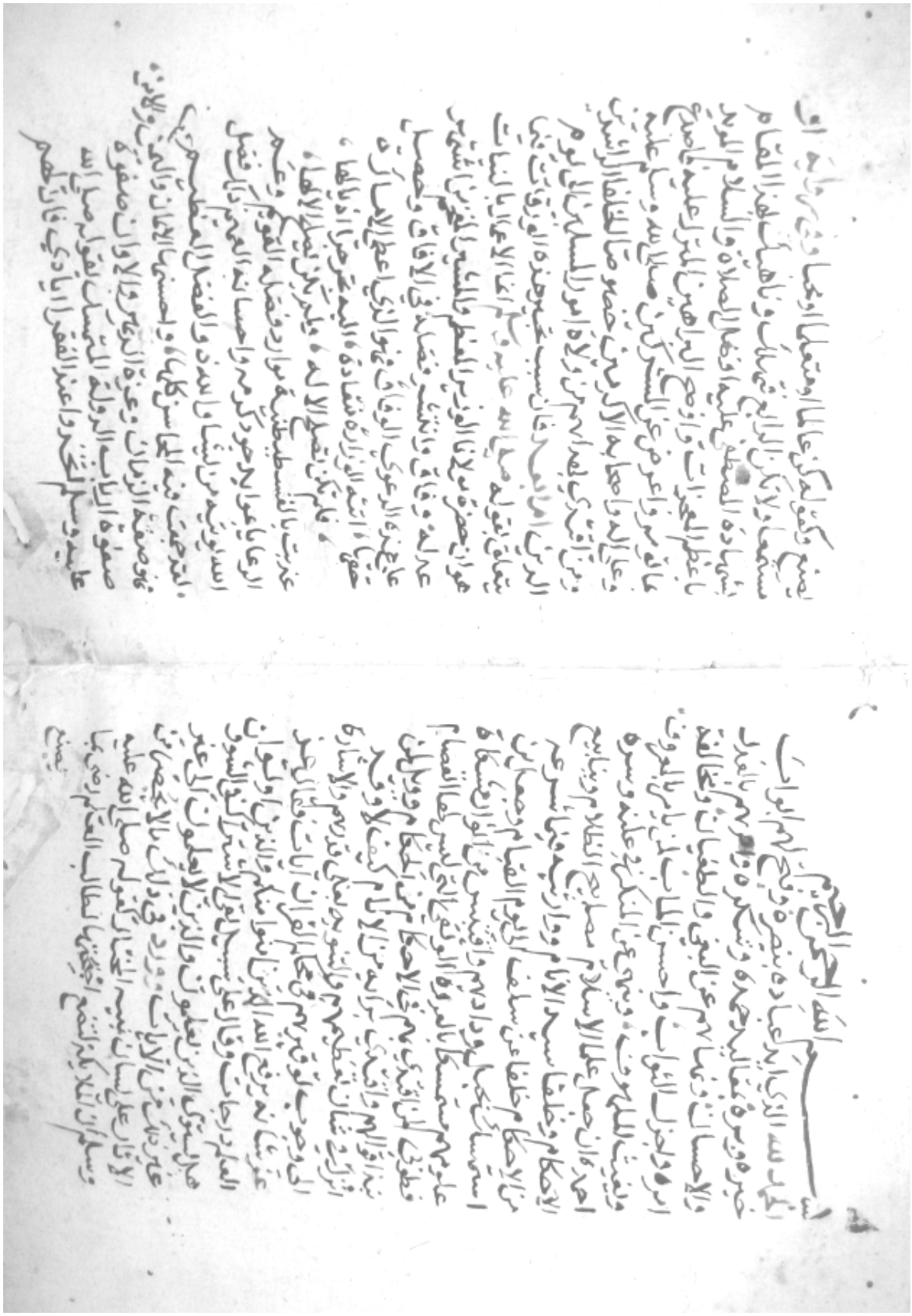

صورة الصفحة الأولىٰ من نسخة مكتبة جامع الزيتونة بتونس والتي رمزت لها بالرمز (ز)

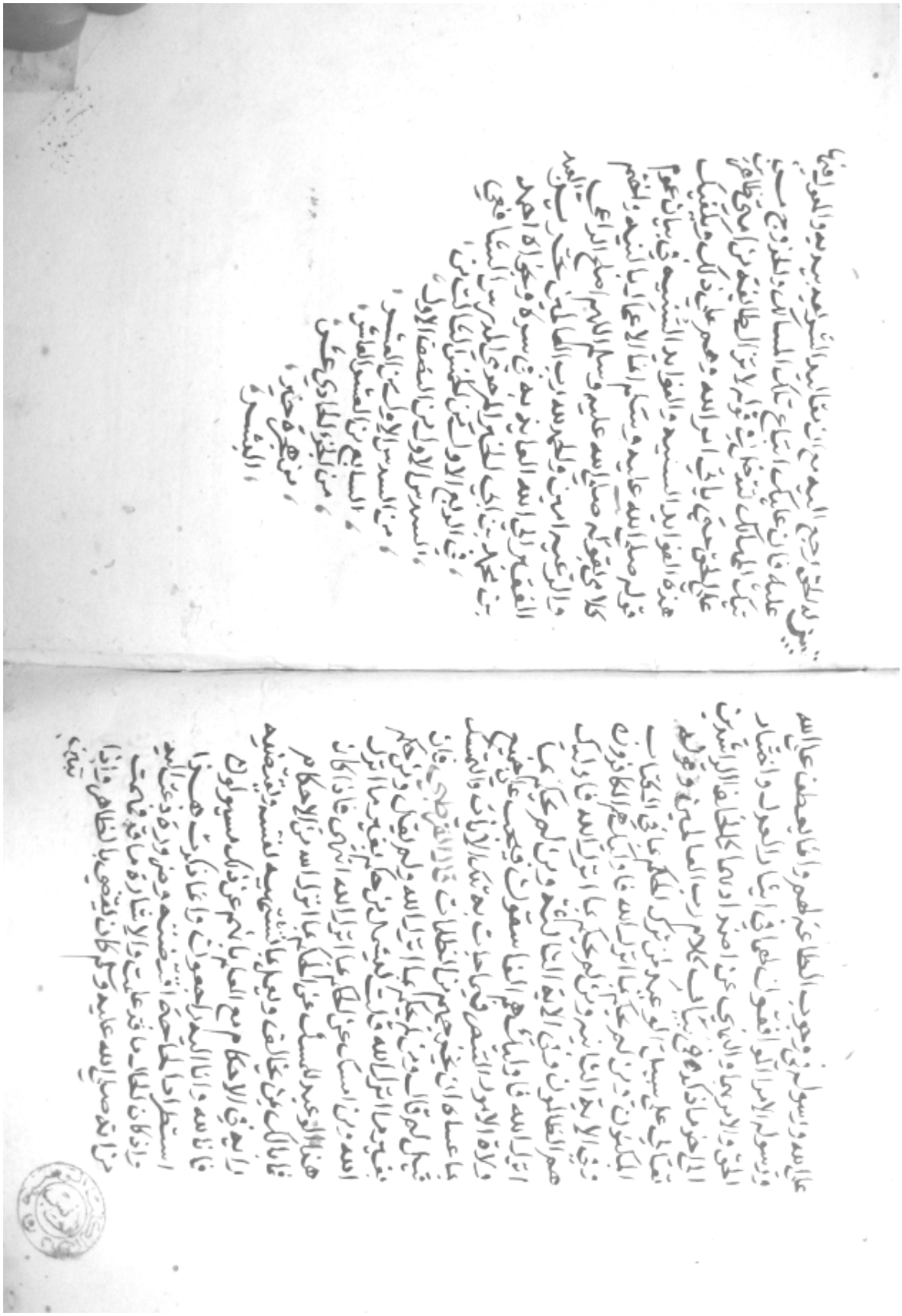

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة مكتبة جامع الزيتونة بتونس والتي رمزت لها بالرمز (ز)

هَـــــذه العَوائد السَّنِيَّة والفوائد السُّنِّيَّة

المسَمَّاةُ بُلوغُ الأمْنِيةِ في إنما الأعمالُ بالنيَّة

تَأليف أفقَرِ الوَرَىٰ إلىٰ عَفْوِ مَولاهُ

أحْمدَ بن محَمد بن أبي الخيْرِ المرحومي الشَّافعي

غَفر الله ذُنوبَه ومَلأ بالإحسَانِ ذَنوبَه

وجَميع المسْلمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

خطبة الكتاب

الحمدُ لله الذي أيدَ عبَادهُ بنصره، وفتح لهُم أبوابَ خيره وبرِّه بمقاليد حمده وشكره، وأمرهم بالعدلِ والإحسَان، ونهاهُم عن البغي والطغيان ومخالفة أمره، وأجزل الثوابَ وأحسَن المآبَ لمن يأمُرُ بالمعروف، ويُغيث الملهوف، ويَنهىٰ عن المنكر في علنه وسرِّه، أحمَده أن جعَل علماء الإسلام مَصَابيح الظلام، وينابيع الأحكام، وخلفاء سَيِّد الأنام، ووارثيه فيما شرعَه من الأحكام خَلَفاً عن سَلف إلىٰ يوم القيام، وجعَل من استمسَك بحبْل وِدَادِهم [1] واقتبسَ من أنوارِ مشكاةِ عُلومهم؛ مُسْتمسكاً بالعُرْوة الوثقىٰ التي ليسَ لها انفصام، فطوبَىٰ لمن اقتدىٰ بهم في الأحكام من الحُكَّام، وويْلٌ لمن نبَذَ أقوالهم واقتدَىٰ برَأيه من الأنام، كيف لا! وقد أنزل تعالىٰ في شأن تعظيمهم، والتنويه بعَليِّ قدرهم، والإشارةِ إلىٰ وجوب توقيرهم في محكم القرآن آيات، فقال عز شأنه: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة: ١١]، وقال علىٰ سبيل نفيِ الاشتراك في الشؤون: ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]، إلىٰ غير ذلك من الآيات...، وورد في ذلك مالا يُحصر من الآثار، علىٰ لسان نبيه المختار، كقوله صلّىٰ الله عليه وسلّم: «إنَّ الملائكةَ لتضعُ أجنحتَها لطالبِ العلمِ رضاً بما يصْنَع» [2]،

(١) الوداد: الحُب والصداقة، وهي مصدر مثل المودة، انظر: لسان العرب لابن منظور (٣/ ٤٥٤)، والقاموس المحيط للفيروز آبادي ص ٤١٤.

(٢) أخرج نحوه: أبو داود (كتاب العلم / باب فضل العلم / رقم ٣٦٤١)، والترمذي (كتاب الدعوات / باب فضل التوبة والاستغفار وما ذكر من رحمة الله لعباده / رقم ٣٥٣٥)، والنسائي (كتاب الطهارة / باب الوضوء من الغائط والبول / رقم ١٥٨)، وابن ماجه (كتاب السنة / باب فضل العلماء والحث علىٰ طلب العلم/ رقم٢٢٣، ٢٢٦)، قال الترمذي: حديث حسن صحيح، وصححه الحاكم في المستدرك (١/ ١٨١)،والألباني في صحيح الترمذي (٣٥٣٦). وانظر: تخريج أحاديث الإحياء للعراقي (١/ ١٦).

وكقوله: «كُنْ عالماً أومُتَعَلِّماً أو مُحِبّاً» وفي رواية: «أو مُسْتَمِعاً ولا تَكُن الرابعَ فتَهْلَك»[(١)]، وناهيك بهذا المقام بشهادةِ المصطفىٰ عليه أفضلُ الصلاةِ والسلام، المُؤَيَّدِ بأعظمِ المعجزاتِ وأوضحِ البراهين، المُنَزَّلِ عليه: ﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [الحجر: ٩٤]، صلّىٰ الله وسلّم عليه، وعلىٰ آله وأصحابه الأكرمين، خصوصاً الخلفاءِ الراشدين، ومن اقتدىٰ بهُداهم من وُلاةِ أمورِ المسلمين إلىٰ يومِ الدين، أما بعد:-

سبب التأليف فإنَّ سبَبَ تحْبيرِ هذه الورقات، فيما يتعلق بقوله صلّىٰ الله عليه وسلّم: «إنَّما الأعمالُ بالنياتِ»[(٢)] /٢/ هو أن حَضْرَةَ مولانا الوزيرَ المُعظَّمِ، والمُشيرَ المُفَخَّمِ، من اشتهرَ عدْلُه، وفاق وانتشرَ فضْلُه في الآفاق، وحصل علىٰ هذه الدَّعْوىٰ[(٣)] الوِفاق[(٤)]،

---

(١) أخرج نحوه: البيهقي في المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ (باب فضل العلم / ١/ ٢٦٨-٢٦٩)، وقال: قد روي مرفوعاً وهو ضعيف، وروي موقوفاً علىٰ عبد الله رضي الله عنه وهو منقطع، وأخرج نحوه أيضاً: الدارمي في سننه (كتاب النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم/ باب في ذهاب العلم/ رقم٢٤٨)، والطبراني في الصغير (٢/ ٦٣/ رقم٧٨٦)، ووثق رجاله الهيثمي في مجمع الزوائد (كتاب العلم/ باب فضل العالم والمتعلم/ ١/ ١٢٢)، وتعقبه العجلوني وضعف سند الرواية المرفوعة إلىٰ النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم، موافقاً بذلك الحافظ أبو زُرعة العراقي، انظر: كشف الخفاء (١/ ١٦٧/ رقم٤٣٧).

(٢) أخرجه: البخاري (كتاب بدء الوحي / باب كيف كان بدء الوحي... / رقم ١)، ومسلم (كتاب الإمارة / باب قوله صلّىٰ الله عليه وسلّم: إنما الأعمال بالنية.../ رقم ٤٩٢٧).

(٣) الدعوىٰ من الدعاء يقال: دعا يدعو دعاء ودعوىٰ، كما يقال: شكىٰ يشكو شكاية وشكوىٰ، قالَ ابنُ فارِسَ: "وبعضُ العَرَبِ يُؤَنِّثُ الدَّعْوَة بالأَلِفِ فيقولُ الدَّعْوَىٰ"، ومنه قولهم: اللهم أشركنا في دعوىٰ المسلمين، أي في دعائهم، ومثل قوله تعالىٰ::﴿ دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ ﴾، انظر: لسان العرب (١٤/ ٢٥٧)، وتاج العروس للزبيدي (٣٨/ ٤٦).

(٤) الوِفاق: المُوافقة، انظر لسان العرب لابن منظور (١٠/ ٣٨٢)، والجملة تحتمل معنيين: الأول أنه حصل بناءً علىٰ هذه الصفات الجميلة: دعاء الناس الجميل له جزاءً وفاقاً، والمعنىٰ الثاني: أن الوزير بسبب عدله وانتشار فضله حصل له الدخول في دعاء المؤلف حين صلىٰ علىٰ النبي عليه الصلاة والسلام، وعلىٰ آله وصحابته الكرام، ومن اقتدىٰ بهداهم من ولاة أمور المسلمين إلىٰ يوم الدين، والله أعلم.

فهو الذي أعطىٰ الإمارة حقَّها:

أَتَتْـهُ الوزارةُ منقـــادةً إليه تُجَرْجِـرُ أذْيالَــها

فَلَمْ تكُ تَصْــلحُ إلا لَـهُ ولمْ يَكُ يَصْلُحُ إلا لَها [(١)]

[عَذُبَتْ بالقسطنطينيةِ[(٢)] مواردَ فضلهِ القويم، وعمّ الرعايـا بموائـدِ جـودِ كرمـهِ وإحسانهِ العميم، ذلك فضل الله يُؤتيه من يشاءُ واللهُ ذو الفضلِ العظيم،

شعر

لقد جُمِعَتْ فيهِ المَحاسنُ كلّها وأحسنُها الإيمانُ واليُمنُ والأمْن [(٣)]

فهو حسنةُ الزمانِ [(٤)]، وغُرَّةُ الدهرِ والأوانِ] [(٥)]، صـفوة صـفوة أربـابِ الدولـةِ المستمسكِ بقوله صلّىٰ الله عليه وسلّم: «اتَّخِذوا عند الفقراءِ أياديَ فـإنّ لهـم يـوم القيامـةِ دولة» [(٦)]، صاحبُ الأخلاقِ الرضيةِ، والهممِ العليةِ، والصولةِ، الوزيرُ الأفخمِ، والمشـيرُ

(١) مقتبس من قصيدة لأبي العتاهية قالها في الخليفة المهدي بلفظ: أتته الخلافة منقادة، انظـر: مـرآة الجنـان وعبرة اليقظان لليافعي (٢/ ٤٩).

(٢) القسطنطينية: نسبة إلى قسطنطين إمبراطور روما، ويطلق عليها اليوم اسطنبول، وهي إحدى مدن تركيا على ضفتي البسفور، وانظر: معجم البلدان (٤/ ٣٤٧).

(٣) لم أقف علىٰ مصدر يبين قائل هذا البيت.

(٤) في (ز): صفة الزمان، والزمان لا يفعل النفع ولا الضر، ولهذا فـإن ذمـه أو مدحـه يعـود عـلىٰ الفاعـل حقيقة وهو الله سبحانه، ولهذا المعنىٰ قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: (لا تسبوا الدهر فإن الله هـو الدهر)، انظر: معجم المناهي اللفظية (مادة: زمان سوء) ص٢٩١.

(٥) ما بين المعكوفين سقط من (ح).

(٦) أخرج نحوه: أبو نعيـم في الحلية (٤/ ٧١/ ترجمة: وهب بن منبه)، قال ابن حجر: لا أصل له، وقال السخاوي بعد إيراد أحاديث بمعناه: كل هذا باطل، وسبقه بهذا الحكم ابن تيمية والذهبي وغيرهما، ونقل عن العراقي أن سنده ضعيف جدا، ونقل عن السيوطي وغـيره أنـه مـن المقطـوع بوضعـه، انظـر: المقاصد الحسنة (١/ ٥٤/ رقم١٧)، وأسنىٰ المطالـب (١/ ٢٦) وكشـف الخفـاء: (١/ ٣٧/ رقم ٦٨).

الأكرمِ، **حمزة باشا** [١]، يَسَّرَ اللهُ له من استمرار العِزَّةِ ما يشاء، وأَنَالَنَا فَضْلَ بِرِّه ونوالِه، مع حِفْظِهِ في نفسِهِ وأهلِهِ ومالِهِ؛ لَمَّـــا أحـاط عِلْمُهُ الكريم، وفهمُه القويم، بما وقع في مِصْرَ- من الضَرِرِ العظيمِ، والخَطْبِ الجَسيمِ، والغَمِّ الذي عَمَّ أهلهـا [٢]، والحُـزْن الـذي شـمل حَزْنَها [٣] وسَهْلَهَا، والجِنَايَةِ بسائرِ [٤] أنواعِ الصِّيالِ [٥] في الأبدانِ والأعراضِ والأمـوالِ، من شخصٍ جبارٍ عنيدٍ لم يخش الله، يزعمُ أن الحُكَّامَ تحتَ قهرِهِ ورضاه، انتزع جميع ما كـان بيدي من الأوقافِ بمكرِهِ، وفَعَلَ أفعالَ من يزعُم أنْ لا انقضاء لأجَلِـه، وعـامَلَني بمزيـدِ الضَّيْرِ [٦] والإصْر [٧]، وكاد يقولُ أليس لي ملكُ مِصْر، ولم ينفع معـه التوسُّـل [٨] بالمشـايخِ

---

(١) **حمـزة باشـا**: كـان واليـاً عـلىٰ مصرـ مـن قبـل الدولـة العثمانيـة في الفـترة مـن ٩/ ١٠/ ١٠٩٤هــ إلىٰ ١٧/ ٢/ ١٠٩٩هـ، وكان ولاة مصر حينئذٍ برتبة وزير، انظر: تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب ص٢٠٧.

(٢) في (ح): (الذي عم مصر وأهلها) وفي هذه الزيادة تكرار لكلمة مصرـ، ولعلـه مـن بـاب الإطنـاب في وصف المصيبة التي نزلت بمصر، ولو قيل: (الذي عمها وأهلها) لكان حسناً.

(٣) الحَزْن: الغِلَظ من الأرض، مثل الحَزْم سواء، وقد فصل قوم فزعموا أن الحَزْن أغلظ من الحَزْم، ولـيس بالمعروف، والجمع حُزون، انظر: جمهرة اللغة لابن دريد (١/ ٥٢٩).

(٤) في (ز): لسائر.

(٥) من صَال يَصُول صِيالا وصُوالا، بمعنىٰ سطا واستطال، انظر: لسان العـرب (١١/ ٣٨٧)، ومقـاييس اللغة (٣/ ٣٢٢).

(٦) أي: بمزيد الضر، والضير والضور والضر والضرر بمعنى واحد، انظر: لسان العرب (٤/ ٤٩٥).

(٧) الإصر: من الثقل والشدة، وتطلق على العهد الثقيل، انظر: لسان العرب (٤/ ٢٣).

(٨) التوسُّل بالمخلوقين منه ما هو جائز ومنه ما هو محرّم، فأمّا الجائز فكأنْ يطلب منهم الدعاء أو الشـفاعة حال كونهم أحياء، وأمّا المحرّم فكأنْ يُقسِم علىٰ الله بذاتهم فيقول مثلاً: اللهمّ اقبل دعائي بحقّ فـلان، انظر: اقتضاء الصراط المستقيم مخالفـة أصـحاب الجحـيم ص٤٥٤-٤٥٦، والـذي يظهـر أن توسُّـل المؤلِّف هنا ليس من باب الدعاء مع التوسل بمن سيأتي ذكرهم وإنّما من باب طلب الشفاعة منهم عند هذا الذي ظلمه لكونهم أصحاب وجاهة ومكانة عالية في مصر، وهذا لا بـأس بـه عنـد الحاجـة والله أعلم.

البكريِّةِ [١]، والساداتِ الوفائيةِ [٢]، والعلماءِ الأزهريةِ[٣]، وأعيانِ أمـراء مصرـنا القـاهرة المُعِزِّيَّة [٤]، بل استمرّ علىٰ التمادي في هواه، وغرَّه حلمُ الله، ففرح بما آتاه، حتىٰ صَالَ عـلىٰ وقفِ المدارسِ الصالحيةِ [٥] المشروطِ نظرُه لمُدَرِّسِ الشافعيةِ، وساعَدَهُ علىٰ ذلك شرذمـةٌ

(١) نسبة إلىٰ الأسرة البكرية التي يرجع نسبها إلىٰ أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وكانت الأسرة محلّ تقدير وتبجيل في مصر منذ أن حلّ بها بعض بني الصدّيق في القرن الأول الهجري، واستقرّوا بصعيد مصر، انظر: معجم قبائل العرب (١/ ٩٩)، وتحفة المحبين والأصحاب (١/ ٢٦)، وخلاصة الأثر (١/ ١١٧).

(٢) نسبة إلىٰ أبي الحسن علي وفا بن محمد وفا الاسكندري الأصل المالكي المذهب المتوفىٰ سنة ٨٠٧هـ، والوفائية: طريقة صوفية متفرعة عن الطريقة الشاذلية، انظر: لب اللباب في تحرير الأنساب للسيوطي (٢/ ٣٩٠)، وحسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة للسيوطي (١/ ١٧٧)، وانظر: شذرات الذهب لابن العماد (٧/ ٧٠-٧٢).

(٣) نسبة إلىٰ جامع الأزهر الذي بناه جوهر الصقلي – مولىٰ المُعز العُبيدي – سنة ٣٦١هـ ليكون محضناً لإعداد دعاة المذهب الإسماعيلي الباطني ثم تحول بعد زوال دولتهم إلىٰ مركز إشعاع للعلم الشرعي وخرَّج للأمة علماء خدموا الإسلام، انظر: حضارة الإسلام في وادي النيل لعبد العليم خضر ص٢٤٩-٢٦٠، والبلدانيات للسخاوي (١/ ٢٣٩)، والدولة الزنكية للصلابي ص٥٤٧.

(٤) القاهرة: البلدة المعروفة اليوم، وأطلق عليها المُعِزِّيَّة نسبة لِمَن بُنِيت له وهو المعزّ العبيدي الإسماعيلي الذي تملك مصر سنة ٣٥٨هـ، بناها له مولاه جوهر، وظهر في عهدهم الرفض والتشيع وخفيت السنة ودامت دولتهم أزيد من مائتي عام حتىٰ أبادهم السلطان صلاح الدين، انظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ١٨١)، والبلدانيات للسخاوي (١/ ٢٣٩)، وحضارة الإسلام في وادي النيل لعبد العليم خضر ص ٢٢٩.

(٥) نسبة للملك الصالح نجم الدين أيوب الذي بناها سنة ٦٣٩ هـ في القاهرة المُعزية بين القصرين، وفوض تدريس الشافعية بها إلىٰ الشيخ عزالدين بن عبدالسلام، انظر: طبقات الشافعية الكبرىٰ للسبكي (٨/ ٢١٠-٢١١)، والسلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزي (١/ ٤١١)، وهي غير المدرسة الصالحية التي بالشام والتي تكلم عنها صاحب الدارس في تاريخ المدارس (١/ ٢٣٩).

قليلةٌ [1] من سفهاءِ الرعيةِ، [وجاءوا برجلٍ يزعمُ أنّه من علـماءِ الـدينِ، / ٣/ استمالوه بسُحتِ الدُنيا فترك الدين، وجعلوه مدرِّساً شافعياً بالبهتـانِ، فصـار سُـبَّة[2] للإخـوان، وملعبةً للصبيانِ، وافْتُتِنَ بالعَرَضِ الزائل، واستباح أكلَ أموالِ الناس بالباطل:

شعر

فيا لَهُ مِن عملٍ صالحٍ يرفعُهُ اللهُ إلىٰ أسْفلِ [3]] [4]

وأعانه عليه قومٌ آخرون، فإنّا لله وإنّا إليه راجعون، واشتدَّ الكربُ الذي أوهـن القـوىٰ، ولكلّ امرئ ما نوىٰ،

شعر

لا تَنْوِ إلا الذي خيرٌ فما شَقِيَتْ إلا نُفُوسُ الأُلىٰ للشرِّ ناوُونا [5]

نظـــــر في القضـيةِ بعـينِ بصـيرته، وحُسـنِ سريرتـهِ [6]، حسـبَ مـا ألهمتـهُ الإرادةُ الأزليةُ[7]، وأيقظته للسعادةِ [1] الأبديةِ، والسيادةِ السرمديةِ، والفوزِ بثنـاءِ علـماءِ الـديارِ

---

(١) قليلة: سقطت من (ز).

(٢) السبة: العار، يقال: صار هذا الأمر سبة علـيهم بالضـم، أي عـاراً يسـب بـه، انظـر: لسـان العـرب (١/ ٤٥٦).

(٣) البيت لعلي بن العباس المُكَنَّىٰ بابن الرومي، انظر: نهاية الأرب في فنون الأدب لشهاب الدين النـويري (٧/ ١٤٨)، وقد أورده المؤلف للتهكم.

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من: (ق).

(٥) لم أقف علىٰ مصدر يبين قائل هذا البيت.

(٦) في (ز): سيرته.

(٧) هذا من نسبة الفعل إلىٰ الصفة، وهو أسلوب يستعمله المتأخرون من باب التوسّع والتجوّز في الكـلام، والأدب تركه، فيقال: حسب ما ألهمه الله، انظر: تعليق الشيخ بكر أبو زيد علىٰ عبارة: (شاءت حكمـة الله) و(لم تسمح لي الظروف) في معجم المناهي اللفظية ص ٣١٣، ٤٧٥.

(١) في (ز): السعادة.

المصريةِ، والدعاءِ له من سائرِ الرعيةِ، فـأَمَرَ بِـرَدِّ ضـالَّتي عـليَّ، وحَكَـمَ بعَـوْدِ التـدريس الشافعي مع النظرِ بشرطِ الواقفِ علىٰ المدارسِ الصالحيةِ إليَّ، بعد طلوعِ جميـعِ مُدَرِّسـيها وسائرِ مستحقيها بشرطِ الواقفِ إليه، وقراءته بين يديه، وإخبارهِ بما وقع لي من الصِّـيالِ، من ذوي البغيِ والضلالِ، فَحَصَلَتِ المعارضةُ في النظـرِ ورَبَـعَ [1] التـدريسَ؛ بوسوسـةِ بعضِ شياطينِ الإنسِ أهلِ التلبيس، المستحلّين حرمات الله، المعرضين عن العملِ بما أمر الله، فلا تصْدعُ المواعظُ قلوبَهم فتردعهم، ولا يُسْمِعُهم المُذَكِّرُ بأيـامِ الله، ولـو أسـمعهم فتراهم من الحقِّ يهربون، وإلىٰ الباطلِ يهرعون، ولأهلِ الله يحاربون، نسُـوا الله فأنسـاهم أنفُسَهم أولئك هم الفاسقون، وسـيعلم الـذين ظلمـوا أي مُنقلـبٍ ينقلبـون، فرضـيتُ بحكـمِ الله، وركنـتُ إلىٰ مـا أراده وقضـاه، واتعظـتُ بـما في الكتـابِ المكنـونِ: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [إبراهيم:٤٢] وتسليتُ وائتسيتُ بـما وقـع لسيدِ الخلقِ أجمعين، حين نـزل عليـه: ﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [الحجر: ٩٤] وصار يقولُ مذ أُمِر بدعاء الكفار إلىٰ الإسلام بنص الكتاب: «يا أيُّها الناسُ قولـوا لا إلَـه إلّا الله تُفلِحوا» [2] وأبو جهل يتبعه ويرميه بالحجارةِ حتـىٰ أدمـىٰ عُرْقُوبَـه [1] وكعبيـه

(١) رَبَعَ التدريس: أي توقَّف، ويطلق علىٰ الثبات والانتظار والتحبس، ومنه اربع على نفسك أي تمكث، وربعت على فلان أي لم أتجاوزه واقتديت به فيه، وربع الحجر وارتباعه: رفعه لإظهار القوة، انظر: أساس البلاغة للزمخشري ص٢١٧، والفائق للزمخشري (٢/ ٢٣) ، ولسان العرب لابن منظور (٨/ ١١٠)، والقاموس المحيط للفيروز آبادي ص ٩٢٧.

(٢) أخرج نحوه: ابن خزيمة في صحيحه (١/ ٨٢/ رقم١٥٩)، وابن حبّان في صحيحه (١٤/ ٥١٨/ رقم٦٥٦٢)، والحاكم في مستدركه (٢/ ٦٦٨/ رقم٤٢١٩) وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، والطبراني في الكبير (٢٠/ ٣٤٣- رقم٨٠٦) وقال الهيثمي رجاله ثقات، انظر: مجمع الزوائد (٦/ ٢١)، كما صحح الحديث ابن الملقن في البدر المنير (١/ ٦٨٠).

(١) العُرْقُوب: العَصَب الغليظ المُوَتَّر فوق عَقِب الإنسان، ومنه قول النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم: «ويل =

وهو يقول: يا أيها الناس / ٤/ لا تطيعوه فإنه كذاب، فآذاه بالقولِ والفعلِ، ولم يردُّه ذلك عن دعوىٰ الخلقِ إلىٰ الحقِ، وأوحىٰ إليه سبحانه: ﴿ فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ بَلَٰغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ [الأحقاف: ٣٥] فلمّا أردتُ الجلوسَ للتدريسِ، ودعوتُ جميع علماءِ التفريعِ والتأسيس، وعَلِم البُغاةُ باجتماعهم، سلُّوا سيوف بغيهم، وشَهَرُوا سلاح شرِّهم، وأجلبوا بخيلهم ورَجلِهم، وقابلوا حزب الله بحزبهم، وازدادوا كيداً وعناداً، وأرادوا بطشاً وفساداً، فتوكلنا علىٰ الله، واحتسبنا بالله، وقلنا في وجوههم شاهتِ الوجوه كما قال رسول الله[1]، وتلونا: ﴿ كُلَّمَآ أَوْقَدُواْ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ ﴾ [المائدة: ٦٤] وقرأنا عليهم: ﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَٰفٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ [المائدة: ٣٣] تخويفاً من مكرِ الله، ومكروا ومكرَ الله، فباءوا بغضبٍ من الله.

شعر

وأسيافُنا ألطافُ ربٍ دفاعُـــــه ... منيعٌ يردُّ الطرفَ وهو كليلُ

معودةً نصراً من الله غالبـــــاً ... يعِزُّ علىٰ من كادَه ويـطـولُ

هو الصمدُ الفردُ الذي مُستجيرُه ... عزيزٌ وجارُ المعتدين ذليـلُ [2]

فحفَّني لُطفُ الله، وأُيِّدْتُ بنصرِ الله، وما النصرُ إلا من عندِ الله، وتلا لسانُ الحالِ: ﴿ إِنَّا

= للعراقيب من النار» يعني في الوضوء، انظر: لسان العرب (١/ ٥٩٤)، وتاج العروس (٣/ ٣٥٧).

(١) شاهت الوجوه: أي قبحت، وقد وردت عن النبي صلى الله عليه وسلم في أكثر من موطن منها في غزوة حنين، انظر: لسان العرب (١٣/ ٥٠٨)، وانظر: مصنف ابن أبي شيبة (كتاب المغازي، ٧/ ٣٩٩).

(٢) جاء في النسخة (ز): (من ذا الطول) مكان (يرد الطرف)، و (عالياً) مكان (غالباً)، ولم أقف علىٰ مصدر يبين من قال هذه الأبيات.

﴿ فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴾ [الفتح: ١].

شعر

لا ترجُ أو تخشَ غيرَ الله إن أذىٰ واقيـكَه اللهُ لا ينفكُّ مأموناً [١]

[وقصدتُ المدارسَ الصالحيةِ، وعقَدتُ الإخلاصَ في النيةِ] [٢] لقراءةِ العلومِ الشرعيةِ، بحضرةِ علماءِ المِلَّةِ الحنيفيةِ، والشريعةِ المحمديةِ، وحَضَرَ أربابُ النُّهىٰ، وازداد الجمالُ والبهاء، وأشرقتِ الأرضُ بنورِ ربها، وظهرَ سِرُّ قولهِ تعالىٰ: ﴿ وَكَانُوٓاْ أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَاۚ ﴾ [الفتح: ٢٦] / ٥/ ، وتلَوْتُ: ﴿ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ﴾ [هود: ٨٨]، وأخذتُ الكتابَ، وعلىٰ اللهِ الكريمِ اعتمدتُ، وقلتُ بعد أن زالَ البأسُ: ﴿ ذَٰلِكَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ [يوسف: ٣٨]، وقرأتُ حديث إنما الأعمالِ، ورجوتُ مُنتهىٰ الآمالِ، وعودُ كل ما حصل عليه الصِّيال، وقرَّت أعينُ أولي الألبابِ، ورفعوا أكُفَّ التضرعِ بالدعاءِ لذلك الجنابِ [٣]، لا جَرَمَ [٤] أنه أرسلَ عين أرباب دولتهِ الفخام، ومُعتمد أعيان أتباعه الكرام، لحضورِ مجلسِ علماءِ الإسلام، اغتناماً لزيادةِ دعاءِ علماءِ الدين، واعتناءً بضبطِ أحوالِ المكانِ والمكين [٥]، واحتياطاً بمكرِ الماكرين، ودفعاً لكيدِ الخائنين، ومنعاً لِمَيْنِ [٦] الكاذبين، فحضرَ المذاكرةَ في العلومِ، وأحاطَ بالمناظرةِ بين أربابِ الفهومِ، ثم قرأتُ سورةَ

(١) استشهد ابن مالك بهذا البيت دون أن ينسبه لأحد، انظر: شرح التسهيل (١/ ١٧٠)، وقال العيني: لم أقف على اسم قائله، انظر: توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٣٧٤).

(٢) ما بين المعكوفين سقط من (ز).

(٣) يعني الوزير حمزة باشا.

(٤) قال الفراء: هي بمنزلة لا بدَّ ولا مَحالة ثم كثُرَتْ في الكلام حتىٰ صارت كقولك: حقاً، وأصلها من جَرَمْتُ أي: كسبت، انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص٥٣، ومقاييس اللغة (١/ ٤٤٦).

(٥) المكين: صاحب المكانة والمنزلة البينة عند السلطان ونحوه، انظر: جمهرة اللغة لابن دريد (٢/ ٩٨٣)، ولسان العرب (١٣/ ٣٦٥).

(٦) المَيْنُ: الكذب، وجمعُها مُيُونٌ، ومانَ يَمِينُ مَيْناً فهو مائن أَي كاذب، انظر: لسان العرب لابن منظور (١٣/ ٤٢٦)، ومقاييس اللغة (٥/ ٢٩٠).

الإخلاصِ مع جمعِ الخواص، واستعذتُ برب الفلق والناس [1] من شرِّ الوسواسِ الخناسِ، وختمتُ المجلسَ بالدعاءِ بدوامِ النصرِ والتأييدِ للدولةِ العثمانيةِ، وحفظِ أربابِ أمرِها ونهيها؛ ماداموا متمسكين بالشريعةِ المرضيةِ، مع تأمينِ جميعِ الحاضرين، من العلماءِ العاملين، وسائرِ الصالحين، ورَجَوْنا الإجابةَ من ربِّ العالمين، وسجدتُ لله شكراً، وصارَ إخوانُ الضَّلالِ سَكْرَىٰ، وأحببتُ أن أجمع ما تذاكرتُ فيه مع أولئك الفُحول، من مباحثِ فنونِ المعقولِ والمنقول، مع ما يتعلقُ بذلك المجلس من المناسباتِ، من الأحاديثِ النبويةِ والآيات، وما يناسبه من اللطائفِ والنكات، بياناً لسِرِّ: ﴿ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الزمر: ٩]، عملاً بقوله تعالىٰ: ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ [الضحى: ١١]، اقتداءً بقول الكريمِ ابن الكريمِ ابن الكريمِ ابن الكريم؛ يوسُف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم: ﴿ ٱجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ ۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴾ [يوسف: ٥٥]، عسىٰ أن يكون ذلك سبباً لردِّ جميع ما انْتُزِع منِّي، وأُخْرِج بالمكرِ والقهرِ عنِّي، حتىٰ يصير تذكاراً لوزيرِ مِصْرِنا المشار إليه، ووليِّ أمرِنا المُعَوَّل عليه بالديارِ المصريةِ، وحديثاً حسناً عنه بالديارِ الرومية،

فإنّما المرءُ حديثٌ بعده فَكُنْ حديثاً حسناً لِمَن رَوَىٰ [2]

ورتبتُ ذلك / ٦/ علىٰ: مقدمةٍ، وفصلين، وخاتمة.

العنوان الذي اختاره المؤلف

وسمّيتُها: **بلوغَ الأمنيةِ في إنّما الأعمالُ بالنيةِ** [3].

فقلتُ مستعيذاً بالله من محاربي أهلِ الله، مستعيناً بمن لا يُرجىٰ سواه علىٰ القومِ

---

(١) والناس: سقط من (ز).

(٢) البيت لأبي بكر محمد بن دريد في مقصورته، ولكن عجز البيت: فكن حديثاً حسناً لمن وعىٰ، انظر: العقد الفريد (١/ ١٨٨)، وتاج العروس للزبيدي (١/ ١٢٢).

(٣) كذا في (ق) و (ز)، وجاء في (ح) زيادة كلمة: (شرح) قبل (إنما الأعمال بالنية)، وقد سبق الكلام عن هذه الجملة في دراسة عنوان الكتاب ص٢٢.

الجبابرةِ البُغاة، معتمداً في الأمور كلِّها عليه، مُعتقداً أن الكلَّ منه وإليه: قال الحافظ **السيُوطي** [1]: {قال الإمامُ مَالكٌ في **الموَطأ** - روَاية الإمام **محمَّد بن الحَسَن** [2] عنه - أخبرنا يَحيَىٰ بن سعيد، أخبرني محمد بن إبراهيم التَّيمي، قال: سمعتُ علقمة بن وقاص يقول: سمعتُ عمر بن الخطاب ـ رضي الله تعالىٰ عنه ـ يقول: سمعتُ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم يقول: «إنَّما الأعمالُ بالنيةِ، وإنَّما لكلِّ امرئٍ ما نَوىٰ، فَمَنْ كانَتْ هِجْرَتُهُ إلىٰ الله ورسولِهِ؛ فَهِجْرَتُهُ إلىٰ الله ورسولِهِ، ومَنْ كانَتْ هِجْرَتُهُ إلىٰ دُنيا يُصيبُها، أو امرأةٍ يَتَزوّجُها؛ فَهِجْرَتُهُ إلىٰ ما هاجرَ إليه» [3]} [4].

متن الحديث

(١) **السيوطي** هو: جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين السيوطي الخضيري الشافعي، العلامة المتفنّن، كان يلقب بابن الكتب، له نحو ٦٠٠ مصنف، منها: "منتهى الآمال في شرح حديث إنما الأعمال"، توفي – رحمه الله – سنة ٩١١هـ، انظر: تاريخ النور السافر عن أخبار القرن العاشر(١/ ٥١)، ومفاكهة الخلان في حوادث الزمان (١/ ٢٤٣)، وشذرات الذهب (٨/ ٥١).

(٢) **محمد بن الحسن** هو: أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني مولاهم، أخذ الفقه عن أبي حنيفة ثم عن أبي يوسف، وهو الذي نشر علْم أبي حنيفة، سمع الحديث من مالك وغيره، وكان فصيحاً فقيهاً عاقلاً، توفي – رحمه الله – سنة ١٨٩هـ، انظر: وفيات الأعيان (٤/ ١٨٤)، والبداية والنهاية (١٣/ ٦٧١)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ١٣٤)،.

(٣) أخرجه: مالك في الموطأ الذي برواية محمد بن الحسن (حديث رقم٩٨٣) (الطبعة الهندية)، وقد اتفق الشيخان علىٰ إخراجه كما ذكرت عند تخريجه في ص٩٩.

(٤) منتهىٰ الآمال في شرح حديث إنما الأعمال للسيوطي ص ٢.

المقدمـــة

في بيان رجال إسناده ومرتبته وسبب إيراده مع ما يتعلق بذلك ويناسبه من الفوائد

الكلام على رجال الإسناد

أمَّا الكلامُ علىٰ رجالِ الإسنادِ فقولـه: (أخبرنـا [١] يحيىٰ بـن سـعيد)[٢] يعنـي: الأنصاري المدني، تابعي مشهور من أئمةِ المسلمين، ولِيَ قضاءَ المدينـةِ، وأقْدَمَـه المنصـورُ العراقَ، وولَّاه القضاء بالهاشمية [٣]، وتُوُفِّيَ بها سنة ثلاثٍ وقيـل أربَـعٍ وأربَعـيْن ومائـة، روىٰ له الجماعة[٤]، واتفق العلماء علىٰ جلالته وعدالته وحفظه، قال الإمام أحمد: {يحيـىٰ بن سعيد أثبـتُ النـاس}[٥]، والأنصـاري نسـبةً إلىٰ الأنصـارِ، واحـدُه نصـير كشـريف وأشراف، وقيل واحدُه ناصر كصاحب وأصحاب، وهو وصفٌ لهم بعد الإسلام، وهم قبيلتا الأوسِ والخزرج.

فـائـدة[٦]: جملة من اسمه يحيىٰ بن سعيدٍ في الحديثِ ستةَ عشر[٧].

وقوله: (أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي [٨]) هو [أبو] [٩] عبـد الله بـن إبـراهيم

---

(١) كذا في (ق)، وفي (ح) و(ز): (حدثنا).

(٢) انظر ترجمته في: تاريخ دمشق (٦٤/ ٢٤٥)، وتهذيب الكمال (٣١/ ٣٤٦).

(٣) كذا في (ق) و (ز)، وفي (ح): (بالقادسية)، والصواب ما تم إثباتـه، والهاشـمية: مدينـة بناهـا السـفاح حيال قصر ابن هبيرة بالكوفة، انظر: فتوح البلدان للبلاذري (١/ ٢٨٥)، ومعجم البلدان (٤/ ٣٦٥).

(٤) كحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وإبراهيم بن أدهم، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وشعبة بن الحجاج، ومالك بن أنس، وعبدالله بن المبارك.

(٥) انظر: تهذيب الكمال (٣١/ ٣٥٦).

(٦) وهي الفائدة الأولى.

(٧) انظر عمدة القاري (١/ ٤٦).

(٨) قال عنه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي: ثقة، انظر: إسعاف المبطـأ برجـال الموطـأ (١/ ٢٥)، وانظـر ترجمته في الوافي بالوفيات (١/ ٢٥٤).

(٩) في النسخ الثلاث: (ابن) وهو تصحيف، والصواب ما تم إثباته، انظر: تقريب التهذيب ص٤٦٥.

ابن الحارث بن خالد بن صخر بن عامر بن كعب بن سعد بن تيم بن مرّة المدني القـرشي التيمي، تابعيٌ مشهورٌ بكثرةِ الحديث، توفي بالمدينـةِ سـنة عشرـين أو إحـدىٰ وعشرـين ومائة، روىٰ له الجماعة، والتّيمي نسبة إلىٰ عدّة / ٧/ قبائل اسمها تيْم، منهـا تـيْم قـريش، منها خلقٌ كثيرٌ من الصحابةِ فمن بعدهم، منهم محمد بن إبراهيم المذكور.

وقوله: (سمعتُ عَلْقَمَةَ بن وقّاص [١] هو بفتح العين المهملة، ووقـاص بتشـديد القاف، يعني: الليثي بالياء [٢] المثناة من تحت، والثاء المثلّثة، نسبة إلىٰ ليث بن بكر، وليس في الكتب الستة من اسمه علقمة بن وقاص غيره، يُكنَّىٰ بأبي واقد، ذكره **ابن مَنْـدَه** [٣] في الصحابة، وذَكرَه الجمهور في التابعين، توفّي بالمدينة في خلافة عبد الملك بن مَروان[٤].

مناقب عمر رضي الله عنه

وقوله: (سمعتُ عمر بن الخطاب رضي الله تعالىٰ عنه يقول) هو عمر بن الخطاب بن نُفيل بن عبد العزّىٰ العَدويّ القرشيّ، أميرُ المؤمنين، ثـاني الخلفـاء، يجتمـع مـع النبـي صلّىٰ الله عليه وسلّم في كعب بن لؤي، الأب الثامن، وأمّه: [حَنْتَمَة] [٥] بالحاء المهملـة بنت هاشم بن المغيرة، وهي بنت عمّ أبي جهل، كنَّـاه النبـي صـلّىٰ الله عليـه وسـلّم بـأبي حفص[٦]، وهو لغة الأسد، ولقّبه بالفاروق[٧]؛ لفرقانِه بين الحـق والباطـل بإسـلامه، إذْ أمْرُ المسلمين قَبْلَه كان علىٰ غايةٍ من الخفاء، وبعده علىٰ غايةٍ من الظهور، [أيّد الله تعالىٰ به

---

(١) وَثَّقَهُ ابْنُ سَعْدٍ، وَالنَّسَائِيُّ، انظر: إسعاف المبطأ برجال الموطأ (١/ ٢١).

(٢) بالياء: سقطت من (ز).

(٣) **ابن مَنْده** هو: الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيىٰ بـن منـده الأصـفهاني، مـن بيـت الحديث والحفظ، رَحَل إلىٰ البلاد الشاسعة وسمع الكثير، من تصانيفه: التاريخُ والشيوخ، توفي – رحمه الله – سنة ٣٩٦هـ، انظر: البداية والنهايـة (١٥/ ٥١٢)، وسـير أعـلام النـبلاء (١٧/ ٢٨)، وتـاريخ دمشق (٥٢/ ٢٩).

(٤) انظر: أسد الغابة (٤/ ٩٧)، والإصابة (٥/ ٦٦).

(٥) وردت في النسخ الثلاث: حليمة، وهـو تصـحيف، والصـواب أنهـا: حنتمـة، انظـر: عمـدة القـاري (١/ ٤٥)، والإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٥٨٨).

(٦) انظر فتح الباري (٧/ ٥٦).

(٧) انظر: تاريخ الطبري (٢/ ٥٦٢)، وفتح الباري (٧/ ٥٦).

دعوة][1] الصادق المصدوق؛ لمّا قال عليه الصلاة والسلام: «اللهمّ أعِزّ الإسلام بأحبِّ الرَّجُلين إليك بعُمرَ أو بأبي جهل» [2]، فأسلم بعد أربعين أو تسعة وثلاثين رجلاً، فنـزل جبريل علىٰ سيّدِ البشرِ، فقال: «قد استبشر أهلُ السماءِ بإسلام عمـر» [3]، وهـو أوّل مـن جهر بالإسلام كما رواه الأئمة الأعلام؛ فقال له المصطفىٰ: «استُرْهُ يا عمر» فقال: والذي بعثك بالحق لأُعْلِنَنَّهُ كما أعلنتُ الشرك [4]. وقـد بشّرـه المصـطفىٰ بالجنـة، وشَـهِد أن الله جعل الحق علىٰ لسانه وقلبه، وأن رضاه عزّ، وغضبه عدل، وأن الشيطان يفرّ منه، وسـمّاهُ عبْقَرِيّاً[5]، ومُحَدَّثاً[6]، وسراج أهل الجنة[7]، ودعاه بصاحب أهل رَحىٰ دارةِ العـرب [1]،

---

(١) في (ز): (أيده الله تعالىٰ بدعوة...).

(٢) أخرج نحوه: الترمذي (كتاب المناقب... / باب في مناقـب أبي حفـص.../ رقـم٣٦٨١) وقـال: هَـذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صحيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ ابنِ عُمَرَ، وتعقّبه الزركشي وقـال وفي حُكْمِـه بالصـحة نظـر وغايته أن يكـون حسـناً، فـإن خارِجَـه مختَلَـفٌ فيـه، انظـر اللآلـئ المنثـورة في الأحاديـث المشـهورة (١/ ١٧٥-١٧٦)، وقال ابن حجر: وفي إسناده خارِجَة بن عبد الله صدوق فيه مقال؛ لكن لـه شـاهد من حديث ابن عباس، وأنس، وأسلم مولىٰ عمر، انظر: فتح الباري (٧/ ٦٢).

(٣) أخرجه: ابن ماجه (كتاب السنة / باب في فضائل أصحاب رسول الله صـلّىٰ الله عليـه وسـلّم/ فضـل عمر رضي الله عنه / رقم ١٠٣)، قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف لاتّفاقهم علىٰ ضعف عبد الله بن خراش إلا ابن حِبّان فإنه ذكره في الثقات، انظر مصباح الزجاجة (١/ ١٧/ رقم٣٨)، وقال البخاري: مُنْكر الحديث، انظر: التاريخ الأوسط (٢/ ١٧٩)، وقال أبو زُرعة: منْكَـر الحـديث، انظـر: سـؤالات البرذعي ص٤٤٨، وقال النسائي: ليس بثقة، انظر: الضعفاء والمتروكين ص٦١.

(٤) أخرجه: ابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٢٦٠/ رقم٣٥٨٧٩)، وفيه يحيىٰ بن يعلىٰ الأَسلمي عـن عبـد اللهِّ بن المؤمل وهما ضعيفَان، انظر: جـامع الأحاديـث للمسـانيد والمراسـيل للسـيوطي (١/ ٤٣٥/ رقـم ١٠٦٨) بلفظ: « أسرَّه يا عمر ».

(٥) انظر صحيح البخاري (كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليـه وسـلم/ بـاب مناقـب عمـر بـن الخطاب / ٣٦٨٢).

(٦) المصدر السابق، حديث رقم (٣٦٨٩).

(٧) انظر: فضائل الصحابة، لأحمد بن حنبل (١/ ٤٢٨).

(١) رَحىٰ القوم: سَيِّدُهم الذي يَصْدُرُون عن رأْيه، ويَنْتَهُونَ إِلـىٰ أَمره، سـمي بـذلك لأن مـدارهم عليـه، =

يعيش حميداً، و يموت شهيداً، ولو كان بعده نبي لكـان عمـر. ومـن خصائصـه المنيفـة، ومزاياه الشريفة، أنه ما هـاجر أحـد إلا مُخْتَفِيـاً؛ إلا هـو، تقلَّـدَ سـيفه، وتَنكَّـبَ قوسـه، وانْتَضَىٰ[1] بيده أسْهُماً،/ ٨/ وأتىٰ الكعبةَ، وأشرافُ قـريشٍ حولهـا، فطـاف وصـلَّىٰ، ثـمَّ أتاهم حلقة حلقة، فقال: «شاهَت الوجوه، من أراد أن تثكُلَه أمّه، ويُيَتَّم ولـده، وتُرَمَّـل زوجته، فلْيتبعني خلف هذا الوادي» [2]، فما تَبِعَهُ أحد.

وَلِي الخلافةَ بعد [3] الصّدّيق، فأقام عشر سنين ونصفاً، ثمَّ استُشْهِد بيد أبي لؤلـؤة النّصراني [4]، غلامِ المغيرة بن شعبة، طعنه أبو لؤلؤة يوم الأربعاء لأربع أو ثـلاث خلـت من ذي القعدة سنة ثلاث وعشرين، وتوفي مسْتَهَلّ المحرّم لسنة أربع وعشرين، وهو ابن ثلاث وستين سنة، مثل سِنّ النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم، وكذلك مثل سِـنّ أبي بكـر عـلىٰ

= ويقال: رَحَاهُ إذا عظّمه، انظـر: مقـاييس اللغـة لابـن فـارس (٢/ ٤٩٨)، وتهـذيب اللغـة للأزهـري (٥/ ١٣٩)، وَالدَّارة: أرضٌ سَهلةٌ تدور بها جِبال، وجمعها دارات، ومنها الديرة، وهي ما اسـتدار مـن الرمل، انظر: القاموس المحيط للفيروز آبادي ص ٥٠٣، ومقـاييس اللغـة لإبـن فـارس (٢/ ٣١١)، والحديث الذي وردت فيه هذه العبارة رواه الطبراني في الأوسط (٨/ ٣١٩)، وانظر سير أعلام النبلاء (١٠/ ٤١١).

(١) انتضىٰ بيده أسهماً: أي استخرجها من كنانته، انظر: لسان العرب (١٥/ ٣٣٠).

(٢) أخرجه: ابن عسـاكر في تـاريخ دمشـق (٤٤/ ٥١-٥٢)، وقـد أشـار السـيوطي إلىٰ ضـعفه في جـامع الأحاديث للمسانيد والمراسيل (١/ ٤٥٨/ رقم ١١٢٢)، حيث أورده وعزاه لابن عساكر، وقد ذكـر في مقدمة جمع الجوامع بأن كل ما عُزِي لابن عساكر فهو ضعيف.

(٣) كذا في: (ق) و(ز)، وفي (ح): (بعهد).

(٤) المشهور علىٰ الألسنة أنه مجوسي، وقـد أورد الطـبراني في الأوسـط (١/ ١٨١-١٨٣) أثـراً يؤيّـد ذلـك وحسَّن إسناده الهيثمي في مجمع الزوائـد (٩/ ٧٤-٧٦)، وذكـر الطـبري في تاريخـه (٢/ ٥٥٩) أن أبـا لؤلؤة كان نصرانيا، وذكر محمد بن الحسن في شرح السير الكبـير (٢/ ٥٩٢) أنـه كـان نصرانيا وكـان مجوسيا، وذكر ابن خلدون في تاريخه (٢/ ٥٦٨) أنه من نصـارىٰ العجـم، وذكـر ابـن كثـير في البدايـة والنهاية (١٠/ ١٨٩) أنه مجوسي الأصل رومي الدار، فمـن خـلال هـذه النقـولات يـزول الإشـكال والحمد لله.

الصحيح، ودُفِنَ مع رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم وأبي بكر في حجـرة عائشـة بعـد أن صلّىٰ عليه صهيب.

ومناقبه أكثر من أن تُحصىٰ، وهـو أوّل مـن سُـمِّي بـأمير المـؤمنين مـن الخلفـاء، لاستثقالهم خليفة خليفة رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، لا مطلقاً، فقد سمِّي به **عبد الله بن جحش** (١) رضي الله تعالىٰ عنه حين أمَّره النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم علىٰ السَّرِيَّة التـي أرسلها أوّل مَقْدِمَهُ المدينة. وقيل إنّما وصفه بأمير المؤمنين لنقلـه في شرح مسـلم (٢) عـن [**المُطَرِّز**] (٣) **وابن خالَوَيْه** (٤) وغيرهما: أن كل مَن مَلَكَ المسلمين يقال له: أمير المؤمنين،

---

(١) هو: **عبد الله بن جحش** بن رياب بن يعمر الأسدي، حليف بني عبد شمس، أحد السابقين، قـال ابـن حبّان له صحبة، وروىٰ البغوي عن سعد بن أبي وقاص قال بعثنا رسول الله صـلّىٰ الله عليـه وسـلم في سرية وقال لأبعثنّ عليكم رجلاً أصبركم علىٰ الجوع والعطش فبعث علينا عبد الله بـن جحـش فكـان أوّل أمير في الإسلام، انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٣٥)، والأنساب (٥/ ٣٠)، والثقات لابـن حبان (٢٣٧).

(٢) انظر (٧/ ٢٦- باب في التكبير علىٰ الجنازة).

(٣) في النسخ الثلاث: المطرزي، وهو تصحيف، والصواب أنه المطرِّز، انظر: شرح النـووي عـلىٰ صـحيح مسلم (٧/ ٢٦/ باب في التكبير علىٰ الجنازة)، وطرح التثريب (٧/ ٢٤٢)، **والمُطَرِّز هـو**: اللُغـوي أبـو عمر الزاهد محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم الباوردي المعروف بغلام ثعلـب، كـان واسـع الروايـة غزير الحفظ، قيل إنه أملىٰ من حفظه ثلاثين ألف ورقة من اللغة، ولهذا الإكثار كذّبه أدباء زمانه في نقل اللغة، أمّا المحدثين فإنهم يصدقونه ويُوَثّقونه، من تصانيفه: اليواقيت، وشرح الفصيح لثعلب، توفي – رحمه الله – سنة ٣٤٥هـ، انظر: وفيات الأعيان (٤/ ٣٢٩)، وتـاريخ الإسـلام للـذهبي (٢٥/ ٣٣٤)، وبغية الوعاة (١/ ١٦٤)، أما **المُطَرِّزِيُّ** فهو ناصر بن عبد السيد بن عـلي الخـوارزمي الحنفـي المعتـزلي، صاحب كتاب المغـرب في ترتيـب المعـرب، المتـوفىٰ سـنة ٦١٠هــ، انظـر: تـاريخ الإسـلام للـذهبي (٤٣/ ٣٩٢)، وهدية العارفين (٦/ ٤٨٨).

(٤) **ابن خالَوَيْه** هو: الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النَحوي اللغوي المقرئ، كان ثقـةً حافظـاً بصـيراً بالقراءات، قال عنه الذهبي في تاريخه: كان صاحب سنة، ووافق جمهور العلماء الذهبي علىٰ ذلك، مـن تصانيفه: "إعراب القراءات السبع وعللها"، و"شرح مقصورة ابن دريـد"، تـوفي – رحمـه الله – سـنة ٣٧٠ هــ، انظـر: وفيـات الأعيـان (٢/ ١٧٨)، والبدايـة والنهايـة (١٥/ ٤٠٣)، ولسـان الميـزان (٢/ ٢٦٧)، وانظر: مناهج اللغويين في تقرير العقيدة ص٧٣٠.

ومَن مَلَكَ الروم: قيصر، ومَن مَلَكَ الفرس: كسرىٰ، ومَن مَلَـكَ الـتُّرك: خاقـان، ومَـن مَلَكَ القِبط: فرعون، ومَن مَلَكَ مصر: العزيز، ومَن مَلَكَ الحبشة: النّجاشي، ومَن مَلَـكَ اليمن: تُبَّع، ومَن مَلَكَ حِميَر: القيل بفتح القاف.

فـائـدة(١): ليس في الصحابة من اسمه عمر بن الخطاب غير أمـير المـؤمنين هـذا، وفي الصحابة عمر ثلاثة وعشرون نفساً، علىٰ خلاف في بعضهم، وربما يلتبس بعَمْـرو – بواو في آخره – وهم مائتان وأربعة وعشرون علىٰ خلاف في بعضهم، وفي الرواة عمر بن الخطاب غير هذا الاسم ستة، وسَرَدَ أسماءهم **أبو البَقاء الأَحْمَدي** (٢).

فـائـدة ثـانـيـة(٣): في هذا الإسناد لطائف **منها**: رواية ثلاثة من التابعين / ٩/ عن بعض علىٰ قول الجمهور، وإن شئْتَ قلت: تابعي عن تابعي، وصحابي عن صحابي فقـد قال الحافظ **ابن حَجَر** (٤): {يحيىٰ بن سعيد الأنصاري من صِغار التابعين، وشيخه محمـد بن إبراهيم التيمي من أواسط التابعين، وشيخ محمد علقمة بن وقاص من كبارهم، ففـي

---

(١) وهي الفائدة الثانية.

(٢) **أبو البقاء الأحمدي** هو: محمد بن علي بن خلف الأحمدي المصري الشافعي، نزيل المدينة، من تصـانيفه: بهجة القواعد في نظم قواعد الإعراب لابن هشام، والمعتقد الإيماني علىٰ عقيدة الإمام الشيباني، وشرح صحيح البخاري الذي بدأ فيه سنة ٩٠٩هـ، وسمّاه: البارع الفصيح في شرح الجامع الصـحيح، وذكـر أنه لخَّصَه من شروح المتأخرين كالكِرْمانِيّ وابن حجر والعيني، انظر: الضوء اللامع (١١/ ٨)، والحطة في ذكر الصحاح الستة للقنوجي ص١٩١، وكشف الظنون (١/ ٥٥١)، وهدية العارفين (٦/ ٢٢٤)، وقد سرد الأسماء أيضاً العيني في عمدة القاري (١/ ١١).

(٣) وهي الفائدة الثالثة.

(٤) **ابن حجر** هو: أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد بن حجـر الكنـاني العسـقلاني الأصل ثم المصري، الإمام العلاّمة، الحافظ الكبير، له من التصانيف ما يربو علىٰ المائتين، وأبرزها فـتح الباري بشرح صحيح البخاري الذي استغرق في تصنيفه ٢٥ عاما، توفي – رحمه الله – سـنة ٨٥٢هــ، انظر: نظم العقيان في أعيان الأعيان (١/ ٤٥)، والضوء اللامع للسـخاوي (٢/ ٣٦)، والبـدر الطـالع للشوكاني (١/ ٨٧).

الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق، – قال – وفي **المعرفة** لابن منده ما ظاهره أن علقمة صحابي؛ فلو ثبت كان فيه تابعيّان وصحابيّان... انتهىٰ} [(١)].

{وألطف من هذا أنه يقع رواية أربعة من التابعين بعضهم عن بعض، ورواية أربعة من الصحابة بعضهم عن بعض، وقد أفرد الحافظ **أبو موسىٰ الأَصْبَهاني** [(٢)] جزءاً لرباعيِّ الصحابة وخماسيِّهم، ومن الغريب العزيز رواية ستة من التابعين بعضهم عن بعض، وقد أفرده **الخَطيب البَغْدادي** [(٣)] بجزءٍ جمع فيه اختلاف طرقه، وهو حديث **منصور بن المُعْتَمِر** [(٤)]، عن **هلال بن يَساف** [(٥)]، عن **الرّبيع بن [خثيم]** [(٦)]، عن **عَمرو بن**

---

(١) فتح الباري (١/ ١٣).

(٢) **أبو موسىٰ الأصبهاني** هو: محمد بن أبي بكر عمر بن أبي عيسىٰ أحمد بن عمر بن محمد ابن أبي عيسىٰ الأصبهاني المديني الحافظ المشهور، كان إمام عصره في الحفظ والمعرفة، وله في الحديث وعلومه تواليف مفيدة، توفي – رحمه الله – سنة ٥٨١هـ، انظر: وفيات الأعيان (٤/ ٢٨٦)، والبداية والنهاية (١٦/ ٥٧٤)، وسير أعلام النبلاء (٢١/ ١٥٢).

(٣) **الخطيب البغدادي** هو: الحافظ أبو بكر أحمد بن عليّ بن ثابت بن أحمد بن مهدي بن ثابت البغدادي، المعروف بالخطيب، صاحب تاريخ بغداد وغيره من المصنفات؛ كان من الحفاظ المتقنين والعلماء المتبحّرين، توفي – رحمه الله – سنة ٤٦٣هـ، انظر: وفيات الأعيان (١/ ٩٢)، البداية والنهاية (١٦/ ٢٧)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٧٠).

(٤) هو: أبو عتاب **منصور بن المُعْتَمِر** بن عبد الله السلمي الكوفي، كان ثقة ثبتاً لا يدلِّس، توفي – رحمه الله – سنة ١٣٢هـ، انظر: التاريخ الكبير (٧/ ٣٤٦)، وتهذيب الكمال (٢٨/ ٥٤٦)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٤٠٢).

(٥) هو: أبو الحسن **هلال بن يَساف** الأشجعي مولاهم الكوفي ويقال أنه ابن إساف، كان ثقة كثير الحديث، توفي – رحمه الله – في ولاية ابن هبيرة علىٰ الكوفة، انظر: الثقات لابن حبان (٥/ ٥٠٣)، وطبقات ابن سعد (٦/ ٢٩٨)، وتهذيب الكمال (٣٠/ ٣٥٣).

(٦) في النسخ الثلاث: (خيثم) وهو تصحيف، و**الربيع بن خُثَيْم** هو أبو يزيد الثوري الكوفي، قال له ابن مسعود رضي الله عنه: ما رأيتك إلا ذكرت المخبتين، ولو رآك رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم لأحبك، وكان حجةَ صدوقاً ورعاً، توفي – رحمه الله – سنة ٦١هـ وقيل ٦٣هـ، انظر: الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١/ ٣٩١)، وتهذيب الكمال (٩/ ٧٠).

ميمون الأوْدي [1]، عن **عبد الرحمن بن أبي لَيلىٰ** [2]، عن امرأةٍ من الأنصار، عن أبي أيوب، عن النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم أنّ ﴿ **قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ** ﴾ تَعدِل ثُلُثُ القرآن. انتهىٰ} [3].

ومنها أن هذا الإسناد مُسَلْسَل بالإخبار والسّماع؛ ليس فيه عَنْعَنَة ولا شبهها. ومنها أنه جاء في بعض الروايات لهذا الحديث: سمعتُ رسول الله، وفي بعضها: سمعتُ النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم، وينبني علىٰ هذا مسألة، وهي أنه هل يجوز التعبير بالنبي بدل الرسول وعكسه؟

التعبير بالنبي بدل الرسول

قال**ابن الصلاح** [4]: {والظاهر أنه لا يجوز وإن جازت الرواية بالمعنىٰ لاختلاف معنىٰ الرسالة والنبوة} [5]، وسهّل في ذلك الإمام أحمد، و**حمّاد بن**

---

(١) في (ز): الأزدي وهو تصحيف، و**عمرو بن ميمون الأودي** هو: أبو عبد الله وقيل أبو يحيىٰ الكوفي، من أود بن صعب، كان ثقةً عابداً، توفي – رحمه الله – سنة ٧٤ هـ، انظر: حلية الأولياء (٤/ ١٤٨)، وتهذيب الكمال (٢٢/ ٢٦١)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ١٥٨).

(٢) هو: أبو عيسىٰ **عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ** الأنصاري المدني ثم الكوفي، كان ثقةً وكان يُعَظِّمه أصحابه كأنه أمير، أدرك ١٢٠ صحابياً، توفي – رحمه الله – سنة ٨٣هـ، انظر: الكاشف (١/ ٦٤١)، والمنتظم (٦/ ٢٥٢)، وتهذيب الكمال (١٧/ ٣٣٧).

(٣) هذه القطعة منقولة نصاً من عمدة القاري (١/ ٤٦)، والحديث الذي فيها أخرجه مسلم (كتاب صلاة المسافرين/ باب فضل قراءة قل هو الله أحد/ رقم ١٨٨٦)، ويظهر أن عدم عزو هذا الكلام للعيني كان سهواً حيث إنه ختمه بكلمة انتهىٰ.

(٤) **ابن الصلاح** هو: الشيخ تقيّ الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الشَّهْرَزُورِي، الإمام العلاّمة المحدِّث الفقيه الأصوليّ، صاحب كتاب علوم الحديث وغيره، توفي – رحمه الله – سنة ٦٤٣هـ، انظر: وفيات الأعيان (٣/ ٢٤٣)، والبداية والنهاية (١٧/ ٢٨١)، وسير أعلام النبلاء (٢٣/ ١٤٠).

(٥) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٣٣، وقد اعترَض العراقي علىٰ المانعين وأجاب عن أدلتهم، انظر: التقييد والإيضاح (١/ ٧٢٤-٧٢٦)، قال الشيخ أحمد شاكر: {والراجح عندي اتِّباع ما سمعه =

سَلَمَة [١]، والخطيب[٢]، وصـوَّبه **النـووي** [٣]، وتـرجم لـه **العراقـي** [٤] بقولـه: {إبـدال الرسول بالنبي وعكسه} [٥]، ومن الغريب ما قاله **الحليمي** [٦] أن الإيمان يحصـل بقـول

= الراوي من شيخه، وأولىٰ بالمنع تغيير ذلك في الكتب المؤلفة}، انظر: الباعـث الحثيـث شرح اختصـار علوم الحديث ص ١٣٦.

(١) انظر: عمدة القاري (١/ ٤٧)، والمنهل الروي (١/ ١٠٤)، و**حمّاد** هو: أبو سَلَمَة حَمّاد بن سَلَمَة بن دينار البصري مولىٰ بني تميم، كان عالماً عابداً محاسِباً لنفسه لا يضيع لحظة في غير طاعة، تـوفي – رحمـه الله – سنة ١٦٥هـ، انظر: المنتظم (٨/ ٢٩٥)، وطبقات الحفاظ (١/ ٩٤)، والفهرست (١/ ٣١٧).

(٢) انظر الكفاية في علم الرواية ص٢٦٨.

(٣) انظر: التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، النوع السادس والعشـرون: صـفة روايـة الحـديث الفرع الثالث عشر ص١٧، و**النووي** هو: الإمام الفقيه الحافظ محيىٰ الدين أبو زكريا يحيىٰ بن شرف بن مري الحزامي الحوراني الشافعي، كان إماماً بارعاً وحافظـاً متقنـاً وكـان شـديد الـورع والزهـد أمّـاراً بالمعروف ناهياً عن المنكر تَهَابه الملوك تاركاً لجميع ملاذّ الدنيا، توفي – رحمه الله – سنة ٦٧٦هـ، انظـر: البداية والنهاية (١٧/ ٥٣٩)، وطبقـات الشـافعية لابـن قـاضي شـهبة (٢/ ١٥٣)، وتـذكرة الحفـاظ (٤/ ١٤٧٠).

(٤) **العراقي** هو: الإمام زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، حافظ عصره وشيخ وقتـه، عدَّه البعض مجدد المائة الثامنة، انتهت إليه رئاسة الحديث، كان صالحاً خيِّراً ورعاً عفيفاً، لـه تصـانيف عديدة منها: تخريج أحاديث الإحياء، والألفية وشرحهـا، تـوفي – رحمـه الله – سـنة ٨٠٦هــ، انظـر: طبقات الشـافعية لابـن قـاضي شـهبة (٤/ ٢٩)، وذيـل طبقـات الحفـاظ (١/ ٣٧٠)، والـرد الـوافر (١/ ١٠٧).

(٥) انظر: ألفية العراقي ص١٢٤.

(٦) **الحليمي** هو: أبو عبد الله، الحسين بن الحسن بن محمد حليم البخـاري الشـافعي، صـاحب المنهـاج في أصول الديانة، كان متفنناً، سيّال الذهن مناظراً طويل الباع في الأدب والبيان وكان أحد الأذكياء، ومن أصحاب الوجوه في مـذهب الشـافعي، تـوفي – رحمـه الله – سـنة ٤٠٣هــ، انظـر: وفيـات الأعيـان (٢/ ١٣٧)، والبداية والنهاية (١٥/ ٥٤٧)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٣١).

الكافر: آمنت بمحمد النبي دون محمد الرسول؛ وعلَّلَ بأن النبي لا يكون إلا لله والرسول قد يكون لغيره [1].

الكلام على: (سمعت)

وقوله: (سمعتُ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم يقول)، أي: سمعتُ كلامه؛ لامتناع سماع الجسد، / ١٠/ قال أبو البقاء: {من سمعت الشيء سمعاً وسَماعاً وسَماعةً وسَماعِيةً، والسمع سمع الإنسان يكون واحداً وجمعاً، قال الله تعالىٰ: ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ﴾ [البقرة: ٧]؛ لأنه في الأصل مصدر كما مرّ [2]، ويُجمع علىٰ أسماع، وجمع القلّة أسْمُع، وجمع الأَسْمُع أَسامع؛ صيغة منتهىٰ الجموع انتهىٰ}. قال السيوطي: {قد اختُلف في المنصوبَين بعد سمعت علىٰ قولين: فالجمهور علىٰ أنّ الأول مفعول وجملة يقول حال، ثم الأوّل علىٰ تقدير مضاف، أي سمعتُ كلام رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم؛ لأن السمع لا يقع علىٰ الذوات، ثم بُيِّن هذا المحذوف بالحال المذكورة، فهي حال مُبَيِّنة لا يجوز حذفها. وقيل[3]: إن الواقع بعد سمعت: إن كان ممّا يُسمَع تعدّت إلىٰ مفعول واحد، نحو: سمعتُ القرآن والحديث، وإن كان ممّا لا يُسمَع تعدّت إلىٰ مفعولين، نحو: سمعتُ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم يقول، فجملة يقول علىٰ هذا مفعول ثان، وهذا ما اختار **الفارسي**[4] في

---

(١) وقد أورد النووي هذا القول في كتابه روضة الطالبين وعمدة المفتين في باب حكم الردة ص٢٧٧، وانظر: عمدة القاري (١/ ٤٧)، قال الشيخ بكر أبو زيد تعليقاً علىٰ ذلك: رحم الله الحليمي، فمقولته هذه مما يعلم بطلانها بالضرورة من دين الإسلام، كما في أحاديث الشهادتين والإسلام بهما، والأذان، والإقامة، والتحيات، ونحوها والله أعلم، انظر: معجم المناهي اللفظية مع ذيله فوائد في الألفاظ ص ٥٩٥.

(٢) في (ز): ترىٰ.

(٣) انظر كتاب سيبويه (١/ ٣٩).

(٤) **الفارسي** هو: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار بن سليمان الفَسَوي النحوي، كان فذّاً في علوم القرآن، رأساً في العربية وفنونها، اتّهمه قوم بالاعتزال، توفي – رحمه الله – سنة ٣٧٧هـ، انظر: وفيات الأعيان (٢/ ٨٠)، والبداية والنهاية (١٥/ ٤٢٩)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٧٩).

الإيضاح انتهىٰ} [(١)]. قال **المَناوي** [(٢)] **في شرح الأربعين** [(٣)]: وأتىٰ بـ (يقول) مضارعاً بعد (سَمِع) ماضياً لكونه حكاية حال ماضية، أو لاستحضاره في ذهن السامع؛ لأن المضارع يدل علىٰ الحال الحاضر الذي شأنه أن يشاهَد، كأنّه يستحضر بلفظه [(٤)] صورة كون رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم متكلِّماً مشاهَداً؛ كما في قوله تعالىٰ:

﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾[فاطر: ٩] [(٥)] إحضاراً لصورة إثارة السحاب مسخَّراً بين السماء والأرض؛ علىٰ كيفية بديعة، وانقلابات متفاوتة سريعة، دالاً علىٰ قدرته تعالىٰ انتهىٰ.

ما يجوز حذفه من الخط

تنبيه[(٦)]: قال الجلال السيوطي: {الظاهر أنّه يجوز حذف (يقول) هذه من الخط كما يجوز حذف (قال) من الخط في مثل: حدّثنا فلان قال حدّثنا فلان، وحذف

---

(١) انظر: منتهىٰ الآمال في شرح حديث إنما الأعمال ص ١٥.

(٢) **المناوي** هو: شمس الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن علي الحدادي ثم المناوي القاهري، من كبار العلماء، له نحو ٨٠ مصنفاً، منها: كنوز الحقائق في الحديث، وفيض القدير شرح الجامع الصغير، توفي – رحمه الله – سنة ١٠٣١هـ، انظر: البدر المنير (١/ ٣٥٧)، وكشف الظنون (١/ ٥٦٠)، وهدية العارفين (٥/ ٥١٠).

(٣) المراد بها الأربعين النووية، وهي أربعون حديثاً جمعها الإمام النووي شملت قواعد الدين ووصفها العلماء بأن مدار الإسلام عليها، وقد عدَّ العلماء لها خمسين شرحاً باللغة العربية، بعضها طُبع وأكثرها لا زال مفقوداً أو مخطوطاً، انظر الوافي في شرح الأربعين النووية للدكتور مصطفىٰ البُغا ومحيي الدين مِستو ص٣.

(٤) في (ز): للفظه.

(٥) وردت الآية في النسخ الثلاث بدون حرف العطف، ولعلها اشتبهت علىٰ المؤلف رحمه الله بالآية الأخرىٰ: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾ [الروم: ٤٨]، أو أنه يرىٰ جواز إسقاط حرف العطف من الآية عند الاستدلال إذا كان المعنىٰ يستقيم بدونه، وقد ذكر الزركشي أن ظاهر تصرف الفقهاء يدل علىٰ جواز ذلك، انظر: البحر المحيط (٣/ ٤٢١).

(٦) وهو التنبيه الأول.

(أنّه) من حدثنا فلان أنّه سمع فلاناً، وقد صرَّح بحذف (قال) أهلُ الحـديثِ، وبحـذف (أنّه) الحافظُ ابنُ حجر وقال: قلَّ من نبَّه عليها، ولم يصرِّح أحد بحذف (يقول) ويحتمـل المنع؛ لأنه يلبس فـلا يُـدرىٰ / ١١/ المحـذوف: (قـال) أو (يقـول)، - ثـم قـال الجـلال السيوطي: - إذا حُذِفت (يقول) من الخط تعيّن النطق بها في القراءة، وهل يجـوز حـذفها كما صَحَّحَ ابن الصلاح في **فتاويه** [١] والنووي في **مختصره** [٢] جواز حذف (قال)؟ عندي أنه ينبني علىٰ العلّة في جواز حذف (قال)، فمـن علَّلَـه بأنـه مـن بـاب إضـمار القـول - وحذْف القول كثير في القرآن والحديث والشعر، حتىٰ قال بعض النحاة: إضـمار القـول من باب حدِّث عن البحر ولا حرج [٣] - سوَّغَ حذف (يقول) أيضـاً، ومـن علَّلَـه بـأنّ حدّثنا وأخبرنا يغني عنه، فإن معنىٰ حدثّنا فلان أنّ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم صلَّىٰ: قال لنا فلان أنّ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم صلىٰ [٤]؛ لم يسـوّغ حـذف (يقـول) فـإنّ سمعتُ لا تُغني عنه، وحاصل الفرق: أن سمعتُ فِعلٌ مسنَد إلىٰ الراوي فلا بدّ معه مـن فعل مسنَد إلىٰ المَرويّ عنه، [وحدّثنا وأخبرنا فعل مسنَد إلىٰ المَرويّ عنه] [١] فلـم يحـتَج

(١) انظر: فتاوىٰ ابن الصلاح (١/ ١٧٦)، وقد ذكر رحمه الله أن هذا الحذف خطأ من فاعلـه، وأمّـا بُطـلان السماع به ففيه احتمال، والأظهر أنـه لا يبطـل، وانظـر: تعليـق العراقـي عـلىٰ هـذه المسـألة في التقييـد والإيضاح (١/ ٧١٨-٧١٩).

(٢) المقصود به مختصر الإرشاد الذي هو اختصار لكتاب علوم الحديث لابن الصلاح، واسـمه: التقريـب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، وقد ذكر النووي في ص١٦ أن القارئ لو تـرك الـتَلَفُّظ بقـال فقـد أخطأ والظاهر صحة السماع.

(٣) أي: حديث لا حرج عليكم في التحديث عنه فتكون الجملة حالية، وقد جعل هذا مثلا في الشيء الكثير الذي لا ينحصر أو لا يكاد، وهو مَثَل وليس بحديث نبوي، انظـر: زهـر الأكـم في الأمثـال والحكـم لليوسي (١/ ١٨٦)، وكشف الخفاء للعَجْلوني (١/ ٤٢١).

(٤) صلّىٰ: سقطت من (ز).

(١) ما بين المعكوفين سقط من: (ز).

إلىٰ فعل آخر فتأمّل انتهىٰ} [1]. **قلت** [2]: وإذا تأمَّلته وجدته جليل المقدار، جديراً بالاعتبار، غير أنه قد يُقال إنّما أَمَر بالتأمُّل لأن ما بعد القول يكون جملة محكية بعينها يتعيَّن كسْر همزة إنّ منه بخلافه بعد نحو: حدثّنا، فإنه لا يتعيّن فيه ذلك، بل يَحْتَمِل أن يكون الراوي روىٰ بالمعنىٰ، وأتىٰ به من عنده فتنبَّه.

مرتبة الحديث

وأمّا الكلام علىٰ مرتبته والخلاف في تواتره وشُهرته، فاعْلَمْ أنه حديث صحيح، بل في أعلىٰ مراتب الصحة وإن كان فرداً، فقد اتفق علىٰ إخراجه حفاظ الإسلام، وجماهير الأئمة الأعلام، فرواه الإمام مالك بن أنس، و**شُعْبَةُ بن الحَجَّاج** [3]، و**حَمَّادُ بن زَيد** [4]، وحَمَّادُ بن سَلَمة، و**سُفيانُ الثّوري** [5]، و**سُفيانُ بن عُيَيْنة** [6]، و**اللّيْثُ**

---

(١) منتهىٰ الآمال ص ١٥ – ١٦.

(٢) قلت: سقطت من (ز).

(٣) هو: أبو بسطام **شُعبة بن الحجّاج** بن الورد العتكي الأزدي، الحافظ أمير المؤمنين في الحديث، كان ثبتاً حجة يخطئ في الأسماء قليلاً، توفي – رحمه الله – سنة ١٦٠هـ، انظر: حلية الأولياء (٧/ ١٤٤)، والثقات (٦/ ٤٤٦)، وتهذيب الكمال (١٢/ ٤٧٩).

(٤) هو: أبو إسماعيل **حمّاد بن زيد** بن درهم الأزدي الجهضمي البصري الأزرق مولىٰ آل جرير بن حازم، أحد الأعلام، ثقة ثبت فقيه، قيل إنه كان ضريراً، توفي – رحمه الله – سنة ١٧٩هـ، انظر: طبقات ابن سعد (٧/ ٢٨٦)، والثقات (٦/ ٢١٧)، وتهذيب الكمال (٧/ ٢٣٩).

(٥) **سفيان الثوري** هو: أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، أحد الأعلام علماً وزهداً، وكان ثقةً حافظاً وربما دلس، قال ابن المبارك: ما كتبت عن أفضل منه، توفي – رحمه الله – سنة ١٦١هـ، انظر: طبقات ابن سعد (٦/ ٣٧١)، وتهذيب الكمال (١١/ ١٥٤)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٠٣).

(٦) هو: أبو محمد **سفيان بن عُيينة** بن أبي عمران الهلالي مولاهم الكوفي، أحد الأعلام، كان ثقةً حافظاً فقيهاً حجةً وربما دلس عن ثقة، توفي – رحمه الله – سنة ١٩٨هـ، انظر: طبقات ابن سعد (٥/ ٤٩٧)، وحلية الأولياء (٧/ ٢٧٠)، وتهذيب الكمال (١١/ ١٧٧).

بن سَعَـد [١]، **ويَحيىٰ بن سَعيد القطّان** [٢]، **وعبدُ الله بن المُبارك** [٣]، وخلائق كثيرون، عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، واتّفق علىٰ إخراجه أصحاب الكتب الستة، وغيرهم من طريق يحيىٰ بن سعيد أيضاً.

/ ١٢/ وقال الترمذي: {هذا الحديث حسن صحيح، لا نعرفه إلا من حديث يحيىٰ بن سعيد} [٤]، وقال جمهور الحفاظ [٥]: الحديث مع كثرة طرقه؛ من الأفراد وليس بمتواتر [لفقْد شرط التواتر] [٦]، فإنّ الصحيح أنه لم يَرْوِه عن النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم إلا عمر، ولم يَرْوِهِ عن عمر إلا علقمة، ولم يَرْوِهِ عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم، ولم يَرْوِهِ عن محمد إلا يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، ومنه انتشر، فهو مشهور بالنسبة إلىٰ آخره،

---

(١) هو: أبو الحارث **الليث بن سعد** بن عبد الرحمن المصري الفهمي مولاهم، كان ثقةً ثبتاً فقيهاً، وكام من نظراء مالك، توفي – رحمه الله – سنة ١٧٥هـ، انظر: طبقات ابن سعد (٧/ ٥١٧)، والثقات (٧/ ٣٦٠)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٢٤).

(٢) هو: أبو سعيد **يحيىٰ بن سعيد** بن فروخ التميمي مولاهم البصري **القطان**، كان حافظاً كبيراً ثقةً رأساً في العلم والعمل، توفي – رحمه الله – سنة ١٩٨هـ، انظر: الثقات (٧/ ٦١١)، وتهذيب الكمال (٣١/ ٣٢٩)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٩٨).

(٣) هو: أبو عبد الرحمن **عبد الله بن المبارك** بن واضح الحنظلي التميمي مولاهم المروزي، شيخ خراسان، كان فقيهاً ثقةً ثبتاً عالماً مجاهداً جواداً، توفي – رحمه الله – سنة ١٨١هـ، انظر: حلية الأولياء (٨/ ١٦٢)، وتهذيب الكمال (١٦/ ٥)، والديباج المذهب ص١٣٠.

(٤) جامع الترمذي (كتاب فضائل الجهاد/ باب ما جاء فيمن يقاتل رياء وللدنيا / عقب الحديث رقم ١٦٤٧).

(٥) نقل العراقي عن الترمذي و البزار والخطابي وحمزة الكناني و محمد بن عتاب ما يشير إلىٰ ذلك، انظر طرح التثريب (٢/ ٤).

(٦) ما بين المعكوفين سقط من (ق)، وشروط التواتر أربعة: أن يكون عدد الرواة كثير يستحيل تواطؤهم على الكذب، وأن يكون هذا العدد من بداية السند إلى منتهاه، وأن يكون مستندهم الحس ، وأن يصحب خبرهم إفادة العلم لسامعه، انظر: نزهة النظر ص٢٤.

غريب بالنسبة إلىٰ أوّله[1]، فإن قيل: قد ذكر **ابن ماكولا**[2] أن يحيىٰ بن سعيد لمْ يسمعه من التيمي، وذكر في موضع آخر أنه يقال: لم يسمعه التيمي من علقمة[3]، قلت: قد أجاب **العَيْني**[4] بأن: {رواية البخاري عن يحيىٰ بن سعيد أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي أنه سمع علقمة تَرُدُّ هذا انتهىٰ}[5].

وقال **أبو جَعْفَر الطّبري**[6]: {هذا الحديث قد يكون علىٰ طريقة بعض الناس مردوداً لكونه فرداً}[1] – أي: وهو شاذ عنده وسيأتي الرد عليه – قال الحافظ ابن

---

(١) ويندرج الحديث تحت قسم الغريب المطلق، حيث الغرابة إما أن تكون في أصل السند أو في أثنائه، فالأول: الغريب المطلق والثاني الغريب النسبي. انظر: نزهة النظر لابن حجر ، ص٣٦.

(٢) **ابن ماكولا** هو: الأمير سعد الملك أبو نصر علي بن هبة الله بن علي بن جعفر الجرباذقاني ثم البغدادي، أحد أئمة الحديث الفضلاء، قال عنه السمعاني: كان إماماً عالماً ثبتاً حافظاً حتىٰ كان يقال له الخطيب الثاني، من تصانيفه: الإكمال في مشتبه النسبة، قُتل – رحمه الله – علىٰ يد غلمانه سنة ٤٧٥هـ، وقيل ٤٨٧هـ، انظر: وفيات الأعيان (٣/ ٣٠٥)، والبداية والنهاية (١٦/ ٨٣، ١٣٨)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٥٦٩).

(٣) قيل إن ذلك مذكور في كتاب تهذيب مستمر الأوهام لابن ماكولا، وأشار إلىٰ ذلك العيني في عمدة القاري (١/ ٤٩).

(٤) **العَيْني** هو: بدر الدين أبو محمد، محمود بن أحمد بن موسىٰ العيني الحنفي، الحلبي الأصل، المولود في عينتاب وإليها نسبته، من تصانيفه: عمدة القاري في شرح صحيح البخاري، توفي – رحمه الله – سنة ٨٥٥هـ، انظر: بغية الوعاة (٢/ ٢٧٥)، وهدية العارفين (٦/ ٤٢٠)، وأبجد العلوم (٣/ ١٠٣).

(٥) انظر: عمدة القاري (١/ ٤٩).

(٦) **الطَّبَري** هو: أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري، الإمام العلّامة المحدّث، صاحب التفسير الذي لم يصنف مثله، كان علىٰ عبادة وزهادة وورع وقيام في الحق لا تأخذه لومة لائم، توفي – رحمه الله – سنة ٣١٠هـ، انظر: وفيات الأعيان (٤/ ١٩١)، والبداية والنهاية (١٤/ ٨٤٦)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٦٧).

(١) ذكر الطبري في تهذيب الآثار (٢/ ٧٨٤-٧٨٦/ مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه)، كلاماً بنفس هذا المعنىٰ.

حجر: {وهو كما قال - [يعني: في الفردية لا في الشذوذ] [1] - فإنه إنما اشتهر عـن يحيىٰ بن سعيد، وتفرد به من فوقه، وبذلك جزم الترمذيُّ والنَّسائيُّ **والبزّار** [2] **وابنُ السَّكَن** [3] **وحمزة بن محمد [الكَناني]** [4].

وأطلق **الخَطّابي** [5] نفْي الخلاف بين أهل الحديث في أنه لا يُعرف إلا بهذا الإسناد لكن بقيدين: أحدهما الصحة، والآخر السياق أي وإلا فقد ورد مـن طـرق معلولـة [1]

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من (ق)، وهي من المرحومي وليست من كلام ابن حجر.

(٢) **البزار** هو: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، صاحب المسند الكبـير، أحـد رؤوس الحفـظ، قال عنه الدارقطني: ثقة يخطئ، توفي – رحمه الله – سنة ٢٩٢هـ، انظـر: طبقـات المحـدثين بأصـبهان (٣/ ٣٨٦)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٥٤)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٦٥٣).

(٣) **ابن السكن** هو: الحافظ الحجة سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن المصري المعروف بـأبي عـلي البـزاز وأصله بغدادي، من تصانيفه: السنن الصحاح المأثورة، والصحيح المنتقىٰ، وهو أول من جلب صحيح البخاري إلىٰ مصر، توفي – رحمه الله – سنة ٣٥٣هـ، انظر: طبقات الحفـاظ (١/ ٣٧٩)، وسـير أعـلام النبلاء (١٦/ ١١٧)، والوافي بالوفيات (١٥/ ١٥١).

(٤) في جميع النسخ: الكسائي، وهو تصحيف، والصواب أنه الكناني، انظر فتح الباري (١/ ١٥)، **والكناني** هو: أبو القاسم حمزة بن محمد بن علي بن العباس المصري، كان حافظا ثبتا عابـدا، تـوفي – رحمـه الله – سـنة ٣٥٧هـ، انظـر طبقـات الحفـاظ (١/ ٣٧٨)، والنجـوم الزاهـرة (٤/ ٢٠)، والـوافي بالوفيـات (١٣/ ١٠٦).

(٥) **الخطّابي** هو: الإمام العلامة أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، من نسل زيد ابـن الخطاب، فقيه محدث، من مصنفاته: معالم السنن، وغريب الحديث، توفي – رحمه الله – سـنة ٣٨٨هـ، انظـر: وفيـات الأعيـان (٢/ ٢١٤)، والبدايـة والنهايـة (١٥/ ٤٧٩، ٢٤٤)، وسـير أعـلام النـبلاء (١٧/ ٢٣).

(١) في (ح): معلومة، والصواب ما أُثبت، انظر فتح الباري لإبن حجر (١/ ١٥).

ذكرها **الدارَقُطْني** (١) **وابنُ مَنْدَه** (٢) وغيرهما عن جملة من الصحابة كما يأتي، وورد في معناه أحاديث كثيرة صحيحة؛ لا بخصوص لفظ حديث «إنّما الأعمال» بل في مطلق النية كما سيأتي أيضاً انتهىٰ} (٣)، وليس هذا الحديث شاذاً كما قيل، فقد اعتُرِضَ علىٰ بعض علماء الحديث حيث قال: الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد (٤) انفرد به ثقة أو غيره، فأورد عليه الإجماع علىٰ العمل بهذا الحديث وشبهه(٥)، وأنه في أعلىٰ مراتب الصحة، وأصل من أصول الدين، مع أنّ الشافعي رضي الله تعالىٰ عنه حدَّ الشاذ بكلام بديع فقال هو وأهلُ / ١٣/ الحجاز: {الشاذ هو أن يروي الثقة مخالفاً رواية الناس، لا أنْ يروي ما لا يروي الناس}(١). وهذا الحديث وشبهه ليس فيه مخالفة بل له شواهد تُصَحِّحُ معناه من

---

(١) **الدارَ قُطْني** هو: الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني البغدادي، قال عنه الخطيب: كان الدار قطني فريد عصره وقريع دهره ونسيج وحده وإمام وقته انتهىٰ إليه علم الأثر ومعرفة العلل مع الصدق والثقة وصحة الإعتقاد والاضطلاع من علوم سوىٰ الحديث منها القراءات ومنها المعرفة بمذاهب الفقهاء، من تصانيفه: السنن، والعلل، توفي – رحمه الله – سنة ٣٨٥ هـ، انظر: ووفيات الأعيان (٣/ ٢٩٧)، والبداية والنهاية (١٥/ ٤٥٩)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٤٩).

(٢) **ابن مَنْدَه** هو: أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن منده، الحافظ العالم المحدث ابن الحافظ الكبير أبي عبد الله الأصفهاني، كان ذا وقار وسمْت حسن واتباع للسنة وفهم جيّد، كثير الأمر بالمعروف والنهىٰ عن المنكر لايخاف في الله لومة لائم، من تصانيفه: المستخرج من كتب الناس للتذكرة والمستطرف من أحوال الناس للمعرفة واشتهر بالتذكرة، توفي – رحمه الله – سنة ٤٧٠هـ، انظر: البداية والنهاية (١٦/ ٦٨)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٣٤٩)، والتقييد لمعرفة السنن والمسانيد ص٣٣٦، والرسالة المستطرفة ص٣١.

(٣) انظر: فتح الباري (١/ ١٥) مع تقديم وتأخير يسير.

(٤) واحد: سقط من (ق).

(٥) يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن هذا الحديث أنه مما تلقاه أهل العلم بالقبول والتصديق ... فصار مقطوعاً بصحته، انظر: مجموع الفتاوى (١٨/ ٤٩).

(١) ذكر ذلك العيني في عمدة القاري (١/ ٤٨)، وانظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٧٦.

الكتاب والسنة، وقال **الخَليلي** [1]: {إنّ الذي عليه الحُفّاظ أن الشاذ ما ليس لـه إلا إسـناد واحد يشذّ به ثقة أو غيره فما كان عن غير ثقة فمردود وما كان عـن ثقـة تُوقّـف فيـه ولا يُحتَجّ به} [2]، وقال **الحاكم** [3]: {أنه ما انفرد به ثقـة ولـيس لـه أصـل متـابع} [4]. قـال العيني: {ما ذَكَراه يُشكل بما تفرد به العدل الضابط كهذا الحديث فإنه لا يصـح إلا فـرداً وله متابع أيضاً كما يأتي ولا شكّ في صحته} [5]، وقال الدارقطني: {روىٰ هـذا الحـديث مالك واختلف عنه فرواه [**عبد المجيد**] [6] **بن عبد العزيز بـن أبي رَوَّاد** [1] عـن مالـك

---

(١) **الخَليليّ** هو: القاضي الحافظ أبو يعلىٰ الخليل بن عبدالله بن أحمد بن الخليـل الخلـيلي الْقزوينـيُّ، مصـنف كتاب الإرشاد في معرفة المحدثين، كان ثقةً حافظا عالماً بالرجال والعلل، توفي – رحمه الله – سنة ٤٤٦ هـ، انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٧/ ٦٦٦)، وتذكرة الحفـاظ (٣/ ١١٢٣)، والـوافي بالوفيـات (١٣/ ٢٤٧).

(٢) ذكر ذلك العيني في عمدة القاري (١/ ٤٨)، وانظر: علوم الحديث لاب الصلاح ص ٧٦.

(٣) **الحاكم** هو: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الضـبي الطهـماني النيسـابوري، صـاحب المستدرك علىٰ الصحيحين، كان إماماً في الحديث حافظاً صدوقاً لكنـه صـحح في مسـتدركه أحاديـث ساقطة، وقد اعتذر له بعضهم بأنه صنفه في آخر عمره وكان قد حصل له تغير وغفلة، وكان شيعياً إلا أنه لا يتعرض للشيخين، توفي – رحمه الله – سنة ٤٠٥هـ، انظر: لسـان الميـزان (٥/ ٢٣٢)، وطبقـات الشافعية لابن قاضي شهبة (١/ ١٩٣)، والمغني في الضعفاء (٢/ ٦٠٠).

(٤) انظر: عمدة القاري (١/ ٤٨)، وعلوم الحديث ص٧٦.

(٥) انظر: عمدة القاري (١/ ٤٩).

(٦) في النسخ الثلاث: عبد الحميد، وهو تصحيف، والصواب أنـه عبدالمجيـد، انظـر: العلـل للـدارقطني (٢/ ١٩٣)، وعمدة القاري (١/ ٤٨).

(١) في (ز): داود، وهو تصحيف، و**عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روّاد** هو: أبـو عبـد الحميـد المـروزي المكي الأزدي مولىٰ المهلب بن أبي صفرة، كان صدوقاً يخطئ، قال عنه أحمد: ثقة يغلو في الإرجاء، وقال أبو حاتم ليس بالقوي، وتكلّم فيه الحميدي، توفي – رحمه الله – سنة ٢٠٦هـ، انظر: طبقات ابن سـعد (٥/ ٥٠٠)، والتاريخ الكبير (٦/ ١١٢)، وتهذيب الكمال (١٨/ ٢٧١).

عن **زيد بن أَسْلَم** [1] عن **عَطاء بن يَسار** [2] [عن أبي سعيد الخُدري ولم يتابع عليه] [3] وأمّا أصحاب مالك الحُفّاظ فرَوَوْه عن مالك عن يحيىٰ بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن عَلْقمة بن وقّاص عن عمر وهو الصواب انتهىٰ} [4].

وقال ابنُ مَنْدَه: {هذا الحديث رواه عن عمر غير علقمة جماعة منهم ابنه عبد الله، ورواه عن علقمة غير محمد بن إبراهيم التيمي جماعة منهم: نافع مولىٰ ابن عمر، ورواه عن محمد جماعة غير يحيىٰ بن سعيد منهم أخوه عبد ربّه بن سعيد، فحصلتْ المُتابعة في جميع رواته انتهىٰ} [5]، وقال الحافظ ابن حجر: {تواتر هذا الحديث عن يحيىٰ بن سعيد فقد قال النووي في شرح مسلم[6]: رواه عن يحيىٰ بن سعيد أكثر من مائتي إنسان وقال الحافظ **محمد بن علي بن [سعيد النقّاش]** [1] أنه رواه عن يحيىٰ مائتان وخمسون نفساً،

---

(١) هو: أبو أسامة وقيل أبو عبد الله **زيد بن أَسْلم** العدوي القرشي، مولىٰ عمر بن الخطاب رضي الله عنه، كان فقيهاً ثقةً وكان يرسل، توفي – رحمه الله – سنة ١٣٦هـ، انظر: تهذيب الكمال (١٠/ ١٢)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٣٢)، وطبقات الحفاظ ص٦٠.

(٢) هو: أبو محمد **عطاء بن يَسَار** الهلالي المدني مولىٰ أم المؤمنين ميمونة رضي الله عنها، كان ثقةً فاضلاً صاحب مواعظ وعبادة، توفي – رحمه الله – سنة ٩٤هـ وقيل ١٠٣هـ، انظر: الثقات (٥/ ١٩٩)، وتهذيب الكمال (٢٠/ ١٢٥)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٩٠).

(٣) ما بين المعكوفين سقط من (ز).

(٤) انظر: العلل للدارقطني (٢/ ١٩٣).

(٥) انظر: عمدة القاري (١/ ٤٨)، والبدر المنير (١/ ٦٦٠)، ولم ينقل الشيخ المرحومي هذا القدر من كلام ابن منده نصاً وإنما اختصره.

(٦) شرح النووي على مسلم (١٣/ ٥٨).

(١) كذا في النسخ الثلاث وكذلك في الفتح، وهو مُشكل، حيث لم أقف علىٰ ترجمة لمحمد بن علي بن سعيد النقاش، وإنما وقفت علىٰ ترجمة للحافظ: أبوبكر **محمد بن علي بن الحسن النقاش** المصري التنيسي المتوفىٰ سنة ٣٦٩هـ، انظر: شذرات الذهب (٣/ ٧٠)، والنجوم الزاهرة (٤/ ١٣٧)، وطبقات الحفاظ =

وسَرَدَ أسماءهم أبو القاسم بن منده فجاوز الثلاثمائة بأربعين، وروىٰ أبو موسىٰ المديني عن بعض مشايخه مذاكرة عن الحافظ [أبي] [1] **إسماعيل الأنصاري الهَروي** قال: كتبته من حديث سبعمائة من أصحاب يحيىٰ – قال الحافظ ابن حجر في **شرح البخاري** [2] – وأنا أستبعد هذا فقد تتبعتُ طرقه من الكتب / ١٤/ المشهورة والأجزاء المنثورة منذ طلبتُ الحديث إلىٰ وقتي هذا فما قدرت علىٰ تكميل المائة} [3]، قال في **أماليه**: {ويمكن تأويل كلام الهَروي بأن يكون له عن كل نفس من أصحاب يحيىٰ بن سعيد أكثر من طريق فلا تزيد العدة علىٰ من سمّىٰ ابن منده انتهىٰ} [4] لكن في هذا التأويل نظر فإن السبعمائة من أصحاب يحيىٰ نص في الأشخاص فتأمّل، وقال أيضاً في **فتح الباري**: {هذا الحديث أخرجه الأئمة المشهورون إلا **الموطأ**، ووَهِمَ من زَعَمَ أنه في **الموطأ** مغترّاً [بتخريج] [1] الشيخين له والنسائي من طريق مالك} [2]، قال الجلال السيوطي رداً عليه

= (١/ ٣٨٤)، إضافة إلىٰ ما سبق فإن من أهل العلم من لم ينسب هذا الكلام للنقاش، وإنما لأبي سعيد محمد بن علي الخشاب، انظر: عمدة القاري (١/ ٤٩)، ونيل الأوطار (١/ ١٦٢)، و**أبو سعيد الخشاب** هو: محمد بن علي بن محمد النيسابوري المحدث الثقة، خادم أبي عبد الرحمن السلمي، توفي – رحمه الله – سنة ٤٥٦هـ، انظر: شذرات الذهب (٣/ ٣٠١)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ١٥٠).

(١) في النسخ الثلاث: (بن) وهو تصحيف، والصواب: **أبو إسماعيل**، وهو: عبد الله بن محمد بن علي **الأنصاري الهروي**، كان إماماً في التفسير، علىٰ حظ تام من معرفة العربية، والحديث، والتواريخ، والأنساب، توفي – رحمه الله – سنة ٤٨١ هـ، انظر: البداية والنهاية (١٦/ ١١٢)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٥٠٣)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ١١٨٣).

(٢) في (ز): النخبة.

(٣) فتح الباري (١/ ١٥).

(٤) انظر: نظم المتناثر من الحديث المتواتر للكتاني ص٢٥-٢٦.

(١) في جميع النسخ: بترجيح، وهو تصحيف، والصواب: تخريج، انظر فتح الباري (١/ ١٥).

(٢) فتح الباري (١/ ١٥).

ما نصه: {قلت لم يتم [فإنه وإن لم يكن في الروايات الشهيرة **للموطأ**] [1] فإنه في روايـة محمد بن الحسن [2] أورده في آخر باب النوادر وقبل آخر الكتاب بثلاث ورقات}[3]، إلىٰ آخر ما ذكره، وقال ابن الصلاح في **علوم الحديث**: {حديث « إنـما الأعـمال » لـيس مـن المتواتر بسبيل وإنْ نقله عدد التواتر وزيادة لأنّ ذلك طرأ عليه في وسط إسناده ولم يوجد في أوائله} [4]، واعتُرِضَ عليه بأن أبا القاسم عبد الرحمن بن منده ذكر أنه رواه جماعة من الصحابة فبلغوا العشرين [5]، وأنكر عليه **المِزِّي** [6] واستبعده وقال: {قد تتبعتُ أحاديث الصحابة الذين ذكرهم فوجدت أكثرها في مطلق النية لا بلفظ إنما الأعمال بالنيات انتهىٰ} [1]، قال الحافظ السيوطي: {فقد ورد في مطلق النية من غير خصوص

أحاديث في مطلق النية

---

(١) ما بين المعكوفين سقط من (ز).

(٢) وهذه الرواية للموطأ فيها أحاديث يسيرة يرويها محمد بن الحسن عن غير مالك، وأخرىٰ زائدة علىٰ الروايات المشهورة للموطأ، وهناك عدة أحاديث ثابتة في سائر الروايات وهي ليست في هذه الرواية، انظر: الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة للكتاني ص ١٤، والظاهر أن الحافظ ابن حجر أنكر تخريج مالك لهذا الحديث لعدم وقوفه علىٰ هذه الرواية والله أعلم.

(٣) منتهىٰ الآمال في شرح حديث إنما الأعمال للسيوطي ص٢، ٣.

(٤) علوم الحديث ص ٢٦٨.

(٥) المنقول عن التذكرة لابن منده هو أنه سرد أسماء الصحابة الذين رووا الحديث فبلغ عددهم ثمانية عشر، انظر: نظم المتناثر من الحديث المتواتر ص٢٦، والتقييد والإيضاح (١/ ٧٨١).

(٦) **المِزِّي** هو: جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف بن علي بن عبد الملك بن أبي الزهر القضاعي ثم الكلبي الشافعي، الإمام العالم الحبر الحافظ محدث الشام ومصر، من تصانيفه: "تهذيب الكمال" و"تحفة الأشراف"، توفي – رحمه الله – سنة ٧٤٢ هـ، انظر: البداية والنهاية (١٨/ ٤٢٧)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣/ ٧٤)، والوافي بالوفيات (٢٩/ ١٠٦).

(١) الذي يظهر أن الشيخ المرحومي – رحمه الله – وهم هنا فنسب الكلام للمزي وهو للحافظ العراقي، انظر: التقييد والإيضاح (١/ ٤٦٢)، ومنتهىٰ الآمال ص٥.

هذا اللفظ أحاديث كثيرة جداً تزيد علىٰ عدد التواتر، فروىٰ **البَيْهَقي** [١] في **سننه** عن أنس « لا عمل لِمَنْ لا نِيّة له » [٢]، وروىٰ في **الشُّعَب** عن أنس، و**الطبراني** [٣] في **الكبير** من حديث سهل بن سعد و**النوّاس بن سَمْعان**[٤]، و**الدَّيْلَمي** [٥] في **مسند الفردوس** من حديث أبي موسىٰ الأشعري « نيّةُ المؤمنِ خيرٌ من عَمَلِه » [١]، وروىٰ ابن ماجه من

---

(١) **البيهقي** هو: أبو بكر أحمد بن الحسين بن عليٍّ بن عبد الله الخراساني، واحد زمانه في الإتقان والحفظ والفقه والتصنيف، كان فقيها محدثاً أصولياً، قانعا من الدنيا بالقليل، قال إمام الحرمين في حقه: ما من شافعي المذهب إلا وللشافعي عليه منة، إلا أحمد البيهقي، فإن له علىٰ الشافعي منة، من تصانيفه: السنن، ودلائل النبوة، وشعب الإيمان، توفي رحمه الله سنة ٤٥٨هـ، انظر: وفيات الأعيان (١/ ٧٥)، والبداية والنهاية (١٦/ ٩)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ١٦٣).

(٢) انظر: السنن الكبرىٰ للبيهقي (١/ ٤١)، وقد ضعَّفه الحافظ ابن الملقن والعيني وابن حجر، انظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٢/ ١٣٥)، وعمدة القاري (١/ ٥١)، وتلخيص الحبير (١/ ٢٣٤).

(٣) **الطَبَرَاني** هو: أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللُخْمِيّ، الحافظ الكبير صاحب المعاجم الثلاثة: الكبير، والأوسط، والصغير، سمع من ألف شيخ، وكانت وفاته – رحمه الله – سنة ٣٦٠هـ، انظر: تاريخ دمشق (٢٢/ ١٦٣)، والبداية والنهاية (١٥/ ٣٣١)، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد ص٢٨٣.

(٤) هو: **النواس بن سمعان** بن خالد الكلابي الأنصاري، له ولأبيه سمعان صحبة، تزوج النبي صلىٰ الله عليه وسلم عمته فلما دخلت عليه تعوذت منه فتركها صلىٰ الله عليه وسلم، انظر: الاستيعاب (٤/ ١٥٣٤)، وتهذيب الكمال (٣٠/ ٣٧)، والإصابة (٦/ ٤٧٨).

(٥) **الدَّيْلَمي** هو: أبو منصور شهردار بن شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي الهمداني، يتصل نسبه بالضحاك بن فيروز الديلمي الصحابي، كان محدثاً عارفاً بالأدب ظريفاً، توفي – رحمه الله – سنة ٥٥٨هـ، انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٧/ ١١٠)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١/ ٣١٧)، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد ص٢٩٧، والرسالة المستطرفة ص٧٥.

(١) انظر: شعب الإيمان للبيهقي (٥/ ٣٤٣/ رقم ٦٨٥٩ – ٦٨٦٠) بلفظ « نية المؤمن أبلغ من عمله »، ومعجم الطبراني الكبير (٦/ ١٨٥/ رقم٥٩٤٢)، ومسند الفردوس للديلمي (٤/ ٢٨٦/ =

حديث جابر بن عبد الله وأبي هريرة وصـفيّة، ومسـلم مـن حـديث عائشـة وأمِّ سـلمة، والطبراني في **الأوسط** من حديث **أمّ حَبيبة** [1]: « تُبْعَثُ النـاسُ عـلىٰ نيّـاتهم » [2]، وروىٰ الشيخان من حديث ابن عباس [3]، وأحمد من حديث رافع /١٠/ بن خـديج وزيـد بـن ثابت وأبي سعيد الخُدْري، والطبراني من حديث **غَزِيَّة ابن الحـارث** [4] « لا هِجـرةَ بعـد الفتح ولكنْ جهاد ونيّة » [1]، وروىٰ الأئمة الستة من حديث سعد بن أبي وقّاص « إنَّـك

= رقم٦٨٤٣)، قال البيهقي: هذا إسناد ضعيف، وقال العراقي في تخريج أحاديث الإحياء (٢/ ١١٧١/ رقم٤٣٤٥): ضعيف، وقال ابن دحية: لا يصـح، وقـال السـخاوي عـن طرقـه: {وهـي وإن كانـت ضعيفة فبمجموعها يتقوّىٰ الحديث}، انظر: المقاصد الحسنة (١/ ٧٠١)، وكشف الخفـاء (٢/ ٤٣٠)، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع الصغير (٥٩٧٦) و (٥٩٧٧).

(١) **أمّ حَبيبة** رضي الله عنها هي: أم المؤمنين رَمْلَة وقيل هنـد بنـت أبي سـفيان صـخر بـن حـرب القرشـية الأموية، تزوجها النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم وهـي بـبلاد الحبشـة مهـاجرة، وأصـدقها عنـه النجـاشي أربعمائة دينار، وسيقت إليه من هناك، توفيت في أيام أخيها معاوية رضي الله عنهما، انظر: الاسـتيعاب (٤/ ١٨٤٣)، وتهذيب الكمال (٣٥/ ١٧٥)، والإصابة (٧/ ٦٥١).

(٢) انظر: سنن ابن ماجه (كتاب الفتن / باب جيش البيداء / رقم٤٠٦٤)، و(كتاب الزهد / باب النيـة / رقم ٤٢٢٩-٤٢٣٠)، وصحيح مسلم (كتاب الفتن وأشراط الساعة / باب الخسـف بـالجيش الـذي يؤم البيت / رقم٧٢٤٤)، ومعجم الطبراني (٤/ ٢٢١/ رقـم٤٠٣٠)، وقـد أخـرج البخـاري نحـوه (كتاب البيوع / باب ما ذكر في الأسواق / رقم ٢١١٨).

(٣) روىٰ مسلم الحديث عن عائشة رضي الله عنها.

(٤) هو: **غزيّة بن الحارث** الأنصاري المازني المدني، له صحبة، سكن مصر، ويعـد في أهـل الحجـاز، انظـر: التاريخ الكبير (٧/ ١٠٩)، والاستيعاب (٣/ ١٢٥٣)، والإصابة (٥/ ٣٤٤).

(١) انظر: صحيح البخاري (كتاب الجهاد والسير / باب فضل الجهاد والسـير / رقـم٢٧٨٣)، وصـحيح مسلم (كتاب الإمارة / باب المبايعة بعد فتح مكة عـلىٰ الإسـلام والجهـاد والخـير.../ رقـم٤٨٣١)، ومسند أحمد (٣/ ٢٢/ مسند أبو سعيد الخدري)، ومعجم الطبراني الكبير (١٨/ ٢٦٢ / رقم٦٥٦).

لنْ تُنفِقَ نَفَقَةً تَبتغي بها وجه الله تعالىٰ إلّا أُجِرْتَ فيها » [1]، وروىٰ أحمد من حديث ابن مسعود « رُبَّ قتيلٍ بين الصَّفين الله أَعْلَمُ بنيّته » [2]، وروىٰ ابن ماجه من حديث معاوية « إنّما الأعمالُ كالوعاءِ إذا طاب أسفلُه طاب أعلاه » [3]، وروىٰ النسائي من حديث عُبادة بن الصَّامِت « من غَزا في سبيلِ الله وهو لا يَنوي إلّا عِقالاً فَلَهُ ما نَوىٰ » [4]، وروىٰ الأربعة من حديث عُقْبَة بن عامر « إنَّ اللهَ يُدْخِلُ بالسَّهْمِ الواحدِ ثلاثةٌ الجنّةَ... » [1]،

---

(١) انظر: صحيح البخاري (كتاب الإيمان / باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة.../ رقم٥٦)، وصحيح مسلم (كتاب الوصية / باب الوصية بالثلث / رقم ٤٢٠٩)، وسنن أبي داود (كتاب الوصايا / باب ما جاء فيما يجوز للموصي في ماله / رقم ٢٨٦٤)، وجامع الترمذي (كتاب الوصايا.../ باب ما جاء في الوصية بالثلث / رقم ٢١١٦)، وسنن النسائي الكبرىٰ (٥/ ٣٧٧/ رقم ٩١٨٦)، وأما رواية ابن ماجه فقد تضمنت صدر الحديث خالية من القطعة المذكورة أعلاه (إنك لن تنفق نفقة...)، انظر: سنن ابن ماجه (كتاب الوصايا / باب الوصية بالثلث / رقم ٢٧٠٨).

(٢) انظر: مسند أحمد (١/ ٣٩٧/ مسند عبد الله بن مسعود)، قال الهيثمي: فيه ابن لهيعة وحديثه حسن وفيه ضعف، والظاهر أنه مرسل ورجاله ثقات، انظر: مجمع الزوائد (٥/ ٣٠٢)، وقال الشيخ أحمد شاكر في تحقيق المسند: {إسناده ضعيف لإرساله}، انظر: كلام المحقق في حاشية التقييد والإيضاح (١/ ٧٨٣).

(٣) انظر: سنن ابن ماجه (كتاب الزهد / باب التوقي علىٰ العمل / رقم ٤١٩٩)، قال البوصيري: {هذا إسناد فيه مقال}، انظر: مصباح الزجاجة (٤/ ٢٣٥)، وقال المناوي: فيه الوليد بن مسلم ثقة مدلس، وعبد الرحمن بن يزيد أورده الذهبي في الضعفاء، قال: ضعفه أحمد، وقال البخاري: منكر الحديث، انظر: فيض القدير (٢/ ٧٠٨).

(٤) انظر: سنن النسائي (كتاب الجهاد / باب من غزا في سبيل الله ولم ينو من غزاته إلا عقالاً / رقم٣١٤٠)، وقد ذكر ابن القطان الفاسي أن في إسناده من لا يعرف حاله، انظر: بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٤/ ٣٣٩)، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، انظر: المستدرك (٢/ ١٢٠ / رقم٢٥٢٢)، وحسّن إسناده محمد بن عبد الواحد المقدسي، انظر: الأحاديث المختارة (٨/ ٣٥٦-٣٥٨).

(١) انظر: سنن أبي داود (كتاب الجهاد / باب في الرمي / رقم ٢٥١٣)، وسنن الترمذي (كتاب فضائل =

فذَكَرَهُ وفيه «وصانِعُهُ يحتسبُ في صُنْعِهِ الأجرَ»، وروىٰ النسائي من حديث أبي ذَرّ وأبي الدّرْداء « منْ أَتىٰ فِراشَه وهو ينوي أنْ يقومَ يُصَلِّي من الليلِ فَغَلَبَتْهُ عينُهُ حتىٰ يُصْبِحَ كُتِبَ له ما نوىٰ » [1]، وروىٰ الطبراني من حديث صُهيب « أيّما رجل تزوج امرأةً فنوىٰ أنْ لا يُعطيها من صَدَاقها شيئاً مات يومَ يموت وهو زانٍ وأيّما رجل اشترىٰ من رجلٍ بَيعاً فنوىٰ أنْ لا يُعطيه من ثمنِه شيئاً مات يومَ يموتُ وهو خائن » [2]، وروىٰ الطبراني من حديث أبي أُمامة « [من ادّانَ دَيناً وهو ينوي أن يُؤَدّيَهُ أدّاهُ اللهُ عنه يومَ القيامةِ و] [3] من ادَّانَ دَيْناً وهو ينوي أنْ لا يُؤَدّيه لَقِيَ اللهَ سارقاً » [4]، إلىٰ غير ذلك من الأحاديث الواردة

= الجهاد / باب ما جاء في فضل الرمي في سبيل الله / رقم١٦٣٧)،، وسنن النسائي (كتاب الخيل والسبق والرمي / باب تأديب الرجل فرسه / رقم ٣٦٠٨)، وسنن ابن ماجه (كتاب الجهاد / باب الرمي في سبيل الله / رقم ٢٨١١)، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، انظر: المستدرك (٢/ ١٠٤ / رقم ٢٤٦٧)، وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود ص ٢٤٦ رقم (٥٤٠).

(١) انظر: سنن النسائي (كتاب قيام الليل وتطوع النهار / باب من أتىٰ فراشه وهو ينوي القيام فنام / رقم ١٧٨٨)، وأخرجه ابن ماجه (كتاب إقامة الصلوات / باب ما جاء فيمن نام عن حزبه من الليل / رقم ١٣٤٤)، قال الحاكم: {هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين ولم يخرجاه، والذي عندي أنهما علّلاه بتوقيفٍ رُوي عن زائدة}، انظر: المستدرك (١/ ٤٥٥/ رقم ١١٧٠)، وصحح إسناده الحافظ العراقي، انظر: تخريج أحاديث الإحياء (١/ ٣٢٥-٣٢٦).

(٢) انظر: معجم الطبراني الكبير (٨/ ٣٥ / رقم٧٣٠٢)، وفي سنده عمرو بن دينار البصري الأعور قال عنه الهيثمي أنه متروك، انظر: مجمع الزوائد (٤/ ١٣١).

(٣) ما بين المعكوفين سقط من: (ز).

(٤) لم أجده بهذا اللفظ، وقد روىٰ الطبراني من طريق أبي أمامة حديثاً تضمن الشطر الأول فقط، انظر: المعجم الكبير (٨/ ٢٤٣/ رقم ٧٩٤٩)، وأخرج نحوه: ابن ماجه في كتاب الصدقات (باب من ادّان ديناً وهو ينوي قضاءه / رقم ٢٤٠٨)، وابن حبان في صحيحه (١١/ ٤٢٠/ رقم ٥٠٤١)، وصحح الألباني لفظاً قريباً منه من طريق ميمونة، انظر: صحيح الجامع الصغير (٥/ ٢٣٣/ رقم ٥٨٦٢)، وأما =

في مطلق النية} [1]، وقال العراقي في **شرح التقريب**: {أطلق بعضهم علىٰ هـذا الحـديث اسم التواتر، وبعضهم اسم الشُّهرة، وليس كـذلك وإنّـما هـو فَـرْد، ومـن أطلـق ذلـك فمحمول علىٰ أنه أراد أن التواتر والاشتهار في آخر السند من عند يحيىٰ بـن سـعيد، قـال النووي هو حديث مشهور بالنسبة إلىٰ آخره غريـب بالنسـبة إلىٰ أولـه – قـال – ولـيس متواتراً لفقد شرط التواتر في أوله. انتهىٰ} [2]، أي فإنه يُشترط أن يكون في سائر طبقاته، وقال الحافظ السيوطي مُجيباً عن من أطلق التواتر: {قد قسّم أهـلُ الأصـول المتـواتر إلىٰ قسمين: لفظي / ١٦/ وهو مـا تـواتر لفظـه، ومعنـوي وهـو أن ينقـل جماعـة يسـتحيل تواطؤهم علىٰ الكذب قضايا مختلفة تشترك في أمر متواتر هو ذلك القدر المشـترك، كـما إذا نقل رجل عن حاتم مثلاً أنه أعطىٰ جملاً، وآخر أنه أعطىٰ فرساً، وآخـر أنـه أعطـىٰ ديناراً، وهلُمّ جـرّاً... فيتـواتر القـدر المشـترك بـين أخبـارهم وهـو سـخاؤه، قـال في **المحصول**: {لأن هذه الجُزئيات اشتركت في كُـلِّي واحـد وراوي الجُزئـي راوي الكُـلِّي فيصير الكلي وهو السخاء [3] متواتراً بالتَضَمُّن} [4]، – قلت [1] – وحديث النيـة مـن هذا القبيل، فإنه قد وردت أخبار كثيرة في اعتبار النية، والاعتماد في الأعمال عليهـا كـما ترىٰ، فصار متواترا بهذا الاعتبار وإن لم يتواتر لفظه، فصحّ قول مـن جـنح إلىٰ تـواتره،

= الشطر الثاني فأخرج الطبراني من طريق صهيب لفظاً قريباً منه، انظر: المعجـم الكبـير (٨/ ٣٤/ رقـم ٧٣٠١)، كما أخرج نحـوه ابـن ماجـه (بـاب مـن ادّان دينـاً لم ينـو قضـاءه / رقـم ٢٤١٠)، وحسَّـن البوصيري إسناده، انظر: مصباح الزجاجة (٣/ ٦٤).

(١) منتهىٰ الآمال في شرح حديث إنما الأعمال للسيوطي ص ٦، ٧.

(٢) طرح التثريب في شرح التقريب (٢/ ٥).

(٣) في (ز): السخي.

(٤) المحصـول للـرازي (٤/ ٣٨٣)، وانظـر: شرح الكوكـب المنـير (٢/ ٣٣٢-٣٣٣)، وتيسـير التحريـر (٣/ ٣٦).

(١) لازال الكلام للسيوطي.

وكذا أحاديث الحوض، ومسح الخفّ، ورفع اليدين، وكثير من الأحاديث التي وصفها الحفاظ بالتواتر؛ إنما هي متواترة تواترا معنويا، فإنها أخبار تضمّنت ذكر ذلك لا لفظيا. انتهىٰ} [1].

سبب ورود الحديث

وأما بيان سبب ذكره وإيراده فقد قال الجلال السيوطي: {من أنواع علوم الحديث معرفة أسبابه، وقد ألّف في ذلك بعضهم[2] كما أُلِّفَ في أسباب نزول القرآن، وهذا حديث واقع علىٰ سبب وهو أنّ رجلاً هاجر من مكة إلىٰ المدينة لا يريد بذلك فضيلة الهجرة وإنما هاجر ليتزوج امرأة تُسمّىٰ أمّ قَيْسٍ فسُمِّي مهاجر أمّ قيس ولهذا خُصَّ في الحديث ذكر المرأة دون سائر ما يُنوىٰ به الهجرة من أفراد الأعراض الدنيوية [3]، وروىٰ **الزُّبَير بن بكّار** [1] في **أخبار المدينة** « أن النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم لمّا قَدِمَ المدينة

---

(١) منتهىٰ الآمال في شرح حديث إنما الأعمال ص ٧.

(٢) ككتاب البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف، لابن حمزة الحسيني الحنفي الدمشقي، وغيره...

(٣) لم يثبت أن قصة مهاجر أم قيس هي سبب ورود حديث « إنما الأعمال بالنيات... »، قال الحافظ ابن رجب الحنبلي في جامع العلوم والحكم ص ٣٢ ما نصه: {وقد اشتهر أن قصة مهاجر أم قيس هي كانت سبب قول النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم « من كانت هجرته إلىٰ دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها » وذكر ذلك كثير من المتأخرين في كتبهم ولم نرَ لذلك أصلاً بإسناد يصِحّ والله أعلم}، وقد أشار إلىٰ ذلك الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١/ ١٣ - ١٤) حيث قال بعد أن ساق قصة مهاجر أم قيس بإسنادها: {وهذا إسناد صحيح علىٰ شرط الشيخين لكن ليس فيه أن حديث الأعمال سيق بسبب ذلك ولم أر في شيء من الطرق ما يقتضي التصريح بذلك}، وقد ذكر الإمام السيوطي في منتهىٰ الآمال ص١٠ وقوفه - في بعض الطرق - علىٰ التصريح بكونه صلّىٰ الله عليه وسلّم خطب بحديث إنما الأعمال لما قدم المدينة، وقال: عجبت للحافظ ابن حجر كيف لم يستحضره! ثم ساق حديث الزبير بن بكار الآتي، والذي يظهر أن مراد الحافظ ابن حجر والحافظ ابن رجب هو عدم وقوفهم علىٰ إسناد صحيح، وليس عدم ورود الحديث والله أعلم.

(١) **الزبير بن بكّار** هو: أبو عبد الله الزبير بن بكار بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير بن العوّام القرشي الأسدي المدني، كان علامة نسابة أخبارياً، ولي قضاء مكة، من تصانيفه: أنساب قريش =

وُعِك فيها أصحابه وقدِم رجلٌ فتزوج امرأةً كانت مهاجرة فجلس رسـول الله صـلّىٰ الله عليه وسلّم علىٰ المنبر فقال: يا أيُّها الناسُ إنّما الأعمالُ بالنية – ثلاثاً – فمن كانت هجرتُـه إلىٰ الله ورسولهِ فهجرتُه إلىٰ الله ورسولهِ ومن كانت هجرتُه في دنيا يطلبُها أو امرأة يخطبُها فإنّما هجرتُه إلىٰ / ١٧/ ما هاجر إليه، ثم رفع يديه فقال: اللهمّ انقل عنا الوَباء فلمّا أَصْـبحَ قال أُتيت هذه الليلة بالحمّىٰ فإذا بعجوزٍ سوداءَ مُلَبَّبَة في يَدَيْ الذي جـاء بهـا فقـال هـذه الحمّىٰ فما ترىٰ فيها فقلت: اجعلوها بخُمّ » [1]، فهـذه الطريـق صرّح فيهـا بـذكر سـبب الحديث وبكونه خطب به حين قدِم المدينة واستفدنا منه تاريخ الحديث وهو أحد علـوم فنّ الحديث. انتهىٰ} [2].

فقوله فيه: مُلَبَّبَة، بميم مضمومة، ولام مفتوحة، وموحـدتين مفتـوحتين أولاهمـا مشددة، قال في **السيرة الشامية** [3]: {يقال: لبَّبْتُه بالتشديد إذا جمعت ثيابه عنـد نحـره ثـم جررته. انتهىٰ} [1].

= وأخبارها، توفي – رحمه الله – سنة ٢٥٦هـ، انظر: معجم الأدباء (٣/ ٣٤٨)، ومرآة الجنان (٢/ ١٦٧)، والعبر في خبر من غبر (٢/ ١٨).

(١) أخرجه: المتقي الهندي في كنز العمال (٣/ ٣١٩/ رقم ٨٧٨٣) وذكر بأنه عند هناد في الزهد، ولم أعثر عليه بهذا اللفظ هناك، وذكره السيوطي في الخصائص الكبرىٰ (١/ ٣٢٠)، وعزاه للـزبير بـن بكـار في أخبـار المدينة، وفي إسناده موسىٰ بن محمد بن إبراهيم بن الحارث وهو متكلم فيه، قال: الدوري عـن يحيـىٰ بـن معين ضعيف الحديث وقال البخاري عنده مناكير، وقال الآجري عن أبي داود كان أحمد يضعفه وقال أبو داود أيضا لا يكتب حديثه، وقال أبو زرعة منكر الحديث وقال أبو حاتم ضعيف الحديث، انظر: تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٢٨)، وقد نقلت آنفاً كلام الحافظ ابن حجر والحـافظ ابـن رجـب رحمهـما الله في أنـه لم يصح إسناد في أن قصة مهاجر أم قيس هي السبب في ورود حديث الأعمال بالنيات.

(٢) منتهىٰ الآمال ص ١٠.

(٣) اسم الكتاب: سبل الهدىٰ والرشاد في سيرة خير العباد وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحوالـه في المبدأ والمعاد للمحدث شمس الدين الشامي، انظر: كشـف الظنـون (٢/ ٩٧٨)، وفهـرس الفهـارس للكتاني (٢/ ١٠٦٢).

(١) سبل الهدىٰ والرشاد (٣/ ٣٠٢)، وقد جاءت هذه العبارة في لسان العرب (١/ ٧٣٣).

وقوله أيضاً: بخُمّ، هو: {بخاء معجمة مضمومة، فميم مشددة، غدير علىٰ نحو ثلاثة أميال من الجُحْفة يُسرة الطريق. انتهىٰ الشامي[1] أيضاً} [2]. واسم أمّ قيس هذه: **قَيْلة**[3] بقاف مفتوحة ثم تحتية ساكنة كما قاله: **ابن دِحية** [4] – **لا أم قيس الأَسَدية** [5] – قال الحافظ العراقي وابن حجر: ولم نقف علىٰ اسم مهاجرها [6].

ما يتعلق بـ (المنبر)

تنبيه[7]: قوله علىٰ المنبر هو بكسر الميم مشتق من النبر، وهو الارتفاع[8]، قال أبو البقاء الأحمدي: فإن قلت هذا الوزن من أوزان الآلة، وقد عُلِمَ أنّها ثلاثة، مِفْعَل كمِحْلَب، ومِفعَال كمِفتَاح، ومِفْعَلة كمِكْسَحة، وكان القياس فتح الميم لأنه موضع الظهور والارتفاع، قلت: قال شارحه العيني: {هذا ونحوه من الأسماء الموضوعة علىٰ

---

(١) الشامي هو: محدث الديار المصرية شمس الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الشامي الصالحي، الدمشقي نزيل البرقوقية بمصر، من أجل تلاميذ السيوطي، من تصانيفه: السيرة الشامية، توفي رحمه الله سنة ٩٤٢هـ، انظر: كشف الظنون (٢/ ٩٧٨) وفهرس الفهارس (٢/ ١٠٦٢).

(٢) سبل الهدى والرشاد (٣/ ٣٠٢)، وانظر: معجم البلدان (٢/ ٣٨٩).

(٣) انظر: طرح التثريب (٢/ ٢٣)، وقد ذكرها الحافظ ابن حجر في الإصابة (٨/ ٢٨١)، ثم أشار إلىٰ احتمال أنها هذلية في الترجمة التي تليها، انظر: الإصابة (٨/ ٢٨٢).

(٤) **ابن دحية** هو: أبو الخطاب عمر بن الحسن بن علي المغربي السبتي، متهم في نقله، مع أنه كان من أوعية العلم، وكان بصيراً بالحديث، ولغته ورجاله ومعانيه، قال الحَافِظَ الضِّياء: لم يعجبني حاله، كان كثير الوقيعة في الأئمة، ثم ذكر أنه قرأ له أشياء تَجْرحه وتُضَعِّفه، توفي – رحمه الله – سنة ٦٣٣هـ، انظر: وفيات الأعيان (٣/ ٤٤٨)، والبداية والنهاية (١٧/ ٢٢٣)، وسير أعلام النبلاء (٢٢/ ٣٨٩).

(٥) **أم قيس الأسدية** هي: أخت عكاشة بن محصن، ويقال إن اسمها: أمية، أسلمت قديماً بمكة، وبايعت وهاجرت، دعا لها النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم بطول العُمُر فَعَمَّرَت، انظر: الإصابة (٨/ ٢٨٠)، والكاشف (٢/ ٥٢٧)، وتهذيب الكمال (٣٥/ ٣٨٠).

(٦) انظر: طرح التثريب (٢/ ٢٣)، وفتح الباري (١/ ٢٣).

(٧) وهو التنبيه الثاني.

(٨) جاء في لسان العرب (٥/ ١٨٩): النبر عند العرب ارتفاع الصوت، يقال: نبر الرجل نبرة إذا تكلم بكلمة فيها علو.

هذه الصيغة وليست علىٰ القياس} [1]، وقال **الكِرْمانِيّ** [2]:

{وهو بلفظ الآلة، لأنه آلة الارتفاع} [3]، قال العيني: {وفيه نظر؛ لأن الآلة ما يعالج بها الفاعل المفعول، كالمفتاح ونحوه، والمنبر ليس كذلك، وإنما هو موضع العلوّ والارتفاع، والصحيح ما ذكرناه. انتهىٰ} [4]، قال بعض العلماء: {ما ذكره الكِرْمانِيّ ظاهر؛ لأنّ المنبر آلة يُعالِج بها الخطيب المخطوبين باعتبار علوّه لإسماعهم؛ لأنّ الآلة ما ينشأ عنها أثر فِعل الصانع في الصنعة، والمنبر /١٨/ ينشأ عنه باعتبار العلوّ أثر إسماع الخطيب السامعين. انتهىٰ} [5]. فإن قيل: إنّما اتّخذ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم المنبر سنة سبع أو ثمان من الهجرة، فالجواب: أن المراد بالمنبر الذي خطب عليه شيءٌ كان يخطُب عليه لا المنبر المعروف.

ما يستفاد من الخطبة بهذا الحديث

تنبيه آخر [6]: استفيد من خطبة النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم أنه يُستحب للإمام الأعظم الخطبة عند الأمور المهمّة [7]، وتعليم الحكم المهم [8] لأنه أبلغ في الاشتهار، ونظير ذلك خطبة عمر بالجابية [1]، وخطبته لمَّا قدِم من الحج قُرب وفاته [2]، وفيه دليل

---

(١) عمدة القاري (١/ ٥٢).

(٢) **الكِرْمانِيّ** هو: شمس الدين محمد بن يوسف بن علي الكِرْمانِيّ ثم البغدادي الشافعي، أصله من كرمان، كان ملازماً للعلم، قانعاً باليسير، من تصانيفه: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، توفي – رحمه الله – سنة ٧٨٦هـ، انظر: البدر الطالع (٢/ ٢٩٢)، وهدية العارفين (٦/ ١٧٢)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣/ ١٨٠).

(٣) الكواكب الدراري (١/ ١٧).

(٤) عمدة القاري (١/ ٥٣).

(٥) لم يتبين لي من قال هذا القول، ويحتمل أن يكون الكلام لأبي البقاء الأحمدي والله أعلم.

(٦) وهو التنبيه الثالث.

(٧) في (ز): المحكمة.

(٨) في (ز): المحكم.

(١) انظر: تاريخ دمشق (٢/ ١٦٩)، والجابية: قرية من أعمال دمشق من ناحية الجولان شمال حوران، انظر: معجم البلدان (٢/ ٩١).

(٢) المقصود بذلك هو النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم، وقد أخرج هذه القصة البخاري (كتاب الصلاة / باب =

أيضاً علىٰ أن الثقة إذا كان في مجلس جماعة، ثـم ذكـرعن ذلـك المجلـس شـيئاً لا يمكـن غفلتهم عنه، ولم يذكره غيره، أن ذلك لا يقدح في صدقه، خلافـاً لمـن أعـلّ ذلـك، فـإن عَلْقَمة ذكر أن عمر خطب به علىٰ المنبر كما في رواية البخاري [1]، ثـم لمْ يصـحّ مـن جهـة أحد عنه غير [عَلْقمة، وكذلك النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم خطب به ثم لمْ يصحّ من جهـة أحد عنه غير] [2] عمر – رضي الله تعالىٰ عنه – قاله الجلال الحافظ السيوطي [3]. قال: {وظهر لي في مناسبة الخطبة به أوّل قدومـه المدينـة أن الأحكـام وغالـب العبـادات إنـما شُرِعت بعد الهجرة وكلها متوقفة علىٰ النية؛ ومحلها أوّلُ كلّ عمـل فبـدأ صـلّىٰ الله عليـه وسلّم ببيان النية للإشارة إلىٰ وجوب تقديمها عـلىٰ كـل عمـل مـن الأعـمال وأنهـا أول الأركان انتهىٰ} [4]. وصرّح المَناوي في أول **شرح الأربعين**: بأنه خطب بـه كـذلك بقيـة الخلفاء الأربع انتهىٰ.

تـنـبـيـه آخر[5]: في الحديث براعة الاستهلال، فإنه لّمـا سِـيق بسـبب مـن هـاجر ليتزوج امرأة؛ قدّم علىٰ ذكر الهجرة ذكر النيـة، واسـتفتح الحـديث بـما يناسـب المقصـود ويشمله وغيره، وعُلِم من خطبة النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم به أنه قطعة من الخطبة وليس بتمام الحديث، وعُلِم أنه لا بأس للخطيب بالإتيان في الخطبة بشيء من الأحاديث، وعُلِم من قوله يا أيّها الناس في صدر الخطبة طلب اتِّباعه صلّىٰ الله عليه وسلّم في ذلـك، وفيهـا من الفوائد التنبيه علىٰ العموم / ١٩/ فيما يذكر، وأنـه لا يخـصّ أحـداً دون أحـد، وذلـك أدعىٰ إلىٰ قبول الوعظ انتهىٰ.

= الخوخة والممر في المسجد / رقم٤٦٧)، وانظر: البداية والنهاية (٨/ ٤٢).

(١) ورد لفظ: «خطب» في (كتاب الحيل/ بابٌ في ترك الحيل .../ رقـم ٦٩٥٣)، وورد لفـظ: «المنـبر» في (كتاب بدء الوحي/ بابٌ كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .../ رقم ١).

(٢) ما بين المعكوفين سقط من: (ز).

(٣) منتهىٰ الآمال ص١٥.

(٤) المصدر السابق ص١٠.

(٥) وهو التنبيه الرابع.

الفـــصـل الأول

في الكلام على جملتي النية وبيان ما يتعلق بهما من الأحكام مع التنبيه على ما في بعض الكلمات من التصريف واللغات وما يناسب ذلك من الأبحاث والنكات

هل (إنما) تفيد الحصر؟

أما بيان معاني ذلك؛ فقوله: «**إنّما الأعمالُ بالنيات**»، قال المَناوي في **شرح الأربعين**: {أي إنما هي مرتبطة بها ارتباط الآثار الملكية بالأسرار الملكوتية، فإن عالم الملك تحت قهر عالم الملكوت وتسخيره، فلزم أن يكون لنيّات النفوس تأثير فيما تباشره أبدانها من الأعمال} [1]، قال العراقي و**البَرماوي** [2] وأبو البقاء وغيرهم: {التركيب مفيد للحصر باتفاق المحققين، وإنما اختُلِف في وجه الحصر، فقيل: دلالة إنما عليه بالمنطوق أو المفهوم، علىٰ الخلاف المعروف، وقيل: عموم المبتدأ باللام وخصوص خبره [3]، أي كل الأعمال بالنيات فلو صحّ عمل بغير نية لم تصدق هذه الكلية. انتهىٰ} [4]، وقال **ابن حجر** [5] في

---

(١) انظر نحو هذا الكلام في فيض القدير (١/ ٤٠).

(٢) **البَرماوي** هو: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسىٰ البرماوي المصري الشافعي، أصله من عسقلان، نشأ في طلب العلم، وعاش فقيراً، أخذ عن البَلْقِيني وابن الملقن والعراقي وابن جماعه وغيرهم، من تصانيفه: اللامع الصبيح في شرح الجامع الصحيح للبخاري، توفي – رحمه الله – سنة ٨٣١هـ، انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٤/ ١٠١)، والضوء اللامع (٧/ ٢٨٠)، وهدية العارفين (٦/ ١٨٦).

(٣) في (ز): غيره.

(٤) انظر: طرح التثريب (٢/ ٦ – ٧)، وفتح الباري (١/ ١٦)، وفيض القدير (١/ ٤٠).

(٥) **ابن حجر** هو: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن عليّ بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، ولد في محلة أبي الهيتم بمصر وإليها نسبته، وكان من أعظم علماء عصره، وفقهاء دهره، من تصانيفه: تحفة المحتاج لشرح المنهاج في فقه الشافعية، وشرح الأربعين للنووي، توفي – رحمه الله – بمكة سنة ٩٧٤هـ، وهو غير نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي صاحب مجمع الزوائد المتوفىٰ سنة ٨٠٧هـ، وغير الحافظ ابن حجر العسقلاني صاحب فتح الباري المتوفىٰ سنة ٨٥٢هـ، انظر: النور السافر (١/ ٢٥٨)، وأبجد العلوم (٣/ ١٦٤)، وهدية العارفين (٥/ ١٤٦).

شرح الأربعين [١]: {إنّما لتقوية الحكم الذي في حيزها [٢] اتفاقاً، ومن ثم وجب أن يكون معلوما للمخاطب – كما يأتي التنبيه عليه – أو منزلاً منزلته، ولإفادة الحصر وضعاً علىٰ الأصح فيهما عند جمهور الأصوليين[٣]، خلافاً لجمهور النحاة[٤]، وهو إثبات الحكم لما بعدها ونفيه عما عداه. انتهىٰ} [٥]. قال أبو البقاء في **شرح البخاري**: {وهل نفيه عمّا عداه بمقتضىٰ موضوع اللفظ أو هو من طريق المفهوم فيه بحث. انتهىٰ}. قال الحافظ السيوطي تبعا للحافظ ابن حجر [٦]: {ومن الأدلة علىٰ أنّ (إنّما) للحصر استعمالها موضع استعمال النفي والاستثناء كقوله تعالىٰ: ﴿**إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾ [الطور: ١٦]، وقال: ﴿**وَمَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾ [الصافات: ٣٩]، ﴿**فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ**﴾ [التغابن: ١٢]، وقال: ﴿**مَّا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ**﴾ [المائدة:٩٩]، ومن شواهده قول **الأَعْشىٰ** [٧]:-

ولستَ بالأكْثَرِ مِنْهُم حَصىٰ وإنَّمـــا العِـــزَّةُ للكـــاثِرِ [٨]

/ ٢٠/ يعني ما ثبتت العزة إلا لمن كان أكثر حصىٰ. قال **السُّبكي** [١]: ومِن

---

(١) ويسمىٰ: الفتح المبين بشرح الأربعين النووية.

(٢) كذا في (ز)، وفي (ق) و (ح): خبرها، والحيز يشمل الخبر على اعتبار أن من العوامل التي تدخل على المبتدأ والخبر إن وأخواتها فتنصب الاسم وترفع الخبر فيكون الخبر داخلاً في حيز تأثيرها.

(٣) انظر: التلخيص للجويني (٢/ ٢٠٣)، وشرح الكوكب المنير (٣/ ٥١٥).

(٤) انظر: مغني اللبيب (١/ ٣٣٩)، وشرح الكوكب المنير (٣/ ٥١٦).

(٥) الفتح المبين ص (١١/ ش).

(٦) انظر: فتح الباري (١/ ١٦).

(٧) **الأعشىٰ** هو: أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل من بني قيس بن ثعلبة، كان أعمى وكان يقال له صناجة العرب لكثرة ما تفنن في شعره، وهو أحد الأربعة الذين وقع الاتفاق علىٰ أنهم أشعر العرب، أدرك مبعث النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم ومدحه إلا أنه لم يرزق الإسلام، مات باليمامة، انظر: طبقات فحول الشعراء (١/ ٥٢)، والأغاني (٩/ ١٢٧)، ولباب الآداب ص١٢٩.

(٨) انظر: الخصائص لابن جني (١/ ١٨٥)، والمحكم والمحيط الأعظم (٣/ ٤٢٠).

(١) انظر: رفع الحاجب (٤/ ١٥)، و**السُّبكي** هو: الإمام الْحافظُ الْفقيه الْمجتهد القاضي تقي الدين أبو =

[أقوىٰ][1] أدلة الحصر قوله تعالىٰ: ﴿ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ﴾[النحل: ٨٢]، إذ لو لم تكن للحصر كانت بمنزلة إنْ تولّوا فعليك البلاغ وهو صلّىٰ الله عليه وسلّم عليه البلاغ تولّوا أمْ لا، وإنما ترتب علىٰ توليهم نفي غير البلاغ مما قد يُتوهّم؛ تسليةً له صلّىٰ الله عليه وسلّم. انتهىٰ}[2].

قال الحافظ السيوطي: {ثم القول بأنها للحصر ـ هو رأي الأكثرين[3]، ونقله **البَلْقِيني**[4] عن جميع أهل الأصول من المذاهب الأربعة إلا اليسير **كالآمدي**[5]، ووافق الآمدي في إنكاره **أبو حيان**[6] واشتد نكيره علىٰ من قال به[1]، وقال التقي السُّبكي: إن

= الْحسن علي بن عبد الكافي بن تمام السبكي، سمع الحديث في شبيبته، ورحل إلىٰ الشام وقرأ بنفسه وكتب وخرَّج، وله تصانيف كثيرة منتشرة، وكان كثير التلاوة، توفي – رحمه الله – سنة ٧٥٦هـ، انظر: البداية والنهاية (١٨/ ٥٦٦)، وشذرات الذهب (٦/ ١٨٠)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٩٠).

(١) في منتهىٰ الآمال: أوضح.

(٢) منتهىٰ الآمال ص١٦ – ١٧.

(٣) يقول شيخ الإسلام: لفظة (إنما) للحصر عند جماهير العلماء وهذا مما يعرف بالاضطرار من لغة العرب. انظر شرح حديث إنما الأعمال بالنيات ص٤٩، وانظر: اللمع للشيرازي ص٦٧، والإبهاج للبيضاوي (١/ ٣٥٦).

(٤) **البَلْقِيني** هو: الإمام العلامة الحافظ الفقيه المجتهد سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير الكناني الشافعي، انتهت إليه رياسة المذهب والإفتاء، توفي – رحمه الله – سنة ٨٠٥ هـ، انظر: الرد الوافر ص١١٤، وإنباء الغمر بأبناء العمر (٥/ ١٠٧)،وطبقات الحفاظ للسيوطي (١/ ٥٤٢).

(٥) **الآمدي** هو: السَّيْف أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي المتكلم، كان حنبلياً ثم صار شافعياً أصولياً منطقياً جدلياً خلافياً، كان من الأذكياء، من تصانيفه: إحكام الأحكام في أصول الفقه، وقد نُفِي من دمشق لسوء اعتقاده، توفي – رحمه الله – سنة ٦٣١ هـ، انظر: وفيات الأعيان (٣/ ٢٩٣)، والبداية والنهاية (١٧/ ٢١٤)، وسير أعلام النبلاء (٢٢/ ٣٦٤)،.

(٦) **أبو حيان** هو: أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الجياني ثم الغرناطي، الإمام الحافظ العلامة شيخ البلاد المصرية، فريد العصر وشيخ الزمان وإمام النحاة، صاحب البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم، توفي – رحمه الله – سنة ٧٤٥هـ، انظر: البداية والنهاية (١٨/ ٤٧٣)، ومعجم الذهبي ص ١٧٩، ومعرفة القراء الكبار (٢/ ٧٢٣).

(١) انظر: البحر المحيط لأبي حيان (١/ ١٩١).

المخالف في الحصر مستمر علىٰ لجاج ظاهر. انتهىٰ} [1]. وقال **ابن عطية** [2]: {إنما لفظ لا تفارقه المبالغة والتأكيد حيث وقع، وصلح مع ذلك للحصر إن دخل في قصة ساعدت عليه} [3] فجعل وروده للحصر مجازاً يحتاج إلىٰ قرينة، وكلام غيره علىٰ العكس من ذلك، ثم علىٰ قول الجمهور أنها مفيدة للحصر هل تفيده بالمنطوق وهو مقتضىٰ موضوع اللفظ أو بالمفهوم؟ فيه بحث يأتي بيانه؛ قال **التاج السُّبكي** [4] في **رفع الحاجب**: {الأكثرون علىٰ الأول، وقال بالثاني شرذمة قليلون} [5].

ولم يُرجِّح أخوه [6] في **عروس الأفراح** [1]، ولا **ابن الحاجب** [2] في

---

(١) منتهىٰ الآمال ص ١٧، وانظر: رفع الحاجب (٤/ ١٤).

(٢) **ابن عطية** هو: القاضي أبو محمد، عبد الحق بن غالب بن عطية المحاربي الأندلسي، صاحب المحرر الوجيز في التفسير، كان فقيها عالما بالتفسير والأحكام والحديث والفقه، والنحو والأدب واللغة، وكان غاية في الدهاء والذكاء، توفي – رحمه الله – سنة ٥٤١هـ، انظر: الوافي بالوفيات (١٨/ ٤٠)، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص١٢٩، وتاريخ الإسلام للذهبي (٣٧/ ٧٣).

(٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢/ ٥٠٠).

(٤) **التاج السبكي** هو: القاضي تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، كان ماهراً بالحديث والفقه والأصول والعربية، له تصانيف كثيرة منها: طبقات الشافعية، و رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، حصل له بسبب القضاء محن ثبت فيها، وتوفي – رحمه الله – سنة ٧٧١هـ، انظر: الوافي بالوفيات (١٩/ ٢١٠)، ومعجم الذهبي ص١٠٨، وهدية العارفين (٥/ ٦٣٩).

(٥) رفع الحاجب (٤/ ١٤)، وممن قال بالمفهوم: ابن عقيل، والحلواني، انظر: شرح الكوكب المنير (٣/ ٥١٥).

(٦) هو: الشيخ بهاء الدين أبو حامد، **أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي** الشافعي، الإمام الفقيه المفسر المحدث الأصولي الأديب، توفي – رحمه الله – سنة ٧٧٣هـ، انظر: ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد (١/ ٤٩٢)، والبدر الطالع (١/ ٨١)، ومعجم الذهبي ص٢٨.

(١) انظر: عروس الأفراح (١/ ٤٠١)، وهذا الكتاب الذي صنفه بهاء الدين السبكي هو شرح ممزوج ومبسوط لكتاب تلخيص المفتاح في المعاني والبيان للقزويني، انظر: كشف الظنون (١/ ٤٧٧).

(٢) **ابن الحاجب** هو: جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدويني المصري، الإمام =

مختصره [1] شيئاً من القولين، واستشكل بعضهم كونها للحصر- بأنها لو كانت له لاستوىٰ إنما قام زيد مع ما قام إلا زيد، ولا تردد في أن الثاني أقوىٰ من الأول، وأجيب بالمنع، فقد نص [2] أرباب البيان علىٰ أن طرق القصر متفاوتة في القوة، قال ابن حجر الهيتمي: {وإنما حَسُنَ هل قام عمرو بعد إنما قام زيد ولم يكن تحصيلا للحاصل؛ لأنها قد يُتجوَّز [3] بها لغير الحصر، وتراخيها فيه عن ما قام إلا زيد لأنه قدر مشترك فيهما، واختُص الثاني بزيادة قوة فيه لزيادة حروفه، نظير سوف والسين في التنفيس، ولأنه فيه لفظي للتصريح بـ(ما) و(إلا) جَمْعاً بين النفي والإثبات بالمطابقة، وفي (إنما) معنوي. انتهىٰ} [4].

هل (إنما) مركبة؟

قال الجلال السيوطي: {واختلفوا في (إنما) هذه هل هي بسيطة أم مركبة؟ فالجمهور علىٰ / ٢١/ الأول، وقيل إنها مركبة من (إن) المؤكدة، و(ما) المؤكدة، فاجتمع تأكيدان فأفادا الحصر، قاله **السكَّاكي** [5]، قال في **عروس الأفراح**: {ويَرِد عليه أنه لو كان

= العلامة الفقيه المالكي، صاحب الجامع بين الأمهات في الفقه، كان من أَذْكياء الْعالِم، رأْسًا في الْعربية وعلمِ النَظرِ، توفي – رحمه الله – سنة ٦٤٦هـ، انظر: البداية والنهاية (١٧/ ٣٠٠)، وسير أعلام النبلاء (٢٣/ ٢٦٤)، والديباج المذهب ص١٨٩.

(١) انظر: منتهىٰ الآمال ص١٧، واسم هذا الكتاب: مختصر المنتهىٰ الأصولي، وهو اختصار لكتابه المطول: منتهى السول والأمل في علمي الأصل والجدل، انظر: كشف الظنون (٢/ ١٨٥٣).

(٢) في (ز): ضمن.

(٣) في (ح): (يجوز).

(٤) الفتح المبين ص (١١/ ش).

(٥) كذا في (ز)، وفي (ق): السكالي، و في (ح): السبكي، والصواب ما تم إثباته، انظر: منتهىٰ الآمال ص١٨، والإتقان في علوم القران (٢/ ٦٦)، و**السكَّاكي** هو: يوسف بن أبي بكر بن محمد الخوارزمي، إمام في العربية والمعاني والبيان والأدب والعروض والشعر، فقيه متفنن في علوم شتىٰ، من تصانيفه: كتاب مفتاح العلوم في النحو والأدب والاشتقاق والمعاني والبيان، توفي – رحمه الله – سنة ٦٢٦ هـ، =

اجتماع تأكيدين يفيد الحصر لكان قولك: إن زيدا لقائم يفيد الحصر}، قال: {وقد يُجاب بأن مُراده: لا يجتمع حرفا توكيد متواليان إلا للحصر، ثم هو ممنوع؛ فإن التأكيد اللفظي والمعنوي كل منهما مما يتكرر ولا حصر...} [1]، ثم لا نُسلم أن (ما) في إنما مؤكدة، وقيل أنها مركبة من (إن) للإثبات و(ما) للنفي وذلك معنىٰ الحصر ـ لأنه إثبات ونفي، ورُدَّ ذلك، وقال أبو حيان: من قال إن (ما) هنا نافية؛ لم يشمّ رائحة النحو، إنما هي كافة[2]، وقال الشيخ تاج الدين ابن السُّبكي في **رفع الحاجب**: {الأمران باطلان بإجماع النحاة، إذ ليست [3] (إن) للإثبات، وإنما هي لتأكيد الكلام إثباتاً كان أو نفياً، نحو: ﴿ **إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ** ﴾ [النساء: ٤٨] وليست (ما) للنفي، بل كافة بمنزلتها في أخواتها: ليتما، ولعلَّما، وكأنَّما، ولكنَّما – قال: – وقد نسب **القرافي** [4] القول بأنها نافية لأبي علي الفارسي في كتاب **الشيرازيات**[5]، [قال السيوطي:] [6] قال بعض أئمة النحو في زماننا [1]: ولم

= انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٤٥/ ٢٧٣)، وتاج التراجم في طبقات الحنفية ص٣١٧، وهدية العارفين (٦/ ٥٥٣).

(١) عروس الأفراح (١/ ٤٠٣).

(٢) انظر: البحر المحيط (١/ ١٩١)، ومغني اللبيب ص٤٠٥.

(٣) في (ح): ليت.

(٤) **القرافي** هو: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي المصري، الإمام العلامة، انتهت إليه رئاسة الفقه علىٰ مذهب مالك، من تصانيفه: "الذخيرة"، توفي – رحمه الله – سنة ٦٨٤ هـ، انظر: الديباج المذهب ص٦٢، وحسن المحاضرة ص ١٠٢، وهدية العارفين (٥/ ٩٩).

(٥) أيضاً نسب هذا القول له الرازي في المحصول (١/ ٥٣٥).

(٦) هذا وهم من الشيخ المرحومي رحمه الله، فالكلام لازال للتاج السبكي وليس للسيوطي، انظر: رفع الحاجب (٤/ ١٧)، ومنتهىٰ الآمال ص ١٨.

(١) القائل: ابن هشام النحوي، انظر: مغني اللبيب ص٤٠٧، **وابن هشام** هو: العالم العلامة حجة العرب، جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاري الحنبلي، صاحب قطر الندىٰ وبل الصدىٰ، وصاحب مغني =

يقل ذلك الفارسي في **الشيرازيات** ولا في غيرها، ولا قاله نحويٌّ غيره، وإنما قال الفارسي في **الشيرازيات**: إن العرب عاملوا (إنما) معاملة النفي و(إلا) في فصل الضمير كقول **الفرزدق** [(١)]:

أنا الذائدُ الحامي الذِّمارَ وإنَّما يدافعُ عن أحسابِهم أنا أو مِثْلي [(٢)]

وكقوله:-

قد عَلِمَتْ سَلْمَىٰ وجاراتُها ما قَطَّر الفارسَ إلا أنا [(٣)]} [(٤)].

تـنـبـيـه[(٥)]: قول ابن السُّبكي بل هي كافة بمنزلتها في أخواتها[(٦)]، أي فإن (ما) الحرفية الزائدة تتصل بإن، وأن، وكأن، ولكن، وليت، ولعل، فتكفها عن عمل النصب والرفع فيما دخلت عليه من الجمل الاسمية، وتُهيِّئها للدخول علىٰ الجمل الفعلية، نحو:- ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾[الأنبياء: ١٠٨]، ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ ﴾ [الأنفال: ٦]، (... لعلَّما أضاءَتْ لكَ النارُ الحمارَ المُقيَّدا) [(١)]، (ولكنَّما أسْعىٰ / ٢٢/

= اللبيب عن كتب الأعاريب، توفي – رحمه الله – سنة ٧٦١هـ، انظر: المقصد الأرشد (٢/ ٦٦)، وأبجد العلوم للقنوجي (٣/ ٥٤)، وهدية العارفين (٥/ ٤٦٥).

(١) **الفرزدق** هو: الشاعر أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية التميمي البصري توفي – رحمه الله – سنة ١١٠هـ، انظر: لسان الميزان (٦/ ١٩٨)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ٥٩٠)، والإصابة (٥/ ٣٩٤).

(٢) انظر: معاهد التنصيص علىٰ شواهد التلخيص (١/ ٢٦٠)، والذمار: كل ما يلزم حفظه وحياطته وحمايته والدفع عنه، انظر: لسان العرب (٤/ ٣١٢).

(٣) انظر: الأغاني (١٥/ ٢٠٨)، ومعاهد التنصيص (١/ ٢٦١). وقطر: من القطر، وهي الناحية، وطعن الفارس الفارس فقطره إذا ألقاه على أحد قطريه، انظر: جمهرة اللغة (٢/ ٧٥٨).

(٤) رفع الحاجب (٤/ ١٧)، ومنتهىٰ الآمال ص ١٨ – ١٩،، وقد نقل الزركشي ما قاله الفارسي في الشيرازيات وبين مراده، انظر: البحر المحيط (٢/ ٦٦-٦٩).

(٥) وهو التنبيه الخامس.

(٦) انظر: الأصول في النحو (١/ ٢٣٢).

(١) البيت للفرزدق، وصدره: (أعد نظراً يا عبد قيس لعلما)، انظر: الأغاني (٨/ ٦٦).

لمجدٍ مؤَثَّل) [١]، بخلاف: (ولكنَّ ما [٢] يُقضىٰ فَسَوْفَ يكُون) [٣]، فإنها اسم موصول، وإنما أُهملت هذه الأحرف لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية، [إلا (ليت) فإنها تبقىٰ علىٰ اختصاصها بالجملة الاسمية] [٤] علىٰ الأصح، ويجوز إعمالها وإهمالها، والأرجح الإعمال، بل قيل بوجوبه، وقد رُوي بهما قول **النابغة الذُبْيانِيّ** [٥]:

قالتْ ألا ليْتَما هذا الحَمَامُ لَنَا إلىٰ حَمامتِنا أو نِصْفَه فَقَدِ [٦]

يُرْوىٰ برفع الحمام ونصبه، فالرفع علىٰ الإهمال، والنصب علىٰ الإعمال، وليس فيه رد علىٰ القائل بوجوب الإعمال، لأن **سيبويه**[٧] أجاز [١] في رواية الرفع أن تكون (ما) موصولة اسم ليت، و(هذا) خبر مبتدأ محذوف، و(الحمام) نعت (هذا)، و(لنا) خبر ليت، والتقدير: ليت الذي هو هذا الحمام لنا، وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت،

---

(١) البيت لامرئ القيس، وعجزه: (وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي)، انظر: العقد الفريد (٢/ ٣١٧).

(٢) في (ح) و(ز): (ولكنما) وهي خطأ والصواب المثبت.

(٣) البيت لعبد السلام بن رغبان بن عبد السلام، الشاعر المعروف بديك الجن، وهو من أهل حمص، وصدر البيت: (فوالله ما فارقتها عن قلىٰ لها)، انظر: تاريخ مدينة دمشق (٣٦/ ٢٠٩).

(٤) ما بين المعكوفين سقط من: (ز).

(٥) **النابغة الذُبْيانِيّ** هو: الشاعر أبو أمامة زياد بن معاوية بن جابر بن ضباب بن يربوع، كان من فرسان العرب وفصحائهم، انظر: تاريخ دمشق (١٩/ ٢٢١)، وتكملة الإكمال (٢/ ٦٧١)، ونهاية الأرب (٣/ ٥٥).

(٦) انظر: الحيوان (٣/ ٢٢١)، وأدب الكتاب لأبي بكر الصولي (٣/ ٢٥٣).

(٧) **سيبويه** هو: أبو بشر وقيل أبو الحسن عمرو بن عثمان بن قنبر مولىٰ بني الحارث بن كعب الملقب بسيبويه، وهو لقب فارسي معناه: رائحة التفاح، نشأ بالبصرة، وكان في لسانه حبسة، وقلمه أبلغ من لسانه، توفي – رحمه الله – سنة ١٨٠هـ، وقيل ١٦١هـ وقيل ١٨٨هـ، انظر: تاريخ بغداد (١٢/ ١٩٥)، وأبجد العلوم (٣/ ٣٩)، ومعجم الأدباء (٤/ ٤٩٩).

(١) انظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ١٣١-١٤٠).

وقبل هذا البيت:

واحْكُم كحُكمِ فتاةِ الحيِّ إذْ نظرتْ إلىٰ حمامٍ شراعٍ واردِ الثمدِ

وبعده:-

فحَسَبوه فألفَوه كما ذَكَرَتْ تسعاً وتسعين لم تنقصْ ولمْ تَـزِدِ

فكَمَّلَت مائة فيها حَمامتُهـا وأسرَعَت حِسبةً في ذلـك العَدَدِ

والمعنىٰ: كن حكيما كفتاة الحي، وهي **زرقاء اليمامة** [1]، قيل: وكانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام، وقصتها أنها كان لها قَطَاة [2]، ثم مرّ بها سرب من القَطا بين جبلين فقالت:

ليتَ الحمامَ لـيَه إلىٰ حَمامَتِيَه

ونِصْفَه قَدِيَه تمَّ الحمامُ مِيَه [3]

فنظر فإذا القَطا قد وقع في شبكة صياد، فعدَّه فإذا هو ست وستون قَطاة، ونصفها ثلاث وثلاثون قطاة، فإذا ضُم ذلك إلىٰ قطاتها كان مائة، ووُصِفَ الحمامُ بصفة الجمع وهو: شراع، وشراع يحتمل أوله الإعجام والإهمال، وبصفة الإفراد وهو: وارد، والثمد بفتح المثلثة والميم: الماء القليل، وحسبوه: من الحساب وهو العدّ، وقال الكِرْمانِيّ: {قد اعتُرِض علىٰ القول بالتركيب بأنه لا يجوز اجتماع (إن) و(ما) لاستلزام / ٢٣/ اجتماع المُصَدَّرَيْنِ علىٰ صدر واحد، ولِمَا يلزم من إثبات النفي، لأن النفي هو مدخول الكلمة

(١) هي: **زرقاء بنت نمير**، كانت باليمامة، وكانت حادة البصر، يقال أنها تنظر الراكب علىٰ مسيرة ثلاثة أيام، وكانت تُنذر قومها الجيوش إذا غزتهم، حتىٰ احتال لها بعض من غزاهم فقطعوا الشجر وأمسكوه أمامهم، فقالت إني أرىٰ الشجر قد أقبل إليكم، فكذبها قومها، فصبحتهم الخيل وقتلت زرقاء اليمامة، انظر: العقد الفريد (٣/ ١٣).

(٢) القَطاة: واحدة القَطا، وتسمى غطاطاً، وهي طائر معروف، سمي بذلك لِثِقَل مَشْيه، وقيل لأن صوته هكذا، انظر: لسان العرب (١٥/ ١٨٩)، ومقاييس اللغة (٤/ ٤٩٠).

(٣) انظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (١٠/ ٢٧٩)، وجمهرة الأمثال (١/ ٤٠٥).

المحققة – ثم قال: – وأقول: المراد بذلك التوجيه أن (إنما) كلمة موضوعة للحصر، وذلك سرُّ الوضع فيه، لا أن الكلمتين – والحالة هذه – باقيتان علىٰ أصلهما، مرادتان بوضعهما، فلا يرد الاعتراض انتهىٰ} [1].

نكتة: قال بعض الشيوخ: (ما) تولي وتعزل، فتولي حيث وإذ [2] الجزم، وتعزل إن وأخواتها عن النصب والرفع، نقله ابن هشام في **تذكرته** [3]، قال السيوطي [4]: {وأشبعت القول فيه في **الأشباه والنظائر النحوية** انتهىٰ} [5].

الحصر بـ (إنما) يكون مطلقاً ومقيداً

وقال **ابن دقيق العيد** [6]: {إذا ثبت أنها للحصر [7]، فتارةً تقتضي الحصر المطلق – [أي وهو الأغلب الأكثر] [8] – وتارةً تقتضي حصراً مخصوصاً، ويُفهم ذلك بالقرائن والسياق، كقوله تعالىٰ: ﴿**إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ**﴾ [الرعد:٧]، وظاهر ذلك الحصر للرسول

---

(١) الكواكب الدراري (١/ ١٧).

(٢) كذا في (ح)، وفي (ق) و (ز): (إذا) وهو تصحيف، انظر: الآجرومية ص٩، ومنتهىٰ الآمال ص١٩.

(٣) انظر: منتهىٰ الآمال ص١٩، ومغني اللبيب ص٤٠٤ إلى ٤١٣، وذكر عن كتابه هذا المسمىٰ تذكرة في النحو أنه في خمسة عشر مجلداً ولم أقف عليه، انظر: هدية العارفين (٥/ ٤٦٥)، وكشف الظنون (١/ ٦٠٤).

(٤) السيوطي: سقط من (ح).

(٥) منتهىٰ الآمال ص١٩.

(٦) **ابن دقيق العيد** هو: الإمام الفقيه الحافظ المحدث العلامة المجتهد شيخ الإسلام تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب القشيري، كان وقوراً قليل الكلام كثير العلوم في ديانة ونزاهة، انتهت إليه رياسة العلم في زمانه، توفي – رحمه الله – سنة ٧٠٢هـ، انظر: البداية والنهاية (١٨/ ٣٠)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/ ٢٢٩)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٨١).

(٧) للحصر: سقطت من (ق).

(٨) ما بين المعكوفين زيادة ليست من كلام ابن دقيق العيد في إحكام الأحكام حسب الطبعة التي حققها الشيخ أحمد شاكر رحمه الله، ولعل الشيخ المرحومي استفادها من العيني، انظر: عمدة القاري (١/ ٥٧).

صلّىٰ الله عليه وسلّم في النذارة، والرسول لا ينحصر في ذلك، بل له أوصاف جميلة كثيرة كالبشارة وغيرها، ولكن مفهوم الكلام يقتضي حصره في النذارة لمن لم يؤمن، ونفي كونه قادراً علىٰ إنزال ما يشاء [1] الكفار من الآيات، وكذلك قوله صلّىٰ الله عليه وسلّم: « إنّما أنا بشر، وإنّكم تختصمون إليّ... » [2] معناه: حصره في البشرية بالنسبة إلىٰ الاطِّلاع علىٰ بواطن الخصوم، [وبالنسبة إلىٰ جواز النسيان عليه] [3]، لا بالنسبة إلىٰ كل شيء، فإن للرسول صلّىٰ الله عليه وسلّم أوصافاً أُخر كثيرة، [وكذلك قوله صلّىٰ الله عليه وسلّم: «إنّما الرِّبا في النَّسِيئَة» [4]، وكذلك قوله صلّىٰ الله عليه وسلّم: «إنّما الماءُ من الماء» [5]] [6]، وكذلك قوله تعالىٰ [7]: ﴿ إِنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ ﴾ [محمد: ٣٦]، فإنه يقتضي – والله أعلم – الحصر باعتبار من آثَرَها، وأما بالنسبة إلىٰ ما في نفس الأمر؛ فقد تكون سُبُلاً للخيرات، أو يكون ذلك من باب التغليب للأكثر في الحكم علىٰ الأقل} [1]، وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الأنفال: ٢]، أي إنما

---

(١) كذا في: النسخ الثلاث ومنتهىٰ الآمال، وفي إحكام الأحكام ص٦٤: اقترحه.

(٢) أخرجه: البخاري (كتاب الأحكام / باب موعظة الإمام للخصوم / رقم ٧١٦٩)، ومسلم (كتاب الأقضية / باب بيان أن حكم الحاكم لا يغير الباطن / رقم٤٤٧٥) بلفظ: « إنما أنا بشر، وإنه يأتيني الخصم ».

(٣) ما بين المعكوفين زيادة ليست في الطبعة التي وقفت عليها من كتاب إحكام الأحكام، وقد ذكرها العراقي في طرح التثريب (٢/ ٧)، والعيني في عمدة القاري (١/ ٥٨).

(٤) أخرجه: مسلم (كتاب المساقاة / باب بيع الطعام مثلا بمثل / رقم ٤٠٨٩).

(٥) أخرجه: مسلم (كتاب الحيض / باب بيان أن الجماع كان في أول الإسلام لا يوجب الغسل إلا أن ينزل المني... / رقم ٧٧٥).

(٦) ما بين المعكوفين زيادة ليست في الطبعة التي وقفت عليها من كتاب إحكام الأحكام.

(٧) في (ق): قوله صلّىٰ الله عليه وسلّم.

(١) إحكام الأحكام ص٦٤.

الكاملون في الإيمان، وكذلك قوله صلّىٰ الله عليه وسلّم: « ما من نبيّ من الأنبياء / ٢٤/ إلا وقد أُوتِي من الآياتِ ما آمن عليه البشر، وإنّما كان الذي أُوتيتُه وحياً » [١]، فحصر المعجزة في القرآن ليس لنفيها عن غيره، بل لتمييزه علىٰ سائر المعجزات بأنه المعجزة الكبرىٰ الدائمة، المحفوظة من التغيير والتبديل، التي لم يُقهر المعاندون بمثلها، فصارت المعجزات كلها كأنها في ضمنه فحصرت فيه.

قال العراقي:

{أعظمُها معجزةُ القرآنِ تبقىٰ علىٰ تعاقبِ الأزمانِ} [٢].

ثم قال ابن دقيق العيد: {فإذا وردت لفظة (إنما) فاعْتَبِرها، فإن دلّ السياق والمقصود من الكلام علىٰ شيء مخصوص فقلْ به، وإن لم تدل علىٰ الحصر في شيء مخصوص فاحْمِل الحصر علىٰ الإطلاق، ومن هذا قوله عليه الصلاة والسلام: «إنما الأعمال بالنيات » انتهىٰ} [٣].

قال الهيتمي في **شرح الأربعين**: {فإن قلتَ: حذْفُ إنّما في روايةٍ صحيحةٍ يدلُّ علىٰ عدمِ اعتبار الحصر، قلتُ: ممنوعٌ لأن [٤] رواية ذكرها فيها زيادة، وزيادة الثقة مقبولة. انتهىٰ} [٥].

أقوال العلماء في المحصور

فائدة[١]: قال الجلال السيوطي: {القصر ثلاثة أنواع: قصر أفراد، وقصر قلب، وقصر تعيين، والحديث من الأول، أي الأفراد؛ لأنّه خُوطب به من ظنّ أن الهجرة

(١) أخرج نحوه: البخاري (كتاب فضائل القران / باب كيف نزل الوحي وأول ما نزل / رقم ٤٩٨١)، ومسلم في صحيحه (كتاب الإيمان / باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد صلىٰ الله عليه وسلّم... / رقم ٣٨٥).

(٢) ألفية السيرة النبوية للعراقي ص٩٢.

(٣) إحكام الأحكام ص ٦٤.

(٤) في (ق): (لا).

(٥) الفتح المبين ص (١٢/ ي).

(١) وهي الفائدة الرابعة.

صحيحة مطلقاً، سواءً وُجدت النِّية المُعْتَبَرة أم لا، فقصر الحكم علىٰ الأول، وقطع عن تشريك الثاني معه} [1]، وقال الشيخ **بهاء الدين** [2] في **عروس الأفراح**: {النحاة يقولون الأخير هو المحصور[3]، فإذا قلت: إنما زيد قائم، فالقائم هو المحصور – قال: – ومقتضاه أن تكون هذه الصيغة من قصر الصفة علىٰ الموصوف – قال: – وعبارة البيانيين هي المحررة، فإن الأول هو المحصور، والثاني محصور فيه[4]، وعبارة النحاة فيها تَجَوُّز، والصواب أن الأخير محصور فيه، لا محصور. انتهىٰ} [5].

وقال أهل البيان: {أصل الحصر بإنّما أن يكون لمن يعلم ذلك الحكم المثبت، كقولك لمن يعلم أن زيدا أخوه: إنما زيد أخوك، ترقيقا له عليه، وقد يُستعمل في المجهول تنزيلا له منزلة المعلوم لظهوره، والحديث وارد علىٰ الأصل، فإن الصحابة المخاطبين به مِمَّن لا يخفىٰ عليهم اعتبار النية، / ٢٥/ لاسيما من كان منهم له مدة [6] في الإسلام، وسمع من الآيات المشيرة إلىٰ ذلك، نعم قد يكون فيهم من يظن أن ذلك ليس علىٰ عمومه، وأنه قد يخرج عنه بعض الجزئيات، فبين لهم صلّىٰ الله عليه وسلّم العموم في ذلك انتهىٰ [7]} [1].

هل في الحديث حصر بغير (إنما) ؟

وذهبت طائفة[2] إلىٰ أن قوله صلّىٰ الله عليه وسلّم: «إنما الأعمال بالنيات» يفيد

---

(١) منتهىٰ الآمال ص١٩.

(٢) سبقت ترجمته ص١٤٣.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ١٠١).

(٤) انظر: البلاغة الواضحة ص٢١٧، والبلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها (١/ ٥٣١).

(٥) عروس الأفراح (١/ ٤٠١).

(٦) في (ق): لدة، واللدة: الترب والقريب في السن، انظر: لسان العرب (٣/ ٤٦٩).

(٧) انتهىٰ: سقطت من (ق) و (ح).

(١) انظر: البلاغة العربية (١/ ٥٢٧)، ومنتهىٰ الآمال ص٢٠.

(٢) المقصود بها العضد وسيأتي كلامه بعد قليل.

الحصر وإن لم يقل بأن (إنما) تفيده[1]، قال الكِرْمانِيّ: {هذا التركيب يفيد الحصر اتفاقاً من المحققين، أي لا عمل إلا بالنية، فقيل لأن الأعمال جمع مُحلّىٰ بالألف واللام مفيد للاستغراق، وهو مستلزم للقصر، إذ معناه كل عمل بالنية، فلا عمل إلا بالنية، وإلا فلا يصدق كل عمل بالنية، وقيل: لأن (إنما) للحصر. انتهىٰ}[2]، وهذا التقدير أخذه مما شرح به شيخه **العضد**[3] قول ابن الحاجب في **مختصره**: {وأما إنما الأعمال بالنيات فضعيف، [لأن العموم فيه بغيره[4]}[5]، قال العضد ما معناه[6]: من احْتجَّ علىٰ الحصر- بتبادره إلىٰ الفهم من قوله: إنما الأعمال بالنيات فضعيف،][7] لأن الحصر نشأ من عموم الأعمال، إذ معناه: كل عمل بنية، فينتفي مقابله، وهو بعض العمل بغير نية. قال في **رفع الحاجب**: {وهو تقرير حسن، انتهىٰ}[1]، قال الجلال السيوطي: {واستدل بعضهم بالحديث علىٰ عكس ذلك، وهو أن (إنما) لا تفيد الحصر، – قال – ووجهه: أنها لو كانت للحصر؛ لَما

(١) وذلك من خلال المبتدأ والخبر دون النظر إلى إنما، حيث إن الأصوليين يعتبرون أن من أنواع الحصر- تعريف المبتدأ بحيث يكون ظاهراً في العموم سواءً كان صفة أو اسم جنس مع تخصيص الخبر بحسب المفهوم سواءً كان علماً أو غيره مثل (العالم زيد) فينحصر المبتدأ في الخبر، ولا خلاف في ذلك بين علماء المعاني. انظر: الكليات ص٣٨٣، وعروس الأفراح (١/ ٤٠٥)، وروضة الناظر (٢/ ١٢٩)، وشرح الكوكب المنير (٣/ ٥٢٠).

(٢) الكواكب الدراري (١/ ١٧).

(٣) **العضد** هو: القاضي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار النسفي الإيجي الشيرازي، قيل إنه من نسل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، من تصانيفه في علم الكلام: كتاب المواقف، وفي أصول الفقه: شرح مختصر المنتهىٰ الأصولي لابن الحاجب، كان صاحب ثروة وجود وإكرام للوافدين عليه، توفي – رحمه الله – سنة ٧٥٦هـ، انظر: طبقات الشافعية الكبرىٰ للسبكي (١٠/ ٤٦)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣/ ٢٧)، وهدية العارفين (٥/ ٥٢٧).

(٤) في (ق): يغيره، وفي بعض نسخ المختصر: لغيره.

(٥) انظر: رفع الحاجب (٤/ ١٣).

(٦) انظر: حاشية التفتازاني علىٰ شرح العضد لمختصر ابن الحاجب (٢/ ١٨٣).

(٧) ما بين المعكوفين سقط من: (ز).

(١) رفع الحاجب (٤/ ١٦).

صَحَّ عملٌ بغير نيّة، ومن الأعمال ما يَصِحُّ بدونها، كالأذكار، وقراءة القرآن، وعلىٰ هذا حَمَلَ بعض شُرَّاح **مختصر** ابن الحاجب كلامه السابق، قال في **رفع الحاجب**: {وقد يُجاب بالمنع فيُقال: لا نُسَلِّم ثُبوت عمل بغير نية، وما يُذكر من عملٍ لا نية فيه؛ ليس المنفي عنه إلا النية المقارنة لا مطلق النية كما يحقق ذلك الفقيه، فيقول في قراءة القرآن مثلا: لا يُشترط فيها نية [1] مُقارِنَة لتمييزها بنفسها، وأما أصل القصد فلابدّ منه، وأن لا يكون غافلا. انتهىٰ} [2]. انتهىٰ كلام السيوطي} [3]، قال ابن حجر وكذا المناوي في **شرح** [4] **الأربعين**: {والأعمال حركات البدن، فتدخل فيها الأقوال، ويُتَجَوَّز بها عن حركات النفس وأثرها علىٰ الأفعال، لئلا تتناول أفعال القلوب / ٢٦/ وهي لا تحتاج لنية، وإلا لزم التسلسل كما يأتي، و(الـ) في الأعمال للعهد الذهني[5]، أي غير العادية، إذ لا تتوقف صحتها علىٰ نية، أو للاستغراق، ولا يَرِد عليه نحو الأكل من العاديَّات، وقضاء الدين من الواجبات، لأن من أراد الثواب احتاج إلىٰ نية – لا مطلقا – لحصول المقصود [بوجود صورته] [6]. انتهىٰ} [1].

وقال **الخَلْخَالي** [2] في **شرح المصابيح**: {ولا يسُوغ أن تكون لتعريف الماهية، لعدم

---

(١) نية: سقطت من (ق).

(٢) رفع الحاجب (٤/ ١٦).

(٣) منتهىٰ الآمال ص ٢٠ – ٢١.

(٤) شرح: سقطت من (ق).

(٥) العهد الذهني: كأن يكون شخص في طريق ويريد الصلاة فيسأل (أين المسجد؟) وهو لا يقصد مسجداً بعينه بل يقصد حقيقة مجردة (مكان للصلاة) وهذه الحقيقة مكانها الذهن لا توجد في الخارج إنما يوجد في الخارج أفرادها لأن الحقائق موضعها الذهن، وانظر: التقرير والتحرير في علم الأصول (١/ ٢٥٢).

(٦) في (ز): [بوجوده صورة].

(١) الفتح المبين ص (١٢/ ي)، وانظر: فيض القدير (١/ ٤٠).

(٢) **الخَلْخَالي** هو: الأديب شمس الدين محمد بن مظفر الدين الخَلْخَالي، نسبة إلىٰ الخلخال وهي قرية بنواحي السلطانية من آذربيجان، ويعرف أيضا بالخطيبي الشافعي، كان إماماً في العلوم العقلية =

افتقار مطلق الأعمال إلىٰ نيّة من حيث هو المطلق، بل المُفتقر إليها أفراد الأعمال، فتعين أن تكـون للعمـوم، وخُـصَّ الـبعض بالإجمـاع أو [١] للعهـد، أي الأعـمال المعهـودة شرعاً [٢] وهي العبادات} [٣].

الفرق بين العمل والفعل

وقال [ابن دقيق العيد:] [٤] {إنما قال عليه الصلاة والسلام: إنـما الأعـمال ولم يقل الأفعال؛ لأن عمل معناه: فَعَلَ فِعْلاً له شرفٌ وظهور، وفعل لمطلق الأثـر، ولـذلك قـال تعـالىٰ ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴾ [الفجر: ٦]، ﴿ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ﴾ [الفيل:١] ولم يقل كيف عَمِلَ، لأنه أثرٌ فيه عقاب واقتصام، لا شرف وتعظيم، وقال تعالىٰ ﴿ مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ ﴾[يس: ٧١] وأكثر ما ورد في القرآن من ذكـر الخـير بلفـظ العمـل لا بلفـظ الفعـل، نحـو ﴿ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [٥] [الأعراف:٤٣]، ﴿ نِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ ﴾ [العنكبوت: ٥٨]، ﴿ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا ﴾ [النحل: ٩٧]... وإنّما سُمِّي المُحرَّم عَمَلاً وإن كان منهياً عنه؛ لأنه عظيمٌ في ظهوره} [١]، [ثم قال:] [٢] {ولا تَرَدُّدَ عنـدي في أن الحـديث

= والنقلية، من تصانيفه: شرح مصابيح السنة للبغوي، وشرح منتهىٰ السؤال والأمل في علمي الأصول والجدل لابن الحاجب، توفي – رحمه الله – سنة ٧٤٥ هـ، انظر: طبقات الشـافعية لابـن قـاضي شـهبة (٣/ ٦٦)، وكشف الظنون (٢/ ١٦٩٩)، وهدية العارفين (٦/ ١٥٣).

(١) أو: سقطت من (ز).

(٢) شرعاً: سقطت من (ز).

(٣) لم أقف علىٰ الكتاب.

(٤) ورد في منتهىٰ الآمال ص٢١: أن هذا الكلام للقرافي، ولعله الصـواب حيـث لم أقـف عليـه في كتـاب إحكام الأحكام ولا في شرح الأربعين النووية المنسوب لابن دقيق العيد، ووقفت علىٰ نحوه في كتـاب الأمنية في إدراك النية للقرافي ص١٢٨-١٣٣.

(٥) وقد أورد المؤلف الآية بغير حرف الجر، والظاهر أن مقصوده هذه الآية ومثيلاتهـا وقـد وردت هكـذا بحرف الجر في منتهىٰ الآمال ص٢١، والأمنية في إدراك النية ص١٢٩.

(١) انظر نحو هذا الكلام في كتاب الأمنية في إدراك النية ص١٢٨- ١٣٣.

(٢) وفي إطلاقها إشكال لكون الكلام الذي سيأتي لابن دقيق العيد، والذي قبله ليس له علىٰ الأرجح والله أعلم.

يتناول الأقوال أيضاً} [1]، [ثـم قـال] [2]: {والتحقيـق أن القـول لا يـدخل في العمـل حقيقةً، ويدخل مجازاً، وكذا الفعل، كقوله تعـالىٰ: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾ بعـد قولـه: ﴿ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ﴾ [الأنعام: ١١٢]. انتهىٰ} [3].

هل يشمل الحديث أعمال الكفار ؟

وقال الحافظ ابن حجر: {الأعمال تقتضي عامِلِيْن، والتقـدير: الأعـمال الصـادرة من المكلفين، وعلىٰ هذا هل تخرج أعمال الكفار؟ الظاهر الإخـراج؛ لأن المـراد بـالأعمال أعمال العبادة، وهي لا تصحّ من الكافر وإن كان مخاطباً بها. انتهىٰ} [4].

وجه كون النية بالجمع أو بالإفراد

ثم إن رواية « إنما الأعمال بالنيات »، من مقابلة الجمع بالجمع، أي كل عمل بنية، كأنه أشار بذلك إلىٰ أن النية تتنوع كما تتنوع الأعمال، كمن قصد بعمله وجه الله تعالىٰ، أو تحصيل موعوده، أو انتفاء وعيده / ٢٧/ ، وقيل: جُمعت باعتبار تغـاير عَمَـل العـاملين أو مقاصد الناوِين، وَأما رواية «الأعمالُ بالنية» بإفراد النية، فوجْهُه: أن محلّ النية القلـب، وهو متحد، فناسب إفرادها، بخلاف الأعمال فإنهـا متعلقـة بـالظواهر، وَهـي متعـدّدة، فناسَبَ جمعها، ولأن النية ترجع إلىٰ الإخلاص، وهو واحد للواحد الذي لا شريك لـه، [أي ولأنها مصدر، والأصل فيه الإفراد] [5].

أصل كلمة نية

وقوله: «بالنيات»: هو بالتشديد علىٰ المشهور في الرواية، جمع نيّة من نوىٰ قصـد، فأصل نيّة نَوْيَة، ثم أُعِلَّت كسَيِّد وميِّت، فإن القاعدة التصريفية أنـه إذا اجتمعـت الـواو والياء، وسُبِقت إحداهما بالسكون؛ قلبت الواو ياءً، سابقةً كانـت أو مسـبوقة، بشـروط

---

(١) إحكام الأحكام ص٦٥.

(٢) هكذا ورد في النسخ الثلاث، وهو وهم من الشيخ المرحومي رحمه الله، فالعبارة التي بعدها ليست مـن كلام ابن دقيق العيد، وإنما من كلام الحافظ ابن حجر، انظـر: منتهـىٰ الآمـال ص٢٢، وفـتح البـاري (١/ ١٨).

(٣) فتح الباري (١/ ١٨)، وقد علق الشيخ أحمد شاكر علىٰ عبارة الحافظ ابن حجر هذه ووصفها بالغرابـة وذلك في أثناء تحقيقه لكتاب إحكام الأحكام ص٦٥.

(٤) فتح الباري (١/ ١٧).

(٥) ما بين المعكوفين سقط من: (ز).

مقرَّرَة عندهم نحو عشرة، قال الإمام **محمد بن مالك** [1]:-

إنْ يَسكنِ السّابقُ من واوٍ وَيَا واتَّصلا وَمنْ عروض عَرِيَا

فـيـاء الواوَ اقـلـبـنَّ مُدغِـماً وَشذَّ مُعْطىٰ غير مَا قدْ رُسِمَا [2]

وعلىٰ هذا فوزن نِيَّة: فِعْلَة، ووزن نيَّات: فِعْلات، وروىٰ النوويّ التخفيف، قال ابن حجر الهيتمي: {من وَنَىٰ أَبْطَأَ؛ لأنه يحتاج في تصحيحها إلىٰ نوع إبطاء. انتهىٰ} [3]، أي وعلىٰ هذا فوزن نِيَات: عِلات، كعِدَات من وَعَدَ عِدَةً، لا فِعَات كما توهَّمَه بعضهم، وعلىٰ هذا فقول الجلال السيوطي: {النيّة مصدر نوىٰ ينوي نيّة ونواة وزنها: فِعْلَة [4]، والأصل نَوْيَة – ثم قال: – وحكىٰ النووي فيها التخفيف – قلت: – وعلىٰ هذا هل المحذوف الياء الأولىٰ أو الثانية؟ ينبغي أن يجري فيه الخلاف في نظائره [5]. انتهىٰ} [6] مُشْكِلٌ فتأمل [1]، لكنه قد يأتي علىٰ القول بأن النية مأخوذة من النوىٰ، بمعنىٰ البعد، فكأن الناوي للشيء يطلب بقصده [2] وعزمه ما لم يصل إليه بجوارحه وحركاته

(١) **محمد بن مالك** هو: الإمام العلامة الأوحد جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الشافعي النحوي، بلغ في إتقان لسان العرب الغاية، وكان إماماً في القراءات وعللها، وكان علىٰ دين وكثرة عبادة، من تصانيفه: الخلاصة واشتهرت بألفية ابن مالك، والكافية الشافية وهي من ثلاثة آلاف بيت، توفي – رحمه الله – سنة ٦٧٢هـ، انظر: البداية والنهاية (١٧/ ٥١٣)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٥٠/ ١٠٨)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/ ١٤٩).

(٢) انظر: ألفية ابن مالك مع شرح ابن عقيل (٤/ ٢٢٧).

(٣) الفتح المبين ص (١٢/ ي).

(٤) (فعلة): سقطت من (ح).

(٥) في (ح): (التخفيف).

(٦) منتهىٰ الآمال ص٢٦.

(١) أي: علىٰ رواية التخفيف فقول الجلال السيوطي مُشْكِل، والله أعلم.

(٢) في (ز): تبعيده، والظاهر أنه تصحيف.

الظاهرة؛ لبعده عنه، فجُعلت النية وسيلة إلىٰ بلوغه.

تعريف النية

ثـم النية لغة: القصد إلىٰ الفعل، وقال الخطابي: {قصدك الشيء بقلبك وتحرِّي الطلب منك له} [(١)]، وقال النووي: {النية القصد، وهو /٢٨/ عزيمة القلب} [(٢)]، وقال **المَاوَرْدِي** [(٣)]: {قصد الشيء مقترنا بفعله، فإن تراخىٰ عنه سُمِّي عزماً، وهو المشهور} [(٤)]، وقال القرافي [(٥)]: {إن جنس النية هو الإرادة، وهي الصفة المُخَصِّصَة لأحد طرفي المُمْكِن بما هو جائز عليه من وجود أو عدم، أو هيئة دون هيئة، أو زمن دون زمن، أو نحو ذلك من سائر ما يجوز علىٰ المُمْكِن من الصفات، غير أنها في الشاهد لا يجب لها حصول مرادها، وفي حقّ الله يجب لها ذلك؛ لأنها في الشاهد عَرَضٌ مخلوق، مُصرَّف بالقدرة الإلهية [(٦)]، والمشيئة الربانية، هي ومرادها، وفي حقّ الله معنىٰ – ليس بعَرَض [(١)] – واجبة الوجود، متعلقة بذاته، أزلية أبدية، واجبة النفوذ فيما تعلقت به، – قال: – ثم الإرادة

---

(١) انظر: عمدة القاري (١/ ٥٣)، ومنتهىٰ الآمال ص٢٦.

(٢) انظر: عمدة القاري (١/ ٥٣)، ومنتهىٰ الآمال ص٢٦.

(٣) **الماوردي** هو: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي، شيخ الشافعيين، كان حلياً وقوراً أديباً، له تصانيف كثيرة في الأصول والفروع والتفسير، منها: الحاوي في فقه الشافعية، توفي – رحمه الله – سنة ٤٥٠هـ، انظر: وفيات الأعيان (٣/ ٢٨٢)، والبداية والنهاية (١٥/ ٧٦٢)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٦٤).

(٤) انظر: مغني المحتاج للخطيب الشربيني (٥/ ٤٨٩)، ومنتهىٰ الآمال ص٢٧.

(٥) في (ق): الغزالي، وفي (ز): العراقي.

(٦) في (ز): الأزلية.

(١) يسمي المعطلة صفات الله عزوجل أعراضاً ثم ينفون هذه الصفات تنزيهاً لله بزعمهم، فلعل القرافي رحمه الله نفىٰ كون إرادة الله عرضاً بناءً علىٰ مذهبه في اثبات عدد يسير من الصفات ومنها صفة الإرادة، والصواب هو إثبات كل الصفات التي جاءت في الكتاب والسنة من غير تكييف ولا تحريف ولا تمثيل، وانظر: توضيح المقاصد لابن عيسىٰ (٢/ ٢٩٧).

متنوعة إلىٰ: العزم [١]، والهمّ، والنية، والشهوة، والقصد، والاختيار، والقضاء، والقـدر، والعناية، والمشيئة، فهي عشرة ألفاظ} [٢] ثم بَيَّن كلاً منها، وما يجوز إطلاقه علىٰ البـاري منها، وما لا يجوز، فلْيَرجِع إلىٰ كلامه من أحب الوقوف علىٰ مرامه.

معنى الباء في (بالنيات)

والباء في « بالنيات» للمصـاحبة[٣] كـما في قولـه:﴿ ٱدۡخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ﴾ [الحجر:٤٦]، ﴿وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلۡكُفۡرِ ﴾ [المائدة: ٦١] وبه جزم الكِرْمانِيّ [٤]، قال الحافظ ابن حجر: {ويَحْتَمل أن تكون للسببية، بمعنىٰ أنها مُقَوِّمة للعمل، فكأنها سبب في إيجاده – [قال:] [٥] – وعلىٰ الأول هي مـن نفـس العمـل، فيُشـترط أن لا تَتَخلَّـف عـن أولـه} [٦] قالـه السـيوطي انتهىٰ[٧]. واستبعد العيني [٨] كونها للسببية، ولم يبين وجهه، قـال أبـو البقـاء الأحمـدي: ويجوز أن تكون للاستعانة علىٰ ما لا يخفىٰ. والذي في شرح الهيتمي علىٰ الأربعين أنهـا إن كانت النية مشددة من نوىٰ بمعنىٰ قصد؛ فهي جزء [١] من العبـادة، سـواء كانـت البـاء للسببية أو المصاحبة، وإن كانت مخفَّفة من وَنَىٰ بمعنىٰ أبطأ فهي شرط [٢]، فتأمّل.

زمن النية والقصد منها وحكمها وشرطها

وزمنُها أول العبادات، وإنما اغتُفر تراخي بعض العبادات عنها كالصوم لمقـتض، والقصد بها تمييز العبادة عن العادة، أو تمييز رُتب العبادات بعضها عن بعض، وحُكمهـا

---

(١) في (ق): (الغم).

(٢) الأمنية في إدراك النية ص ١١٧.

(٣) وقد ذكر ابن فارس أن الباء قد تكون للمصاحبة، انظر: الصاحبي في فقه اللغة ص٢٣.

(٤) انظر: الكواكب الدراري (١/ ٢٠).

(٥) ما بين المعكوفين زيادة من (ح)

(٦) فتح الباري (١/ ١٧).

(٧) انظر: منتهىٰ الآمال ص ٢٣.

(٨) انظر: عمدة القاري (١/ ٥٥).

(١) جزء: سقط من (ق).

(٢) انظر: الفتح المبين ص (١٢/ ي).

الوجوب، وكيفيتها تختلف باختلاف المنوي / ٢٩/ ، وشرطها إسلام الناوي، وتمييزه، والعلم بكيفية المَنوي، وعدم المُنافي، كما أن ذلك كله مقرر ومبين في كتب الفروع.

اختلاف الفقهاء في تقدير المحذوف

قال ابن دقيق العيد: {قوله: «إنما الأعمال بالنيات» لابدّ فيه من حذف، واختلف الفقهاء في تقديره[1]، فالذين اشترطوا النية قدَّروا صحة الأعمال أو ما يقاربه، والذين لم يشترطوها قدَّروا كمال الأعمال بالنيات أو ما يقاربه، وقد رجح الأولُ بأن الصحةَ أكثر لزوما للحقيقة من الكمال، فالحمل عليه أولىٰ، – ثم قال: – وقد يقدِّرونه: إنّما اعتبار الأعمال بالنيات، وقد قرر ذلك بعضهم بنظائر من المَثل، كقولهم: إنما الملك بالرجال؛ أي قوامه ووجوده، وإنما الرجال بالمال، وإنما الرعية بالعدل، كل ذلك يراد به أن قوام هذه الأشياء بهذه الأمور} [2]، قال الحافظ ابن حجر: {وفي هذا الكلام إيهام أن بعض العلماء لا يرىٰ باشتراط النية، وليس الخلاف بينهم في ذلك إلا في الوسائل، وأما المقاصد فلا خلاف بينهم في اشتراط النية لها. انتهىٰ} [3]، وقال **البَيْضَاوي** [4]: {الحديث متروك الظاهر، لأن الذوات غير منتفية، إذ التقدير لا عمل إلا بالنية، فليس المراد نفي ذات العمل؛ لأنه يوجد بغير نية، فالمراد نفي أحكامها كالصحة والفضيلة، والحمْل علىٰ نفي الصحة أولىٰ؛ لأنه أشبه بنفي الشيء نفسه، ولأن اللفظ يدل بالصريح علىٰ نفي الذوات، وبالتبع علىٰ نفي جميع الصفات، فلمّا مَنَعَ الدليل [1] دلالته علىٰ نفي الذات؛ بقيت دلالته

---

(١) انظر: فتح الباري (١/ ١٧).

(٢) إحكام الأحكام ص٦٥.

(٣) فتح الباري (١/ ١٨).

(٤) **البيضاوي** هو: القاضي الإمام العلامة ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي الشافعي، ينتسب إلىٰ البيضاء وهي المدينة التي ولد بها بفارس، من مصنفاته: المنهاج في أصول الفقه، والتفسير المشهور بتفسير البيضاوي، توفي – رحمه الله – سنة ٦٨٥هـ، انظر: البداية والنهاية (١٧/ ٦٠٦)، وطبقات الشافعية الكبرىٰ (٨/ ١٥٧)، والوافي بالوفيات (١٧/ ٢٠٦).

(١) يعني: دليل الحس، والله أعلم.

علىٰ نفي جميع الصفات مستمرة. انتهىٰ} [1]، وقال **الزَّرْكَشِي** [2]: {قـدَّرَه بعضـهم: إنّـما قبول الأعمال بالنيات، وفيه حذف المبتدأ وهو قبـول، وإقامـة المضـاف إليـه مقامـه، ثـم حذف الخبر، والأحسن تقدير من قدَّر إنما الأعمال مُعتبرة أو مُجزئة، لأنا إذا قـدَّرنا ذلـك نفس الخبر؛ لم نَحْتَج إلىٰ حذف المبتدأ. انتهىٰ} [3].

وقال **الطِّيبي** [4]: {كل من الأعمال والنيات مُحلَّىٰ بالألف واللام الاستغراقية،فإمّا أن يُحملا علىٰ عُرف اللغة فيكون الاستغراق حقيقيا، / ٣٠/ أو علىٰ عُرف الشرـع، وحـتماً إما أن يراد بالأعمال: الواجبات والمندوبات والمباحات، وبالنيـات الإخـلاص، أو يـراد بالأعمال: الواجبات ومالا يصح إلا بالنية، لا سبيل إلىٰ اللغوي، لأن النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم ما بعث إلا لبيان الشرع، فكيف يتصدىٰ [1] لما لا جدوىٰ له فيه...، فحينئذ يُحمل: « إنما الأعمال بالنيات» علىٰ ما اتفق عليه أصحابنا[2]، أي ما الأعـمال محسـوبة بشيـء مـن

---

(١) انظر: عمدة القاري (١/ ٦٣)، وفيض القدير (١/ ٤٠).

(٢) **الزركشي** هو: بدر الدين أبو عبد الله محمد بن بهـادر بـن عبـد الله الزركشي- التركـي الأصـل المصرـي الشافعي، فقيه عالم بالأصول، انقطع للعلم والتصنيف، من مصنفاته: البحر المحيط في أصـول الفقـه، توفي – رحمه الله – سنة ٧٩٤هـ، انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شـهبة (٣/ ١٦٧)، وإنبـاء الغمـر بأبناء العمر (٣/ ١٣٨)، وشذرات الذهب (٦/ ٣٣٥).

(٣) النكت علىٰ العمدة ص١٩.

(٤) **الطِّيبي** هو: شرف الدين الحسن بن محمد بن عبد الله الطيبي، كان آية في استخراج الدقائق مـن القـرآن والسنن، مقبلا علىٰ نشر العلم متواضعا جواداً كثير الحياء، مـن تصـانيفه: شرح الكشـاف، والتفسـير والتبيان في المعاني والبيان، والكاشف عن حقائق السنن وهو شرح على مشكاة المصابيح، توفي – رحمـه الله – سنة ٧٤٣هـ، انظر: بغية الوعاة (١/ ٥٢٢)، وشـذرات الـذهب (٦/ ١٣٧)، وكشـف الظنـون (٢/ ١٧٠٠)، وهدية العارفين (٥/ ٢٨٥).

(١) في (ز): يتعدىٰ.

(٢) أي: فقهاء الشافعية.

الأشياء كالشروع فيها والتلبس بها إلا بالنيات، وما خلا منها لم يعتد بها، فإن قيل: لم خصص متعلق الخبر والظاهر العموم كمستقر أو حاصل ؟ فالجواب: أنه حينئذ يكون بيانا للغة لا إثباتا لحكم الشرع وقد سبق بطلانه. انتهىٰ} [1]، وقال الزركشي- [2]: الأحسن تقدير من قدَّر إنما الأعمال مُعتبَرة أو مُجزئة، لأن هذا المخصوص هو الذي يدل عليه المعنىٰ والسياق. قال الجلال السيوطي: {قلت: هذا وكذلك ما قاله الطَّيِّبي مردود، لأن القاعدة النحوية: أنه لا يُحذف مُتعلّق الجارّ إلا إذا كان كَوْنا مُطْلقاً، فإن كان خاصاً وجب ذكره، وكان حذفه لحناً، صرَّح بهذه القاعدة جماعة آخرهم: ابن هشام في **المغني** [3]، فالصواب: تقدير الكون المطلق، أي إنما الأعمال كائنة بالنيات، ومفهومه: أنه إذا انتفت النية انتفىٰ كون الأعمال - أي وجودها - تنزيلاً للموجود الذي لا يعتد به منزلة المعدوم، وبهذا التقدير كان الحديث بيانا للحكم الشرعي لا اللغوي فتأمّل. انتهىٰ} [4]، وهو نفيس فاستفده.

وقال قاضي القضاة **شمس الدين السُّرُوجِيّ** [1] من متأخري الحنفية:

{الأَوْلَىٰ تقدير إنما ثواب الأعمال لا صحتها، لأنه الذي يطَّرِد، لأن كثيرا من الأعمال يوجد ويعتبر شرعا بدونها، ولأن إضمار الثواب متفق علىٰ إرادته؛ لأنه يلزم من انتفاء الصحة انتفاء الثواب دون العكس، فكان ما ذهبنا إليه أقل إضماراً، ولأن إضمار الجواز والصحة يؤدي إلىٰ نسخ الكتاب بخبر الواحد وهو ممتنع، ولأن العامل في قوله بالنية

---

(١) الكاشف عن حقائق السنن (١/ ٨٩).

(٢) انظر: النكت علىٰ العمدة ص١٩، وانظر: منتهىٰ الآمال ص٢٣.

(٣) انظر: مغني اللبيب ص٥٨٥.

(٤) منتهىٰ الآمال ص ٢٣-٢٤.

(١) **شمس الدين السروجي** هو: أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني السروجي الحنفي، القاضي بالديار المصرية، كان فاضلا وله باع في النحو والتصريف، توفي – رحمه الله – سنة ٧١٠هـ وقيل ٧٢٠هـ، انظر: البداية والنهاية (١٨/ ١٠٧)، والدرر الكامنة (١/ ١٠٣)، والجواهر المضية (١/ ٥٣).

/ ٣١/ مُقدّر بإجماع النحاة، ولا يجوز أن يتعلق بالأعمال لأنها رفعٌ بالابتداء، فيبقىٰ بلا خبر فلا يجوز، والمُقدّر: إما مُجزِئة، أو صحيحة، أو مثيبة، فمثيبة أَوْلىٰ في التقدير لوجهين، أحدهما: أن عدم النية لا يُبْطِل أصل العمل، وعلىٰ إضمار الصحَّة والإجْزَاء يُبْطِل، ولا يَبْطُل بالشك، والثاني: أن قوله: «ولكل امرئ ما نوىٰ» يدل علىٰ الثواب والأجر، لأن الذي له إنما هو الثواب، وأما العمل فعليه. انتهىٰ كلام السروجي} [(١)].

قال العراقي في **شرح التقريب**: {وفي كلام السروجي نظر من وجوه، أحدها: أنه لا حاجة إلىٰ إضمار محذوف من الصحة أو الكمال أو الثواب إذ الإضمار خلاف الأصل[(٢)]، وإنما المراد حقيقة العمل الشرعي، فلا يحتاج حينئذٍ إلىٰ إضمار، وأيضا فلابد من إضمار شيء يتعلق به الجار والمجرور، فلا حاجة إلىٰ إضمار مضاف، لأن تقليل الإضمار أولىٰ، فيكون التقدير: إنما الأعمال وجودها بالنية، ويكون المراد الأعمال الشرعية، الثاني أن قوله: إن تقدير الثواب أقل إضماراً لكونه يلزم من انتفاء الصحة انتفاء الثواب دون العكس ممنوع، فلا نُسلّم أن فيه تقليل الإضمار لأن المحذوف واحد، ولا يلزم من تقدير الصحة تقدير ما يترتب علىٰ نفيها من نفي الثواب ووجوب الإعادة وغير ذلك، فلا يحتاج إلىٰ أن يقدر: إنما صحة الأعمال والثواب وسقوط القضاء مثلا بالنية، بل المقدر واحد، وإن ترتب علىٰ ذلك الواحد شيء آخر فلا يلزم تقديره، الثالث أن قوله: تقدير الصحة يؤدي إلىٰ نسخ الكتاب بخبر الواحد؛ إن أراد به أن الكتاب دال علىٰ صحة العمل بغير نية لكون النية لم تذكر في الكتاب فهذا ليس بنسخ، وأيضا فالثواب مذكور في الكتاب علىٰ العمل ولم تذكر النية، علىٰ أن الكتاب ذُكِرَت فيه نيَّة العملِ في قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾ [البينة: ٥] فهذا هو القصد والنية، ولو سُلّم له أن فيه نسخ الكتاب بخبر الواحد فلا مانع من ذلك عند أكثر أهل الأصول[(١)]، الرابع أن

---

(١) انظر: طرح التثريب (٢/ ٨)، ومنتهىٰ الآمال ص ٢٤-٢٥.

(٢) انظر: المحصول (٣/ ٧٤).

(١) المراد هنا هو جواز ذلك عقلاً عند أكثر أهل الأصول أما شرعاً فالجمهور على عدم جواز نسخ القرآن =

قوله: إن تقدير الصحة يُبْطِل العمل ولا يَبْطُل بالشك / ٣٢/ ليس بجيّد، بل إذا تيقنَّا شغل الذمة بوجوب العمل لم يسقطه الشك، ولا تبرأ الذمة إلا بيقين، فحمله علىٰ الصحة أولىٰ لتيقن البراءة، الخامس أن قوله: إن الذي له إنما هو الثواب وأما العمل فعليه، والأحسن في التقدير أن لا يقدِّر حذف مضاف فإنه لا حاجة إليه، ولكن يقدِّر شيء يتعلق به الجار والمجرور فإنه لابد من تقديره، فيقدِّر: إنما الأعمال وجودها بالنية، ونفي الحقيقة أولىٰ، والمراد نفي العمل الشرعي، وإن وجد صورة الفعل في الظاهر فليس بشرعي عند عدم النية. انتهىٰ كلام العراقي} [1] وسقته بِرُمَّته لمزيد نفاسته.

الكلام على (أل) في النيات

قال الحافظ ابن حجر: {الظاهر أن الألف واللام في النيات معاقبة للضمير، والتقدير: إنما الأعمال بنياتها، وعلىٰ هذا فيدل علىٰ اعتبار نية العمل من كونه مثلا صلاة أو غيرها، ومن كونها فرضاً أو نفلاً، ظهراً أو عصراً} [2]، قال السيوطي: {قلت: نيابة (الـ) عن الضمير رأي مرجوح عند أهل العربية، وقد تقدم في كلام الطَّيِّبي أنها في النيات استغراقية. انتهىٰ} [1].

إعراب جملة: إنما الأعمال بالنية

فائدة[2]: جملة «إنما الأعمال بالنية» بالنظر إلىٰ كونها من كلام النبوة: مُستأنفة لا محلّ لها من الإعراب، وبالنظر إلىٰ كونها مَحْكِية بيقول: في محلّ نصب؛ لأنها مقول القول، قاله السيوطي [3]، لكنه بالنسبة إلىٰ استقلاله، أما بالنسبة لكونه بعض المقول باعتبار أنه خطب به فقال يا أيها الناس إنما الأعمال، فلا محلّ له كما في نظائره فتأمّل.

= والسنة المتواترة بخبر الآحاد وذلك بناءً على أنه بتتبع الأدلة واستقرائها تبين عدم وجود متواتر قد نسخه خبر واحد وهذا يدل على عدم الوقوع وبالتالي فهو دليل على عدم الجواز شرعاً. انظر: المهذب في علم أصول الفقه المقارن للدكتور النملة ص٦٠٦.

(١) طرح التثريب (٢/ ٨).

(٢) فتح الباري (١/ ١٨).

(١) منتهىٰ الآمال ص٢٦.

(٢) وهي الفائدة الخامسة.

(٣) انظر منتهىٰ الآمال ص ٢٦.

المعنى الذي تحمل عليه النية في الحديث

فـائـدة أخـرىٰ[1]: قـال البيضـاوي: {النيـة في الحـديث محمولـة عـلىٰ المعنـىٰ اللغوي[2] دون الشرعي ليحسن تطبيقه بما بعده، وتقسيمه إلىٰ من كانت هجرته إلىٰ كـذا وكذا فإنه تفصيل لما أجمله واستنباط للمقصود عما أصَّله ووافقه الطيبي [3]}[4].

الكلام على (كل)

وقوله: «**وإنما لكل امرئ ما نوىٰ**» قـال أبـو البقـاء: كلمـة (كـلّ) اسـم موضـوع لاستغراق أفراد المُنكَّـر، نحـو: ﴿ **كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۖ** ﴾ [العنكبوت: ٥٧]، ولاسـتغراق المُعَرَّف المجموع، نحو: ﴿ **وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ** ﴾ [مريم: ٩٥]، ولاستغراق أجزاء المفرد المُعَرَّف، نحو: كل زيد حسن، فإذا / ٣٣/ قلت: أكلت كل رغيف لزيد، كانت [1] لعموم الأفراد، فإذا أضفت الرغيف لزيد صارت (كل) لعموم أجزاء فرد واحد[2]، والتحقيق: أن (كل) إذا أُضيفت إلىٰ النكرة تقتضي عمـوم الأفـراد، وإذا أُضـيفت إلىٰ المعرفـة تقتضي عمـوم الأجزاء، تقول: كل رمان مأكول، ولا تقـول كـل الرمـان مـأكول انتهـىٰ. قـال الحـافظ السـيوطي: {ومـن غرائـب مـا رأيتـه في (كـل) مـا ذكـره **ابـن القـيم** [3] في **بـدائع**

---

(١) وهي الفائدة السادسة.

(٢) وهذا متحتم في كل الأحاديث التي ورد فيها لفظ النية، كحديث: «إنما يبعـث المقتولـون عـلىٰ نيـاتهم» متفق عليه، وحديث «رب قتيل بين الصفين الله أعلم بنيته» سـبق تخريجـه ص١٣٢، انظـر: النيـات في العبادات للدكتور عمر الأشقر ص٣٤.

(٣) الذين وافقوا البيضاوي علىٰ هذا القول هم أكثر العلماء من بعـده كـابن حجـر العسـقلاني، والمنـاوي، والسيوطي، والكِرْمانِيّ، والسندي، والشوكاني، وصاحب دليـل الفـالحين، وصـاحب التوضـيح مـن الحنابلة، انظر: النيات في العبادات للدكتور عمر الأشقر ص٣٢.

(٤) انظر: فتح الباري (١/ ١٧)، ومنتهىٰ الآمال ص٣٥.

(١) في (ق): كان.

(٢) انظر: مغني اللبيب ص٢٥٥.

(٣) **ابن القيم** هو: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي المعروف بابن قيِّم الجوزية، الفقيه الأصولي، المفسر النحوي، الزاهد العابد، ناصر السنة وقامع البدعة، من تصـانيفه: زاد المعاد في هدي خير العباد، وأعلام الموقعين عن رب العالمين، توفي – رحمه الله – سـنة ٧٥١هـ، انظـر: البداية والنهاية (١٨/ ٥٢٣)، والدرر الكامنة (٥/ ١٣٧)، والرد الوافر ص٦٨.

الفوائد [1]: مأخوذ من لفظ الإكليل والكلالة ونحوه مما هو في معنىٰ الإحاطـة بالشيء. انتهىٰ} [2].

الكلام على: (امرئ)

وكلمة (امرئ) هاهنا بكسر الراء، قال الكِرْمانِيّ: {الامـرئ: الرجـل، وفيـه لغـات: اِمْرِئ نحو: زِبْرِج [3]، و مَرْء نحو: فَلْس، ولا جمع له من لفظه، أي: بل مـن معنـاه، وهـو: رجال، وقوم، وهو من الغريب، لأن عينه تابع للَّام في الحركات الثلاث دائـما، وفي مؤنثـه أيضاً لغتان: امرأة، ومرأة، وقد استعمل في الحديث الأُولىٰ من اللغتين مـن كـلا النـوعين. انتهىٰ} [4]، وفي راء امرئ لغتان أُخريان: الفتح بكل حال، والضم بكل حال، حكاهمـا في الصحاح [5].

فـائـدة[1]: قال السيوطي: {ذُكِر أن المرء خاص بالمؤمن[2] لقوله تعالىٰ: ﴿ **يَوْمَ يَنظُرُ ٱلْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًۢا** ﴾ [النبأ: ٤٠] ولم يَذكر أحدٌ ذلك في الامـرئ ولا في المرأة. انتهىٰ} [3].

و(ما) في قوله: « ما نوىٰ » موصولة، ونوىٰ جملـة الصـلة، والعائـد محـذوف، أي: الذي نوىٰ، ويجوز أن تكون مصدرية ولا عائد لها، والتقدير: ولكل امرئ نيته.

ما يستفاد من جملة: وإنما لكل امرئ ما نوى

قال أبو البقاء وكذا غيره [4] بالمعنىٰ: فإن قلت: [مـا فائـدة قولـه: « وإنـما لكـل

---

(١) انظر: بدائع الفوائد (١/ ٢١٧).

(٢) منتهىٰ الآمال ص٣٥، وانظر: لسان العرب (١١/ ٥٩٥).

(٣) الزِبْرِج: الزينة من وشي أو جوهر، ويأتي بمعنىٰ: النقش والذهب وزينـة السـلاح والسـحاب الرقيـق الذي فيه حمرة، انظر: لسان العرب (٢/ ٢٨٥).

(٤) الكواكب الدراري (١/ ١٨).

(٥) انظر: الصحاح (٢/ ٨٢).

(١) وهي الفائدة السابعة.

(٢) هذا بناءً على قول عطاء والحسن في تفسير الآية المذكورة، وقيل إن المرء في الآية: الكافر، وقيل إنها عامة تشمل المؤمن والكافر، انظر: تفسير الطبري (٣٠/ ٢٥)، ومفاتيح الغيب للرازي (٣١/ ٢٣).

(٣) منتهىٰ الآمال ص٣٥.

(٤) انظر: عمدة القاري (١/ ٥٩)، ومنتهىٰ الآمال ص٣٦.

امرئ ما نوىٰ » بعد قوله: « إنـما الأعـمال بالنيـات »، قلـت:][1] أجيـب عنـه بوجـوه: الأول: ما قاله النووي [2] فائدته: اشتراط تعيين المنوي، فإذا كـان عـلىٰ الإنسـان صـلاة فائتة، لا يكفيه أن ينوي الصلاة الفائتة، بل يُشـترط أن ينـوي كونهـا ظهـراً أو عصرـاً أو غيرهما، ولولا اللفظ الثاني لاقتضىٰ الأول صحة النية بلا تعيين، والتعيـين شرط، الثـاني: أن الجملة الثانية وقعت تأكيداً / ٣٤/ للأولىٰ، فذكر الحكم في الأولىٰ، وأكَّده بالثانية تنبيهاً علىٰ شرف الإخلاص، وتحذيراً من الرياء المانع من الخلاص، أقول وحمْله علىٰ التأسـيس أولىٰ، لإفادته معنىٰ لم يكن في الأُولىٰ علىٰ ما مضىٰ، الثالث: ما قالـه **ابـن السَّـمْعَاني** [3] في **أماليه**: {أن فيه دلالة علىٰ أن الأعمال الخارجة عن العبادة قد تفيـد الثـواب إذا نـوىٰ بهـا فاعلها القُربة، كالأكل والشرب إذا نوىٰ بهما التقوي علىٰ الطاعة، وكـالنوم إذا قصـد بـه ترويح بدنه للعبادة، والوطء إذا أريد به التعفف عن الفاحشـة، كـما قـال عليـه الصـلاة والسلام: «وفي بُضْعِ أحدكم صدقة... الحديث» [1]. انتهىٰ} [2].

---

(١) ما بين المعكوفين سقط من: (ز).

(٢) انظر: شرح النووي علىٰ صحيح مسلم (١٣/ ٥٨)، ومنتهىٰ الآمال ص ٣٦.

(٣) **ابن السمعاني** هو: الحافظ العلامة أبو سعد عبد الكـريم بـن محمـد بـن منصـور التميمـي المـروزي الشافعي، حفيد الإمام أبي المظفر منصور السمعاني، رحل في طلب العلم إلىٰ الأقـاليم، وكـان عـدة شيوخه تزيد علىٰ أربعة آلاف شيخ، من تصانيفه: معجم الشيوخ، ومعجم البلدان، والأنساب، توفي – رحمه الله – سنة ٥٦٢هـ، أنظر: وفيات الأعيان (٣/ ٢٠٩)، وطبقات الحفاظ ص٤٧٣، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/ ١٣)، وكشف الظنون (١/ ١٦١)، وقد ذكر الأستاذ عواد الخلف في مقدمة تحقيقه لأمالي الحافظ ابن حجر الحلبية ص١١ بأن هناك أمالي لابن السمعاني وهي عبارة عـن نسخة خطية في جامعة ليدن برقم ٢٤٥٨ في ١٠ق وذكر أنها لأبي المظفر عبـد الـرحيم ابـن الحـافظ العلامة أبو سعد عبد الكريم ابن السمعاني، والراجح أن النقل أعلاه من أمالي والده أبو سعد حيث أماليه هي الأشهر والله أعلم.

(١) أخرجه: مسلم (كتاب الزكاة / باب بيان أن اسم الصـدقة يقـع عـلىٰ كـل نـوع مـن المعـروف / رقـم ٢٣٢٩).

(٢) انظر: فتح الباري (١/ ١٩)، وعمدة القاري (١/ ٥٩).

الفرق بين الحصر الأول والثاني

قال أبو البقاء: فإن قلتَ: ما الفرق بين الحصرين ؟ قلتُ: قال العَيني: {الأول يعني « إنما الأعمال بالنيات »: قصر المسند إليه علىٰ المسند، والثاني أعني «وإنما لكل امرئ ما نوىٰ »: قصر المسند علىٰ المسند إليه، إذ المراد: إنما يحصل لكل امرئ ما نوىٰ، إذ الحصر بـ «إنما» لا يكون إلا في الجزء الأخير، وفي الجملة الثانية حصران، الأول من «إنما»، والثاني من تقديم الخبر علىٰ المبتدأ. انتهىٰ} [1]، أي: كما أنه في الجملة الأولىٰ حصران علىٰ الصحيح كما تقدم، الأول من «إنما»، والثاني من عموم الأعمال، قال المناوي وقال البيضاوي: {هاتان قاعدتان عظيمتان، فالأُولىٰ تضمَّنت أن العمل الاختياري لا يصح بغير نية، بل لابد للعامل من نية الفعل والتعيين فيما يلتبس، والثانية: تضمَّنت أنه يعود عليه من نفع عمله وضرره بحسب المنوي، أي: ليس له من عمله الاختياري إلا جزاء ما نوىٰ، وتضمَّنت منع الاستنابة في النية، أي: إلا في مسائلَ لمدركٍ يخصُّها} [1].

تأثير النية في الأعمال

فائدة[2]: قال الجلال السيوطي: {قال العلماء: النية تؤثر في الفعل فيصير بها تارةً حلالاً وتارةً حراماً وصورته واحدة، كالذبح فإنه يُحِلُّ الحيوان إذا ذُبح لله، ويُحرِّمه إذا ذُبح لغير الله، والصورة واحدة، [وكوطء الحَليلة هو حلال، بل قد يحصل / ٣٥/ له الثواب إن قصد العفة عن الزنا كما تقدم، وحرام إن تحيَّل به من يحرُم عليه وطؤها، والفعل واحد] [3]، والقرض في الذمة وبيع النقد بمثله إلىٰ أجل صورتهما واحدة، والأول: قُربة صحيحة، والثاني: معصية باطلة، والرجل يشتري الجارية لمُوكِّله فتَحْرُم

(١) عمدة القاري (١/ ٥٨).

(١) انظر: فيض القدير (١/ ٤١).

(٢) وهي الفائدة الثامنة.

(٣) ما بين المعكوفين زيادة ليست في النسخة التي وقفت عليها من منتهىٰ الآمال.

عليه، ولنفسه فتَحِل له، وصورة العقد واحدة، وقال ابن القيم في كتاب **الـروح**: الشيء الواحد تكون صورته واحدة وهو ينقسم [1] إلىٰ محمـود ومـذموم، فمـن ذلـك التوكـل والعجز، والرجاء والتمني، والحب لله والحب مع الله، والنصح والتأنيب، وحب الدعوة إلىٰ الله تعـالىٰ وحـب الرئاسـة، والقـوة في أمـر الله والعلـو في الأرض، والعفـو والـذل، والتواضع والمهانة، والموجدة[2] والحقد، والاحـتراز وسـوء الظـن، والهديـة والرشـوة، والإخبار بالحال والشكوىٰ، والتحدث بالنعم شكراً والفخر بها، فإن الأول من كـلٍ ممـا ذُكِر محمود، وقرينه مذموم، والصورة واحدة، ولا فـارق بيـنهما إلا القصـد. انتهـىٰ [3]، وذكر **ابن جَرير** [1] خلافاً للسلف في أَنِينِ المريض، هل هو مذموم يُؤاخذ بـه أو لا ؟ ثـم رجَّح أنه يُرجع فيه إلىٰ النية، فإن قصد به تَسَخُّط قضاء ربه عليه فقـد خـاب وخَسِرـ، أو الاستراحة مما به من الألم جاز له [2] – قال السيوطي: – قلت: ويُحمل علىٰ الشقّ الأول: ما وَرَدَ أن أَنِينَ المريض يُكتب، وعلىٰ الثاني: ما ورد أن الأنِين اسـم مـن أسـماء الله تعـالىٰ يستريح به المريض. انتهىٰ} [3].

---

(١) كذا في: (ز)، وفي (ق) و (ح): وتنقسم.

(٢) الموجدة: الغضب، ووجد عليـه في الغضـب: يجـد وجـداً وموجـدة ووجـداناً، انظـر: لسـان العـرب (٣/ ٤٤٦)، ومعجم مقاييس اللغة (٦/ ٨٦).

(٣)الروح ص٣٠٩ بتصرف يسير.

(١) سبقت ترجمته في ص١٢٣.

(٢) نقل ذلك عنه المناوي في فيض القدير (٣/ ٧١٢) وعزاه لكتاب الآداب الشريفة والأخـلاق الحميـدة، وانظر: منتهىٰ الآمال ص ٤٢.

(٣) انظر: منتهىٰ الآمال ص٤١-٤٢، قال المناوي في فيض القدير (٣/ ٧١٢): لم يـرد في حـديث صـحيح ولا حسن أن الأنين اسم من أسماء الله تعالىٰ، وأسماؤه توقيفية، ثم نقل عن النووي أنه رد قول من قال بكراهة الأنين لعدم ثبوت النهي عن ذلك...

ما لا تجب فيه النية:- أولاً: النية

فـائـــدة أخـــرىٰ[1]: {اسْـتَثْنَىٰ **الغـزالي**[2] في **المُسْتَصْـفَىٰ**[3] والإمـام[4] في **المَحْصُول**[1] مما تجب النيّة فيه: النية، فإنها لو افتقرت إلىٰ نيّة أخرىٰ لزم التسلسل، وكـذا استثناها من الحديث الكِرْمانِيّ والحافظ ابن حجر[2]، وزاد الكِرْمـانِيّ أنهـا خارجـة مـن الحديث بقرينة العقل دفعاً للتسلسل[3]، وقد ذكر الزَرْكَشي[4] أن في ذلك – أي التعليل – نزاعاً، وكأنه يشير إلىٰ قول القَرَافي[5] أن النيـة مُنصرـفة إلىٰ الله تعـالىٰ بصـورتها، فلـم تفتقر إلىٰ نية / ٣٦/ أخرىٰ، قـال: ولا حاجـة إلىٰ التعليـل بأنهـا لـو افتقـرت إلىٰ نيـة لـزم

---

(١) وهي الفائدة التاسعة.

(٢) **الغزالي** هو: أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي الشافعي، أحد أذكياء العالم، برع في علوم كثيرة، له تصانيف منتشرة، ومنها: إحياء علوم الدين، اشتغل بعلم الكلام، ثم تحول إلىٰ التصوف، ثـم يقال إنه أقبل في آخر حياته علىٰ تلاوة القرآن وحفظ الأحاديـث الصـحاح، تـوفي – رحمـه الله – سـنة ٥٠٥هـ، انظر: وفيـات الأعيـان (٤/ ٢١٦)، والبدايـة والنهايـة (١٦/ ٢١٣)، وسـير أعـلام النـبلاء (١٩/ ٣٢٢).

(٣) انظـر: المستصـفىٰ ص٦٩، وعبارتـه: {يسـتثنىٰ مـن هـذا شـيئان... والثـاني: أصـل إرادة الطاعـة والإخلاص، فإنه لو افتقرت إلىٰ إرادة لافتقرت الإرادة إلىٰ إرادة ولتسلسل}.

(٤) أي: **الرازي**، وهو فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين القرشي البكري الطبرستاني، كان يتوقد ذكاءً، له نحو ٢٠٠ مصنف، من أشهرها: مفاتيح الغيب في تفسير القـرآن، وقـد بـدت منـه في تصـانيفه بلايـا وعظائم، وقد رجع في آخر حياته إلىٰ طريقة السلف في إثبات ما أثبته الله لنفسه، توفي – رحمه الله – سنة ٦٠٦هـ، انظـر: وفيـات الأعيـان (٤/ ٢٤٨)، والبدايـة والنهايـة (١٧/ ١١)، وسـير أعـلام النـبلاء (٢١/ ٥٠٠).

(١) انظر: المحصول (٢/ ٤٤٧)، وعبارته: {يستثنىٰ منه شيئان... الثاني: إرادة الطاعة، فإنها لو افتقرت إلىٰ إرادة أخرىٰ لزم التسلسل}.

(٢) انظر: فتح الباري (١/ ١٨).

(٣) انظر: الكواكب الدراري (١/ ١٩).

(٤) انظر: المنثور في القواعد (٣/ ٢٨٩).

(٥) في (ز): العراقي وهو تصحيف، والصواب ما أُثبت، وانظر إلىٰ قول القرافي في: الأمنيـة في إدراك النيـة ص ١٤٤.

التسلسل، ولذلك يُثاب الإنسان علىٰ نية مُفردة ولا يُثاب علىٰ الفعل مُفـرداً؛ لانصرافها بصورتها إلىٰ الله، والفعل مُتردد بين ما هو لله وما هو لغيره. انتهىٰ السيوطي} [1].

ثانياً: معرفة الله تعالى

ثم قال: {واسْتُثْنِي أيضاً معرفة الله تعالىٰ، كذا أورده الحافظ ابن حجر [2]، ونَقَلَ عن بعضهم أن دخولها في الحديث مُحال، لأن النية قصد المنوي، وإنما يقصد المرء ما يعرفه، فيلزم أن يكون عارفاً قبل المعرفة، وتعقبه البَلْقِيني [3] بما حاصله: أنه إن كان المراد بالمعرفة مطلق الشعور فمُسلَّم، وإن كان المراد النظر في الدليل [فلا، لأن كل ذي عقل يشعر بأن له من يُدبره، فإذا أخذ في النظر في الدليل] [4] عليه ليتحققه لم تكن النية حينئذٍ مُحالاً، وعبارة الزَّرْكَشِي في **القواعد**: {اسْتَثْنَىٰ الغزالي والإمام **الرازي** [1] الواجب الأول وهو النظر [2]، فإنه لا يمكنه القصد إلىٰ إيقاعه طاعة إلا إذا عرف وجوبه، وهو بعد لم يعرف وجوبه، فيستحيل اشتراط النية فيه والحالة هذه} [3]، لكن قال الخطَّابي: مقتضىٰ العموم في الحديث أن لا يصح كل عمل من الأعمال الدينية أقوالها وأفعالها، فرضها ونفلها، قليلها وكثيرها إلا بالنية، ودخل فيها التوحيد الذي هو رأس أعمال الدين، فلا يصح إلا بقصد الإخلاص فيه. وتعقبه الكِرْمانِيّ فقال: {ليس دخول التوحيد

---

(١) منتهىٰ الآمال ص ٤٣.

(٢) انظر: فتح الباري (١/ ١٨).

(٣) أي أن البلقيني تعقب صاحب هذا القول الذي نقله الحافظ ابن حجر، انظر: المصدر السابق.

(٤) ما بين المعكوفين سقط من: (ز).

(١) سبقت ترجمته في ص ١٧٠.

(٢) اختلف أهل الأصول في الواجب الأول على الإنسان فذهب بعضهم إلى أنه المعرفة وذهب آخرون إلى أنه النظر أو القصد إلى النظر والصواب الذي أجمع عليه أهل السنة والجماعة هو أن أول واجب يجب على المكلف شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وقد حكى هذا الإجماع شيخ الإسلام ابن تيمية ونص عليه ابن المنذر وغيره، انظر: المسائل العقدية التي حكى فيها ابن تيمية الإجماع جمعاً ودراسة ص٥٦١، وانظر: شرح الكوكب المنير (١/ ٣٠٨).

(٣) انظر: المنثور في القواعد (٣/ ٢٨٩).

فيه مُسَلَّماً، لأن التوحيد من الاعتقادات لا من العمليـات، اللهـم إلا أن يريـد بالتوحيـد كلمة الشهادة} [1] انتهىٰ} [2].

ثالثاً: الأعمال التي لا تلتبس بغيرها

ثم قال الجلال السيوطي: {واسْتُثْنِي أيضا ما هـو مُمَيَّـزٌ بنفسـه، قـال **الشـيخ عـزُّ الدين**[3]: لا مدخل للنية في قراءة القـرآن، والأذكـار، وصـدقة التطـوع، ودفـن الميـت، ونحوها مما لا يقع إلا علىٰ وجه العبادة. انتهىٰ، والمراد بعدم دخـول النيـة عـدم وجوبهـا / ٣٧/ بدليل ما بعده، قال صـاحب الإقليـد [1]: إنّ أداء الـدَّين، ورد الوديعـة، والأذان، وتلاوة القرآن، والأذكار، وهداية الطريق، وإماطة الأذىٰ، ونحوها؛ من الأعمال التي لا تحتاج إلىٰ نية، وأما قوله صلّىٰ الله عليه وسلّم: « إنما الأعمال بالنيات » فالمراد بـه الأعـمال التي تقع تارة طاعة وغير طاعة أخرىٰ، بدليل ذكر الهجرة في سياق الحـديث، وأمـا هـذه

(١) الكواكب الدراري (١/ ٢٠)، وفي تعقبه نظر، فالتوحيد ليس فقط اعتقادات وإنما اعتقاد أنه إله واحـد لا شريك له، وإفراده عز وجل بالعبادة، والتوجه إليه وحده بطلب المنافع ودفع المضار ونفي الكـفء والمثل عن ذاته تعالى وصفاته فهو المتصف بصفات الكمال الذاتية ونفي الشريك له في الربوبية، واعتقاد أنه وحده الخالق الرازاق المحيي المميت المعز المذل النافع الضار المتصرف في هذا الكون بمن فيـه ومـا فيه، انظر: المسائل العقدية التي حكى فيها ابن تيمية الإجماع ص٨٧.

(٢) منتهىٰ الآمال ص ٤٣.

(٣) **الشيخ عز الدين** هو: أبو محمد عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السُّلَمي الدمشـقي الشافعي، الملقب بسلطان العلماء، بَرَع في مذهب الشافعي وبلغ رتبة الاجتهاد، وأفتىٰ وصنف، وكـان ناسكاً ورعاً أمَّاراً بالمعروف نهَّاءً عن المنكر، لا يَخافُ في الله لَوْمة لائم، من تصانيفه: قواعد الأحكام في مصالح الأنام، توفي – رحمه الله – سنة ٦٦٠هـ، انظر: طبقات الشافعية الكبرىٰ للسـبكي (٨/ ٢٠٩)، والبداية والنهاية (١٧/ ٤٤١)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/ ١٠٩).

(١) هو: تاج الدين أبو محمد عبد الرحمن بن إبراهيم الفزاري الشافعي، الملقب **بالفِرْكاح**، انتهت إليه رياسة المذهب في زمانه، من مصنفاته: كتاب الإقليد في درر التقليد، علقه علىٰ أبواب التنبيه ولم يكمله، تـوفي – رحمه الله – سنة ٦٩٠هـ، انظر: طبقات الشافعية الكـبرىٰ للسـبكي (٨/ ١٦٣)، والبدايـة والنهايـة (١٧/ ٦٤١)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/ ١٧٤)،.

القربات ونحوها مما شُرِع لمصلحة عاجلة قصدا، أو كان بصورة عبـادة، فعـدم وجـوب النية فيها لعدم إرادتها، ولخروجها عن الإرادة حساً لصورة العمل إن قيل بعموم الأعمال للطاعة والقربـة. انتهىٰ} [1]، واسْـتُثْنِي مسـائل لا تنحصرـ ممـا هـو مـذكور في شروح الحديث[2]، وكتب الأصول[1]، ومبسوطٌ في كتب الفروع[2]، ولكل مقام مقال.

هل يعد الترك فعلاً ؟

واسْتُدِل بمفهوم الحديث علىٰ أن ما لـيس بعمـل لا تشـترط فيـه النيـة، وذلـك: التُّروك [3]، كترك الزنا، وشرب الخمر، ومنه إزالة النجاسة في الأصح، قاله: النووي [4]، ونازعه الكِرْمانِيّ [5] بأن الترك أيضاً فعل، وهو كفُّ النفس[6]، وبأن التروك إذا أريد بهـا تحصيل الثواب بامتثال أمر الشارع فلا بـد فيهـا مـن القصـد، قـال الحـافظ ابـن حجـر: {وتُعُقِّبَ بأن قوله: الترك فعل، مُخْتَلَفٌ فيه، ومن حق المُسْتَدِل علىٰ المانع أن يـأتي بـما هـو متفق عليه} [7]، قال السيوطي: {قلت: الشرط أن يكون متفقاً عليه بين المانع والمسـتدل

---

(١) انظر: منتهىٰ الآمال ص ٤٣ – ٤٤، والمنثور في القواعـد للزركشيـ (٣/ ٢٨٨)، والتحقيـق في مسـألة استثناء دخول الإيمان والقربات التي لا لبس فيها كقراءة القرآن ونحو ذلك في حـديث (إنـما الأعـمال بالنيات) هو: أن هذه الأمور لا تحتاج إلىٰ نيـة الإضـافة لله تعـالىٰ، ولا تسـتلزم نيـة التخصـيص لأنهـا بطبيعتها منصرفة إليه لا يستحقها سواه، ولكنها تحتاج ولابد إلىٰ نية القصد وإرادة وجـه الله سـبحانه، فإذا اشتغل بها من هو ذاهل أو جرت علىٰ لسان نائم فإنها لا تكون عبادة، وكذلك لو كان المشتغل بهـا مرائياً أو طالباً ممدحةً فإن ثوابه ينقص بقدر نقص إخلاصه، والله أعلم، انظر: النية وأثرها في الأحكام الشرعية (١/ ٢٢٣).

(٢) انظر مثلاً: جامع العلوم والحكم ص٤٣، وطرح التثريب (٢/ ٢٦)، وعمدة القاري (١/ ٦٦).

(١) انظر مثلاً: أبواب التكليف في شرح الكوكب المنير (١/ ٤٩٠).

(٢) انظر مثلاً: تبيين الحقـائق (٣/ ١٣٢)، والمبـدع (٢/ ٣٥٠)، وانظـر إلى فقـرة: مـا يفتقـر إلى النيـة مـن العبادات وما لا يفتقر إليها، من كتاب النيات في العبادات للأشقر ص٢٩٧.

(٣) في (ز): المتروك.

(٤) انظر: شرح النووي علىٰ صحيح مسلم (١٣/ ٥٨).

(٥) انظر: الكواكب الدراري (١/ ١٩).

(٦) وهو ما ذهب إليه الشنقيطي في مذكرته على روضة الناظر ص٧٥.

(٧) فتح الباري (١/ ١٩).

فقط، لا بين غيرهم أيضاً، والنووي موافق علىٰ أن الترك فعل الكفّ} [1]، ثـم قـال ابـن حجر: {وأما استدلاله الثاني فلا يطابق المورد، لأن المبحوث فيـه: هـل تلـزم في الـتروك بحيث يقع العصيان بتركها ؟ والذي أورده هل يحصل الثواب بدونها ؟ والتفـاوت بـين المقامين ظاهر، والتحقيق: أن الترك المجرد لا ثواب فيـه، وإنـما يحصـل الثـواب بـالكفِّ الذي هو فعل / ٣٨/ النفس، فمن لم تخطر المعصية بباله أصلاً ليس كمن خطـرت فكـف نفسه عنها خوفا من الله تعالىٰ، فرجع الحال إلىٰ أن الذي يحتاج للنيـة هـو العمـل بجميـع وجوهه لا الترك المجرد. انتهىٰ} [2]، وسقته برمته لنفاسته.

والحاصل: أن العلماء سلفاً وخلفاً استثنوا من مفهوم هـاتين الجملتـين مسـائل لا تُحصىٰ، وخصصوا منطوقهما بأمور لا تُستقصىٰ، واستنبطوا منهما من الفروع الفقهية مـالا يُحصر ولا يُعدّ، ولا تضبطه قاعدة، ولا يجمعه حد[1]، فقد قال الإمام الشـافعي رضي الله تعالىٰ عنه: إن هذا الحديث يدخل في سبعين باباً من أبواب الفقة – أي: بل أكثر – وبينهـا معظم الشروح للحديث، بل يدخل في غير الفقه من العلوم كالنحو والشعر، فقد اشترط سيبويه في الكلام القصد[2]، وحكم النكرة المقصودة في النداء البنـاء عـلىٰ الضـم[3]، إلىٰ غير ذلك مما هو مبسوط في محله، وكذلك يشـترط في الكـلام المُقَفَّـىٰ المـوزون أن يكـون مقصوداً حتىٰ يُسمَّىٰ شعراً، وإلا فقد وقع الكلام المـوزون المُقَفَّـىٰ في الكتـاب والسـنة، كقوله تعالىٰ: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]، وقـال صـلّىٰ الله

عظم مكان هذا الحديث في الدين

(١) منتهىٰ الآمال ص ٤٤.

(٢) فتح الباري (١/ ١٩).

(١) ومن هنا فإنه يقال عن القواعد الفقهية أنها حكم أكثري لا كلي ينطبق عـلى أكثـر جزئياتـه وإن حصـل استثناء لبعض الجزئيات فليس هذا الاستثناء بقادح في هذه القاعدة. انظر: الـوجيز في إيضـاح قواعـد الفقه الكلية ص١٦، ١٨.

(٢) لم أقف عليه عند سيبويه، وقد حد ابن هشام الكلام فقال: هو القول المفيد بالقصد، انظر: مغني اللبيب ص٤٩٠.

(٣) انظر: متن الآجرومية ص١٩.

عليه وسلّم: «أنا النبيُّ لا كَذِب، أنا ابنُ عبدِ المُطَّلب » [1]، وقال: « هـل أنـتِ إلا إصْـبَعٌ دَمِيتِ، وفي سَبيلِ الله ما لَقِيتِ » [2]، إلىٰ غير ذلك مما هو معروف عند أهله، مقررٌ في محله، وبالجملة قد تواتر النقل عن الأئمة بتعظيم موقع هذا الحديث، وكثرة فوائده، وأنه أصل من أصول الدين، ومن ثَمَّ خطب به صلّىٰ الله عليـه وسـلّم كـما في روايـة البخـاري كـما تقدم[3]، فقال: «يا أيها الناس إنما الأعمال بالنيات » [1]، وخطب به عمر علىٰ منبر رسـول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم كما أخرجه البخاري أيضاً [2]، وكذلك بقيـة الخلفـاء كـما ذكـره المناوي في **شرح الأربعين** وقد / ٣٩/ تقدم التنبيه عليـه [3]، ولـذلك قـال **أبـو عبيـد** [4]: {ليس في الأحاديث أجمع وأغنىٰ وأكثر فائدة منه} [5]، ومن ثَمَّ قال أبو داود أنـه نصـف

---

(١) أخرجه: البخاري (كتاب الجهاد والسير / باب من قاد دابَّة غيره في الحرب / رقـم ٢٨٦٤)، ومسـلم (كتاب الجهاد / باب غزوة حنين / رقم ٤٦١٥).

(٢) أخرجه: البخاري (كتاب الجهاد والسير / بـاب مـن يُنكـب أو يطعـن في سـبيل الله / رقـم ٢٨٠١)، ومسلم (كتاب الجهاد / باب ما لقي النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم مـن أذىٰ المشرـكين والمنـافقين / رقـم ٤٦٥٤).

(٣) انظر: ص١٣٩، وليس في البخاري تصريح بكونه صلّىٰ الله عليه وسلّم خطب به وإنما فيه إيـماءٌ فقـط، وقد ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ١٣).

(١) انظر: صحيح البخاري (كتاب الحيل / بابٌ في ترك الحيل وأن لكل امرئ ما نوىٰ في الأيمان وغيرها / رقم ٦٩٥٣) ولكن بلفظ «إنما الأعمال بالنية».

(٢) تقدم تخريجه في ص١٣٩.

(٣) انظر: ص١٣٩، وقد سبقت الإشارة إلىٰ أن هذا الحديث لم يصح عن رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلم إلا من طريق عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ولم يصح عن عمر إلا من طريق علقمة بن وقـاص الليثـي، وهذا دليل علىٰ عدم ثبوت أن الخلفاء الأربعة رضي الله عنهم قد خطبوا به.

(٤) **أبو عبيد** هو: القاسم بن سلام بن مسكين الهروي البغدادي، الحافظ المجتهد، كان فاضـلاً دينـاً ربانيـاً عالماً إماماً في اللغة والقراءات والفقه والحديث، من تصانيفه: كتاب غريب الحديث، قال: إنه مكث في تصنيفه أربعين سنة، توفي – رحمه الله – سنة ٢٢٤هـ، انظر: وفيات الأعيان (٤/ ٦٠)، والبداية والنهاية (١٤/ ٢٦٨)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٤٩٠).

(٥) انظر: فيض القدير (١/ ٤٣)، ومنتهىٰ الآمال ص ١١، وفتح الباري (١/ ١٤).

العلم [1]، ووجهه: أنه أَجَلُّ أعمال القلب، والطاعة المتعلقة به، وعليه مدارها، فهو قاعدة الدين، ومن ثَمَّ كان أصلاً في الإخلاص أيضاً، وأعمال القلب تقابل أعمال الجوارح، بل تلك أفضل وأجل، بل هي الأصل، فكان نصفاً بل أعظم النصفين كما تقرر، وقال كثيرون [2] منهم الشافعي أنه ثلث العلم، ووجهه: أن الإسلام قول وفعل ونية، قال البيهقي [3]: لأن كسب العبد إما بقلبه أو بلسانه أو جوارحه، فالنية أحدها وأرجحها؛ لأنها تابعان لها صحةً وفساداً، وثواباً وحرماناً، ولا يتطرق إليها رياء ونحوه بخلافهما، ومن ثَمَّ ورد: «نيةُ المؤمنِ خيرٌ من عمله» [4]، قال ابن حجر الهيتمي: {وهو ضعيفٌ لا موضوع، خلافاً لمن زعمه} [1]، وسيأتي استشكاله مع الجواب عنه من سبعة أوجه [2].

ويدلُّ لخيريتها خبر **أبي يَعْلَىٰ** [3]: « يقولُ الله تعالىٰ للحَفَظَةِ يومَ القيامة: اكتبوا لعبدي كذا وكذا من الأجر، فيقولون ربنا لم نَحْفَظ ذلك عنه، ولا في صحيفتنا، فيقول: إنه نواه » [4].

---

(١) الفتح المبين ص (١٢/ ش).

(٢) انظر: فتح الباري (١/ ١٤)، وطرح التثريب (٢/ ٦).

(٣) انظر: فتح الباري (١/ ١٥)، و طرح التثريب (٢/ ٦).

(٤) سبق تخريجه ص ١٣٠.

(١) الفتح المبين ص (١٢/ ش).

(٢) انظر كلام الكِرْمانِيّ: ص ٢٠٢ – ٢٠٣.

(٣) **أبو يعلىٰ** هو: أحمد بن علي بن المثنىٰ بن يحيىٰ التميمي الموصلي الحافظ، صاحب المسند، كان ثقة صالحاً متقناً، توفي – رحمه الله – سنة ٣٠٧هـ، انظر: البداية والنهاية (١٤/ ٨١٢)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ١٧٤)، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد ص ١٥٠.

(٤) ذكره العيني في عمدة القاري (١/ ٧٢) وعلي بن سلطان محمد القاري في مرقاة المفاتيح (١/ ١٠٣) وكلاهما عزياه إلىٰ مسند أبي يعلىٰ ولم أقف عليه هناك، وأخرج نحوه: أبو نعيم في الحلية (٢/ ٣١٣) بلفظ: (تصعد الملائكة بالأعمال فتصف في سماء الدنيا فينادي الملك ألق تلك الصحيفة ألق تلك الصحيفة؛ فتقول الملائكة: ربنا قالوا خيراً وحفظناه عليهم، قال: فيقول: لم يرد به وجهي، وينادي ملك اكتب لفلان كذا وكذا مرتين، فيقول: يا رب إنه لم يعمله، فيقول تعالىٰ إنه نواه إنه نواه)، كما أخرج الدارقطني نحوه في سننه (١/ ٥١) بإسناد حسن ولفظه: (يجاء يوم القيامة بصحف مختمة =

وقال أبو داود: {مدار السنة علىٰ أربعة أحاديث: حديث: «الأعمالُ بالنيات» [1]، وحديث: «من حُسْنِ إسلام المرءِ تَرْكُه مالا يعنيه» [2]، وحديث: «الحلال بَيِّن» [1]، وحديث: «إن الله طيِّبٌ لا يقبل إلا طيباً» [2]} [3]، وفي رواية: {يكفي الإنسان لدينه أربعة أحاديث، فذكرها وذكر بدل الأخير حديث: «لا يكون المؤمن مؤمناً حتىٰ يرضىٰ لأخيه ما يرضىٰ لنفسه» [4]} [5].

وقد نظم ذلك بعضهم [6] فقال:-

عُمْدَةُ الدِّينِ عندنا كلماتٌ أربعٌ من كلامِ خيرِ البريةِ

اتق الشُبهات وازْهَد ودَع ما ليس يَعْنِيكَ واعْمَلَنَّ بنيَّة

= فتنصب بين يدي الله عز وجل فيقول الله عز وجل لملائكته ألقوا هذا وأقبلوا هذا فتقول الملائكة وعزتك ما رأينا إلا خيرا فيقول وهو أعلم إن هذا كان لغيري ولا أقبل اليوم من العمل إلا ما كان ابتغي به وجهي)، انظر: المغني عن حمل الأسفار (٢/ ١١٦٧).

(١) سبق تخريجه في ص٩٩.

(٢) أخرجه: الترمذي (كتاب الزهد / باب حديث من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه / رقم ٢٣١٧)، وابن ماجه (كتاب الفتن / باب كف اللسان في الفتنة / رقم ٣٩٧٦)، كلاهما من طريق أبي هريرة، وحسَّنه النووي في الأذكار ص٢٦٥، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي (٢/ ٥٣١)، وذهب الإمام أحمد وابن معين والبخاري وغيرهم إلىٰ أن الحديث لا يصح إلا عن علي بن الحسين مرسلاً، انظر: تحفة الأحوذي (٢/ ١٨٥٠)، والترغيب والترهيب (٣/ ٣٤٥).

(١) أخرجه: البخاري (كتاب الإيمان / باب فضل من استبرأ لدينه / رقم ٥٢)، ومسلم (كتاب المساقاة / باب أخذ الحلال وترك الشبهات / رقم ٤٠٩٤).

(٢) أخرجه: مسلم (كتاب الزكاة / باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها / رقم ٢٣٤٦).

(٣) روىٰ نحوه ابن الأعرابي، انظر: طرح التثريب للعراقي (٢/ ٦).

(٤) أخرج نحوه: البخاري (كتاب الإيمان / بابٌ من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه / رقم ١٣)، ومسلم (كتاب الإيمان / باب الدليل علىٰ أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير / رقم ١٧٠).

(٥) انظر: البداية والنهاية (١٤/ ٦١٧)، وتاريخ بغداد (٩/ ٥٧).

(٦) قيل: إنها من نظم الحافظ أبو الحسن طاهر بن مفوز المعافري الإشبيلي الأندلسي، وقيل: هي للإمام الشافعي، انظر: كشف الخفاء (١/ ١١)، وجامع العلوم والحكم ص ٢٢.

الفصل الثاني/٤٠/

في الكلام على الهجرة وما يتعلق بها من الأحكام

اعلمْ أنّ المصطفىٰ صلّىٰ الله عليه وسلّم كشف عن ما في تينك القاعدتين، وهما: «**إنما الأعمالُ بالنيات**» و«**إنما لكل امرئ ما نوىٰ**» لِما فيهما من نوع إجمال[١] قد يخفىٰ؛ قصداً للإيضاح، ونصاً علىٰ صورة السبب الباعث علىٰ الحديث، وهو قصة[٢] مهاجر أم قيس كما تقدم[٣]، فقال مُفَرِّعاً عليهما تفصيل بعض ما تضمَّناه من الإجمال تنفيراً عن مثل قصده: « **فمن كانت هجرته إلىٰ الله ورسوله؛ فهجرته إلىٰ الله ورسوله** »، فالفاء هاهنا لعطف المُفَصَّلِ علىٰ المُجمل[٤]، لأنه تفصيلٌ لما سبق من قوله: « إنما الأعمال بالنيات »، وقيل: هي الفاء الفصيحة[٥]، و(من) يصحّ أن تكون شرطية، وأن تكون موصولة، وعلىٰ كل حال هي مُبتدأ، ثم علىٰ كونها موصولة فخبرها: «فهجرته إلىٰ الله ورسوله»، واقترنت الفاء بالخبر لما في المبتدأ من العموم، وعلىٰ كونها شرطية؛ فقيل: خبرها ما ذُكِر كذلك، ويأتي تصريحهم بالاقتصار عليه، وقيل: جملة الشرط والجواب، والأصحّ أن خبر الشرطية: جملة الشرط فقط وإن توقفت الفائدة علىٰ الجواب كما هو مُقرر عند مُحققي النحاة.

إعراب: (فمن كانت)

فائدة[٦]: قال الكِرْمانِيّ: {فإن قلت: لفظ (كانت) إن كان باقياً علىٰ المُضي- فلا يُعلم أنّ الحكم بعد صدور هذا الكلام من الرسول أيضاً كذلك أم لا، وإن نقل بسبب تضمُّن (من) معنىٰ الشرط إلىٰ معنىٰ الاستقبال فبالعكس، ففي الجملة الحكم إما للماضي

---

(١) المجمل هو ما ازدحمت فيه المعاني واشتبه المراد منه اشتباهاً لايدرك بنفس العبارة، بل بالرجوع إلى الاستفسار ثم الطلب ثم التأمل. انظر: أصول البزدوي (١/ ٩)، وانظر: مصادر التشريع الإسلامي ومناهج الاستنباط ص٤١١.

(٢) في (ح): قضية.

(٣) انظر: ص١٣٥.

(٤) الفاء تكون عاطفة تدل على أن الثاني بعد الأول ولا مهلة، انظر: حروف المعاني ص٣٩.

(٥) الفاء الفصيحة هي المفصحة عن محذوف وشرطها أن المحذوف سبب للمذكور. انظر: الكليات ص١٠٤٩.

(٦) وهي الفائدة العاشرة.

أو للمستقبل، قلت: جاز أن يُراد به أصل الكـون، أي: الوجـود مطلقـاً مـن غـير تقييـد بزمان من الأزمنة الثلاثة، أو يقاس أحد الزمانين علىٰ الآخر، أو يُعلم من الإجماع علىٰ أن حكم المكلَّفين علىٰ السواء إلا لعارض. انتهىٰ} [1]، قـال العينـي: {وفي الجـواب الأول نظر لا يخفىٰ، لأن الوجود من حيث هـو هـو لا يخلـو عـن زمـن مـن الأزمنـة الثلاثـة. انتهىٰ} [2]، قال أبو البقاء: قلت: في نظر العيني نظر، فالكِرْمـانِيّ لا يخفـىٰ / ٤١/ عليـه أن الوجود لا يخلو عن زمن، وإنما مراده قطع النظر عن الزمان انتهىٰ.

الكلام على: (الهجـرة)

وقوله: «هجرته» بكسر الهاء علىٰ زنة فعلة، من الهَجْر ضد الوصل، ثم غلب ذلك علىٰ الخروج من أرض إلىٰ أخرىٰ وترك الأولىٰ للثانية، قاله في **النهاية** [3]، ويقـال: الهجـر الترك، والمراد هاهنا: ترك الوطن والانتقال إلىٰ غيره، وهي في الشرع: مفارقـة دار الكفـر إلىٰ دار الإسلام خوف الفتنة وطلباً لإقامة الـدين، وفي الحقيقـة: تـرك مـا نهـىٰ الله عنـه، ومفارقة ما يكرهه إلىٰ ما يحبه، ومن أجل ذلك سُمِّي الذين تركوا توطُّن مكة وتحولوا إلىٰ المدينة من الصحابة بالمهاجرين، وقد وقعت الهجـرة في الإسـلام عـلىٰ وجهـين: الأول: الانتقال من دار الخوف إلىٰ دار الأمن كما في هجرتي الحبشة وابتداء الهجـرة مـن مكـة إلىٰ المدينة، الثاني: الهجرة من دار الكفر إلىٰ دار الإسلام، وذلك بعد أن استقر عليـه الصـلاة والسلام بالمدينة، وهاجر إليه من أمْكَنَه ذلك من المسلمين، وكانت الهجرة تختصُّ إذ ذاك بالانتقال إلىٰ المدينة إلىٰ أن فُتحت مكة، فانقطع الاختصاص وبقي عموم الانتقال من دار الكفر لمن قدر عليه باقياً، وقد قال عليه الصلاة والسلام: « لا هجرةَ بعـدَ الفـتحِ ولكـنْ جهادٌ ونيّة» [4] وفي حديث معاوية: سمعتُ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم يقول:

---

(١) الكواكب الدراري (١/ ١٩).

(٢) عمدة القاري (١/ ٥٦).

(٣) انظر: النهاية في غريب الحديث (٥/ ٢٤٣)، وانظر: لسان العرب (٥/ ٢٥٠)، ومعجم مقاييس اللغـة (٦/ ٣٤).

(٤) أخرج نحوه: البخاري (كتاب الجهاد والسير / باب لا هجـرة بعـد الفـتح / رقـم ٣٠٧٧)، ومسـلم (كتاب الإمارة / باب المبايعة بعد فتح مكة.../ رقم ٤٨٣١).

«لا تنقطعُ الهجرةُ حتىٰ تنقطعَ التوبةُ، ولا تنقطعُ التوبةُ حتىٰ تطلـعَ الشـمسُ مـن مغربها»[١]، فإن قلت: ظاهرهما التعارض، قلت: وَفَّقَ الخطابي بينهما فقال:

{كانت الهجرة فرضاً، ثم صارت بعد الفتح ندباً، فالمنقطع الفرض} [٢]، قـال العراقـي: {وفي حديث آخر ما يدل علىٰ أن المراد بالهجرة الباقية هجر السيئات، قال صلّىٰ الله عليـه وسلّم: « الهجرةُ خصلتان: إحداهما: تهجر السيئات، والأخرىٰ تُهـاجر إلىٰ اللهِ ورسـولهِ، ولا تنقطعُ الهجرةُ ما تُقُبِّلَت التوبة... الحديث » [٣]، وروىٰ / ٤٢/ أحمد من حـديث عبـد الله بن [عمرو] [٤] قال: جاء أعـرابي فقـال: يـا رسـول الله [هـل الهجـرة إليـك حيـث كنت؟][٥] أم إلىٰ أرض معلومة؟ أو لقوم خاصة؟ أم إذا مِتُّ انقطعت؟ فسـكت رسـول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم ساعة ثم قال: « أين السائل عن الهجـرة ؟ » قـال: هـا أنـا ذا يـا رسول الله، قال: « إذا أقمتَ الصلاة وآتيتَ الزكاة فأنت مهـاجر وإن مـتَّ بالحَضْرَمَة » يعني: أرضاً باليمامة[٦]، وفي رواية له: « الهجرة أن تهجر الفواحش ما ظهر منها وما بطن، وتقـيم الصـلاة وتـؤتي الزكـاة، ثـم أنـت مهـاجر وإن مـت [بالحضرـمة] [٧] » [٨].

---

(١) أخرجه: أبو داود (كتاب الجهاد/ باب في الهجرة هـل انقطعـت/ ٢٤٧٩)، وقـد ذكـر الخطـابي: أن في إسناده مقال، انظر: طرح التثريب (٢/ ٢١)، وعون المعبود ص١٠٨٢، وصححه الألباني في صـحيح سنن أبي داود (٢/ ٩٠/ رقم ٢٤٧٩).

(٢) انظر: طرح التثريب (٢/ ٢١).

(٣) أخرجه: أحمد في مسنده (١/ ١٩٢/ حـديث عبـد الـرحمن بـن عـوف)، والبيهقـي في شـعب الإيـمان (٥/ ٤٤٤)، قال ابن كثير: هذا الحديث حسن الإسناد، وقال الهيثمي: رجال أحمد ثقات، انظر: تفسير القران العظيم (٣/ ٣٧٥)، ومجمع الزوائد (٥/ ٢٥١).

(٤) في جميع النسخ: عمر، وهو خطأ، والصواب ما أثبت، أي: ابن العاص.

(٥) في طبعة المسند التي وقفت عليها: [أين الهجرة؟ إليك حيث كنت].

(٦) انظر: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق (١/ ١٥٩)، واليمامة هي أرض تقع في وسط جزيرة العرب وهي التي تنسب إليها زرقاء اليمامة.

(٧) في طبعة المسند التي وقفت عليها: [بالحضر].

(٨) أخرج أحمد الروايتين في مسند عبد الله بن عمرو بـن العـاص، انظـر: المسـند (٢/ ٢٠٣) و(٢/ ٢٢٤- =

انتهىٰ} [1]، وقال العيني والسيوطي وأبو البقاء الأحمدي وغـيرهم: عـدَّ أقسـامَ الهجـرةِ خمسةٌ ابنُ دقيق العيد، الأولىٰ: إلىٰ أرض الحبشة، الثانية: من مكة إلىٰ المدينة، الثالثة: هجرة القبائل إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسـلّم لـتعلُّم الشرـائع، ثـم يرجعـون إلىٰ الأوطـان ويُعلمون قومهم، الرابعة: هجرة من أسلم من مكة ليأتي إلىٰ النبي صلّىٰ الله عليـه وسـلّم ثم يرجع إلىٰ مكة، الخامسة: هجرة ما نهىٰ الله عنه، قال ابن دقيق العيد: ومعنىٰ الحـديث وحكمه يتناول الجميع، غير أن السبب السابق للحديث يقتضي أن المراد بالحديث الهجرة من مكة إلىٰ المدينة انتهىٰ} [2]، قال العراقي: {وبقي عليه من أقسام الهجرة ثلاثة، الأولىٰ: الهجرة الثانية إلىٰ أرض الحبشة، فإنهم هاجروا إلىٰ الحبشة مرتين كما هو معروف في السير، ولا يقال كلاهما هجرة الحبشة؛ فاكتفىٰ بذكر الهجرة إليها مرة، فإنه قـد عـدَّد الهجـرة إلىٰ المدينة في الأقسام لتعددها، والهجرة الثانية: هجرة من كان مقيما ببلاد الكفر ولا يقدر عـلىٰ إظهار الدين، فإنه يجب عليه أن يهاجر إلىٰ بلاد الإسلام كما صرح بـه أصـحابنا، والثالثـة: الهجرة إلىٰ الشام في آخر الزمان عند ظهور الفتن، كما قال صلّىٰ الله عليه وسلّم: « سـتكونُ هجرةٌ بعد هجرة فخيارُ أهـلِ الأرضِ ألـزَمُهم مُهَـاجَرَ إبـراهيم / ٤٣/ ويبقـىٰ في الأرض شرارُ أهلها...الحديث » [3]، كما رواه أبو داود من حديث [عبد الله بـن عمـرو][4]، ورواه

= ٢٢٥)، قال الهيثمي: أحد إسنادي أحمد حسن، انظر: مجمع الزوائد (٥/ ٢٥٢-٢٥٣).

(١) طرح التثريب (٢/ ٢١-٢٢).

(٢) انظر: إحكام الأحكام ص٦٦، وعمدة القاري (١/ ٦٢)، ومنتهىٰ الآمال ص٥٩.

(٣) انظر: سنن أبي داود (كتاب الجهاد / باب في سـكنىٰ الشـام / رقـم ٢٤٨٢) واللفـظ لـه، ومسـند أحمـد (٢/ ٢٠٩/ مسند عبد الله بن عمـرو بـن العـاص) بلفـظ: «فخيـار الأرض إلىٰ مهـاجر إبـراهيم»، قـال الحاكم: هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين ولم يخرجاه، انظر: المستدرك (٤/ ٥٥٦)، وقـال الحـافظ ابن حجر: سنده لا بأس به، انظر: فتح الباري (١١/ ٤٦٢)، وحسنه الألباني في تعليقه على كتاب مناقب الشام وأهله لشيخ الإسلام، وهو ملحق بتخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق ص٨٢-٨٣.

(٤) في النسخ الثلاث: (عبيد الله بن عمرو) وهو تصحيف، والصواب أن الحديث لعبد الله بـن عمـرو بـن العاص رضي الله عنهما، انظر: سنن أبي داود (كتاب الجهاد/ باب في سكنىٰ الشام/ رقم ٢٤٨٢).

أحمد في مسنده من حديث [عبد الله بن عمرو] [1]، قال صاحب **النهاية**[2]: {يريد بـه: – أي بمهاجر إبراهيم – الشام، لأن إبراهيم لما خرج من العـراق مضىٰ- إلىٰ الشـام، وأقـام به}[3]، فهذه ثمانية أقسام للهجرة} [4].

(إلى الله ورسوله) تكررت لفظاً لكن المعنى متغاير

وقوله: «إلىٰ الله ورسوله» أي: قصداً ونيةً وعزماً، وقولـه: «فهجرتـه» أي: ببدنـه وجوارحه، «إلىٰ الله ورسوله» أي: حكماً وشرعاً، أو ثواباً وأجراً، فليس الشرط هنا عـين الجزاء، لأنهما وإن اتحدا لفظاً اختلفا معنىٰ، وهو كافٍ في اشتراط تغاير الجـزاء والشرـط، والمبتدأ والخبر، أو تقديره: فمن كانـت نيتـه في الهجـرة التقـرب إلىٰ الله؛ فهجرتـه إلىٰ الله ورسوله، أي: مقبولة، إذ الشرط والجزاء، وكذا المبتدأ والخبر المُشترط تغايرهما عند أهـل العربية إذا اتحدا صورةً؛ يُفهم منه المبالغة، إما في التعظيم كما في هذه الجملة، أي: وكـما في قوله: أنا أبو النَّجْم وشِعْرِي شِـعْرِي[5]، أو التحقـير كـما في الجملـة التـي بعـدها، قالـه: الكِرْمانِيّ[6]، وقال غيره [7]: الجزاء هنا كناية عن قبول هجرته، أي: فهو مؤول علىٰ إقامة

---

(١) في النسخ الثلاث: (عبد الله بن عمر) وهو تصحيف، والصواب أن الحـديث لعبـد الله بـن عمـرو بـن العاص رضي الله عنهما، انظر: مسند أحمد (٢/ ٢٠٩/ مسند عبد الله بن عمرو بن العاص).

(٢) أي: **ابن الأثير**، وهو مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحـد الشيباني الجزريّ الشافعي، كان عالماً في الفقـه والأصـول والحـديث والنحـو واللغـة، ولـه تصـانيف مشهورة منها: جامع الأصول، والنهاية في غريب الحديث، وهو أخو الحـافظ عـز الـدين ابـن الأثـير صاحب الكامل في التاريخ وأسد الغابة، تـوفي – رحمـه الله – سـنة ٦٠٦هــ، انظـر: وفيـات الأعيـان (٤/ ١٤١)، والبداية والنهاية (١٧/ ٨)، وسير أعلام النبلاء (٢١/ ٤٨٨).

(٣) النهاية في غريب الحديث (٥/ ٢٤٣).

(٤) طرح التثريب (٢/ ٢٠).

(٥) البيت لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي الراجز، وتمامه: (لله دريّ ما يجـن صـدري)، انظـر: تـاريخ الإسلام للذهبي (٧/ ٤٤٤-٤٤٧)، والأغاني (٢٢/ ٣٤١).

(٦) الكواكب الدراري (١/ ١٩).

(٧) انظر فيض القدير (١/ ٤٢).

السبب مقام المُسَبِّب لشهرة السبب، و[قال بعضهم [١]: الجـزاء محـذوف، تقـديره: فلـه ثواب الهجرة عند الله، والمذكور مستلزم له دال عليه، أي: فهجرته عظيمة شريفة مقبولـة صحيحة، والتصريح باسم الله ورسوله للتبرك والتلذذ] [٢]، قال الطيبـي: {ولهـذا السرّ ـ غيَّر العبارة في متعلق الجزاء الثاني بلفظ (ما)؛ حطّاً لمنزلتهما. انتهىٰ} [٣]، وبـما تقـرر مـن التقدير اتضح أنه ليس الشرط عين الجزاء حقيقة، علىٰ أنه قد يقصد بالشرط بيان الشهرة وعدم التغير فيتحد بالجزاء لفظاً، نحو: من قصدني فقد قصدني، فقد قال ابن مالك: {قد يُقصد بالخبر المفرد بيان الشهرة وعدم التغير فيتحد بالمبتدأ لفظاً كقول الشاعر [٤]:-

خَلِيْلِي خَلِيْلِي دون ريبٍ ورُبَّما أَلَانَ امرؤٌ قولاً فظُنَّ خليلاً

/ ٤٤/ - قال:- وقد يُفعل مثل هذا بجواب الشرط، كقولـك: مـن قصـدني فقـد قصدني، أي: فقد قصد من عرف بإنجاح قاصده} [٥]، هذا محصول ما دفعـوا بـه تـوهُّم الاتحاد الذي شهد العقل الصحيح والنقل الصريح بأنه غير صحيح.

قال **الصَّـفَوي** [٦]: {وبالحقيقـة الإشـكال مـدفوع مـن أصـله، لأن الهجـرة هـي الانتقال، وهو أمر يقتضي ما يُنتقل إليه، ويُسمَّىٰ مهاجراً إليه، وما يبعث علىٰ الانتقال هو

---

(١) انظر: فيض القدير (١/ ٤٢).

(٢) ما بين المعكوفين جاء في النسخة (ز) بعد كلام الطيبي الآتي.

(٣) الكاشف عن حقائق السنن (١/ ٩١).

(٤) لم أقف علىٰ اسمه.

(٥) انظر: فتح الباري (١/ ٢٢)، ومنتهىٰ الآمال ص ٦١.

(٦) **الصفوي**: لعله معين الدين محمد بن صفي الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبد السلام الايجىٰ الصفوي الشافعي، لأن له شرحاً علىٰ الأربعين النووية يحتمل أن يكـون هـو المصـدر الـذي نقـل منـه المنـاوي والمرحومي، لكني لم أقف عليه للتأكد من ذلك، وقد جاور الصفوي بمكة وانقطـع فيهـا عـلىٰ خدمـة العلم إلىٰ آخر حياته، من تصانيفه أيضاً: تهافت الفلاسفة، جوامع التبيان في تفسير القرآن، حاشية علىٰ التلويح للتفتازاني، توفي – رحمه الله – سنة ٩٠٦ هـ، انظر: الكواكب السائرة للغزي ص١٩٢، وكشف الظنون (١/ ٦١٠)، وهدية العارفين (٦/ ٢٢٣).

المهاجَر له، والفقرتان لبيان أن العبرة بالباعث، وذلك إنما يظهر إذا كانت (إلىٰ) في جملتي الشرط بمعنىٰ اللام، فإذا تركت في الجزاء علىٰ معناها الوضعي الحقيقي فلا اتحاد، والمعنىٰ: من هاجر لله ورسوله – أي: لاتباع أمرهما، وابتغاء مرضاتهما – فقد هاجر إليهما حقيقة، وإن كان ظاهراً منتقلاً إلىٰ الدنيا ونعيمها، ومن هاجر لغيرهما فالمهاجَر إليه ذلك، وإن انتقل إلىٰ النبي ظاهراً. انتهىٰ} [1]، وهو نفيس.

معنى الهجرة إلى الله

ثم اعلمْ أنه وإن كان الأصل في الهجرة الانتقال من محل إلىٰ محل كما تقدم[2]، كثيراً ما يستعمل في الأشخاص والأعيان والمعاني، وذلك في حقه تعالىٰ إما علىٰ التشبيه البليغ، أي: كأنه هاجر إليه، أو الاستعارة المكنية بأن شبَّه الانتقال إلىٰ محل الرحمة بالانتقال إلىٰ مكان كريم؛ تشبيهاً مُضمراً في النفس، ويحتمل أنها تبعية جرت في مُتعلق الحرف الذي هو: (إلىٰ)، فشبهنا الانتقال لما يرضي الله تعالىٰ بالانتقال إلىٰ دار كريم، واستعملنا فيه الحرف الذي يُستعمل في الانتقال الحسي، أو هو علىٰ حذف مضاف، أي: محل رضاه وثوابه ورحمته، أو يقال: الانتقال إلىٰ الشيء عبارة عن الانتقال إلىٰ محل يجده فيه، ووجدان كل أحد علىٰ ما يليق به، فالمراد: الانتقال إلىٰ محل قربه المعنوي وما يليق به، ألا ترىٰ ما اشتُهر علىٰ ألسنة القوم من السير إلىٰ الله تعالىٰ ونحو ذلك، أو يقال: أن ذكر الله للتعظيم والتبرك، ومثله غير عزيز ألا ترىٰ إلىٰ ما قرروه في:- ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ﴾... الآية[3] [الفتح:١٠] إذ المعاملة مع حبيب الله / ٤٥/ كالمعاملة مع الله، فيده يده، وبيعته بيعته، والهجرة إليه هجرة إليه، وأمثال هذه النفحات في كلام الشارع كثيرة، ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، والحاصل أنه أُريد بالهجرة هنا: مطلق الانتقال والتجاوز من

(١) انظر: فيض القدير (١/ ٤٢).

(٢) انظر: ص١٧٩.

(٣) وتمامها: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾.

شيء إلىٰ شيء صورياً أو معنوياً [1].

فـائـدة[2]: قال العراقي: {لم يقل في الجزاء فهجرته إليهما وإن كان أخصر، بل أتىٰ بالظاهر فقال: «إلىٰ الله ورسوله»، وذلك من آدابه صلّىٰ الله عليه وسلّم في تعظيم اسم الله تعالىٰ أن يُجمع مع ضمير غيره، كما قال للخطيب: « بئسَ خطيبُ القومِ أنتَ »، حين قال: من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غَوَىٰ، وبيَّن له وجه الإنكار فقال له: «قل: ومن يعصِ الله ورسولَه » [3]، وقد جمع صلّىٰ الله عليه وسلّم الضمير في موضع آخر، فقال: « من يُطِع الله ورسوله فقد رَشَد ومن يَعْصِهِما فإنه لا يضرُّ- إلا نفسه» [4]، رواه أبو داود، فدل علىٰ أن الأول علىٰ وجه الأدب، وأنه إنما أنكر علىٰ الخطيب تنبيهاً علىٰ دقائق الكلام، ولأنه قد لا يكون عنده من المعرفة بتعظيم الله ما يعلمه النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم من عظمته وجلالته [5]. انتهىٰ} [1].

مما يُتأدب به مع الله

---

(١) انظر: فيض القدير (١/ ٤٢).

(٢) وهي الفائدة الحادية عشر.

(٣) أخرجه: مسلم (كتاب الجمعة / باب تخفيف الصلاة والخطبة / رقم ٢٠١٠) بلفظ: بئس الخطيب أنت.

(٤) أخرجه: أبو داود (كتاب الصلاة / أبواب الجمعة / باب الرجل يخطب علىٰ قوس/ ١٠٩٧)، و(كتاب النكاح / باب في خطبة النكاح / رقم ٢١١٩)، قال المنذري: في إسناده عمران بن داود القطان وفيه مقال، وقال ابن القيم: ليس عمران بذلك الحافظ، انظر: حاشية ابن القيم علىٰ سنن أبي داود (٦/ ١٠٩)، وعون المعبود ص٥٢٨، ٩٤٦.

(٥) وهناك أوجه أخرى يحتمل أن تكون سبب إنكار النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم، منها ما ذكره ابن عطية وهو أن الخطيب وقف علىٰ (ومن يعصهما) وسكت سكتة، وفي ذلك من فساد المعنىٰ ما لا يخفىٰ، قال السيوطي: {وهذا التأويل لم تساعده الرواية، فإن الرواية الصحيحة أنه أتىٰ باللفظين في مساق واحد وأن آخر كلامه إنما هو: فقد غوىٰ...}، انظر: المحرر الوجيز (٤/ ٣٩٨)، وشرح السيوطي لسنن النسائي (٦/ ٩٠).

(١) انظر: طرح التثريب (٢/ ٢٢).

معنى (إلى دنيا)

وقوله: «**إلىٰ دنيا**» يتعلق بالهجرة إن كان لفظ (كانت) تامة، أو خبر (كانت) إن كانت ناقصة، و(إلىٰ) لانتهاء الغاية، وفي رواية (لدنيا) فيحتمل أن تكون اللام بمعنىٰ إلىٰ ويحتمل أن تكون للتعليل، ويُؤيده رواية الزبير بن بكار بلفظ: «في دنيا»، قال: «في» هنا للسببية [١]، انتهىٰ [٢]، ولا تغفل عما تقدم عن الصفوي [٣].

و(دنيا) بضم الدال والقصر من غير تنوين، قال العراقي: {بلا خلاف بين أهل اللغة والعربية، وحكىٰ بعض المتأخرين من شُرَّاح البخاري أن فيها لغة غريبة [٤] بالتنوين، [قال الجلال السيوطي:] [٥] وليس بجيِّد، فإنه لا يُعرف في اللغة، وسبب الغلط أن بعض رواة البخاري – وهو **أبو الهيثم الكشميهني** [٦] – رواه بالتنوين وأُنكر ذلك عليه، ولم يكن ممن يُرجع إليه في ذلك، فأخذ بعضهم يحكي ذلك لغة كما وقع لهم نحو ذلك / ٤٦/ في خلوف فم الصائم، فحكوا فيه لغتين، وإنما يعرف أهل اللغة الضم، وأما الفتحُ فرواية مردودة، لا لغة. انتهىٰ كلام [السيوطي] [٧]} [٨]، قال أبو البقاء وقال

---

(١) أي لبيان السبب، فتكون مؤيدة للرواية التي بلام التعليل.

(٢) ذكر السيوطي هذا القول عن الزبير بن بكار في منتهىٰ الآمال ص٦٣.

(٣) انظر: ص١٨٣.

(٤) في (ح): (عربية).

(٥) هذا وهم من الشيخ المرحومي رحمه الله، فالكلام لازال للعراقي، انظر: طرح التثريب (٢/ ٢٢)، ومنتهىٰ الآمال ص ٦٣.

(٦) **أبو الهيثم الكشميهني** هو: محمد بن مكي المروزي الكشميهني نسبة إلىٰ قرية كشميهن بمرو، كان ثقة وله رسائل أنيقة، وهو راوية البخاري عن الفربري، توفي – رحمه الله – سنة ٣٨٩هـ، انظر: شذرات الذهب (٣/ ١٣٢)، والوافي بالوفيات (٥/ ٣٩).

(٧) هذا وهم كما مر قبل قليل، والصواب أن الكلام للعراقي.

(٨) طرح التثريب (٢/ ٢٢-٢٣).

العيني: {جاء التنوين في دنيا [1] في اللغة قال [**العَجَّاج**] [2]:-

إنِّي مُقَسِّمُ ما مَلَكْتُ فجَاعِلٌ [أجراً لآخِرَتي] [3] ودنياً تَنْفعُ [4]

[قال] [5] **ابن الأعرَابي** [6]: أنشده بتنوين دنيا، وليس ذلك بضرورة [7] علىٰ مالا يخفىٰ، وحكىٰ **ابن قُتَيْبَة** [8] وغيره كسر الدال، من الدُّنُو وهو القُرب، سُمِّيت الدنيا لدنوها من

---

(١) (في دنيا): ليست في (ح).

(٢) **العجاج** هو: أبو الشعثاء عبد الله بن رؤبة بن لبيد البصري التميمي السعدي؛ الراجز المجيد والد الراجز رؤبة بن العجاج، كان يعرف بعبد الله الطويل، وهو اول من رفع الرجز وشبهه بالقصيد وجعل له اوائل ونسبه وذكر الدار ووصف ما فيها وبكىٰ علىٰ الشباب كما صنعت الشعراء في القصيد، ولد في الجاهلية ومات في أيام الوليد بن عبد الملك، انظر: تاريخ مدينة دمشق (٢٨/ ١٢٨)، وتاريخ الإسلام (٦/ ٤٢٣)، والبيت المذكور ليس له وإنما بيته:-

في جمع دنيا طال ما قد عنت حتىٰ انقضىٰ قضاؤها فأدت

أو: في سعي دنيا طالما قد مدت حتىٰ انقضىٰ قضاؤها فأدت

انظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (٨/ ٢٩٧)، وعمدة القاري (١/ ٥٤).

(٣) في (ز): بياض في هذا الموضع.

(٤) البيت كما ذكرت قبل قليل ليس للعجاج وإنما للمثلم بن رياح المري الجاهلي، انظر: شرح ديوان الحماسة (٢/ ٣٠٤)، وعمدة القاري (١/ ٥٤).

(٥) كذا في (ح) و(ق)، وفي عمدة القاري (١/ ٥٤): (فإن)، ويكون حينئذٍ ابن الأعرابي هو الذي أنشد.

(٦) **ابن الأعرابي** هو: أبو عبد الله محمد بن زياد الكوفي البغدادي اللغوي مولىٰ بني هاشم، كان أول راوية لأشعار القبائل ناسباً وكان رأساً في كلام العرب، من تصانيفه: كتاب النوادر، وكتاب معاني الشعر، توفي – رحمه الله – سنة ٢٣١هـ، انظر: وفيات الأعيان (٤/ ٣٠٦)، وأبجد العلوم (٣/ ٢٩) ، وهدية العارفين (٦/ ١٢).

(٧) أي: ضرورة القافية، والمعنىٰ: أن القافية لا تستلزم تنوين دنيا مما يدل علىٰ أن التنوين له وجه في اللغة، وانظر ما قاله الحموي عن ألف دنيا في: غمز عيون البصائر (١/ ٢٥).

(٨) **ابن قتيبة** هو: الإمام أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري الكوفي النحوي اللغوي، كان ثقة ديناً فاضلاً من أوعية العلم صدوقا ومن أهل السنة، له تصانيف كثيرة منها: أدب الكاتب، توفي – رحمه =

الزوال، وقيل: لسبقها الآخرة، قال أبو البقاء الأحمدي: والنسبة إليها دُنْيَوِي ودُنْيَيِي، بقلب الواو ياء فتصير ثلاث ياءات، وجمعها دُنَىٰ، كالكُبْرىٰ والكُبَر، والصُغْرىٰ والصُغَر، وأصلها: دنو فحذفت الواو لاجتماع الساكنين، والنسبة إليها دُنْيَاوي، قال العيني: {الصواب يقال: قلبت الواو ألفا ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين. انتهىٰ} [1]، قلت: بل الصواب أن يُقال: استُثْقِلَت الحركة علىٰ الواو فحُذِفَت؛ فتَحرَّكت الواو في الأصل وانفتح ما قبلها في الحال؛ فقُلبت ألفاً وحُذفت الألف لالتقاء الساكنين، وهما: الألف والتنوين، أو يقال: حُذِفَت حركة الواو لاستثقالها؛ فالتقىٰ ساكنان: الواو والتنوين؛ فحُذفت الواو لالتقاء الساكنين، فهما طريقتان عند الصرفيين، قال السيوطي: {قال ابن مالك: واستعمال دنيا مُنكَّراً فيه إشكال، لأنها فُعلىٰ [2] أفعل التفضيل، فكان حقها أن تستعمل باللام كالكبرىٰ والحسنىٰ، أي: لأن أفعل التفضيل إذا قطع عن (الـ) والإضافة إلىٰ معرفة يلزمه الإفراد والتذكير حيث لم يُذكر موصوفه، وإن كان موصوفه مؤنثاً أو مثنىٰ أو مجموعاً، والجواب: أنها خُلعت عنها الوصفية رأساً، وأُجرِيت مجرىٰ ما لم يكن وصفاً قط، ومثله قول الشاعر [3]:-

وإنْ دعوتِ إلىٰ جُلَّىٰ ومَكْرُمَةٍ يَوماً سَراةَ كِرامِ الناسِ فادعِينا

/٤٧/ فإن الجُلَّىٰ مؤنث الأجل، وقد خُلِعت عنها الوصفية وجُعِلت اسماً للحادثة العظيمة. انتهىٰ} [4]، قال الكِرْمانِيّ: {والدليل علىٰ جعلها اسماً: قلبُ الواوِ ياءً، لأنه لا

= الله – سنة ٢٧٦هـ، وقيل سنة ٢٧٠هـ، انظر: وفيات الأعيان (٣/ ٤٢) والبداية والنهاية (١٤/ ٦٢٣)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٩٦).

(١) عمدة القاري (١/ ٥٤).

(٢) فعلىٰ: سقطت من (ز).

(٣) هو: المرقش الأكبر، انظر: المفضليات (١/ ٤٣١)، واسمه عمرو بن سعد بن مالك بن عباد بن ضبيعة، كان أجدع الأنف، أكل السبع أنفه، وكان من العشاق، وهو عم المرقش الأصغر، انظر معجم الشعراء (١/ ١)، والشعر والشعراء (١/ ٣٨).

(٤) منتهىٰ الآمال ص ٦٤.

يجوزالقلب إلا في فُعلىٰ الاسمية. انتهىٰ} [1]، ولفظ (دنيا) غير [2] منصرف لألف التأنيث المقصورة.

واختلف المتكلمون في حقيقة الدنيا علىٰ قولين: أحدهما: أنها ما علىٰ الأرض من الهواء والجو، الثاني: أنها كل المخلوقات من الجواهر والأعراض الموجودة قبل قيام الساعة، واستظهره النووي [3] **وابن العَطَّار** [4]، وتطلق علىٰ كل جزء منها مجازاً، قال الخَلْخَالي في **شرح المصابيح**: {أراد بها هنا متاعاً من متاع الدنيا} [5].

وقوله: «**يصيبُها**» أي: يُحَصِّلها، شبَّه تحصيلها عند امتداد الأطماع نحوها بإصابةِ الغرض [بالسهم] [6] بجامع سرعة الوصول، وحصول المأمول، فهي استعارة تبعية[7].

لماذا ذكرت المرأة في الحديث بعد الدنيا ؟

وقوله: «**أو امرأةٍ ينكحُها**» قال السيوطي: {قيل هو من ذكر الخاص بعد العام لدخولها في مُسمَّىٰ الدنيا – زاد الزَّرْكَشِي – بدليل حديث: « الدنيا متاع، وخيرُ متاعِها المرأةُ الصالحة» [8]، وتعقبه النووي [1] بأن دنيا نكرة، وهي لا تعم في

(١) الكواكب الدراري (١/ ١٩).

(٢) في (ح): (ضمير).

(٣) انظر: عمدة القاري (١/ ٥٥).

(٤) انظر: العدة في شرح العمدة لابن العطار (١/ ٤٥)، ومنتهىٰ الآمال ص ٦٤، و**ابن العطار** هو: الشيخ علاء الدين أبو الحسن علي بن إبراهيم بن داود بن سليمان الشافعي، شيخ دار الحديث النُّوريَّة، وصاحب الإمام النووي، كان فقيهًا محدثًا، وكانوا يسمونه مختصر النووي، توفي – رحمه الله – سنة ٧٢٤هـ، انظر: البداية والنهاية (١٨/ ٢٥١)، ومعجم الذهبي ص١١٠، والدرر الكامنة (٤/ ٤).

(٥) انظر: منتهىٰ الآمال ص ٦٤، وفيض القدير (١/ ٤٢).

(٦) في النسخ الثلاث: السهم، وفي منتهىٰ الآمال ص٦٤: بالسهم وهو أصح لأن السياق يقتضيه.

(٧) الاستعارة على قسمين: استعارة أصلية وهي في أسماء الأجناس واستعارة تبعية وهي في المشتقات والحروف، انظر: التوضيح في حل غوامض التنقيح (١/ ١٧٩)، والتعريفات ص٣٦.

(٨) أخرجه: مسلم (كتاب الرضاع / باب خير متاع الدنيا المرأة الصالحة / رقم ٣٦٤٩) بلفظ: وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة.

(١) انظر: طرح التثريب (٢/ ٢٣)، وفتح الباري (١/ ٢٣).

الإثبات[1] فلا يلزم دخول المرأة فيها، وأُجيب بأنها في سياق الشرط فتعم[2]، قلت: لكن يتعقب من وجه آخر، وهو أن عطف الخاص علىٰ العام من الأحكام المُختصَّة بالواو، نصّ عليه ابن مالك في **شرح العمدة**[3]، فالصواب أن (أو) علىٰ بابها للتقسيم، وجُعلت المرأة قِسماً مقابلاً للدنيا تعظيماً لأمرها لأنها أشد فتنة. انتهىٰ كلام السيوطي} [4]، وقال النووي: {علىٰ تسليم أنها من عطف الخاص علىٰ العام فالنكتة في التصريح بها أمران: أحدهما: التنبيه علىٰ زيادة التحذير لأن الافتتان بها أشد تنبيها علىٰ زيادة التحذير من النساء إيذاناً بأنهن أعظم زينة الدنيا خطراً وأشدها تبعة وضرراً، الثاني: أن سبب الحديث مهاجر أم قيس فحَسُن التصريح بذلك} [5]، قال **الطُّوفي** [6]: ويحتمل أن مهاجر أم قيس كان يحبها لمالها / ٤٨/ وجمالها معاً فجمعهما في التعريض به، ويحتمل أنه عرَّض بطالب النكاح وأنشأ [1] ذكر المال؛ تقريراً لقاعدة زجر الناس عن قصده بنية الهجرة، كما سُئل

---

(١) لا تعم النكرة في سياق الإثبات إلا إذا كانت لامتنان، انظر: شرح الكوكب المنير (٣/ ١٣٩).

(٢) من صيغ العموم النكرة في سياق الشرط، انظر: الكوكب المنير (٣/ ١٤١).

(٣) لم أقف على الكتاب، وهو شرح لكتاب عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك أيضاً، وقد ذكر عن العمدة أنه ناقص وأن شرحه قد أجاد فيه الشارح، انظر: تاريخ ابن الوردي (٢/ ٢١٥).

(٤) منتهىٰ الآمال ص ٦٤، وفيض القدير (١/ ٤٣).

(٥) انظر: شرح النووي علىٰ صحيح مسلم (١٣/ ٥٩) بتصرف.

(٦) **الطوفي** هو: نجم الدين أبو الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد الطوفي الصرصري ثم البغدادي الحنبلي، الفقيه الأصولي المتفنن، له تصانيف كثيرة منها: شرح الأربعين النووية ومختصر الروضة في أصول الفقه وشرحها، اتُّهم بالتشيع، وقال هو عن نفسه أنه: رافضي أشعرىٰ، ولكن بعض المحققين المعاصرين شككوا في تهمته بالرفض، توفي – رحمه الله – سنة ٧١٦هـ، انظر: شذرات الذهب (٦/ ٣٩)، والدرر الكامنة (٢/ ٢٩٥)، وبغية الوعاة (١/ ٥٩٩)، وشرح مختصر الروضة بتحقيق الدكتور عبد الله التركي (١/ ٣٣)، ولعل كلامه الآتي نُقل عنه من شرحه علىٰ الأربعين المسمىٰ: التعيين في شرح الأربعين، ولم أقف علىٰ الكتاب.

(١) في (ز): إن شاء.

عن طهورية ماء البحر فقال: « هو الطهورُ ماؤُهُ، الحِلُّ ميتتُه »[1]، فزاد علىٰ السبب تمهيداً لقاعدة أخرىٰ، وهذا من باب زيادة النصِّ علىٰ السبب، وصورة السبب لا تُخصَّص، لكنها داخلة قطعاً، قاله: المناوي وابن حجر[2].

قال الحافظ السيوطي: {ونقل **ابن بَطَّال**[3] أنه إنما خصَّ المرأة بالذكر لأن العرب كانت في الجاهلية لا تُزوج المولىٰ العربيةَ، ولا يُزوِّجون بناتهم إلا من الأكفاء في النسب، فلما جاء الإسلام سوَّىٰ بين المسلمين في مناكحتهم، وصار كل واحد من المسلمين كفؤاً لصاحبه، فهاجر كثير من الناس إلىٰ المدينة ليتزوج بها من كان قبل ذلك لا يصل إليها، قال الحافظ ابن حجر: {ويحتاج إلىٰ نقل ثابت أن هذا المهاجر كان مولىٰ، وكانت المرأة عربية}[4]، قلت: لا يحتاج، فإنه أورده علىٰ العموم لا علىٰ واحد معين. انتهىٰ}[5]، وهو نفيس، وقال الخَلْخَالي في **شرح المصابيح**: {يجوز أن تكون الدنيا إشارة إلىٰ الحياة [العاجلة، والمرأة إشارة إلىٰ الحياة][1] الأخروية؛ لاجتماع الجسمانية والروحانية فيها...

---

(١) أخرجه: أبو داود (كتاب الطهارة / باب الوضوء بماء البحر / رقم ٨٣)، والترمذي (كتاب الطهارة / باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور / رقم ٦٩) وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي (كتاب الطهارة / بابٌ في ماء البحر / رقم ٥٩)، وابن ماجه (كتاب الطهارة وسننها / باب الوضوء بماء البحر / رقم ٣٨٦ – ٣٨٨)، وقد صحح الحديث الإمام البخاري وابن المنذر وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبغوي وابن منده وغيرهم، انظر: تنقيح تحقيق أحاديث التعليق (١/ ٢٠)، وعون المعبود ص٥٥، وتحفة الأحوذي (١/ ٣٥٨).

(٢) انظر: الفتح المبين ص (١٣/ ش).

(٣) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (١/ ٣٢-٣٣)، **وابن بطال** هو: أبو الحسن علي بن خلف بن بطال البكرِي، القرطبي، ثم البلنسي المالكي المعروف بابن اللجامِ، كان من أهل العلمِ والمعرِفة، عني بالحديث الْعناية التامةَ، توفي – رحمه الله – سنة ٤٤٩ هـ، انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٧)، والديباج المذهب ص٢٠٤، وهدية العارفين (٥/ ٦٨٨).

(٤) فتح الباري (١/ ٢٣).

(٥) منتهىٰ الآمال ص ٦٥.

(١) ما بين المعكوفين سقط من (ق).

إلىٰ آخر ما ذكره}[1].

تقدير جواب الشرط الثاني

وقوله: «**فهجرتُه**» الفاء هي الرابطة للجواب بالشرط، وقوله: «**إلىٰ ما هاجر إليه**» يحتمل أن يكون مُتعلقا بالهجرة، إذ هي مصدر والخبر محذوف، أي: فهجرته إلىٰ ما هاجر إليه قبيحة، أو غير صحيحة، أو غير مقبولة، وأن يكون خبر فهجرته[2] والجملة خبر المبتدأ الذي هو: من[3] كانت، لا يقال المبتدأ والخبر بحسب المفهوم متحدان [في الفائدة في الإخبار][4]، لأنا نقول بنفي الاتحاد هاهنا؛ لأن الجزاء محذوف وهو: فلا ثواب له عند الله، والمذكور مستلزم له دال عليه، والتقدير فهجرته قبيحة، قال الحافظ العَسْقَلاني: {والراجح أن يكون: خبر فهجرته، والجملة: خبر المبتدأ الذي هو:من[5] كانت، لأن / ٤٩/ الأول يقتضي أن تلك الهجرة مذمومة مطلقاً، وليس كذلك إلا إن حُمِل علىٰ تقدير شيء يقتضي القصور عن الهجرة الخالصة، كمن ينوي بهجرته مُفارقة دار الكفر وتَزَوُّج المرأة معاً، فلا تكون قبيحة ولا غير صحيحة، بل هي ناقصة بالنسبة إلىٰ من كانت هجرته خالصة، وإنما أَشْعَرَ السياق بذمٍّ من فعل ذلك بالنسبة إلىٰ من طلب المرأة بصورة الهجرة الخالصة، فأما من طلبها مضمومة إلىٰ الهجرة فإنه يثاب علىٰ قصد الهجرة لكن دون ثواب من أخلص. انتهىٰ}[6]، وقال ابن حجر الهيتمي في **شرح الأربعين**: {عبر بـ«إلىٰ» هنا وباللام ثمَّ ليفيد أن من كانت هجرته لأجل تحصيل ذلك؛ كان هو نهاية هجرته لا يحصل له غيره، – قال: – وإنما اتحد الشرط والجزاء لفظاً ثم تبركاً بذكر الله ورسوله، وتعظيماً لهما

لماذا كُررت (الله ورسوله) ولم تكرر (الدنيا والمرأة)

---

(١) انظر: منتهىٰ الآمال ص ٦٥.

(٢) أي: ويحتمل أن يكون خبر فهجرته...

(٣) في (ق) و (ز): فمن.

(٤) لعل الصواب في حذف ما بين المعكوفين والله أعلم، انظر: شرح الكِرْمانِيّ على البخاري (١/ ١٩).

(٥) في (ق) و (ز): فمن.

(٦) فتح الباري (١/ ٢٣).

بتكراره، [أي: فإن التكرار فيها ممدوح، قال الشاعر [1]:-

أَعِدْ ذِكْرَ نُعمان لنا إنَّ ذِكْرَه هو المِسْكُ ما كرَّرْتَه يتَضَوَّعُ] [2]

وبكونه أبلغ في الهجرة إليهما، إذ من يسعىٰ لخدمة ملك تعظيماً له؛ يجزله عطاءً أكثر ممن يسعىٰ لينال كسرة من مأدبته، لا هنا إظهاراً لعدم الاحتفال بأمرهما، وتنبيهاً علىٰ أن العدول عن ذكرهما أبلغ في الزجر عن قصدهما، فكأنه قال: إلىٰ ما هاجر إليه وهو حقير مهين لا يجدي، ولأن ذكرهما يُسْتَحلىٰ عند العامة، فلو كررهما علق بقلب بعضهم، فيهش له ويرضىٰ به ويظنه العيش الكامل، فضرب عنهما صفحاً لإزالة هذا المحذور، وذُمَّ قاصد إحداهما وإن كان قصده مباحا؛ لأنه خرج لطلب فريضة الهجرة ظاهرا وأبطن خلافه، فلذلك توجه عليه الذم.} [3]، قال المناوي: {فعُلم أن المراد بقرينة السياق: ذمّ من هاجر لطلب المرأة بصورة الهجرة الخالصة، فمن طلب الدنيا أو التزوج مع الهجرة بدون ذلك التمويه، أو طلب ذلك لا علىٰ صورة الهجرة فلا يُذم، بل قد يُمدح إذا كان قصده نحو إعفاف.} [4]، ثم قال ابن حجر: {وأيضا / ٥٠/ أغراض الدنيا لا تنحصر، فأتىٰ بما يشملها وهو ما هاجر إليه، بخلاف الهجرة إلىٰ الله ورسوله فإنه لا تعدد فيها فأعيدا بلفظهما تنبيها علىٰ ذلك. انتهىٰ} [1].

---

(١) هو: أبو الحسن **مهيار بن مرزويه الديلمي** الكاتب الفارسي، كان مجوسيا فأسلم إلا أنه سلك سبيل الرافضة وكان ينظم الشعر القوي الفحل في مذاهبهم من سب الصحابة وغيرهم، مات سنة ٤٢٨هـ، انظر: وفيات الأعيان (٥/ ٣٥٩)، والبداية والنهاية (١٥/ ٦٦٥)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٧٢).

(٢) هذا البيت في ديوان مهيار ولكن صدره: (أعد ذكر نعمان أعد إن ذكره)، وقد ذكره العيني في عمدة القاري (١/ ٦١) كما هو مثبت في المتن هنا، وليس هو من كلام ابن حجر، فهذه الزيادة التي بين معكوفين أدرجها الشيخ المرحومي في هذا الموضع لتوضيح المعنى.

(٣) الفتح المبين ص (١٣/ ش) – (١٤/ ي).

(٤) انظر: فيض القدير (١/ ٤٣).

(١) الفتح المبين ص (١٤/ ي).

أثر الرياء على العمل الصالح

فـائـدة[1]: قال ابن حجر الهيتمي أيضا: {العمل إمـا ريـاء محـض بـأن يـراد بـه عرض دنيوي فقط ولو مباحاً فهو حرام لا ثواب فيه، وإما مشوب برياء ولا ثواب فيـه أيضاً للخبر الصحيح: « منْ عمِل عملاً أشرك فيه غيري فأنـا منـه بـريء، هـو للـذي أشرك»[2]، وحمل الغزالي [3] الإشراك فيه علىٰ المساواة، محله في إشراك دنيـوي لا ريـاء فيه، علىٰ أن هذا لا يُؤثر في منع الثواب مطلقاً كما يدلُّ عليه نصُّ الشافعي والأصحاب: أن من حج بنية التجارة كان له ثوابٌ بقدر قصده الحج، كما بَيْنْتُ ذلك مع هذه المسـألة بما لم أُسْبَق إليه في **حاشيتي علىٰ إيضـاح النـووي في المناسـك** [4]، فعُلـم أن مـن قصـد بجهاده إعلاء كلمة الله، ونيل نحو غنيمة، نقص أجـره ولم يَبْطُـل لخـبر مسـلم [5]: أن الغزاة إذا غنموا تعجَّلوا ثُلُثَي أجرهم وإلا تمَّ لهم أجرهم، وبـه تَبَـيَّنَ حمـل الأحاديـث الكثيرة المصرحة بأن إرادة المجاهد الدنيا تحبط أجره علىٰ ما إذا تَمَحَّضَ الجهـاد للـدنيا، ومن عقد عملاً لله تعالىٰ ثم طرأ له خاطر رياء فإن دفعه لم يضرـ إجماعـاً، وان استرسـل معه ففيه خلاف، والذي رجحه أحمد وجماعة من السلف ثوابـه بنيتـه الأولىٰ، ومحلـه في عمل يرتبط آخره بأوله كالصلاة والحج، دون نحو الغزو ففيه لا أجر فيما بعد حـدوث الرياء، ولو تم عمله خالصاً فأُثني عليه ففرِح لم يضر لخبر مسلم:- «ذلكَ عاجلُ بشرىٰ

---

(١) وهي الفائدة الثانية عشر.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ: البيهقي في شعب الإيـمان (٥/ ٣٢٩/ الخـامس والأربعـون مـن شـعب الإيـمان)، وأصله عند: مسلم (كتاب الزهد والرقائق / باب تحريم الرياء/ رقم ٧٤٧٥) بلفظ: «قَـالَ اللهُ تَبَـارَكَ وَتَعَالَىٰ: أَنَا أَغْنَىٰ الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلاً أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي، تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ».

(٣) في (ح): (القرافي)، وهو تصحيف، انظر: الفتح المبين ص (١٤/ ي)، ومنتهىٰ الآمـال ص٦٧، وانظـر كلام الغزالي في إحياء علوم الدين (٤/ ٣٨٤).

(٤) انظر: حاشية ابن حجر علىٰ الإيضاح في مناسك الحج ص ٣٩ – ٤١.

(٥) انظر: صحيح مسلم (كتاب الإمارة / باب بيان قدر ثواب من غزا فغنم ومن لم يغنم / رقـم ٤٩٢٥)، ونص الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «مـا مـن غازيـة تغـزو في سـبيل الله فيصـيبون الغنمية إلا تعجلوا ثلثي أجرهم من الآخرة ويبقى لهم الثلث وإن لم يصيبوا غنيمة تم لهم أجرهم».

المسلم»[1]. انتهىٰ كلام ابن حجر} [2].

ثم اعلمْ أنَّ من فنون الحديث: الجمع بين القرآن والحديث، فقد قال الإمام الشافعي رضي الله تعالىٰ عنه: {كلّ ما حكم به النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم فهو مما فهمه من القرآن} [3]، وهذا الحديث مُشتمل علىٰ جملتين: فجملة النية مأخوذة من قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾ [البينة: ٥]، / ٥١/ ومن قوله تعالىٰ: ﴿ قُلۡ كُلّٞ يَعۡمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ ﴾ [الإسراء: ٨٤]، أي: نيته، كذا فسَّره **الحَسَنُ البَصْرِيّ** [4] وغيره، وجملة الهجرة مأخوذة من قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَن يَخۡرُجۡ مِنۢ بَيۡتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدۡرِكۡهُ ٱلۡمَوۡتُ فَقَدۡ وَقَعَ أَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ [النساء: ١٠٠]، قاله: السيوطي [5].

تنوع الروايات

تـنـبـيـه[6]: وقع في معظم الروايات: «إنـما الأعـمالُ بالنيـة» [1] بجمع الأعمال وإفراد النية، وفي روايةٍ عند البخاري في بدء الوحي: «إنما الأعمالُ بالنيات» [2] بجمعهما،

---

(١) أخرجه: مسلم (كتاب البر والصلة والأدب / بابٌ إذا أُثني علىٰ الصالح فهي بشرىٰ ولا تضره / رقم ٦٧٢١) بلفظ: «تلك عاجل بشرىٰ المؤمن».

(٢) الفتح المبين ص (١٤/ ي).

(٣) انظر: الفتاوىٰ الحديثية للهيتمي (١/ ١٢٨/ في كيفية حكم عيسىٰ بشرع نبينا محمد صلّىٰ الله عليه وسلم هل هو باجتهاد أم بمذهب أحد من المجتهدين)، ومجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية (١٣/ ٣٦٣).

(٤) انظر فتح الباري (١/ ١٧٩-١٨٠)، **والحسن البصري** هو: أبو سعيد الحسن بن يسار، شيخ أهل البصرة وسيِد أهل زمانه علما وعملا، وأمه: خيرة كانت مولاة لأم سلمة رضي الله عنها، وقد روي أن أم سلمة كانت تشاغله بثديها فدر ورضع منه غير مرة، رأىٰ عثمان، وعلي، وطلحة، وعائشة وغيرهم من كبار الصحابة، توفي – رحمه الله – سنة ١١٠هـ، انظر: تهذيب الأسماء للنووي (١/ ١٦٥)، ووفيات الأعيان (٢/ ٦٩)، وتاريخ الإسلام (٧/ ٤٨).

(٥) انظر: منتهىٰ الآمال ص ١١.

(٦) وهو التنبيه السادس.

(١) انظر علىٰ سبيل المثال: صحيح البخاري (كتاب الأيمان والنذور / باب النية في الأيمان / رقم ٦٦٨٩).

(٢) انظر صحيح البخاري: (كتاب بدء الوحي / بابٌ كيف كان بدء الوحي... / رقم ١).

وفي رواية عنده في الإيمان[١] والعتق[٢] والهجرة[٣]: «الأعمالُ بالنية» بجمع الأعمال وإفراد النية وحذف (إنما)، وفي رواية في النكاح: «العملُ بالنية» [٤] بإفرادهما وحذف (إنما)، وفي **صحيح ابن حبَّان**: «الأعمالُ بالنيات» [٥] بجمعهما وحذف (إنما).

ولفظ رواية مالك: «وإنما لامرئ» [٦]، ورواية ابن عُيَيْنَة: «وإنما لكل امرئ» [٧]، ورواه البخاري في الإيمان بلفظ: «ولكل امرئ» [٨]، ورواه في العتق بلفظ: «ولامرئ»[٩] بحذف (إنما) و(كل)، ومعظم الروايات: «ومن كانت هجرته إلىٰ دنيا»، ورواه البخاري في الحيل بلفظ: «ومن هاجر» [١٠]، ذكره كله: الحافظ السيوطي [١١].

بلاغة الحديث

فائدة[١]: في الحديث من أنواع البديع: حُسن التخلُّص، فإنه سيق لقصد من هاجر ليتزوج امرأة، فتخلص إليه من ذكر من هاجر لدنيا يصيبها الشامل للمرأة وغيرها،

---

(١) انظر صحيح البخاري: (كتاب الإيمان / باب ما جاء أن الأعمال بالنية... / رقم ٥٤).

(٢) انظر صحيح البخاري (كتاب العتق/ باب الخطأ والنسيان في العتاقة ../ رقم ٢٥٢٩).

(٣) انظر صحيح البخاري (كتاب مناقب الأنصار/ باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى المدينة/ رقم ٣٨٩٨).

(٤) انظر صحيح البخاري: (كتاب النكاح / باب من هاجر أو عمل خيرا لتزويج امرأة فله ما نوىٰ / رقم ٥٠٧٠).

(٥) انظر: صحيح ابن حبان (٢/ ١١٣/ باب الإخلاص وأعمال السر).

(٦) انظر صحيح البخاري: (كتاب النكاح / باب من هاجر أو عمل خيرا لتزويج امرأة فله ما نوىٰ / رقم ٥٠٧٠).

(٧) انظر صحيح البخاري: (كتاب بدء الوحي / بابٌ كيف كان بدء الوحي... / رقم ١).

(٨) سبق تخريجه قبل قليل وهو من طريق مالك أيضاً.

(٩) سبق تخريجه قبل قليل وهو من طريق سفيان الثوري.

(١٠) انظر صحيح البخاري: (كتاب الحيل / بابٌ في ترك الحيل وأن لكل امرئ ما نوىٰ في الأيمان وغيرها / رقم ٦٩٥٣).

(١١) انظر: منتهىٰ الآمال ص ٥.

(١) وهي الفائدة الثالثة عشر.

وعطف عليه المقصود عطف الخاص علىٰ العام، [وفيه براعة الاستهلال كما تقدم أيضاً[1]، فإنه لما سيق بسبب من هاجر ليتزوج امرأة؛ قـدَّم عـلىٰ ذكـر الهجـرة ذكـر النيّـة، وافتـتح الحديث بما يناسب المقصود ويشمله وغيره] [2].

الهدي النبوي في التعامل مع المخطئ

وفيه من الفوائد[3]: التنبيه علىٰ ما كان عليه النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم من مكـارم الأخلاق، حيث لم يُصرِّح بالإنكار علىٰ من فعل ذلك عيناً بل أورده مورد الإبهام، كقوله صلّىٰ الله عليه وسلّم في أحاديث أُخر: « ما بالُ أقوامٍ يفعلون كذا» [4]، ويستنبط منه ندب السِتر علىٰ من وقع منه منكر.

أقسام النية اعتبار على وجودها

تـتـمـة: قال القرافي: {النيّة قسمان: فعلية موجودة، وحكمية معدومة، فإذا نـوىٰ المكلف أول العبادة فهذه نية فعلية، / ٥٢/ ثم إذا ذهل عن النية حكم صاحب الشرع بأنه ناو ومُتقرب، فهذه هي النية الحكمية، أي: حَكَمَ الشرـع لصـاحبها ببقـاء حُكمهـا لأنـه موجود، وكذلك الإخلاص، والإيمان، والنفاق، والرياء، وجميع أحوال القلـب إذا شرع فيها واتَّصَفَ القلب بها كانت فعلية، وإذا ذهل عنها حكم صاحب الشرع ببقاء أحكامها لمن كان قد اتَّصَفَ بها قبل ذلك، حتىٰ لو مات الإنسان مغموراً بالمرض حكـم صـاحب الشرع له بالإسلام المتقدم، بـل بالولايـة والصـدِّيقية، وجميـع المعـارف المتقدمـة، وإن لم يتلفظ بالشهادة عند الموت، وعكسه يحكم له بالكفر والنفاق، وجميع مساوئ الأخـلاق، وإن كان لا يستحضر منها شيئاً عند الموت، ولا يتِّصِف بها بل يوم القيامة الأمر كـذلك، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا ﴾ [طه: ٧٤] مع أن أحداً لا يكـون يـوم القيامـة

---

(١) انظر: ص ١٣٩.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من: (ز).

(٣) وهي الفائدة الرابعة عشر.

(٤) أخرجه: أبو داود (كتاب الأدب / باب حسن العشرة / رقم ٤٧٨٨) بلفظ: « ما بال أقوام يقولون كذا وكذا»، قال العراقي: رجاله رجال الصحيح، انظر: المغني عن حمل الأسفار (٢/ ٨٢٠).

مجرماً ولا كافراً ولا عاصياً لظهور الحقائق عند الموت، وصار الأمـر ضروريـاً، فمعنـاه: محكومـاً لـه بـالإجرام كـما يحكـم لغـيره بـالإيمان، واكتفـىٰ صـاحب الشرـع بـالإيمان والإخلاص والنية الحكمية للمشقة في استمرارها بالفعل. انتهىٰ} [1].

الفرق بين النية والإخلاص

فإن قلت: ما الفـرق بـين الإخـلاص والنيّـة ؟ قلـت: قـال الشـيخ **عـماد الـدين الإسنوي**[2] – أخو الشيخ **جمال الدين** [3] صاحب **المُهِمَّات** وغيرهـا – في كتابـه المسـمىٰ **حياة القلوب في التصوف**: {الفرق بـين النيّـة والإخـلاص هـو: أن النيـة تتعلـق بفعـل العبادة، وأما إخلاص النية في العبادة فيتعلـق بإضـافة العبـادة إلىٰ الله تعـالىٰ، ويكفيـه في إخلاص العبادة أن يتقدم منه أنه مهما فعله من العبادات إنما يفعلـه خالصـاً لله، فيجزيـه هذا الإخلاص الحكمي من أول العمل إلىٰ آخره، والأولىٰ أن يأتي في أول كل فعـل بنيـة الإخلاص فيه كما يأتي بذلك في نية العبادة، مثل: الصلاة، وتشييع الجنازة، والإخـلاص الحكمي والحقيقي مشروط فيه عدم طروء ما يناقضه / ٥٣/ كما في نية العبادة. انتهىٰ} [1].

هل النيـة ركن أم شرط ؟

فإن قلت: هل النية ركن في العبادات أو شرط ؟ قلت: الأكثر علىٰ أنها ركن، لأنها

---

(١) الأمنية في إدراك النية ص ١٨٩ – ١٩٠.

(٢) **عماد الدين الإسنوي** هو: محمد بن الحسن بن علي الاسـنائي ثـم المصرـي الشـافعي، كـان فقيهـا عالمـاً بأصول الفقه ذا قدرة علىٰ المناظرة، فصيحا حسن التعبير عن الأشياء الدقيقة بالعبارات الرشـيقة كثـير الصدقة والبر رقيق القلب مؤثراً للتقشف، من تصانيفه: المعتبر في علم النظر، توفي – رحمه الله – سـنة ٧٦٤هـ، انظر: السلوك (٤/ ٢٧١)، وطبقـات الشـافعية لابـن قـاضي شـهبة (٣/ ١٢٠)، وشـذرات الذهب (٦/ ٢٠٢).

(٣) **جمال الدين الإسنوي** هو: عبد الرحيم بن حسن بـن عـلي القـرشي المصرـي الشـافعي، كـان بارعـاً في الأصول العربية والعروض، متقدماً في الفقه حتىٰ انتهت إليه رئاسة الشافعية، مـن تصـانيفه: المهـمات علىٰ الروضة للنووي في الفروع، والمهمات الغامضة في الأحكـام المتناقضـة، تـوفي – رحمـه الله – سـنة ٧٧٢هـ وقيل ٧٧٧هـ، انظـر: حسـن المحـاضرة ص١٤٢، وكشـف الظنـون (٢/ ١٩١٤)، وهديـة العارفين (٥/ ٥٦١).

(١) انظر: منتهىٰ الآمال ص ٥١ – ٥٢.

داخلة في العبادة، وذلك شأن الأركان، والشروط ما تتقدم عليها ويجب استمرارها فيها، واختار القاضي **أبو الطيِّب** (١) و**ابن الصبَّاغ** (٢) أنها شرط (٣)، وإلا افتقرت إلىٰ نية أخرىٰ تندرج هي فيها كما في أجزاء (٤) العبادة ويلزم التسلسل، فوجب أن تكون شرطاً خارجاً عنها. انتهىٰ (٥).

أقول: ويمكن أن يقال: أنها كالشاة من الأربعين في الزكاة تكفي عن نفسها وغيرها، نظير ما أجاب به **الشهاب البرلسي** (٦) الشهير بعُميرة عن دفع لزوم التسلسل في التسمية – من كونها أمراً ذا بال فتحتاج لتسمية أخرىٰ وهكذا ويلزم التسلسل، فقد قال بعد الجواب المشهور وهو تقييد الأمر ذي البال بكونه مقصوداً لذاته حتىٰ لا ترد التسمية ما نصُّه: {ويمكن أن يُقال إنها كالشاة من الأربعين في الزكاة، تكفي عن نفسها وغيرها.

---

(١) القاضي **أبو الطيب** هو: طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عبد الله بن عمر الطبري الفقيه الشافعي، كان ثقة صادقاً عارفاً بالأصول والفروع محققاً صاحب وجه في مذهب الشافعية حسن الخُلق، من تصانيفه: المخرج في الفروع، توفي – رحمه الله – سنة ٤٥٠هـ، انظر: وفيات الأعيان (٢/ ٥١٢)، والبداية والنهاية (١٥/ ٧٦١)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٦٦٨)، وهدية العارفين (٥/ ٤٢٩).

(٢) **ابن الصباغ** هو: أبو نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن جعفر المعروف بابن الصباغ الشافعي، كان فقيه العراقين في وقته، وكانت الرحلة إليه من البلاد، وكان تقياً حجة صالحاً، من مصنفاته: كتاب الشامل في الفقه، توفي – رحمه الله – سنة ٤٧٧هـ، انظر: وفيات الأعيان (٣/ ٢١٧)، والبداية والنهاية (١٦/ ٩١)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٦٤).

(٣) انظر: المجموع (٣/ ٢٣٣).

(٤) في (ح) و (ز): (آخر).

(٥) لعل المقصود هو انتهاء كلام السيوطي، انظر: منتهىٰ الآمال ص ٥٢.

(٦) **الشهاب البرلسي** هو: العلامة المحقق شهاب الدين أحمد البرلسي المصري الشافعي، كان عالما زاهدا ورعا حسن الأخلاق يدرس ويفتي وانتهت إليه الرياسة في تحقيق مذهب الشافعي، من تصانيفه: شرح البسملة والحمد لله، توفي – رحمه الله – سنة ٩٥١هـ وقيل ٩٥٧هـ، انظر: شذرات الذهب (٨/ ٣١٦)، والكواكب السائرة ص٢٦٩، وديوان الإسلام ص٦٣، وكشف الظنون (٢/ ١٠٣٥).

انتهىٰ} [1]، علىٰ أنَّ الشرط في النية إنما هو اقترانها بأول العبادة لا نفسها كما صرحوا به في محله [2].

وقال الشيخ **صلاح الدين العلائي** [3]: {يمكن أن يُقال ما كانت النيـة مُعتـبرة في صحته فهي ركنٌ فيه وما يصحّ بدونها ولكن يُتوقـف حصـول ثوابـه عليهـا كالمباحـات والكفّ عن المعـاصي فنيـة التقـرب شرط في حصـول الثـواب انتهـىٰ} [4]، وقـد تقـدم نظيره[5].

والحاصل أن هذا الحديث أصل في الإخلاص، وله مرجع من الكتـاب والسـنة، فمن الكتاب كل آية تضمَّنت مـدح الإخـلاص نحـو: ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾ [البينة: ٥]، كما تقدم عن الإمام الشافعي في وجوب الجمع بين السنة والكتاب[1]، وكـذلك: ﴿ فَٱدۡعُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾ [غـافر: ١٤]، ﴿ إِنَّهُۥ مِنۡ عِبَادِنَا ٱلۡمُخۡلَصِينَ ﴾ [يوسف: ٢٤]، ﴿ وَلَا يُشۡرِكۡ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدَۢا ﴾ [الكهف: ١١٠]، ﴿ كَٱلَّذِي يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ ﴾

الحديث أصل في الإخلاص

---

(١) لعل هذه العبارة من كتابه شرح البسملة ولم أقف عليه، وقد قال بها غير واحد منهم البجيرمي، نقلها عنه الشرواني في حواشيه علىٰ تحفة المحتاج بشرح المنهاج (١/ ١٤).

(٢) انظر: النية وأثرها في الأحكام الشرعية للسدلان (١/ ٣٥١ – ٣٥٧).

(٣) **صلاح الدين العلائي** هو: أبو سعيد خليل بـن الأمـير سـيف الـدين كَيْكَلْـدِي ابـن عبـد الله العلائـي الشافعي الأشعري الدمشقي ثم المقدسي، كان إماماً في الفقه والأصول والنحو، وكـان محـدثاً حافظـاً متقناً جليلاً يستحضر الرجال والعلل وتقدم في هذا الشـأن مـع صـحة الـذهن وسرعـة الفهـم، مـن تصانيفه: الأربعين في أعمال المتقين، توفي – رحمه الله – سنة ٧٦١هـ، انظـر: معجـم الـذهبي ص٦٧، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣/ ٩١)، وطبقات الحفاظ ص٥٣٣.

(٤) انظر: منتهىٰ الآمال ص٥٢.

(٥) انظر: ص ١٧٢.

(١) انظر: ص١٩٥.

[البقرة: ٢٦٤] ومن السنة خبر: «قال الله / ٥٤/ تعالىٰ: أنا أغنىٰ الشركاء عن الشرك، من عمل عملا أشرك فيه غيري فأنا بريء منه» وفي رواية: «تَرَكْتُه وشِرْكَه»[١]، والحديث من جوامع الكلم التي لا يخرج عنها عمل أصلاً، ولذلك قال الخَلْخَالي في **شرح المصابيح**: {لَمَّا قضىٰ النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم بأن الأعمال إنما يُعتد بها عند اقتران النية بها، وأنَّ ليس للإنسان إلا ما نواه، عقبه بمثال يجمع الأعمال كلها، ما يعتد بها وما لا يعتد، ما ذاك[٢] إلا الهجرة، فإن الأعمال الشرعية أوامرها ونواهيها كلها تتضمن الهجرة، أما الانكفاف عن النواهي فظاهرٌ كونه هجرة، ولذلك قال عليه الصلاة والسلام: «المُهاجر من هَجَرَ ما نهىٰ الله عنه» [٣]، وأما كون الأوامر تتضمن الهجرة؛ فلأن[٤] الانقطاع عن الأفعال الطبيعية والإعراض عن القضايا الجِبِلِّيّة ممَّا لابد منه في التوجه إلىٰ الأوامر الشرعية، والإتيان بالأحكام الدينية، وما الهجرة إلا الانقطاع عما يوافق الطبع، والتوجُّه إلىٰ ما أمر به في الشرع} [٥]، وإلىٰ هذا المعنىٰ أشار عليه الصلاة والسلام بقوله: «لا تنقطع الهجرة حتىٰ تنقطع التوبة» كما تقدم [٦]، انتهىٰ المراد منه.

الفرق بين الهم بالحسنة وفعلها

تكميل: قال القرافي [١]: {نية الحسنة يثاب عليها حسنةً واحدة، وفعل الحسنةِ يثاب عليه عشراً، لأن الأفعال هي المقاصد والنيات وسائل} [٢]، قال الجلال السيوطي:

---

(١) تقدم تخريجه في ص١٩٤.

(٢) في (ق) و (ح): ذا.

(٣) أخرجه: البخاري (كتاب الإيمان / بابٌ المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده/ رقم١٠).

(٤) في (ق) و (ح): فإن.

(٥) انظر: منتهىٰ الآمال ص ٦٢، وهذا توجيه نفيس خاصة وأن سبب ورود الحديث الذي ذكره العلماء لم يثبت وهو قصة مهاجر أم قيس.

(٦) انظر: ص١٨٠.

(١) في (ح): (العراقي).

(٢) الأمنية في إدراك النية ص ١٤٤.

{قلت: وأصل هذا قوله صلّىٰ الله عليه وسلّم: «من همَّ بحسنةٍ فلم يعملها كتبت له حسنة، فإن عملها كتبت له عشراً »[1]}[2]، فإن قلت: قال الكِرْمانِيّ: {من جاء بنية الحسنة فقد جاء بالحسنة، ومن جاء بالحسنة فله عشر أمثالها، [فيلزم أن من جاء بنية الحسنة فله عشر أمثالها][3]}[4]، قلت: أجاب السيوطي بقوله: {لا نُسَلِّم أن من جاء بنية الحسنة فقد جاء بالحسنة، بل يثاب علىٰ نية الحسنة، فظهر الفرق. انتهىٰ}[5].

قال الكِرْمانِيّ: {فإن قيل: قوله صلّىٰ الله عليه وسلّم: «من همَّ بحسنةٍ» – الحديث السابق – يقتضي / ٥٥/ أن النية دون العمل، وقوله صلّىٰ الله عليه وسلّم: « نيّة المرء خيرٌ من عمله »[6] يقتضي أن النية فوق العمل وخير منه، قلنا: أما الحديث الأول: فلأن الهامَّ بالحسنة إذا لم يعملها خلاف العامل، لأن الهامَّ لم يعمل والعامل لم يعمل حتىٰ همَّ ثم عمل، وأما الثاني: فلأن تخليد الله تعالىٰ العبد في الجنة ليس بعمله وإنما هو بنيته، إذ لو كان بعمله لكان خلوده فيها بقدر عمله وأضعافه، إلا أنه جازاه بنيته لأنه كان ناويا أن يطيع الله أبداً، فلما اخْتَرَمَتْه[1] منيته دون نيته جازاه عليها، وكذا الكافر لأنه لو كان يجازىٰ بعمله لم يستحق التخليد في النار إلا بقدر مدة كفره، غير أنه نوىٰ أن يقيم علىٰ كفره أبداً

(١) أخرجه: مسلم (كتاب الإيمان / باب إذا همّ العبد بحسنة كتبت وإذا همّ بسيئة لم تكتب / رقم ٣٣٧) بلفظ: « ومن هم بحسنة فعملها كتبت له عشر »، وأخرجه بهذا اللفظ: الدارمي في سننه كتاب الرقائق باب من هم بحسنة (٢/ ٤١٣/ رقم ٢٧٨٦).

(٢) منتهىٰ الآمال ص ٥٣.

(٣) ما بين المعكوفين سقط من (ق).

(٤) الكواكب الدراري (١/ ٢٢).

(٥) منتهىٰ الآمال ص ٥٣.

(٦) تقدم تخريجه في ص ١٣٠.

(١) اخترمته: أخذته، والمنية: الموت، انظر: القاموس المحيط ص١٤٢٢، ولسان العرب (١/ ١٦١).

لو بقي، فجازاه علىٰ نيته – قال: – ويحتمل أن يقال: المراد منه أن النية خيرٌ من عملٍ بلا نية، إذ لو كان المراد خير من عمل مع النية لزم أن يكون الشيء خير من نفسه مع غيره، أو المراد: أن الجزء الذي هو النية خير من الجزء الذي هو العمل، لاستحالة دخول الرياء فيها، أو أن النية خير من جملة الخيرات الواقعة بعمله، أو أن النية فعل القلب، وفعل الأشرفِ أشرف، أو أن المقصود من الطاعات تنوير القلب، وتنوير القلب بها أكثر لأنه صفته، أو نية [المؤمن] [1] خير من عمل الكافر [لما] [2] قيل: ورد ذلك حين نوىٰ مسلم بناء قنطرة فسبق كافر إليها. انتهىٰ كلام الكِرْمانِيّ} [3]، قال السيوطي: {وحاصله: أنه أورد سبع احتمالات في معنىٰ حديث: « نيّة المرءِ خيرٌ من عمله » [4]، وكلها حسنة إلا الأخير، والسبب المذكور باطلٌ لا أصل له. انتهىٰ} [5].

الفرق بين الهم بالسيئة وفعلها

قال أبو البقاء: فإن قلت: هذا حكمه في الحسنة، فما حكمه في السيئة ؟ قلت: قال العيني: {المشهور أنه لا يُعاقب عليها بمجرد النيّة واستدلوا عليها بقوله تعالىٰ: ﴿ **لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ** ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فإن (اللام) للخير [6] فجاء فيها / ٥٦/ بالكسب الذي لا يحتاج إلىٰ تصرف، بخلاف (علىٰ) فإنها لما كانت للشر جاء فيها بالاكتساب الذي لابد فيه من التصرف والمعالجة، ولكن الحق أن السيئة أيضا يعاقب عليها بمجرد النية، لكن علىٰ النية لا علىٰ الفعل، حتىٰ لو عزم أحد علىٰ ترك الصلاة بعد عشرين سنة فإنه يأثم في الحال، لأن العزم من أحكام الإيمان، ويعاقب علىٰ العزم لا علىٰ

---

(١) كذا في الكواكب الدراري، وفي النسخ الثلاث: (المرء).

(٢) كذا في الكواكب الدراري، وفي النسخ الثلاث: (كما).

(٣) الكواكب الدراري (١/ ٢١).

(٤) تقدم تخريجه في ص١٣٠.

(٥) منتهىٰ الآمال ص ٥٣.

(٦) في (ح) و (ز): (للخبر).

الترك، والفرق بين الحسنة والسيئة أنه بنية الحسنة يثاب الناوي علىٰ الحسنة، وبنية السيئة لا يعاقب عليها بل علىٰ نيته. انتهىٰ كلامه} [1].

(١) عمدة القاري (١/ ٧٢).

الـخـاتـمـــــة[1]

ونسأل الله تعالىٰ حسن الخاتمة في بيان أن العبرة في غالب النصـوص الشرـعية مـن الأحاديث النبوية والآيات القرآنية بعموم ألفاظها لا بخصوص أسبابها[2].

وقد تَعرضتُ لتقرير ذلك علىٰ سبيل الاستطراد، في غُضون قـراءة هـذا الحـديث الشريف بحضرة ذلك الجمع المنيف، مـن جمـاهير العلـماء الأعيـان ونقـاد هـذا الشـأن، فقلت: وهذا الحديث وإن كان سببه خاصاً وهو مُهاجر أم قيس كـما تقـدم[3]؛ فـالعبرة بعموم لفظه لا بخصوص سببه، فهو عام في جميع أحكام الدين، أوامرهـا ونواهيهـا كـما تقدم ذلك[4]، فهـو نظـير قولـه تعـالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا ﴾[5] [النساء: ٥٨] في ذلك، فقد قال العلماء[6]: هذه الآية من أمَّهات الأحكام، فقد تضـمَّنت

آية نظيرة في عمومها للحديث

(١) هكذا جعل المؤلف رحمه الله عنوان هذا الجزء من الكتاب وهو في الحقيقة ليس خاتمة للفصلين الذين تكلم فيهما عن حديث إنما الأعمال بالنية وإنما هو خاتمة للمشروع الإصلاحي الذي قـام بـه المؤلـف رحمه الله.

(٢) اختلف أهل الأصول في العام إذا ورد على سبب خاص هل العبرة بعمومه أم بخصوص سببه؟ فذهب الإمام الشافعي وأحمد وأكثر أصحابها وأكثر الحنفية والمالكية إلى أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وذهب الإمام مالك وغيره إلى أن اللفظ العام يقتصر على سـببه الخـاص، واختـار الشـنقيطي القول الأول، وقال: هذا هو الحق، انظر: شرح الكوكب المنير (٣/ ١٧٧-١٧٨)، ومذكرة أصول الفقه للشنقيطي ص٣٦٨.

(٣) انظر: ص ١٣٥.

(٤) انظر: الفصل الأول من الكتاب.

(٥) يطلق البعض علىٰ هذه الآية أنها آية الأمراء وقد بنىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله رسالته المشـهورة المسماة: السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية علىٰ هذه الآيـة والآيـة التـي بعـدها، وقـد تقـدم الحديث في ص٢٦ عن غرض الشيخ المرحومي من تأليف هذا الكتاب وهو النصح لوزير مصر، فهنـا تبدأ هذه النصيحة.

(٦) منهم الطبري والقرطبـي وابـن كثـير، انظـر: تفسـير الطـبري (٥/ ١٤٦)، والجـامع لأحكـام القـرآن (٦/ ٤٢٣-٤٢٤)، وتفسير ابن كثير (٢/ ٣٣٩).

جميع الأحكام الدينية المتعلقة بذلك وإن كان سببها خاصاً، فإن العبرة بعمـوم لفظهـا لا بخصوص سببها، فهي بعمومها في جميع الناس تتناول ولاة الأمـور فـيما علـيهم مـن رد الظلامـات، والعـدل في الحكومـات، وتوليـة المـدارس والجهـات، وتقليـد المناصـب لمستحقيها، وإسداء الخيرات لذويها، وتتناول من دونهم مـن النـاس في حفـظ الودائـع، وأداء العبادات من الصلاة والصوم / ٥٧/ والزكاة والحج وجميع الطاعات، فقد قال ابـن عباس[١] وابن مسعود[٢] وأُبَيّ بن كعب[٣] والبراء بن عازب[٤] وغيرهم[٥]: الأمانة عامة في كل شيء: الصوم والصلاة والزكاة والجِنَاية[٦] والكيل والوزن والودائع، وأجمعوا[٧] علىٰ أن الأمانات مردودة لأربابها، الأبرار منهم والفجار، لم يُرَخِّص الله تعالىٰ لمـوسر ولا لمعسر أن يمسك الأمانة[٨]، وقد اخْتُلف في سـبب نزولهـا، فقيـل وهـو المشـهور وقـول الجمهور[٩]: سبب نـزول ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا ﴾ [النساء: ٥٨] أمـر

(١) روى الطبري في تفسيره (٥/ ١٤٦) عن ابن عباس رضي الله عنه قوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا ﴾ فإنه لم يرخص لموسر ولا معسر أن يمسكها.

(٢) انظر: حلية الأولياء (٤/ ٢٠١)، وتفسير الطبري (٢٢/ ٥٦)،.

(٣) ذكر الماوردي في النكت والعيون (١/ ٤٩٨) أن أبي بن كعب رضي الله عنه ممن يقول بذلك.

(٤) انظر: حلية الأولياء (٤/ ٢٠١)، وتفسير الطبري (٢٢/ ٥٦).

(٥) كالحسن، روى عنه قتادة بإسناد مرسل «أدِّ الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانـك»، انظـر: تفسـير الطبري (٥/ ١٤٦).

(٦) كذا في جميع النسخ، وفي الجامع لأحكام القران: الجنابة.

(٧) نقل هذا الإجماع ابن المنذر في كتابه: الإشراف علىٰ مـذاهب الأشراف (١/ ٢٥١)، انظـر: كـلام محقـق الجامع لأحكام القران (٦/ ٤٢٥).

(٨) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٦/ ٤٢٥).

(٩) انظر: تفسير ابـن كثـير (٢/ ٣٤٠-٣٤١)، والمحـرر الـوجيز (٢/ ٧٠)، وأسـباب النـزول للواحـدي ص١٣٠.

مفتاح الكعبة، وكان إذ ذاك بيد **عثمان بن طلحة بن عبد الدار** [1]، سادن الكعبة – أي خادمها – وذلك أن النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم حين دخل مكة يوم الفتح أغلق عثمان باب الكعبة، وصعد السطح، وأبىٰ أن يدفع المفتاح إليه، وقال لو علمت أنه رسول الله لم أمنعه، فَلَوَىٰ عليّ بن أبي طالب – رضي الله تعالىٰ عنه – يده وأخذه منه، وفتح ودخل رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم وصلىٰ ركعتين، فلما خرج سأله العباس أن يُعطيه المفتاح، ويجمع له بين السدانة والسقاية، أي: فإن المفتاح كان في يد بني شيبة، والسقاية في يد بني هاشم، فنزلت الآية، فأمر النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم علياً أن يرد المفتاح إلىٰ عثمان ويعتذر إليه ففعل، فقال عثمان لعلي: أَكْرَهْتَ وآذيت ثم جئتَ تَرْفُق، فقال: لقد أنزل الله في شأنك قرآناً، وقرأ عليه الآية، فقال عثمان: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله، فهبط جبريل وأخبر رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم أن السدانة في أولاد عثمان أبداً[2]، وقيل سبب نزولها واتصالها بما قبلها: أنه سبحانه وتعالىٰ لما أخبر عن كتمان أهل الكتاب صفة محمد صلّىٰ الله عليه وسلّم، وقولهم أن المشركين أهدىٰ سبيلاً، وكان ذلك خيانةً منهم، انْجَرَّ الأمر إلىٰ ذكر جميع الأمانات... إلىٰ آخر ما ذكره / ٥٨/ المفسرون [3].

---

(١) هو: **عثمان بن طلحة** بن عبد الله بن عبد العزىٰ بن عثمان بن عبد الدار بن قصي بن كلاب القرشي العبدري، وهو ابن عم شيبة بن عثمان الذي صارت الحجابة في نسله بعد ذلك، أسلم – رضي الله عنه – قبل فتح مكة وهاجر مع عمرو بن العاص وخالد بن الوليد، وسكن المدينة إلىٰ أن مات بها سنة ٤٢هـ، وقيل إنه مات بمكة، انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ١٠٣٤)، وأسد الغابة في معرفة الصحابة (٣/ ٥٩٩)، والإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٤٥٠).

(٢) هذه القصة ساقها الثعلبي في تفسيره لسورة النساء، وصرَّح بأن عثمان كان حينها كافراً، وصرَّح بهذا أيضاً القرطبي في الجامع لأحكام القران، والصحيح ما ذكره ابن كثير، وهو أن عثمان أسلم في الهدنة بين صلح الحديبية وفتح مكة، مع خالد بن الوليد وعمرو بن العاص، ووافقه علىٰ هذا القول الحافظ ابن حجر، انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٤٥٠)، وأصل القصة في البخاري (كتاب المغازي/ باب دخول النبي صلى الله عليه وسلم من أعلى مكة/ رقم ٤٢٨٩).

(٣) انظر: الجامع لأحكام القران (٦/ ٤٢٥).

آية ثانية نظيرة للحديث بعمومها

ونظير قوله تعالىٰ أيضا: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ﴾ [الحجرات: ٦] في أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فقد قال المفسرون: هذه الآية نزلت في **الوليد بن عقبة بن أبي معيط**(١)، وسبب نزولها: ما رواه [**سعيد**] (٢) عن **قتادة** (٣)، وهو أن النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم استعمل الوليد بن عُقبة بن أبي مُعيط علىٰ صدقات بني المُصْطَلِق، وهم حي من خُزاعة، فلما توجه إليهم بلغهم خبره فاجتمعوا لملاقاته إعظاماً له وسروراً به، فأخبر بذلك فرجع

(١) هو: **الوليد بن عقبة** بن أبي معيط أبان بن أبي عمرو ذكوان بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف الأموي، أسلم يوم فتح مكة، وكان شاعراً شجاعاً، ولاه عثمان نيابة الكوفة ثم عزله عنها، و بعد مقتل عثمان اعتزل الفتنة وأقام بالرقة إلىٰ أن مات – رضي الله عنه – سنة ٦١هـ وقيل سنة ٦٧هـ، انظر: أسد الغابة (٥/ ٤٦٧)، والبداية والنهاية (١١/ ٦٠٤)، والإصابة (٦/ ٦١٤)، وقد ذهب كثير من المفسرين إلىٰ أن هذه الآية نزلت فيه، وأنكر ذلك القاضي أبو بكر بن العربي في كتابه العواصم من القواصم ص٩٩-١٠٢، وقد ذكر بعض أهل العلم أن جميع الأخبار الواردة بشأن الوليد في سبب نزول هذه الآية في أسانيدها مقال، انظر: حاشية تفسير ابن كثير (٧/ ٣٧١-٣٧٢) بتحقيق سامي بن محمد السلامة.

(٢) في النسخ الثلاث: سعد، وهو تصحيف والصواب أنه **سعيد، أي: ابن أبي عروبة** مهران مولىٰ بني عدي البصري، ثقة مأمون وهو من أحفظ وأثبت أصحاب قتادة ولكنه اختلط فيما بعد، وهو أول من جمع السنن، توفي – رحمه الله – سنة ١٥٦هـ، انظر: تفسير الطبري (٢٦/ ١٢٤)، والجامع لأحكام القران (١٩/ ٣٦٧)، وانظر: البداية والنهاية (١٣/ ٤٤١)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ٤١٣)، وتهذيب الكمال (١١/ ٥).

(٣) هو: **قتادة بن دعامة السدوسي** أبو الخطاب البصري الأعمىٰ، أحد علماء التابعين والأئمة العاملين، قيل إنه أحفظ أهل البصرة لا يسمع شيئاً إلا حفظه، روىٰ عن أنس بن مالك، توفي – رحمه الله – سنة ١١٧هـ، انظر: حلية الأولياء (٢/ ٣٣٣)، والبداية والنهاية (١٣/ ٧٦)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٢٦٩).

إلىٰ النبي صلىٰ الله عليه وسلّم قبل أن يجتمع بهم، واختُلف في سبب رجوعه، فقيل: رجع خوفا منهم وظنَّ أنهم اجتمعوا لقتاله، وكانت بينه وبينهم عداوة سابقة، وقيل: بل رجع كيداً لهم، ليُغْضِب رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم عليهم، قال **ابن ظفر** [1]: ولم يختلفوا في أنه كذب عليهم، فقيل: قال: قاتلوني ومنعوني الصدقة وكفروا، وقيل: قال: قد وجدتُهم تَهَيَّؤا لقتال المسلمين، قيل: فغضب رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم وانتدب المسلمون لقتالهم، فقال صلّىٰ الله عليه وسلّم: حتىٰ أَعْلَمَ عِلْمَهم، وعَلِمَ الْمُصْطَلِقِيّون برجوع الوليد، فأوفدوا في أثره رجالاً إلىٰ النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم، فقالوا: يا رسول الله بلغنا أنك أرسلت إلينا من يأخذ صدقاتنا فسررنا وأردنا تلقيه، فبلغنا أنه رجع، فخفنا أن يكون ذلك لَمَوْجِدَةٍ منك علينا ونحن عائذون بالله من غضبه وغضب رسوله، فقيل لهم: ألم يأتكم الوليد، فحلفوا بالله ما رأوه، وقالوا: إنما فعل ذلك لعداوةٍ كانت بيننا وبينه في الجاهلية، قيل: فاتهمهم رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم ولم يُصدقهم، وفي **الكَشَّاف**: {فقال: لَتَنْتَهُنَّ أو لأَبْعَثَنَّ إليكم رجلاً هو عندي كنفسي- يقاتل مقاتلتكم ويسبي ذراريكم، ثم ضرب بيده علىٰ / ٥٩/ كتف عِلِيّ كرم الله وجهه [2]، وقيل: بعث إليهم خالد بن الوليد فوجدهم منادين بالصلوات متهجدين فسلموا إليه الصدقات فرجع [1].

---

(١) **ابن ظفر** لعله هو: حجة الدين أبو جعفر محمد بن عبد الله بن محمد بن ظفر المكي الصقلي النحوي اللغوي المالكي، كان صالحاً ورعاً زاهداً مشتغلا بما يعنيه، من تصانيفه: ينبوع الحياة في التفسير، والتفسير الكبير، وأنباء نجباء الأبناء، توفي – رحمه الله – سنة ٥٦٥هـ، انظر: معجم الأدباء (٥/ ٤٤٢)، وبغية الوعاة (١/ ١٤٢)، وهدية العارفين (٦/ ٩٦).

(٢) أخرج نحوه الطبراني في الأوسط (٤/ ١٣٣/ من اسمه علي)، قال الهيثمي: وفيه عبد الله بن عبد القدوس التميمي، ضعفه الإمام أحمد والجمهور، ووثقه ابن حبان وقال ربما أغرب، وبقية رجاله ثقات، انظر: مجمع الزوائد (٧/ ١١٠).

(١) قال ابن حجر في تخريج أحاديث الكشاف: لم أره، انظر تعليق المحقق في حاشية الكشاف (٥/ ٥٦٦).

انتهىٰ} [1]، وعبارة **القرطبي** [2]: {فبعث إليهم نبي الله صلّىٰ الله عليه وسلّم خالد بن الوليد، وأمره أن يَتَثَبَّت ولا يعجل، فانطلق خالد بن الوليد حتىٰ أتاهم ليلاً فبعث عيونه، فلما جاءوا أخبروا خالداً أنهم مستمسكون بالإسلام، وسمعوا أذانهم وصلاتهم، فلما أصبحوا أتاهم خالد ورأىٰ صحة ما ذكروه، فعاد إلىٰ النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم وأخبره بذلك، فنزلت هذه الآية فكان يقول صلّىٰ الله عليه وسلّم بعدها: « التأني من الله والعجلة من الشيطان » [3].

– قال القرطبي:- وسُمِّي الوليد فاسقاً [4]، أي: كاذباً، وقرأ [5] **حمزة** [6] **والكِسَائيّ** [7]: (فتثبتوا) من التثبت، والباقون: (فتبينوا) من التبين، (أن تصيبوا): أي لئلا

---

(١) الكشاف للزمخشري (٥/ ٥٦٦).

(٢) **القرطبي** هو: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرْح الأنصاري الخزرجي الأندلسي المالكي، كان من العلماء العارفين الورعين الزاهدين، من تصانيفه: الجامع لأحكام القرآن، توفي – رحمه الله – سنة ٦٧١هـ، انظر: الديباج المذهب ص٣١٧، نفح الطيب (٢/ ٢١٠)، وهدية العارفين (٦/ ١٢٩).

(٣) أخرجه: أبو يعلىٰ في مسنده (٧/ ٢٤٧)، والبيهقي في سننه (١٠/ ١٠٤)، قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح، وقال ابن القيم: إسناده جيد، انظر: مجمع الزوائد (٨/ ١٩)، وأعلام الموقعين ص٤١٨، وحسن إسناده الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٤/ ٤٠٤).

(٤) وهذا غير مُسَلَّمٍ به كما تقدم في ص٢٠٨.

(٥) انظر: القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة ص٥١٦.

(٦) هو: المقرئ أبو عمارة **حمزة** بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزيات الكوفي التيمي مولاهم، كان صدوقاً زاهداً وثقه ابن معين، توفي – رحمه الله – سنة ١٥٨هـ، انظر: التاريخ الكبير (٣/ ٥٢)، وتهذيب الكمال (٧/ ٣١٤)ن ومعرفة القراء الكبار (١/ ١١١).

(٧) هو: المقرئ النحوي أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله **الكسائي** الكوفي الأسدي مولاهم، كان أحد الأئمة في القراءة والنحو وكان مستقيم الحديث، توفي – رحمه الله – سنة ١٨٩هـ، انظر: الثقات لابن حبان (٨/ ٤٥٧)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ١٢٠)، ومعجم الأدباء (٤/ ٨٧).

تصيبوا، (قوما بجهالة) أي: خطأ، فتصبحوا نادمين علىٰ العجلة وترك التأني. انتهىٰ} [1]، قال العلامة **الزَّمَخْشَرِيّ** [2]: {وفي تنكير الفاسق والنبأ شياع في الفساق والأنباء، كأنه أيُّ فاسقٍ جاءكم بأيِّ نبأ فتوقفوا له فيه، وتطلبوا بيان الأمر وانكشاف الحقيقة، ولا تعتمدوا قول الفاسق، لأن من لا يتحامىٰ جنس الفسوق لا يتحامىٰ الكذب الذي هو نوع منه، والفسوق: الخروج عن الشيء والانسلاخ منه... ثم استُعمل في الخروج عن القصد والانسلاخ من الحق – ثم قال: – ولما كان رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم والذين معه بالمنزلة التي لا يَجْسُر أحد أن يُخبرهم بكذب، وما كان يقع مثل ما فَرَطَ من الوليد إلا في النُدرة، قيل: (إن جاءكم) بحرف الشك، وفيه: أنَّ علىٰ المؤمنين أن يكونوا علىٰ هذه الصفة؛ لئلا يطمع فاسق في مخاطبتهم بكلمة زور. انتهىٰ} [3].

فإذا علمتَ عموم هذه الآية في سائر الكذابين، وجميع أخبار الفاسقين، وأن النبأ قد راجَ علىٰ سيد الخلق أجمعين / ٦٠/ حتىٰ كاد أن يُرتب علىٰ الخبر مُقتضاه، مما فيه قتال المسلمين، وغنيمة أموال المؤمنين، واسترقاق نسائهم والبنين، لولا أنْ نَزَلَ جبريل الأمين بقوله تعالىٰ: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ** ﴾ [الحجرات: ٦] فَتَرَكَ العَمَلَ بمُقتضاه، ورجع عما همَّ به ونواه، لعصمته

---

(١) الجامع لأحكام القران (١٩/ ٣٦٨-٣٦٩).

(٢) **الزمخشري** هو: العلامة أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوَارزمي الزمخشري، ولد في زَمَخْشَر من قرىٰ خُوَارزم، وسافر إلىٰ مكة فجاور بها زمناً فلقب بجار الله، وتنقل في البلدان لطلب العلم، وكان معتزلي المعتقد حنفي المذهب، من تصانيفه: الكشاف في التفسير، والمفصل في النحو، توفي – رحمه الله – سنة ٥٣٨هـ، انظر: وفيات الأعيان (٥/ ١٦٨)، والبداية والنهاية (١٦/ ٣٣٥)، وسير أعلام النبلاء (٢٠/ ١٥١).

(٣) الكشاف (٥/ ٥٦٦).

من الإقرار علىٰ الخطأ بعناية الله، وقال بعد أن نزل عليه التبيان: «التأنِّي من الله، والعجلةُ من الشيطان» [(١)] - **وَجَبَ** [(٢)] **عليك** الاحترازُ من وسوسة كل جليس نمام، وزخرفة أقوال بعض الحواشي في الأحكام، والبحث عن أحوال الأُمناء والعُرَفَاء وسائر أهل المشورة الكرام، فضلاً عن جلساء السوء وبعض الحواشي اللئام، ليسهل عليك الرجوع إلىٰ الحق كما وقع لسيد الخلق، فإن [بعض جَهَلة] [(٣)] الحُكَّام يستعظمون نَقْضَ الأحكام بتلبيس كذابٍ أو نمام، كيف وقد رجع سيد المرسلين وكذلك سائر الخلفاء الراشدين بشهادة « ذاكَ علىٰ ما قَضَيْنا وهذا علىٰ ما نَقْضي ـ » [(٤)] في الدَّين [(٥)]، وكيف يتجرَّأ من يتجرَّأ من الحُكَّام علىٰ الحُكم بما هو مُباين لما جاءت به شريعة خير الأنام، مما بَيَّنَه ذَوُوا المذاهب الأربع، وبمُخالفتها يحصل الخروج عن الإسلام [(٦)]، مع أن حَضْرَة مولانا

---

(١) تقدم تخريجه في ص٢١٠.

(٢) في (ز): وحيث.

(٣) في (ق) و (ح): [جهلة بعض].

(٤) أخرجه: ابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ٢٤٧) ولفظه: « ذلك علىٰ ما قضينا...»، والبيهقي في سننه الكبرىٰ (٦/ ٢٥٥/ رقم ١٢٢٤٧) بلفظ: « تلك علىٰ ما قضينا وهذه علىٰ ما قضينا »، قال الذهبي عن إسناده: هذا إسناد صالح، انظر: ميزان الإعتدال (٢/ ٣٤٦).

(٥) الصحيح أن عمر رضي الله عنه قال ذلك في قسمة الميراث عندما حكم بعدم تشريك الإخوة الأشقاء مع الإخوة لأم في الثلث فحرم الإخوة الأشقاء، ثم حكم في السنة التي تليها بتشريكهم ولم ينقض قضاءه الأول.

(٦) أي بمخالفة الشريعة والحكم بغير ما أنزل الله تعالىٰ يحصل ذلك، لكن إذا كان الحامل علىٰ المخالفة غلبة الهوىٰ والشهوة، مع اعتقاد أنها محرمة ولا تجوز فلا يكفر المخالف الكفر المخرج من الملة وإنما هو كفر دون كفر كما وصفه ابن عباس رضي الله عنه، انظر: شرح الشيخ الفوزان لنواقض الإسلام للشيخ محمد بن عبدالوهاب ص ١٠٢.

السلطان [1] – أيده الله بالنصر علىٰ الدوام – إنما يأمر باتباع شريعة المُصطفىٰ عليه أفضل الصلاة والسلام، وكأن بعض المخالفين من الحُكَّام أَمِنَ منْ رَفْعِ الأمر إليه، والانتقام منه عليه، فضلاً عن مكر الله، فلا حول ولا قوة إلا بالله، فكأنهم إنما أرسلهم حَضْرَة مولانا السلطان ليحكموا بين الناس بآرائهم، ويُفَوِّضُوا الحكم كذلك لسائر نُوابهم، وكأنهم لم يقرع سمعهم ما وجب لأمراء الحق من وجوب الطاعة / ٦١/ والانقياد، وما وُبِّخ به غيرهم من الكفر والظلم والفساد، من قوله تعالىٰ مخاطباً المؤمنين منكم للإشارة إلىٰ عُلُوِّ منزلتكم، وسرعة إجابتكم: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ ﴾ [النساء: ٥٩]، فقد قال في **الكشَّاف**: {والمراد بأولي الأمر: أمراء الحق، لأن أمراء الجور الله ورسوله بريئان منهم، فلا يُعطفون علىٰ الله ورسوله في وجوب الطاعة لهم، وإنما يُعطف علىٰ الله ورسوله: الأُمراء الموافقون لهما في إيثار العدل واختيار الحقّ، والأمر بهما والنهي عن أضدادهما، كالخلفاء الراشدين... إلىٰ آخر ما ذكره في بيان كلام رب العالمين} [2].

ومن قوله تعالىٰ علىٰ سبيل الوعيد لمن ترك الحكم بما في الكتاب المكنون: ﴿ **وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ** ﴾ [المائدة: ٤٤] وفي الآية الثانية: ﴿**وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ** ﴾ [المائدة: ٤٥] وفي الآية الثالثة: ﴿ **وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ** ﴾ [المائدة: ٤٧].

فيجبُ علىٰ جميع ولاة الأمور التبَصُّر فيما جاءت به تلك الآيات، والتمسُّك بما عساه أن يُخرجهم من الظلمات، قال القرطبي: {فإن قيل: لم قال: ومن لم يحكم بما أنزل

(١) كان السلطان حينها هو: محمد الرابع بن إبراهيم، انظر: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط للصلابي ص٣٢٠.

(٢) الكشاف (٢/ ٩٥).

الله، ولم يقل ومن حكم بغير ما أنزل الله، قلت: ليشمل من حكم بغير ما أنزل الله، ومـن أمسك عن الحكم بما أنزل الله. انتهىٰ} [(١)]، فإذا كان هذا الوعيد للممسك عن الحكم بـما أنزل الله من الأحكام [(٢)]، فما بالك بمن يُخالف [نصوص مذاهب الأئمة الكرام، وأقوال العلماء الأعلام] [(٣)]، ويعمل بما تشتهيه نفسه ويقتضيه رأيه في الأحكام، مع العلـم بـأنهم عن ذلك مسئولون، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وإنما ذكرتُ هذا استطراداً / ٦٢/ لحاجة اقتضته، وضرورة دعـت إليـه، وإذ كـان الحال ما قد علمت، والإشارة ما قد فهمت، من أنه صـلّىٰ الله عليـه وسـلّم كـان يقضي بالظاهر [(٤)]، وإذا تبين له الحق رجَع إليه، مع أن مقاليد الشريعة بيديه، والمُعَوَّل فيها عليه؛ هان [(٥)] عليك اتباع تلك المسالك، والخروج من تيك المهالك، لتدخل في قوله: «لا تزالُ طائفةٌ من أمتي ظاهرين علىٰ الحق حتىٰ يأتي أمر الله وهم علىٰ ذلك» [(٦)].

ويكفيك هذه العوائد السَنِيّة، والفوائد السُّنِيَّة، في بيان عموم قوله صلّىٰ الله عليـه وسلّم: «إنما الأعمال بالنية». وأختم كلامي بقوله صلّىٰ الله عليه وسـلّم: « اللهـم أصـلح

(١) لم أعثر علىٰ هذه المقولة عند القرطبي.

(٢) في (ح): (الحكام).

(٣) ما بين المعكوفين سقط من: (ز).

(٤) ويؤيد ذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الحيل عن أم سلمة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون إليَّ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجتـه مـن بعض فأقضي له على نحو ما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه، فإنما أقطع لـه قطعـة من النار».

(٥) في (ز): فإن.

(٦) أخرجه: مسلم (كتاب الإمارة / باب قوله: لا تزال طائفة من أمتي.../ رقم ٤٩٥٠) بلفظ: «لاَ تَـزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَىٰ الْحَقِّ، لاَ يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ. حَتَّىٰ يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ كَذَلِكَ».

الراعي والرعية »[1]، آمين والحمد لله رب العالمين.

تحرير

العبد الفقير إلىٰ الله العائذ به في سره ونجواه

أحمد بن محمد بن أبي الخير المرحومي المدرس الشافعي

في الربع الأول من الخمس الثالث من السدس الأول من النصف الأول

من السدس الأول من العشر السابع من العشر العاشر

من الجزء الحادي عشر من هجرة خير البشر

صلّىٰ الله عليه وسلّم

(١) قال العراقي: لم أقف له علىٰ أصل، انظر: المغني عن حمل الأسفار (١/ ١١٩)، وذكره السبكي ضمن الأحاديث التي في الإحياء ولم يجد لها إسناد، انظر: طبقات الشافعية الكبرىٰ (٦/ ٢٩٥).

الفهـــارس

- فهـــــرس الآيـــــات القرآنيـــــة
- فهـــرس الأحاديـــث النبويـــة والآثـــار
- فهـــــــــرس التراجـــــــــم
- فهرس المصنفات والكتب الواردة في المخطوط
- فهـــــرس غريـــــب الألفـــــاظ
- فهرس الأبيات الشعرية وأنصاف الأبيات
- فهـــــــــرس القواعـــــــــد
- فهـــــرس الأمـــــاكن والبلـــــدان
- فهـــــرس المصـــــادر والمراجـــــع
- فهـــــــــرس الموضـــــــــوعات

فهرس الآيات القرآنية

م	الآيـــــــــة	السورة ورقم الآية	الصفحة
١	﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ﴾	البقرة: ٧	١١٩
٢	﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾	البقرة: ١١٥	١٨٨
٣	﴿ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ ﴾	البقرة: ٢٦٤	٢٠٤
٤	﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾	البقرة: ٢٨٦	٢٠٦
٥	﴿ لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾	آل عمران: ٩٢	١٧٧
٦	﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ ﴾	آل عمران: ٩٦	٦٥
٧	﴿ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ﴾	آل عمران: ٩٧	٦٥
٨	﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾	آل عمران: ٩٧	٦٥
٩	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ ﴾	النساء: ٤٨	١٤٧
١٠	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا ﴾	النساء: ٥٨	٣٣، ٢٠٨، ٢٠٩
١١	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾	النساء: ٥٩	٢١٦
١٢	﴿ وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ﴾	النساء: ١٠٠	١٩٨
١٣	﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَٰفٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾	المائدة: ٣٣	٥٥، ١٠٦
١٤	﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾	المائدة: ٤٤	٢١٦
١٥	﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾	المائدة: ٤٥	٢١٦

م	الآيـــــــــة	السورة ورقم الآية	الصفحة
١٦	﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾	المائدة: ٤٧	٢١٦
١٧	﴿ وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ ﴾	المائدة: ٦١	١٦١
١٨	﴿ كُلَّمَآ أَوْقَدُواْ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ ﴾	المائدة: ٦٤	٥٥، ١٠٦
١٩	﴿ مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ﴾	المائدة: ٩٩	١٤٣
٢٠	﴿ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾	الأنعام: ١١٢	١٥٨
٢١	﴿ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾	الأعراف:٤٣	١٥٧
٢٢	﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾	الأنفال: ٢	١٥٣
٢٣	﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ ﴾	الأنفال: ٦	١٤٩
٢٤	﴿ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ﴾	هود: ٨٨	١٠٧
٢٥	﴿ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾	يوسف: ٢٤	٢٠٤
٢٦	﴿ ذَٰلِكَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى ٱلنَّاسِ ﴾	يوسف: ٣٨	١٠٧
٢٧	﴿ ٱجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴾	يوسف: ٥٥	١٠٨
٢٨	﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ ﴾	الرعد:٧	١٥٢
٢٩	﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾	ابراهيم:٤٢	١٠٥
٣٠	﴿ ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ﴾	الحجر:٤٦	١٦١
٣١	﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾	الحجر: ٩٤	١٠٠، ١٠٥
٣٢	﴿ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ﴾	النحل: ٨٢	١٤٤
٣٣	﴿ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا ﴾	النحل: ٩٧	١٥٧
٣٤	﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ ﴾	الإسراء: ٨٤	١٩٨
٣٥	﴿ وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًا ﴾	الكهف: ١١٠	٢٠٤
٣٦	﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ ﴾	مريم: ٩٥	١٦٧
٣٧	﴿ إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا ﴾	طه: ٧٤	٢٠١

م	الآيـــــــــة	السورة ورقم الآية	الصفحة
٣٨	﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ ﴾	الأنبياء: ١٠٨	١٤٩
٣٩	﴿ وَأَذِّن فِى ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴾	الحج: ٢٧	٦٥
٤٠	﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ۖ ﴾	العنكبوت: ٥٧	١٦٧
٤١	﴿ نِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ ﴾	العنكبوت: ٥٨	١٥٧
٤٢	﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾	فاطر: ٩	١٢٠
٤٣	﴿ مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ ﴾	يس: ٧١	١٥٧
٤٤	﴿ وَمَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾	الصافات: ٣٩	١٤٣
٤٥	﴿ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾	الزمر: ٩	٩٩، ١٠٨
٤٦	﴿ فَٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾	غافر: ١٤	٢٠٤
٤٧	﴿ فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ ۚ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ ۚ بَلَٰغٌ ۚ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾	الأحقاف: ٣٥	١٠٦
٤٨	﴿ إِنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ ۚ ﴾	محمد: ٣٦	١٥٢
٤٩	﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴾	الفتح: ١	١٠٧
٥٠	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ۚ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾	الفتح: ١٠	١٨٧
٥١	﴿ وَكَانُوٓا۟ أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا ۚ ﴾	الفتح: ٢٦	١٠٧
٥٢	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟ أَن تُصِيبُوا۟ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ﴾	الحجرات: ٦	٣٣، ٢١١، ٢١٥
٥٣	﴿ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾	الطور: ١٦	١٤٣
٥٤	﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ۚ ﴾	المجادلة: ١١	٩٩

م	الآيـــــــــة	السورة ورقم الآية	الصفحة
٥٥	﴿ فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴾	التغابن: ١٢	١٤٣
٥٦	﴿ يَوْمَ يَنظُرُ ٱلْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًۢا ﴾	النبأ: ٤٠	١٦٩
٥٧	﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴾	الفجر: ٦	١٥٧
٥٨	﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾	الضحى: ١١	١٠٨
٥٩	﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾	البينة: ٥	١٦٦، ١٩٨، ٢٠٤
٦٠	﴿ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ﴾	الفيل: ١	١٥٧
٦١	﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾	الإخلاص: ١	١١٧

فهرس الأحاديث النبوية والآثار

م	الطرف	الصفحة
١	اتخذوا عند الفقراء أيادي	١٠١
٢	استره يا عمر	١١٢
٣	إن الله طيب لا يقبل إلا طيبا	١٨٠
٤	إن الله يدخل بالسهم الواحد ثلاثة الجنة	١٣٣
٥	إن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم	٩٩
٦	أن النبي صلىٰ الله عليه وسلم لما قدم المدينة وعك فيها أصحابه	١٣٧
٧	أنا النبي لا كذب	١٧٧
٨	إنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله تعالىٰ إلا أجرت فيها	١٣٣
٩	إنما الأعمال بالنيات	١٠٠، ١٧٧ ، ١٩٩
١٠	إنما الأعمال كالوعاء إذا طاب أسفله طاب أعلاه	١٣٣
١١	إنما الربا في النسيئة	١٥٢
١٢	إنما الماء من الماء	١٥٢
١٣	إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي	١٥٢
١٤	أيما رجل تزوج امرأة فنوىٰ أن لا يعطيها من صداقها شيئاً مات يوم يموت وهو زان وأيما رجل اشترىٰ من رجل بيعاً فنوىٰ أن لا يعطيه من ثمنه شيئاً مات يوم يموت وهو خائن	١٣٤
١٥	أين السائل عن الهجرة ؟... إذا أقمت الصلاة وآتيت الزكاة فأنت مهاجر وإن متَّ بالحضرمة	١٨٣
١٦	بئس خطيب القوم أنت	١٨٨

م	الطرف	الصفحة
١٧	التأني من الله والعجلة من الشيطان	٢١٣، ٢١٥
١٨	تبعث الناس علىٰ نياتهم	١٣٢
١٩	الحلال بين	١٧٩
٢٠	الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة	١٩٢
٢١	ذاك علىٰ ما قضينا وهذا علىٰ ما نقضي	٢١٥
٢٢	ذلك عاجل بشرىٰ المسلم	١٩٨
٢٣	رب قتيل بين الصفين الله أعلم بنيته	١٣٣
٢٤	ستكون هجرة بعد هجرة فخيار أهل الأرض ألزمهم مهاجر إبراهيم	١٨٤
٢٥	شاهت الوجوه، من أراد أن تثكله أمه، ويبتم ولده، وترمل زوجته، فليتبعني خلف هذا الوادي	١١٣
٢٦	قال الله تعالىٰ: أنا أغنىٰ الشركاء عن الشرك	٢٠٤
٢٧	قد استبشر أهل السماء بإسلام عمر	١١٢
٢٨	كن عالما أو متعلما	١٠٠
٢٩	لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين علىٰ الحق	٢١٧
٣٠	لا تنقطع الهجرة حتىٰ تنقطع التوبة	١٨٣، ١٨٣، ٢٠٤
٣١	لا عمل لمن لا نية له	١٣١
٣٢	لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية	١٣٢، ١٨٢
٣٣	لا يكون المؤمن مؤمنا حتىٰ يرضىٰ لأخيه ما يرضىٰ لنفسه	١٨٠
٣٤	اللهم أصلح الراعي والرعية	٢١٨
٣٥	اللهم أعز الإسلام بأحب الرجلين إليك	١١٢
٣٦	ما بال أقوام يفعلون كذا	٢٠٠
٣٧	ما من نبي من الأنبياء إلا وقد أوتي من الآيات ما آمن عليه البشر	١٥٣

م	الطرف	الصفحة
٣٨	من أتىٰ فراشه وهو ينوي أن يقوم يصلي من الليل فغلبته عينه	١٣٤
٣٩	من ادان ديناً وهو ينوي أن يؤديه أداه الله عنه يوم القيامة ومن ادان ديناً وهو ينوي أن لا يؤديه لقي الله سارقاً	١٣٤
٤٠	من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه	١٧٩
٤١	من عمل عملا أشرك فيه غيري فأنا منه بريء	١٩٧
٤٢	من غزا في سبيل الله وهو لا ينوي إلا عقالاً	١٣٣
٤٣	من هم بحسنةٍ فلم يعملها كتبت له حسنة	٢٠٥
٤٤	من يطع الله ورسوله فقد رشد	١٨٨
٤٥	المهاجر من هجر ما نهىٰ الله عنه	٢٠٤
٤٦	نية المرء خير من عمله	٢٠٥، ٢٠٦
٤٧	نية المؤمن خير من عمله	١٣١، ١٧٨
٤٨	الهجرة أن تهجر الفواحش	١٨٣
٤٩	الهجرة خصلتان: إحداهما: تهجر السيئات	١٨٣
٥٠	هل أنتِ إلا إصْبَعٌ دَمِيتِ	١٧٧
٥١	هو الطهور ماؤه، الحل ميتته	١٩٤
٥٢	وفي بضع أحدكم صدقة	١٧٠
٥٣	يا أيها الناس إنما الأعمال بالنيات	١٣٧
٥٤	يا أيها الناس قولوا لا إله إلا الله تفلحوا	١٠٥
٥٥	يقول الله تعالىٰ للحفظة يوم القيامة: اكتبوا لعبدي كذا وكذا من الأجر... إنه نواه	١٧٩

فهرس التراجم

م	العلم المترجم له	رقم الصفحة
١	ابن الأعرابي (محمد بن زياد الكوفي)	(١٩٠)
٢	ابن الحاجب (عثمان بن عمر الدويني)	(١٤٥)، ١٥٥
٣	ابن السبكي	= التاج السبكي
٤	ابن السكن (أبو علي سعيد البزاز)	(١٢٥)
٥	ابن السمعاني (عبد الرحيم بن عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي المروزي)	(١٦٩)
٦	ابن الصباغ (عبد السيد بن محمد)	(٢٠٢)
٧	ابن الصلاح (أبو عمرو عثمان الشهرزوري)	(١١٧)، ١٢١، ١٣٠
٨	ابن العطار (علاء الدين أبو الحسن)	(١٩٢)
٩	ابن القيم (محمد بن أبي بكر الزرعي)	(١٦٨)، ١٧١
١٠	ابن بطال (علي بن خلف البكري)	(١٩٤)
١١	ابن جرير	= أبو جعفر الطبري
١٢	ابن حجر (أحمد بن محمد الهيتمي)	(١٤٢)، ١٤٤، ١٥٤، ١٥٧، ١٧٦، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤
١٣	ابن حجر (الحافظ أحمد بن علي العسقلاني)	(١١٥)، ١١٤، ١٢٠، ١٢٣، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٧، ١٤١، ١٥٦، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٤، ١٧٠، ١٧١، ١٧٣، ١٩١
١٤	ابن خالويه (الحسين بن أحمد)	(١١٤)
١٥	ابن دحية (أبو الخطاب عمر بن الحسن)	(١٣٨)

م	العلم المترجم له	رقم الصفحة
١٦	ابن دقيق العيد (محمد بن علي وهب)	(١٥١)، ١٥١، ١٥٥، ١٦٠، ١٨١
١٧	ابن ظفر (محمد بن عبد الله المكي)	(٢١٢)
١٨	ابن عطية (عبد الحق بن غالب الأندلسي)	(١٤٥)
١٩	ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم الدينوري)	(١٩٠)
٢٠	ابن ماكولا (علي بن هبة الله الجرباذقاني)	(١٢٤)
٢١	ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله)	(١٥٩)، ١٨٣، ١٨٨، ١٩٠
٢٢	ابن منده (أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد)	(١٢٦)، ١١٤، ١٢٧، ١٢٨
٢٣	ابن منده (أبو عبد الله محمد بن إسحاق)	(١١١)
٢٤	أبو إسماعيل الأنصاري الهروي (عبد الله بن محمد)	(١٢٩)
٢٥	أبو البقاء الأحمدي (محمد بن علي بن خلف)	(١١٥)، ١١٨، ١٣٧، ١٤٠، ١٤١، ١٥٩، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٩، ١٨١، ١٨٦، ١٨٨
٢٦	أبو الطيب (طاهر بن عبد الله الطبري)	(٢٠٢)
٢٧	أبو الهيثم الكشميهني (محمد بن مكي)	(١٨٩)
٢٨	أبو جعفر الطبري (محمد بن جرير)	(١٢٤)، ١٩٦
٢٩	أبو حيان (محمد بن يوسف بن علي)	(١٤٤)، ١٤٥
٣٠	أبو عبيد (القاسم بن سلام الهروي)	(١٧٨)
٣١	أبو موسىٰ الأصبهاني (محمد بن أبي بكر)	(١١٦)
٣٢	أبو يعلىٰ (أحمد بن علي الموصلي)	(١٧٩)

م	العلم المترجم له	رقم الصفحة
٣٣	أخو التاج السبكي (أحمد بن علي)	= بهاء الدين السبكي
٣٤	الأعشىٰ (أبو بصير ميمون بن قيس)	(١٤٣)
٣٥	أم حبيبة (بنت أبي سفيان رضي الله عنهما)	(١٣٢)
٣٦	الآمدي (علي التغلبي)	(١٤٤)
٣٧	البرماوي (محمد بن عبد الدائم)	(١٤٢)
٣٨	البزار (أبو بكر أحمد بن عمرو)	(١٢٥)
٣٩	البلقيني (عمر بن رسلان)	(١٤٤)، ١٧١
٤٠	بهاء الدين السبكي (صاحب عروس الأفراح)	(١٤٥)، ١٥٢
٤١	البيضاوي (عبد الله بن عمر الشيرازي)	(١٦٢)، ١٦٥، ١٦٨
٤٢	البيهقي (أحمد بن الحسين الخسروجردي)	(١٣١)، ١٧٥
٤٣	التاج السبكي (عبدالوهاب بن علي)	(١٤٥)، ١٤٥، ١٤٦
٤٤	جمال الدين الإسنوي (عبد الرحيم بن حسن)	(٢٠١)
٤٥	الحاكم (أبو عبد الله محمد النيسابوري)	(١٢٧)
٤٦	الحليمي (الحسين بن الحسن البخاري)	(١١٨)
٤٧	حماد بن سلمة	(١١٨)، ١٢١
٤٨	حماد بن زيد	(١٢٢)
٤٩	حمزة (بن حبيب الزيات الكوفي)	(٢١٣)
٥٠	حمزة باشا	(١٠٢)

م	العلم المترجم له	رقم الصفحة
٥١	حمزة بن محمد الكناني	(١٢٥)
٥٢	الخطابي (أبو سليمان البستي)	(١٢٥)، ١٥٨، ١٧١، ١٨٠
٥٣	الخطيب البغدادي (أحمد بن علي بن ثابت)	(١١٦)، ١١٧
٥٤	الخلخالي (محمد بن مظفر)	(١٥٧)، ١٨٩، ١٩١، ٢٠١
٥٥	الخليلي (الخليل بن عبد الله القزويني)	(١٢٧)
٥٦	الدارقطني (أبو الحسن علي بن عمر)	(١٢٦)، ١٢٦
٥٧	الديلمي (شهردار بن شيرويه الهمداني)	(١٣١)
٥٨	الرازي (فخر الدين محمد بن عمر الطبرستاني)	(١٧٤)
٥٩	الربيع بن خثيم	(١١٦)
٦٠	الزبير بن بكار	(١٣٧)، ١٨٦
٦١	زرقاء اليمامة	(١٥٠)
٦٢	الزركشي (محمد بن بهادر)	(١٦٣)، ١٦٢، ١٧٠، ١٧١، ١٨٩
٦٣	الزمخشري (محمود بن عمر الخوارزمي)	(٢١٤)
٦٤	زيد بن أسلم	(١٢٨)
٦٥	السبكي (علي بن عبد الكافي)	(١٤٤)، ١٤٣
٦٦	سعيد (ابن أبي عروبة)	(٢١١)
٦٧	سفيان الثوري	(١٢٢)
٦٨	سفيان بن عيينة	(١٢٢)، ١٩٦

م	العلم المترجم له	رقم الصفحة
٦٩	السكاكي (يوسف الخوارزمي)	(١٤٦)
٧٠	سيبويه	(١٤٩)، ١٧٤
٧١	السيوطي (جلال الدين أبو الفضل عبدالرحمن ابن أبي بكر)	(١٠٩)، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٩، ١٤١، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٩، ١٥١، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٨، ١٦٩، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٨١، ١٨٦، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣
٧٢	الشامي (محمد بن يوسف)	(١٣٨)
٧٣	شعبة بن الحجاج	(١٢٢)
٧٤	شمس الدين السروجي (أحمد بن إبراهيم)	(١٦٥)، ١٦٣
٧٥	الشهاب البرلسي الشهير بعميرة (أحمد)	(٢٠٢)
٧٦	الشيخ عز الدين (عبد العزيز بن عبد السلام)	(١٧٤)
٧٧	صاحب الإقليد (عبد الرحمن الفركاح)	(١٧٥)
٧٨	صاحب النهاية (مجد الدين ابن الأثير)	(١٨٥)
٧٩	الصفوي (محمد الإيجي الشيرازي)	(١٨٦)، ١٨٦
٨٠	صلاح الدين العلائي (خليل بن كيكلدي)	(٢٠٣)
٨١	الطبراني (سليمان بن أحمد بن أيوب)	(١٣١)، ١٣١، ١٣٣

م	العلم المترجم له	رقم الصفحة
٨٢	الطوفي (سليمان بن عبد القوي)	(١٩٣)
٨٣	الطيبي (الحسن بن محمد)	(١٦٣)، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٥، ١٨٣
٨٤	عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ	(١١٧)
٨٥	عبد الله بن المبارك	(١٢٣)
٨٦	عبد الله بن جحش	(١١٤)
٨٧	عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد	(١٢٧)
٨٨	عثمان بن طلحة بن عبد الدار	(٢٠٩)
٨٩	العجاج (عبد الله بن رؤبة)	(١٩٠)
٩٠	العراقي (زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم ابن الحسين)	(١١٨)، ١٣٤، ١٣٧، ١٤٠، ١٥١، ١٦٣، ١٦٤، ١٨٠، ١٨١، ١٨٥، ١٨٦
٩١	العسقلاني	= ابن حجر
٩٢	العضد (عبد الرحمن بن أحمد النسفي)	(١٥٥)
٩٣	عطاء بن يسار	(١٢٨)
٩٤	علقمة بن وقاص	١٠٨، (١١١)، ١١٤، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٧، ١٣٩
٩٥	عماد الدين الإسنوي (محمد بن الحسن)	(٢٠١)
٩٦	عمرو بن ميمون الأودي	(١١٧)
٩٧	العيني (محمود بن أحمد)	(١٢٤)، ١٢٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٥٩، ١٦٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٧، ١٨٨، ٢٠٣
٩٨	الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد بن محمد)	(١٧٢)، ١٧١، ١٩٤

م	العلم المترجم له	رقم الصفحة
٩٩	غزية بن الحارث	(١٣٢)
١٠٠	الفارسي (الحسن بن أحمد الفسوي)	(١١٩)، ١٤٥، ١٤٦
١٠١	الفرزدق (همام بن غالب)	(١٤٨)
١٠٢	قتادة (بن دعامة السدوسي)	(٢١١)
١٠٣	القرافي (أحمد بن إدريس)	(١٤٧)، ١٥٨، ١٧٠، ١٩٧، ٢٠١
١٠٤	القرطبي (محمد بن أحمد الأنصاري)	(٢١٣)، ٢١٠، ٢١٣
١٠٥	الكرماني (محمد بن يوسف البغدادي)	(١٣٩)، ١٣٨، ١٤٨، ١٥٢، ١٥٩، ١٦٦، ١٧٠، ١٧١، ١٧٣، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٨، ٢٠٢، ٢٠٣
١٠٦	الكسائي (علي بن حمزة الكوفي)	(٢١٣)
١٠٧	الليث بن سعد	(١٢٣)
١٠٨	الماوردي (علي بن محمد بن حبيب)	(١٦٠)
١٠٩	محمد بن إبراهيم التيمي	١٠٨، (١١٠)، ١١٤، ١٢٣، ١٢٧
١١٠	محمد بن الحسن (الشيباني مولاهم)	(١٠٩)، ١٢٩
١١١	محمد بن علي بن سعيد النقاش	(١٢٩)
١١٢	محمد بن مالك	= ابن مالك
١١٣	المطرِّز (أبو عمر الزاهد محمد بن عبدالواحد)	(١١٤)
١١٤	المناوي (عبدالرؤوف محمد بن علي الحدادي)	(١٢٠)، ١٣٩، ١٤٠، ١٥٤، ١٦٨، ١٧٥، ١٩١، ١٩٣
١١٥	منصور بن المعتمر	(١١٦)

م	العلم المترجم له	رقم الصفحة
١١٦	النابغة الذبياني (زياد بن معاوية)	(١٤٩)
١١٧	النواس بن سمعان	(١٣١)
١١٨	النووي (محي الدين أبو زكريا يحيىٰ بن شرف)	(١١٨)، ١٢٠، ١٢٧، ١٣٤، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٧، ١٧٣، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٤
١١٩	هلال بن يساف	(١١٦)
١٢٠	الوليد بن عقبة بن أبي معيط	(٢١١)، ٢٠٨
١٢١	يحيىٰ بن سعيد الأنصاري	١٠٨، (١١٠)، ١١٤، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٤
١٢٢	يحيىٰ بن سعيد القطان	(١٢٣)

فهرس المصنفات والكتب الواردة في المخطوط

م	اسم المصنف	رقم الصفحة
١.	أخبار المدينة (للزبير بن بكار)	١٣٧
٢.	الأشباه والنظائر النحوية (للسيوطي)	١٥١
٣.	أمالي ابن السمعاني	١٧٠
٤.	أمالي الحافظ ابن حجر	١٢٩
٥.	الأوسط (المعجم الأوسط للطبراني)	١٣٢
٦.	الإيضاح (للفارسي)	١٢٠
٧.	بدائع الفوائد (لابن القيم)	١٦٨
٨.	التذكرة (لابن هشام)	١٥١
٩.	جزء في رباعيّ الصحابة وخماسيهم (لأبي موسىٰ الأصبهاني)	١١٦
١٠.	جزء في رواية ستة من التابعين بعضهم عن بعض (للخطيب البغدادي)	١١٦
١١.	حاشية ابن حجر الهيتمي علىٰ إيضاح النووي في المناسك	١٩٧
١٢.	حياة القلوب في التصوف (لعماد الدين الإسنوي)	٢٠١
١٣.	رفع الحاجب (للتاج السبكي)	١٤٥، ١٤٧، ١٥٥
١٤.	الروح (لابن القيم)	١٧١
١٥.	سنن البيهقي	١٣١
١٦.	السيرة الشامية	١٣٧
١٧.	شرح الأربعين (النووية للمناوي)	١٢٠، ١٤٠، ١٤٢، ١٧٨

م	اسم المصنف	رقم الصفحة
١٨.	شرح الأربعين (النووية لابن حجر الهيتمي)	١٤٢، ١٥٣، ١٦١، ١٩٥
١٩.	شرح البخاري لأبي البقاء الأحمدي (البارع الفصيح)	١٤٣
٢٠.	شرح التقريب (للعراقي)	١٣٥، ١٦٥
٢١.	شرح العمدة (لابن مالك)	١٩٣
٢٢.	شرح المصابيح (للخلخالي)	١٥٧، ١٩٢، ١٩٤، ٢٠٤
٢٣.	الشعب (شعب الإيمان للبيهقي)	١٣١
٢٤.	الشيرازيات (لأبي علي الفارسي)	١٤٧، ١٤٨
٢٥.	الصحاح (للجوهري)	١٦٨
٢٦.	صحيح ابن حبان	١٩٩
٢٧.	عروس الأفراح (لبهاء الدين السبكي)	١٤٥، ١٤٦، ١٥٤
٢٨.	علوم الحديث (لابن الصلاح)	١٣٠
٢٩.	فتاوىٰ ابن الصلاح	١٢١
٣٠.	فتح الباري (للحافظ ابن حجر)	١٢٩
٣١.	القواعد (للزركشي)	١٧٤
٣٢.	الكبير (المعجم الكبير للطبراني)	١٣١
٣٣.	الكشاف (للزمخشري)	٢١٢، ٢١٦
٣٤.	المحصول (للرازي)	١٣٥، ١٧٣
٣٥.	مختصر ابن الحاجب	١٤٦، ١٥٥
٣٦.	مختصر النووي (مختصر الإرشاد)	١٢١
٣٧.	المستصفىٰ (للغزالي)	١٧٢

م	اسم المصنف	رقم الصفحة
٣٨.	مسند الإمام أحمد بن حنبل	١٨٥
٣٩.	مسند الفردوس (للديلمي)	١٣١
٤٠.	المعرفة (لابن منده)	١١٦
٤١.	المغني (لابن هشام)	١٦٤
٤٢.	المهمات (لجمال الدين الإسنوي)	٢٠١
٤٣.	الموطأ	١٠٩
٤٤.	النهاية (في غريب الحديث لابن الأثير)	١٨٢

فهرس غريب الألفاظ

م	اللفظ	رقم الصفحة
١	اخترمته منيته	٢٠٦
٢	الإصر	١٠٢
٣	انتضىٰ	١١٣
٤	الحزْن	١٠٢
٥	الدعوىٰ	١٠٠
٦	الذمار	١٤٨
٧	رَبَع	١٠٥
٨	رحىٰ دارة العرب	١١٣
٩	زِبْرِج	١٦٨
١٠	سبة	١٠٤
١١	الصيال	١٠٢
١٢	الضير	١٠٢
١٣	عرقوبه	١٠٥
١٤	القطاة	١٥٠
١٥	قطر	١٤٨
١٦	لا جَرَم	١٠٧
١٧	الموجدة	١٧١
١٨	المَيْن	١٠٧
١٩	الوِداد	٩٩

فهرس الأبيات الشعرية وأنصاف الأبيات

أولاً: الأبيات الشعرية:-

م	البيـــــت		الصفحة
١	أتتـه الوزارة منقـــادة	إليه تجرجـر أذيالـــها	١٠١
	فلم تك تصـــلح إلا لـه	ولم يك يصلح إلا لها	
٢	أعد ذكر نعمان لنا إن ذكره	هو المسك ما كررته يتضوع	١٩٦
٣	أعظمها معجزة القـــــرآن	تبقى على تعاقب الأزمان	١٥٣
٤	إن يَسكن السّابق من واوٍ وَيَا	واتصلا وَمن عروض عَرِيَا	١٥٩
	فيـــاءً الواوَ اقـلـبـن مُدغِـمـاً	وَشذ معْطىٰ غير مَا قد رُسِمَا	
٥	أنا الذائد الحامي الذمار وإنما	يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي	١٤٨
٦	إني مقسم ما ملكت فجاعل	أجراً لآخرتي ودنيا تنفع	١٩٠
٧	خليلي خليلي دون ريب وربما	ألانَ امرؤ قولاً فظن خليلاً	١٨٦
٨	عمـدة الديـن عندنـا كلـمات	أربع من كلام خير البرية	١٨٠
	اتق الشبهات وازهد ودع ما	ليـس يعنيك واعملن بنيـــة	
٩	فإنما المرء حديث بعده	فكن حديثاً حسناً لمن روىٰ	١٠٨
١٠	فحسبوه فألفوه كما ذكرت	تسعا وتسعين لم تنقص ولم تزد	١٥٠
	فكملت مائة فيها حمامتهـــا	وأسرعت حسبـة في ذلـــك العدد	
١١	فياله من عمل صالح	يرفعه الله إلىٰ أسفل	١٠٤
١٢	قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا	إلىٰ حمامتنـــا أو نصفـــه فقد	١٤٩
١٣	قد علمت سلمىٰ وجاراتها	ما قطر الفارس إلا أنا	١٤٨
١٤	لا ترج أو تخش غير الله إن أذىٰ	واقيـكه الله لا ينفك مأموناً	١٠٧

م	البيـــــت		الصفحة
١٥	لا تنو إلا الذي خير فما شقيت	إلا نفوس الأولىٰ للشر ناوونا	١٠٤
١٦	لقد جمعت فيه المحاسن كلها	وأحسنها الإيمان واليمن والأمن	١٠١
١٧	لـيت الـحمام لـيه ونـصـفـه قـديـه	إلـىٰ حـمـامتيـه تـم الـحمـام ميـه	١٥٠
١٨	واحكم كحكم فتاة الحي إذ نظرت	إلىٰ حمام شراع وارد الثمد	١٥٠
١٩	وأسيافنا ألطاف رب دفاعه معودة نصراً من الله غالباً هو الصمد الفرد الذي مستجيره	منيع يرد الطرف وهو كليل يعز علىٰ من كاده ويـطـول عزيز وجار المعتدين ذلـيـل	١٠٦
٢٠	وإن دعوت إلىٰ جُـلَّىٰ ومكرمة	يوما سراة كرام الناس فادعينا	١٩١
٢١	ولست بالأكثر منهم حصىٰ	وإنمـا العـزة للكـاثر	١٤٣

ثانياً: أنصاف الأبيات:-

م	نصف البيت	الصفحة
١	أضاءت لك النار الحمار المقيدا	١٤٩
٢	أنا أبو النجم وشعري شعري	١٨٥
٣	ولكنَّ ما يُقضىٰ فسوف يكون	١٤٩
٤	ولكنما أسعىٰ لمجد مؤثَّل	١٤٩

فهرس القواعد

أولاً: القواعد النحوية:

م	القاعدة	الصفحة
١	إذا اجتمعت الواو والباء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياءً سابقة كانت أو مسبوقة	١٥٩
٢	إذا أضيفت (كل) إلى النكرة فإنها تقتضي عموم الأفراد، وإذا أضيفت إلى المعرفة فإنها تقتضي عموم الأجزاء	١٦٨
٣	الإضمار خلاف الأصل وتقليل الإضمار أولى من تكثيره	١٦٥
٤	حكم النكرة المقصودة في النداء البناء على الضم	١٧٧
٥	خبر الشرطية هو جملة الشرط فقط سواءً توقفت الفائدة على الجواب أو لا	١٨١
٦	لا يحذف متعلق الجار إلا إذا كان كوناً مطلقاً	١٦٤
٧	(ما) تولي وتعزل، فتولي (حيث) و(إذ) الجزم، وتعزل (إن) وأخواتها عن النصب والرفع	١٥١
٨	المنصوبين بعد سمعت عند الجمهور: الأول: مفعول، والثاني وهي جملة: (يقول): حال	١١٩
٩	المنصوبين بعد سمعت عند غير الجمهور إن كان مما يسمع تعدت إلى مفعول واحد وإن كان مما لا يسمع تعدت إلى مفعولين	١١٩

ثانياً: القواعد الأصولية:

م	القاعدة	الصفحة
١	إنما تفيد الحصر	١٤٢
٢	الترك فعل وهو الكف عن الشيء	١٧٦
٣	صورة السبب لا تخصص لكنها داخلة في عموم النص قطعاً	١٩٤
٤	العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب	٢٠٨
٥	الكافر مخاطب بالعمل ومع ذلك فعمله لا يصح منه	١٥٨
٦	النبي صلى الله عليه وسلم معصوم من الإقرار على الخطأ	٢١٥
٧	النكرة في الإثبات لا تعم ولكن تعم في سياق الشرط	١٩٣
٨	يجوز نسخ الكتاب بخبر الواحد	١٦٦

ثالثاً: القواعد الفقهية:

م	القاعدة	الصفحة
١	الأعمال بالنية	١٧٠
٢	لكل امرئ ما نواه فقط من الأعمال	١٧٠

فهرس الأماكن والبلدان

المكان أو البلدة	الصفحة
القسطنطينية	١٠١
مصر	١٠٢، ١١٥
القاهرة	١٠٣
المدينة	١١٠، ١١٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٠، ١٨٢، ١٨٤، ١٩٤
الهاشمية	١١٠
الحبشة	١١٥، ١٨٢، ١٨٤
اليمن	١١٥
الديار الرومية	١٠٨
مكة	٧٠، ١٣٦، ١٨٢، ١٨٤، ٢١٠
خم	١٣٧، ١٣٨
الجحفة	١٣٨
الجابية	١٤٠
الحضرمة	١٨٣
اليمامة	١٥٠، ١٨٣
الشام	١٨٤، ١٨٥
العراق	١١٠، ١٨٥

فهرس المصـــادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع المخطوطة:-

وهذا لا يعني أن جميع هذه المصادر لم تطبع بعـد، حيـث إن عـدم تـوفر بعـض الكتـب المطبوعـة مـع طـول البحـث عنهـا قـد الجـأني إلىٰ التوثيـق مـن خـلال المصـادر المخطوطة.

- تحفة المجالس في التعليقات علىٰ فهرس الفهارس، صالح بـن إدريـس الأركـاني، موجود علىٰ الشبكة العنكبوتية العالمية ضمن الموسوعة الشاملة.
- الفتح المبين بشرح الأربعين النووية، شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، نسخة مخطوطة محفوظة بجامعة الملك سعود بالرياض، كتبـت في القـرن الثالث عشر الهجري تقديراً.
- منتهىٰ الآمال في شرح حديث إنما الأعمال، جلال الدين عبد الرحمن بـن أبي بكـر السيوطي، نسخة مخطوطة مصورة ومحفوظة في مكتبة الملـك عبـد الله بجامعـة أم القرىٰ، وعليها ما يفيد أن الكتاب وقف لمدرسة الأحمدية بمدينة حلب.
- النكت علىٰ عمدة الأحكام أو (تصحيحات عمدة الأحكام)، بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي، نسخة محفوظة بقسم المخطوطات بمكتبة جامعة الرياض، كتبهـا سليمان بن عبد الرحمن الصنيع سنة ١٣٥٤هـ.

ثانياً: المصادر والمراجع المطبوعة:-

- أبجد العلوم، صديق بن حسن القنوجي، تحقيق: عبـد الجبـار زكـار، دار الكتـب العلمية، بيروت، طبعة ١٩٧٨م.
- الإبهاج في شرح المنهاج، علي بن عبدالكافي السبكي، تحقيق: جماعـة مـن العلـماء، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: فواز زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- الآجرومية، أبو عبد الله محمد بن محمد بن آجروم الصنهاجي، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- الأحاديث المختارة، أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٠هـ.
- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، الإمام تقي الدين ابن دقيق العيد، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، مكتبة السنة – القاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- إحياء علوم الدين، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، دار المعرفة، بيروت.
- أخبار الرسل والملوك أو (تاريخ الطبري)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، عناية: الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- أدب الكتاب، أبو بكر محمد بن يحيىٰ بن عبد الله الصولي، تحقيق: أحمد حسن، دار الكتب العلمية، بنان – بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- الأدب المفرد الجامع للآداب النبوية، الإمام الحافظ محمد بن إسماعيل البخاري، عناية: الشيخ خالد العك، دار المعرفة، لبنان – بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار، أبو زكريا محي الدين يحيىٰ بن شرف النووي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- إرشاد الأريب إلىٰ معرفة الأديب أو (معجم الأدباء)، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوىٰ، مطبعة نهضة مصر.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة، الحافظ عز الدين ابن الأثير، تحقيق: عادل أحمد الرفاعي، دار إحياء التراث العربي، لبنان – بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- إسعاف المبطأ برجال الموطأ، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المكتبة التجارية الكبرىٰ، مصر، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.
- أسنىٰ المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، محمد بن درويش بن محمد الحوت البيروتي الشافعي، تحقيق مصطفىٰ عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية: جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر– صيدا، بيروت، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- الإشراف علىٰ مذاهب الأشراف، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر، تحقيق: محمد نجيب سراج الدين، دار الثقافة، قطر، طبعة ١٩٨٦م.
- الإصابة في تمييز الصحابة، الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، تحقيق: علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولىٰ

١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بـن سـهل النحـوي البغـدادي (ت:٣١٦هــ)، مؤسسة الرسالة ، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- أعلام الموقعين عن رب العالمين، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن قيم الجوزيـة، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بـيروت، الطبعـة الأولىٰ ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- الأغاني، أبو الفرج الأصبهاني، تحقيق: علي مهنا وسمير جابر، دار الفكر للطباعـة والنشر، لبنان.
- ألفية السيرة النبويـة المسـماة نظـم الـدرر السـنية في السـير الزكيـة، لـزين الـدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: السيد محمد بن علوي المـالكي الحسـني، دارالمنهاج، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: خالد بن عبـد اللطيـف السـبع العلمـي، دار الكتـاب العـربي، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- الأمالي الحلبية، الحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عواد الخلف، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- الأمنية في إدراك النية، أبو العباس أحمد بـن إدريـس القـرافي، تحقيـق: د.مسـاعد الفالح، مكتبة الحرمين، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ، الحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. محمـد خان، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- الأنساب، أبو سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، تحقيـق: عبد الله عمر البارودي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٩٩٨م.

- إيضاح المكنون في الذيل علىٰ كشف الظنون، إسماعيل باشا بن محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، أحمد محمد شاكر، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي، تحقيق: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- البحر المحيط في تفسير القرآن، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل عبدالموجود والشيخ علي معوض، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- البداية والنهاية، الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تحقيق الدكتور عبد الله التركي، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- بدائع الفوائد، محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي المعروف بابن قيِّم الجوزية، تحقيق: هشام عطا وعادل العدوي وأشرف أحمد، مكتبة نزار مصطفىٰ الباز، الطبعة الأولىٰ ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت.
- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن، دار الهجرة للنشر والتوزيع، السعودية – الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي،

تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان – صيدا.

- البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها وصور من تطبيقاتها، عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- البلاغة الواضحة، علي الجارم ومصطفى أمين، طبع في لبنان.
- البلدانيات، الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: حسام بن محمد القطان، دار العطاء، السعودية، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧هـ.
- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، الحافظ أبو الحسن ابن القطان الفاسي، تحقيق: د.الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- تاج التراجم في طبقات الحنفية، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قطلوبغا السودوني، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار القلم، سوريا – دمشق، الطبعة الأولىٰ ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضىٰ الحسيني الزبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- تاريخ ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، دار القلم، بيروت، الطبعة الخامسة ١٩٨٤.
- تاريخ ابن الوردي، زين الدين عمر بن المظفر (ابن الوردي)، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، لبنان – بيروت،

الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- تاريخ الدولة العثمانية، تأليف يلماز أوزتونا، ترجمة عدنان محمود سلمان، مراجعة وتنقيح الدكتور محمود الأنصاري، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا – استانبول، الطبعة الأولىٰ ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- التاريخ الصغير الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي بالقاهرة و مكتبة دار التراث بحلب، الطبعة الأولىٰ ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
- تاريخ العرب، الدكتور محمد أسعد طلس، دار الأندلس للطباعة والنشر التوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة ١٩٨٣م.
- التاريخ الكبير، الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر.
- تاريخ النور السافر عن أخبار القرن العاشر، عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العيدروسي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥هـ.
- تاريخ بغداد، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، عبدالرحمن بن حسن الجبرتي، دار الجيل، بيروت.
- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر، تحقيق: محب الدين أبو سعيد عمر بن غلامة العمروي، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٩٩٥م.
- التبصرة والتذكرة في علوم الحديث أو (ألفية العراقي)، زين الدين أبو الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: العربي الدائز الفرياطي، مراجعة: الشيخ عبدالكريم الخضير، مكتبة دار المنهاج، المملكة العربية السعودية – الرياض،

الطبعة الأولىٰ ١٤٢٦هـ.

- تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- التجريد لنفع العبيد أو (حاشية البيجرمي علىٰ شرح منهج الطلاب)، سليمان بن عمر بن محمد البجيرمي، المكتبة الإسلامية، ديار بكر، تركيا.
- تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب، يوسف الملواني الشهير بابن الوكيل، تحقيق: الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، دار الكتاب الجامعي، مصر ١٩٩٨م.
- تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي، أبو العلىٰ محمد عبد الرحمن المباركفوري، عناية: رائد بن صبري بن أبي علفة، بيت الأفكار الدولية، طبعة في مجلدين منقحة ومزيدة تحتوي فوارق النسخ من أحاديث وغيرها ومخرجة من الكتب الستة ومزودة بالحكم علىٰ الحديث صحةً وضعفاً وتشتمل علىٰ فهارس علميةٍ شاملة.
- تحفة المحبين والأصحاب، عبد الرحمن بن عبد الكريم الأنصاري المدني.
- تحقيق التراث، عبد الهادي الفضلي، دار الشروق، جدة، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة السابعة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق للربعي، العلامة محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ (وملحق به كتاب مناقب الشام وأهله لشيخ الإسلام ابن تيمية).
- تخريج الفروع على الأصول، شهاب الدين محمود بن أحمد الزنجاني، تحقيق: د/ محمد أديب الصالح، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

- تذكرة الحفاظ، شمس الدين الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ.
- تراجم الصواعق في واقعة الصناجق، إبراهيم بن أبي بكر الصوالحي العوفي الحنبلي، تحقيق: الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧هـ.
- التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- التعليق المختصر علىٰ القصيدة النونية المسماة الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية للعلامة ابن قيم الجوزية، الشيخ صالح بن فوزان الفوزان، عناية: عبد السلام بن عبد الله السليمان، مؤسسة فؤاد بعينو، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- تفسير القران العظيم، الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، الإصدار الثاني – الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، النووي.
- التقرير والتحرير في علم الأصول، ابن أمير الحاج، دار الفكر، بيروت ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، أبو بكر محمد بن عبد الغني البغدادي،

تحقيـق: كـمال يوسـف الحـوت، دار الكتـب العلميـة، بـيروت، الطبعـة الأولىٰ ١٤٠٨هـ.

- التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل زين الـدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، دراسة وتحقيـق وشرح: د. أسـامة بـن عبـد الله خيـــاط، دار البشـــائر الإســـلامية، لبنـــان – بـــيروت، الطبعـــة الأولىٰ ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- تكملة الإكمال، محمد بن عبد الغنـي البغـدادي، تحقيـق: د.عبـدالقيوم عبـد رب النبي، منشورات جامعة أم القرىٰ، مكة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٠هـ.
- التلخيص الحبير في تخـريج أحاديـث الرافعـي الكبـير، الحـافظ أحمـد بـن حجـر العسقلاني، مكتبة نزار مصطفىٰ الباز، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧هـ.
- تنقيح تحقيق أحاديث التعليق، محمد بن أحمد بن عبدالهادي الحنبلي، تحقيق: أيمـن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
- تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله صلىٰ الله عليه وسـلم مـن الأخبـار، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، تحقيـق: محمـود محمـد شـاكر، مطبعـة المدني، القاهرة.
- تهذيب الأسماء واللغات، محيي الدين يحيىٰ بـن شرف النـووي، تحقيـق: مكتـب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٩٩٦م.
- تهذيب التهذيب، الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكـر، بـيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- تهذيب الكمال، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: د. بشـار عـواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عـوض مرعـب،

دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولىٰ ٢٠٠١م.

- توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم، الشيخ أحمد بن إبراهيم بن عيسىٰ، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ.
- التوضيح في حل غوامض التنقيح، عبيدالله بن مسعود المحبوبي، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي، شرح وتحقيق: عبدالرحن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.
- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، عمر بن علي ابن الملقن، تحقيق خالد الرباط وجمعة فتحي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – قطر، ١٤٢٩هـ.
- تيسير التحرير علىٰ كتاب التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاحي الحنفية والشافعية، العلامة محمد أمين المعروف بأمير بادشاه، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- تيسير العلام شرح عمدة الأحكام، الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن البسام، مكتبة الإرشاد – صنعاء، ومكتبة الأسدي – مكة، الطبعة الثامنة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- الثقات، محمد بن حبان البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، الطبعة الأولىٰ ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- جامع الأحاديث للمسانيد والمراسيل، جلال الدين السيوطي، جمع وترتيب: عباس أحمد صقر و أحمد عبد الجواد، إشراف علىٰ الطبع: محمد سعيد الخبلي، مطبعة محمد هاشم الكتبي، دمشق.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن أو (تفسير الطبري)، أبو جعفر محمد بن جرير

الطبري، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ.

- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي الشهير بابن رجب الحنبلي، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الرابعة ١٤٢٣هـ.
- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق: الدكتور عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، طبعة ١٤٠٣هـ.
- الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي التميمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م.
- جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- الجمهرة في اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد اللغوي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، الطبعة الأولىٰ.
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء القرشي، مير محمد كتب خانه، كراتشي.
- حاشية التفتازاني علىٰ شرح العضد لمختصر ابن الحاجب مع حاشيتي الجرجاني و والهروي، سعد الدين التفتازاني، مراجعة وتصحيح: شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- حاشية العلامة ابن حجر الهيتمي علىٰ الإيضاح في مناسك الحج للإمام النووي، مراجعة: الأستاذ محمود غانم غيث، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، طبعة

١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

- حروف المعاني، أبو القاسم عبدالرحمن الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.
- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي،
- حضارة الإسلام في وادي النيل، الدكتور عبد العليم عبد الرحمن خضر، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- الحطة في ذكر الصحاح الستة، أبو الطيب السيد صديق حسن القنوجي، دار الكتب التعليمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ.
- حواشي الشرواني علىٰ تحفة المحتاج بشرح المنهاج، عبد الحميد الشرواني، دار الفكر، بيروت.
- الحيوان، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، لبنان – بيروت، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: محمد نبيل طريفي و اميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٩٩٨م.
- خزانة الكتب، القسم العلمي بمؤسسة الدرر السنية، إشراف: الشيخ علوي بن عبد القادر السقاف، الطبعة الأولىٰ ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
- الخصائص الكبرىٰ، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، المحبي، دار صادر، بيروت.
- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الحافظ الفقيه صفي الدين أحمد بن عبدالله الخزرجي الأنصاري اليمني، تحقيق: د. عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر – مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب/ بيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٦هـ.
- الدارس في تاريخ المدارس، عبدالقادر بن محمد النعيمي الدمشقي، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، الحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، منشورات مجلس دائرة المعارف العثمانية، صيدر آباد – الهند، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- دروس في شرح نواقض الإسلام للإمام المجدد شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب، إلقاء الشيخ صالح بن فوزان الفوزان، عناية الشيخ محمد بن فهد الحصين، مكتبة الرشد ناشرون – الرياض، الطبعة الثالثة ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- الدولة الزنكية، د. علي محمد الصلابي، دار المعرفة، لبنان – بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، د. علي محمد الصلابي، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، طبعة ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.
- الدولة العثمانية والغزو الفكري حتىٰ عام ١٣٢٧هـ، الدكتور خلف بن دبلان بن خضر الوذيناني، مطبوعات جامعة أم القرىٰ، سلسلة الرسائل العلمية الموصىٰ بطبعها(٢) ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير، د.عبد الفتاح حسن أبوعليّه، دار المريخ للنشر، الرياض – المملكة العربية السعودية ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد، أبو الطيب محمد بن أحمد الفاسي المكي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٠هـ.
- ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب، محمد بن حميد الشركي، تحقيق: محمد حامد الفقي، الطبعة المصرية عام ١٣٧٢هـ.
- الرد الوافر، محمد بن أبي بكر بن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٣٩٣م.
- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، السيد الشريف محمد بن جعفر الكتاني، عناية: محمد المنتصر الكتاني، دار البشائر الإسلامية، لبنان – بيروت، الطبعة السادسة ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق الشيخين: علي معوض وعادل عبد الموجود، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- الروح، شمس الدين أبو عبد الله بن قيم الجوزية، تحقيق: محمد اسكندر يلدا، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت.
- الروض الداني أو (المعجم الصغير)، أبوالقاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق محمد شكور، المكتب الإسلامي – دار عمار، بيروت – عمان، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- روضة الناظر وجنة المناظر، موفق الدين عبدالله ابن قدامة، تحقيق الدكتور: شعبان محمد إسماعيل، مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الثانية

١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

- زاد المعاد في هدي خير العباد، شمس الدين ابن قيم الجوزيـة، تحقيـق: حمـدي آل نوفل، مكتبة المورد، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- زهر الأكم في الأمثال والحكم، نور الدين الحسن بن مسعود بن محمد اليوسي.
- سبل الهدىٰ والرشاد في سيرة خير العباد أو (السيرة الشامية)، محمـد بـن يوسـف الصالحي الشامي، تحقيق: عادل أحمـد عبـد الموجـود وعـلي محمـد معـوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٤هـ.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء مـن فقههـا وفوائـدها، محمـد نـاصر الـدين الألبـاني، الـدار السـلفية بالكويـت و المكتبـة الإسـلامية بعـمان، الطبعـة الثانيـة ١٤٠٤هـ.
- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، السيد محمد خليل المرادي الدمشقي، دار ابن حزم.
- السلوك لمعرفة دول الملوك، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عـلي بـن عبـد القـادر العبيدي المقريزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطـا، دار الكتـب العلميـة، لبنـان – بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، عبد الملك بن حسين بن عبد الملك الشافعي العاصمي المكي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود و عـلي محمـد معـوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- سنن ابن ماجه، الإمام الحافظ أبو عبد الله محمـد بـن يزيـد بـن ماجـه القزوينـي، إشراف ومراجعـة: الشـيخ صـالح آل الشـيخ، دار السـلام للنشرـ والتوزيـع، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، (طبعة خاصة في مجلد واحد).
- سنن أبي داود، الإمام الحافظ أبو داود سليمان بن الأشـعث السجسـتاني، إشراف

ومراجعة: الشيخ صالح آل الشيخ، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، (طبعة خاصة في مجلد واحد).

- سنن الترمذي، الإمام الحافظ أبو عيسىٰ محمد بن عيسىٰ الترمذي، إشراف ومراجعة: الشيخ صالح آل الشيخ، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، (طبعة خاصة في مجلد واحد).
- سنن الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق: فواز زمرلي وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧هـ.
- السنن الكبرىٰ، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: د. عبد الغفار البنداري وسيد كسوي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- السنن الكبرىٰ، أحمد بن الحسين البيهقي، دار المعرفة، ١٤١٣هـ.
- السنن، أبو الحسن عمر بن علي الدارقطني، تحقيق: السيد عبد الله بن هاشم يماني المدني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.
- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة ١٤١٣هـ.
- السير الكبير، محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: د.صلاح الدين المنجد، دار النشر: معهد المخطوطات، القاهرة.
- شذرات الذهب في أخبار من قد ذهب، ابن العماد عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الدمشقي الصالحي الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط ومحمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦هـ.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبدالله بن عقيل الهمداني، تحقيق:

محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، سوريا ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية، الإمام تقي الدين ابن دقيق العيد، دار ابن حزم – بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبدالرحمن السيد، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى.
- شرح حديث إنما الأعمال بالنيات، شيخ الإسلام ابن تيمية الحراني، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- شرح ديوان الحماسة، أبو زكريا يحيىٰ بن علي بن محمد بن الحسن بن بسطام الشيباني المعروف بالخطيب التبريزي، دار القلم، بيروت.
- شرح صحيح البخاري، علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال البكري، تحقيق: أبوتميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، السعودية-الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
- شرح مختصر روضة الناظر وجنة المناظر، نجم الدين أبو الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، طبعة ١٤١٠هـ.
- شعب الإيمان، أبوبكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٠هـ.
- الشعر والشعراء، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري.
- الصاحبي في فقه اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا.
- الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة.

- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، أبوحاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفىٰ الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، طبعة ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.
- صحيح أبي عبد الله البخاري بشرح الكرماني أو (الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري)، شمس الدين محمد بن يوسف بن علي الكرماني، دار إحياء التراث العربي، لبنان – بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- صحيح البخاري، الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، إشراف ومراجعة: الشيخ صالح آل الشيخ، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، (طبعة خاصة في مجلد واحد).
- صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت – دمشق، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- صحيح سنن أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- صحيح سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- صحيح مسلم بشرح النووي، محي الدين يحيىٰ بن شرف النووي، تحقيق: مجموعة من طلبة العلم بإشراف حسن عباس قطب، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- صحيح مسلم، الإمام الحافظ أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، إشراف ومراجعة: الشيخ صالح آل الشيخ، دار السلام للنشر

والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، (طبعة خاصة في مجلد واحد).

- الضعفاء وأجوبة الرازي علىٰ سؤالات البرذعي، أبو زرعة الرازي، تحقيق: سعدي الهاشمي، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ.
- الضعفاء والمتروكين، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: محمود بن إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولىٰ ١٣٩٦هـ.
- ضعيف الجامع الصغير، محمد ناصر الدين الألباني، عناية: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- ضعيف سنن أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني، عناية: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت – دمشق – عمان، الطبعة الأولىٰ ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
- طبقات الحفاظ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٣هـ.
- طبقات الشافعية الكبرىٰ، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: د. محمود الطناحي و د. عبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.
- طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧هـ.
- الطبقات الكبرىٰ، محمد بن سعد البصري الزهري، دار صادر، بيروت.
- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة،

بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.
- طرح التثريب في شرح التقريب، زين الدين العراقي وابنه ولي الدين أبو زرعة، عناية: عبد القادر محمد علي، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- العبر في خبر من غبر، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الثانية ١٩٨٤م.
- العدة شرح العمدة في أحاديث الأحكام، علاء الدين علي بن إبراهيم بن داود بن العطار الشافعي، عناية: نظام محمد صالح يعقوبي، دار البشائر الإسلامية، لبنان – بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي، تحقيق: د/ عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر– صيدا، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
- العقد الفريد، أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، دار إحياء التراث العربي، لبنان – بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- العلاقات بين مصر والحجاز ٩٢٣هـ - ١٠٠٣هـ، حمساء بنت حبيش الدوسري، اصدارات دارة الملك عبدالعزيز، سلسلة الرسائل الجامعية-٣٦، الرياض ١٤٣١هـ.
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية أو (علل الدارقطني)، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني البغدادي، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- علوم الحديث، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر – دمشق، الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري: الإمام العيني، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي صلىٰ الله عليه وسلم، القاضي أبو بكر ابن العربي، تحقيق: محب الدين الخطيب، عناية: محمد علي قطب، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، طبعة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- عون المعبود علىٰ سنن أبي داود، أبو عبد الرحمن شرف الحق الشهير بمحمد أشرف ابن أمير العظيم آبادي، عناية: رائد بن صبري بن أبي علفة، بيت الأفكار الدولية، طبعة في مجلد واحد منقحة ومزيدة، مخرجة الأحاديث ومضبوطة النص، تحتوي فوارق النسخ، والحكم علىٰ الحديث من صحيح وضعيف، ومرقمة ومزودة بفهارس علمية شاملة.
- غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد مكي الحسيني الحموي الحنفي، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- الفائق في غريب الحديث، محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، الطبعة الثانية.
- الفتاوىٰ الحديثية، أحمد بن حجر الهيتمي المكي، دار الفكر.
- الفتاوىٰ، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري: الحافظ ابن حجر العسقلاني، دار السلام

للنشر والتوزيع – الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

- فتوح البلدان، أحمد بن يحيىٰ بن جابر البلاذري، تحقيق: رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٤٠٣هـ.
- الفتوحات الوهبية بشرح الأربعين حديثاً النبوية، برهان الدين إبراهيم بن مرعي بن عطية الشبرخيتي، تحقيق أحمد الحداد، دار الصميعي للنشر والتوزيع – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- الفردوس بمأثور الخطاب، أبو شجاع شيرويه بن شهردار الديلمي الهمذاني الملقب بإلكيا، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- فضائل الصحابة، أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: د. وصي الله عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، تحقيق: د. إحسان عباس، دار العربي الاسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق النديم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
- في أصول التاريخ العثماني، أحمد عبد الرحيم مصطفىٰ، دار الشروق، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف المناوي، عناية: أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت،

الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- القراءات العشر المتواترة في هامش القرآن الكريم، الشيخ محمد كريم راجـم، دار المهاجر للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- قطف الثمر في رفع أسانيد المصنفات في الفنون والأثر، صلاح بن محمد الغـلاني، تحقيـق عـامر حسـن صـبري، دار الشرـوق – مكـة، الطبعـة الأولىٰ ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
- قواعد الأحكام في مصالح الأنام، الشيخ عز الدين ابن عبد السـلام، دار الكتـب العلمية، بيروت.
- الكاشف عن حقائق السنن أو (شرح الطيبي علىٰ مشكاة المصابيح)، شرف الدين حسين بن محمد بن عبد الله الطيبي، عناية جماعة مـن المحققـين، منشـورات إدارة القران والعلوم الإسلامية، كراتشي، الطبعة الأولىٰ ١٤١٣هـ.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتـب السـتة، أبـو عبـد الله محمـد بـن أحمـد الذهبي الدمشقي، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافـة الإسـلامية – مؤسسـة علو، جدة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار أو (مصنف ابن أبي شيبة)، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شـيبة الكـوفي، تحقيـق: كـمال يوسـف الحـوت، مكتبـة الرشـد، الرياض، الطبعة الآولىٰ ١٤٠٩هـ.
- الكتاب، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سـيبويه، تحقيـق: عبـد السـلام محمـد هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولىٰ.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق الشيخين: عادل عبد الموجود وعـلي معوض، مكتبة العبيكان – الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث علىٰ ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد العجلوني، تحقيق: أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفىٰ بن عبد الله القسطنطيني الرومي الشهير بحاجي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- الكفاية في علم الرواية، الحافظ أحمد بن علي بن ثابت الشهير بالخطيب البغدادي، عناية: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة ناشرون، لبنان – بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، نجم الدين محمد بن محمد الغزي.
- اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة أو (التذكرة في الأحاديث المشتهرة)، بدر الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: مصطفىٰ عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- لب اللباب في تحرير الأنساب، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي،
- لباب الآداب، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري، تحقيق: أحمد حسن، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولىٰ.
- لسان الميزان، الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: دائرة

المعارف النظامية – الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- اللمع في أصول الفقه، أبو إسحاق الشيرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- المبدع شرح المقنع، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح، دار عالم الكتب، طبعة ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
- المجتبىٰ من السنن أو (سنن النسائي الصغرىٰ)، الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، إشراف ومراجعة: الشيخ صالح آل الشيخ، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، (طبعة خاصة في مجلد واحد).
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الريان للتراث – دار الكتاب العربي، القاهرة – بيروت، ١٤٠٧هـ.
- مجموع الفتاوىٰ، شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني، عناية: الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية.
- المجموع شرح المهذب، محي الدين النووي، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٩٩٧م.
- المجموعة العلمية (التعالم-حلية طالب العلم-آداب طالب الحديث-الرقابة علىٰ التراث-تغريب الألقاب العلمية)، الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة للنشر والتوزيع، النشرة الأولىٰ ١٤١٦هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، القاضي عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

- المحصول في علم الأصول، محمد بن عمر بن الحسين الرازي، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٠هـ.
- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ٢٠٠٠م.
- المختبر المبتكر شرح المختصر في أصوص الفقه أو (شرح الكوكب المنير)، العلامة الشيخ محمد بن أحمد الفتوحي الحنبلي المعروف بابن النجار، تحقيق: د. محمد الزحيلي ود. نزيه حماد، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- المخزون في علم الحديث، الحافظ أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي، تحقيق: محمد إقبال محمد إسحاق السلفي، الدار العلمية، دلهي، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- مخطوطات الحديث النبوي وعلومه في مكتبات البوسنة، الدكتور أحمد عبدالكريم نجيب، والكتاب عبارة عن ٢١٢ ورقة، تم تنزيله علىٰ صيغة ملف وورد من خلال الشبكة العنكبوتية.
- المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت ١٤٠٤هـ.
- المدخل، أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي الشهير بابن الحاج، دار الفكر، طبعة ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر، العلامة محمد الأمين الشنقيطي، تحقيق: سامي العربي، دار اليقين، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان، أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- المسائل العقدية التي حكى فيها ابن تيمية الإجماع جمعاً ودراسة، إعداد: خالد بن مسعود الجعيد وعلي بن جابر العلياني وناصر بن حمدان الجهني، إشراف د. عبدالله بن محمد الدميجي، دار الفضيلة، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- المستدرك علىٰ الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفىٰ عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- المستصفىٰ في علم الأصول، أبو حامد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٣هـ.
- مسند أبي يعلىٰ، أبو يعلىٰ أحمد بن علي بن المثنىٰ الموصلي التميمي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- المسند، الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي بن حسام الدين الشهير بالمتقي الهندي، تصحيح الشيخ محمد الزهري الغمراوي، طباعة ونشر دار الفكر العربي في ٦ مجلدات عن المطبعة الميمنية – مصر، سنة ١٣١٣هـ.
- مصادر التشريع الإسلامي ومناهج الاستنباط، د. محمد أديب الصالح، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني، تحقيق: محمد المنتقىٰ الكشناوي، دار العربية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- معاهد التنصيص علىٰ شواهد التلخيص، الشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي،

تحقيـق: محمـد محـي الـدين عبـد الحميـد، دار عـالم الكتـب، بـيروت، ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٧م.

- المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بـن عـوض الله بـن محمـد و عبـد المحسـن بـن إبـراهيم الحسـيني، دار الحـرمين، القـاهرة، ١٤١٥هـ.
- معجم البلدان، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، دار الفكر، بيروت.
- معجم الشعراء، أبو عبيدالله بن محمد بن عمران المرزباني.
- المعجم الكبير، أبوالقاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطـبراني، تحقيـق حمـدي بـن عبدالمجيد السلفي، مكتبة الزهراء – الموصل، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م.
- معجم المناهي اللفظية ويليه فوائد في الألفاظ، الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي.
- معجم قبائل العـرب القديمـة والحديثـة، عمـر رضـا كحالـة، مؤسسـة الرسـالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الخامسة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- معجم محدثي الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمـد الـذهبي، تحقيـق: د. روحيـة السـويفي، دار الكتـب العلميـة، لبنـان – بـيروت، الطبعـة الأولىٰ ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيـق: الأسـتاذ عبـد السـلام محمـد هـارون، دار الجيـل، لبنـان – بـيروت، الطبعـة الثانيـة ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- معرفة القراء الكبار علىٰ الطبقات والأعمار، أبو عبد الله محمد بـن أحمـد الـذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عبـاس، مؤسسـة

الرسالة، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٤هـ.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة ١٩٨٥م.
- مغني المحتاج إلىٰ معرفة معاني ألفاظ المنهاج، الشيخ محمد بن محمد الشربيني الشافعي الخطيب، عناية: الشيخ علي عاشور، دار إحياء التراث العربي، لبنان – بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، أبوالفضل العراقي، تحقيق: أشرف عبدالمقصود، مكتبة طبرية، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- المغني في الضعفاء، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د.نور الدين عتر.
- مفاتيح الغيب أو (التفسير الكبير)، فخر الدين محمد بن عمر الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد بن طولون الصالحي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- المفضليات، المفضل بن محمد بن يعلىٰ الضبي، تحقيق: أحمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار النشر: ببيروت.
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة علىٰ الألسنة، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، تحقيق محمد بن عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، عناية: أحمد الزعبي، دار

الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان – بيروت.

- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح، تحقيق: د.عبد الرحمن بن سليمان، مكتبة الرشد، السعودية – الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- مناهج اللغويين في تقرير العقيدة إلىٰ نهاية القرن الرابع الهجري، د. محمد الشيخ عليو محمد، دار المنهاج للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية - الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٧هـ.
- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٣٥٨هـ.
- المنثور في القواعد، بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي، تحقيق: د. تيسير فائق أحمد محمود، مراجعة: د. عبد الستار أبو غدة، دار الكويت للصحافة، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
- المهذب في علم أصول الفقه المقارن، أ.د. عبدالكريم بن علي النملة، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- موجز التاريخ الإسلامي منذ عهد آدم عليه السلام إلىٰ عصرنا الحاضر، أحمد معمور العسيري، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- الموطأ، الإمام أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية،

بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٩٩٥م.

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر.
- نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، محمد بن عبدالله الحمودي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- نزهة النظر في شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، الحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبدالكريم الفضيلي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- نظم العقيان في أعيان الأعيان، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: فيليب، المكتبة العلمية، بيروت.
- نظم المتناثر من الحديث المتواتر، محمد بن جعفر الكتاني، تحقيق: شرف حجازي، دار الكتب السلفية، مصر.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق: د.إحسان عباس، دار صادر، بيروت، طبعة ١٣٨٨هـ.
- النكت والعيون أو (تفسير الماوردي)، أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، تحقيق: السيد ابن عبدالمقصود بن عبدالرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- نهاية الأرب في فنون الأدب، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري، تحقيق: مفيد قمحية وجماعة، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- نهاية المطلب في دراية المذهب، إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، تحقيق: أ.د. عبد العظيم محمود الديب، دار المنهاج للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

- النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير، تحقيق: محمود الطناحي وطاهر الزاوي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- النيات في العبادات، الدكتور عمر سليمان الأشقر، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة السادسة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- النية وأثرها في الأحكام الشرعية، الشيخ صالح بن غانم السدلان، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الثالثة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- نيل الأوطار شرح منتقىٰ الأخبار، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن إيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفىٰ، دار إحياء التراث، بيروت، طبعة ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- الوافي في شرح الأربعين النووية، د.مصطفىٰ البغا ومحي الدين مستو، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة السابعة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- الوجيز في القواعد الفقهية الكلية، محمد صديق البورنو، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤٢٢هـ.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، لبنان.

فهرس الموضوعات

المـقـدمـة

تمهيد ----------٢
أسباب اختيار المخطوط ----------٢
خطة البحث ----------٦

الـقـسـم الأول: الدراسة

المبحث الأول: الدراسات المتعلقة بالنية

تمهيد ----------١١
المطلب الأول: الدراسات السابقة لكتاب بلوغ الأمنية ----------١٤
المطلب الثاني: الدراسات اللاحقة لكتاب بلوغ الأمنية----------١٦

المبحث الثاني: نبذة عن كتاب بلوغ الأمنية

المطلب الأول: دراسة عنوان الكتاب ----------٢٢
المطلب الثاني: نسبة الكتاب إلىٰ مؤلفه ----------٢٤
المطلب الثالث: الباعث علىٰ تأليف الكتاب ----------٢٦
المطلب الرابع: منهج المؤلف في الكتاب ----------٢٧
المطلب الخامس: أهمية الكتاب وأثره فيمن بعده ----------٢٩
المطلب السادس: موارد الكتاب ومصطلحاته ----------٣٠
المطلب السابع: نقد الكتاب (تقويمه بذكر مزاياه والمآخذ عليه)----------٣٢

المبحث الثالث: ترجمة لحياة مؤلف كتاب بلوغ الأمنية

تمهيد: (عصر المؤلف)----------٣٦
الناحية السياسية----------٣٧

الناحية الاجتماعية ----------٤٢
الناحية الدينية ----------٥٠
الناحية العلمية والثقافية ----------٥٣
أثر هذه النواحي في المؤلف ----------٥٤
المطلب الأول: اسم المؤلف ونسبه----------٣٦
المطلب الثاني: مولده ونشأته ----------٥٨
المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه ----------٦١
المطلب الرابع: مكانته العلمية وشمائله----------٦٣
المطلب الخامس: آثاره العلمية ----------٦٥
المطلب السادس: حياته العلمية ----------٦٧
المطلب السابع: وفاته ----------٦٨

القسم الثاني: التحقيق

تمهيد:-
- وصف النسخ الخطية ----------٧٠
- نصائح للعازمين على خوض غمار التحقيق ----------٧٨
- منهجي في التحقيق ----------٨٣
نماذج مصورة من النسخ المخطوطة ----------٨٧
بداية النص المحقق ----------٩٩
خطبة الكتاب ----------٩٩
سبب التأليف ----------١٠٠

عنوان الكتاب الذي اختاره المؤلف ----------١٠٨
متن الحديث ----------١٠٩
الـمـقـدمـة: (في بيان رجال إسناده ومرتبته وسبب إيراده، مع ما يتعلق
بذلك ويناسبه من الفوائد). ----------١١٠
الكلام علىٰ رجال الإسناد ----------١١٠
مناقب عمر رضي الله عنه ----------١١١
التعبير بالنبي بدل الرسول ----------١١٨
الكلام علىٰ: (سمعت) ----------١١٩
ما يجوز حذفه من الخط ---------- ١٢٠
مرتبة الحديث ----------١٢٢
أحاديث في مطلق النية ----------١٣١
سبب ورود الحديث----------١٣٦
ما يتعلق بالمنبر ----------١٣٨
ما يستفاد من الخطبة بهذا الحديث ----------١٣٩
الـفـصـل الأول: (في الكلام علىٰ جملتي النية، وبيان ما يتعلق بهما من
الأحكام، مع التنبيه علىٰ ما في بعض الكلمات من التصريف واللغات، وما
يناسب ذلك من الأبحاث والنكات) ----------١٤٢
هل (إنما) تفيد الحصر؟ ----------١٤٢
هل (إنما) مركبة؟ ----------١٤٦
الحصر بـ (إنما) يكون مطلقاً ومقيداً ----------١٥١
أقوال العلماء في المحصور ----------١٥٤

هل في الحديث حصر بغير (إنما)؟ ----------١٥٥
الفرق بين العمل والفعل ----------١٥٧
هل يشمل الحديث أعمال الكفار؟ ----------١٥٨
وجه كون النية بالجمع أو بالإفراد ----------١٥٨
أصل كلمة نية ----------١٥٩
تعريف النية ----------١٦٠
معنى الباء في (بالنيات) ----------١٦١
زمن النية والقصد منها وحكمها وشرطها ----------١٦٢
اختلاف الفقهاء في تقدير المحذوف ----------١٦٢
الكلام على (أل) في النيات ----------١٦٦
إعراب جملة: (إنما الأعمال بالنية ----------١٦٧
المعنىٰ الذي تُحمل عليه النية في الحديث ----------١٦٧
الكلام علىٰ: (كل) ----------١٦٧
الكلام علىٰ: (امرئ) ----------١٦٨
ما يستفاد من جملة: (وإنما لكل امرئ ما نوىٰ) ----------١٦٩
الفرق بين الحصر الاول والثاني ----------١٧٠
تأثير النية في الأعمال ----------١٧١
ما لا تجب فيه النية:-
- أولاً: النية ----------١٧٢
- ثانياً: معرفة الله تعالىٰ ----------١٧٣
- ثالثاً: الأعمال التي لا تلتبس بغيرها ----------١٧٤

هل يُعدُّ التركُ فعلاً ؟ ----------١٧٦
عظم مكان هذا الحديث في الدين ----------١٧٦
الفـصل الثاني: (في الكلام علىٰ الهجرة وما يتعلق بها من الأحكام) ------١٨١
إعراب جملة: (فمن كانت) ----------١٨١
الكلام علىٰ: (الهجرة) ----------١٨٢
جملة: (إلىٰ الله ورسوله) تكررت لفظاً لكن المعنىٰ متغاير ----------١٨٥
معنى الهجرة إلى الله ----------١٨٧
مما يُتأدب به مع الله ----------١٨٨
معنى (إلى دنيا) ----------١٨٩
لماذا ذكرت (المرأة) في الحديث بعد (الدنيا)؟ ----------١٩٢
ما هو تقدير جواب الشرط الثاني؟ ----------١٩٥
لماذا كررت (الله ورسوله) ولم تكرر (الدنيا والمرأة) ----------١٩٥
أثر الرياء علىٰ العمل الصالح ----------١٩٧
تنوع ألفاظ الحديث لتعدد الروايات ----------١٩٨
بلاغة الحديث ----------٢٠٠
الهدي النبوي في التعامل مع المخطئ ----------٢٠٠
أقسام النية علىٰ اعتبار وجودها ----------٢٠٠
الفرق بين النية والإخلاص ----------٢٠١
هل النية ركن أم شرط ؟ ----------٢٠٢
هذا الحديث يعتبر أصلاً في الإخلاص ----------٢٠٣
الفرق بين الهم بالحسنة وفعلها ----------٢٠٥

الفرق بين الهم بالسيئة وفعلها ----------٢٠٦
الـخـاتـمـة: (في بيان أن العبرة في غالب النصوص الشرعية من الأحاديث النبوية والآيات القرآنية بعموم ألفاظها لا بخصوص أسبابها ----------٢٠٨
آية نظيرة للحديث في عمومها ----------٢٠٨
آية ثانية نظيرة للحديث في عمومها ----------٢١١

الـفـهـارس

فهرس الآيات القرآنية ----------٢٢٠
فهرس الأحاديث النبوية والآثار ----------٢٢٤
فهرس التراجم ----------٢٢٧
فهرس المصنفات والكتب الواردة في المخطوط ----------٢٣٥
فهرس غريب الألفاظ----------٢٣٨
فهرس الأبيات الشعرية وأنصاف الأبيات ----------٢٣٩
فهرس القواعد ----------٢٤١
فهرس الأماكن والبلدان ----------٢٤٣
فهرس المصادر والمراجع ----------٢٤٤
فهرس الموضوعات ----------٢٧٧